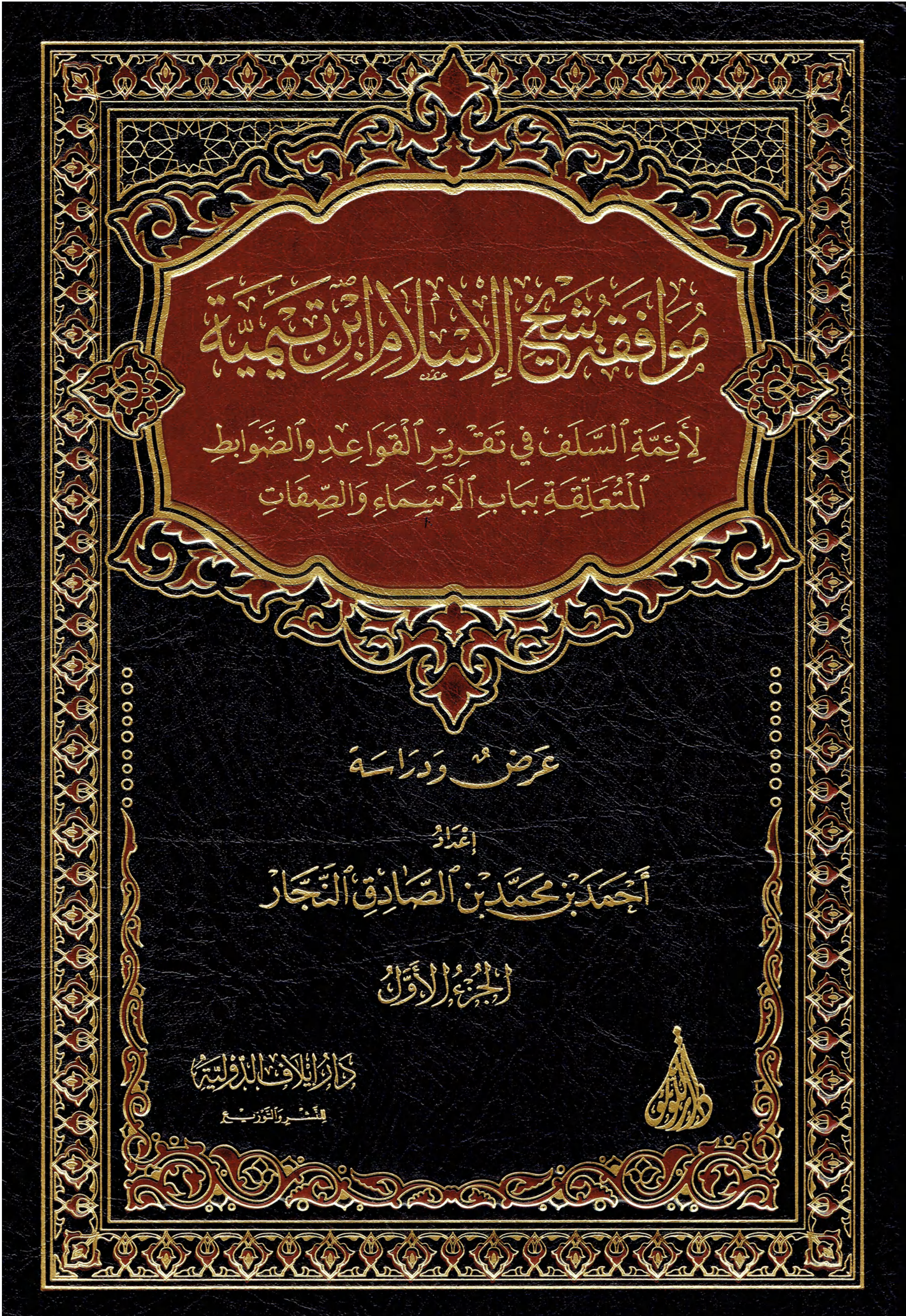
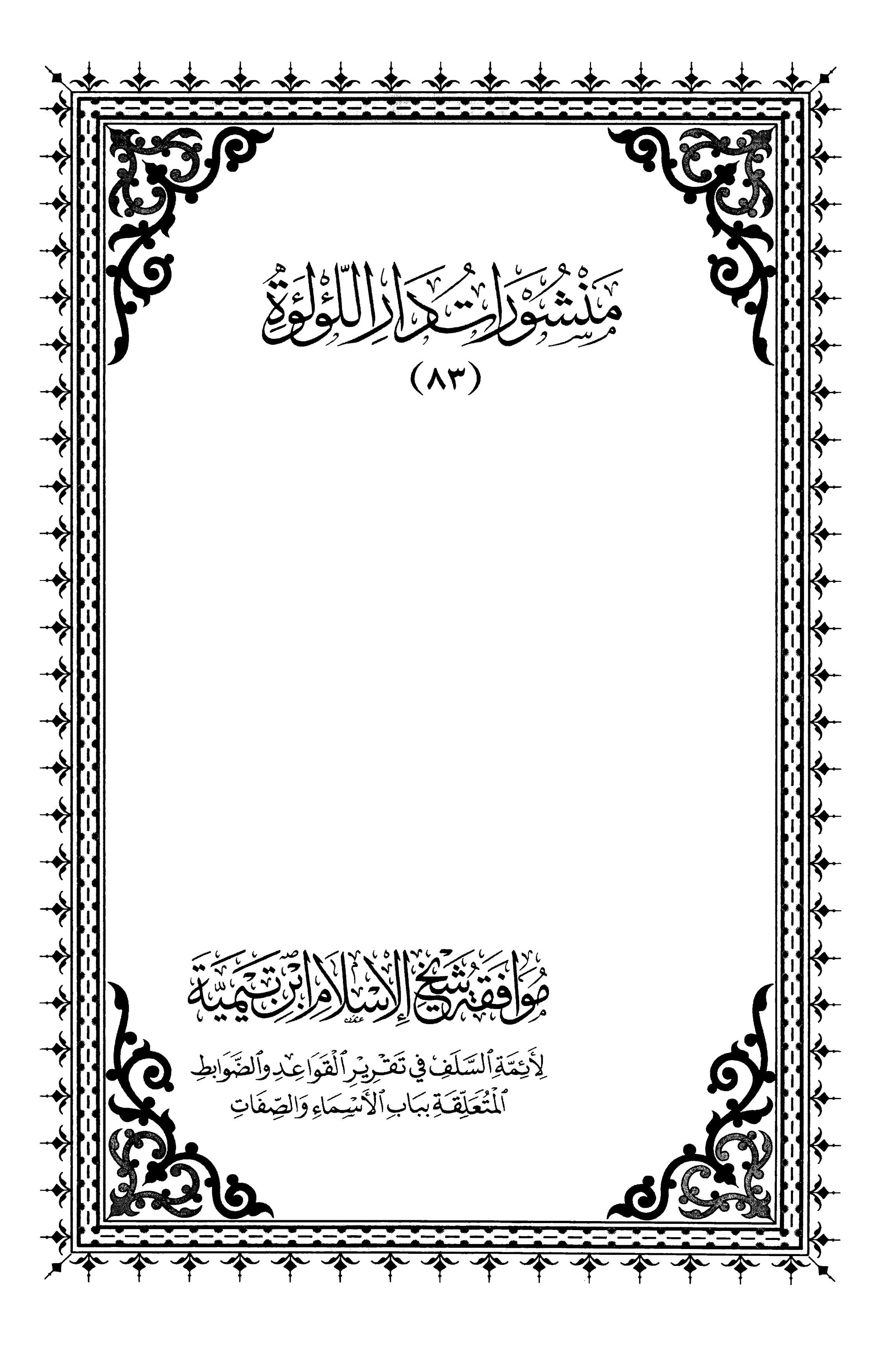


موافقة شيخ الإسلام ابن تيمية
لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط
المتعلقة بباب الأسماء والصفات
عرض ودراسة
إعداد
أحمد بن محمد بن الصادق النجار
الجزء الأول
دار إيلاف الدولية
للنشر والتوزيع

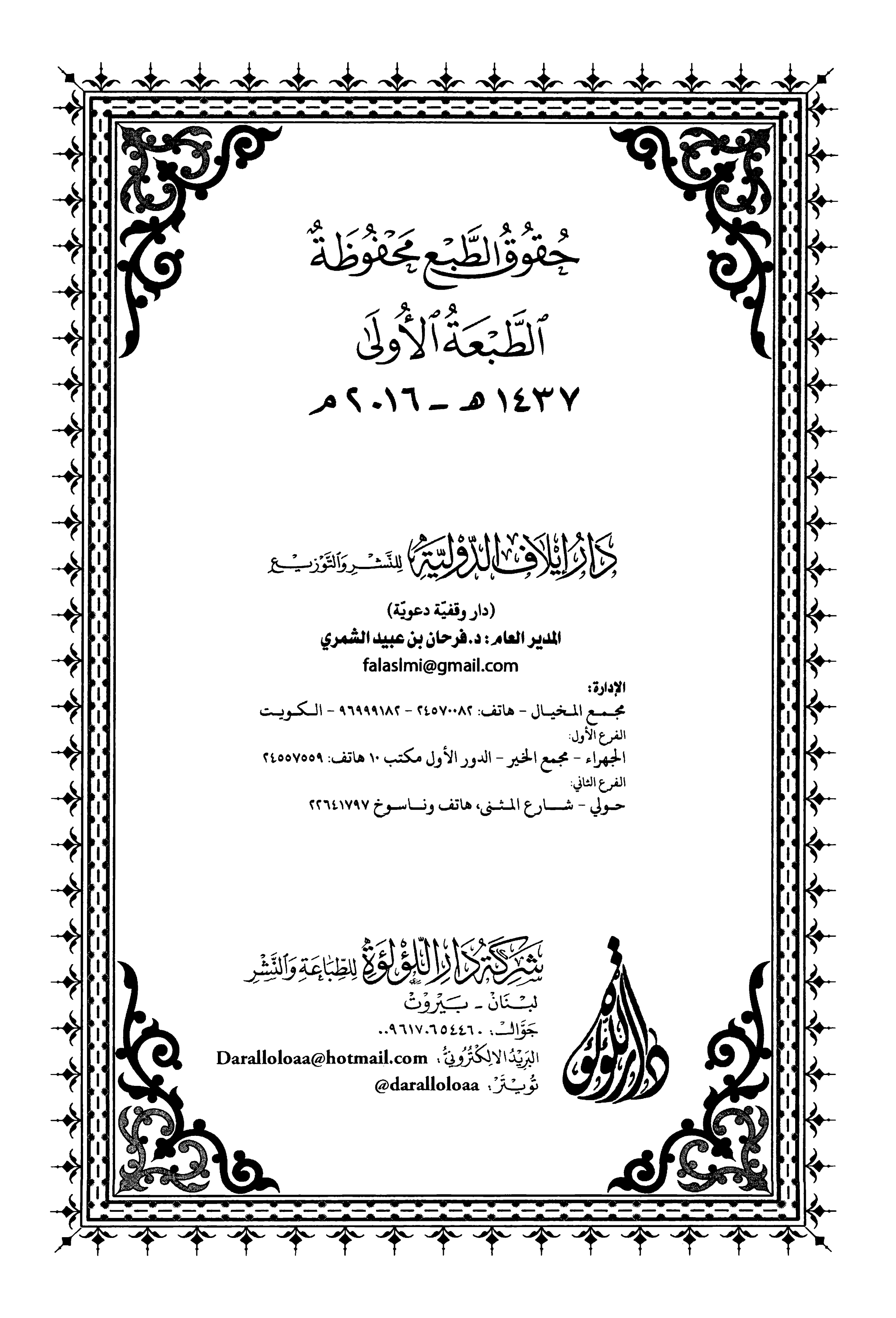


منشورات دار اللؤلؤة

(٨٣)

موافقة شيخ الإسلام ابن تيمية

لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات



الطَّبعَةُ الأُولَى
١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

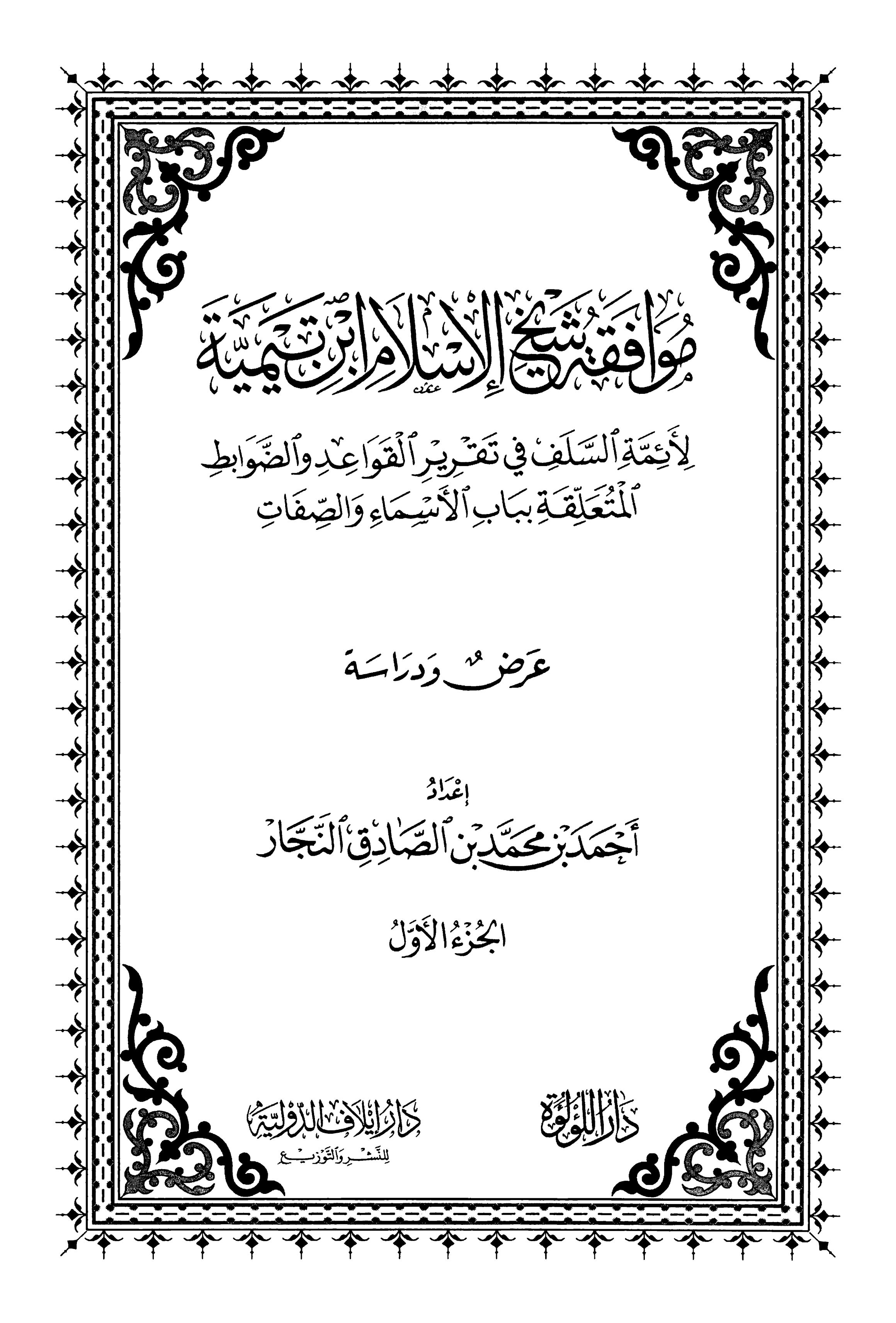
دَارُ إِيلَافِ الدَّوْلِيَّةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ
(دار وقفيّة دعويّة)

المدير العام: د. فرحان بن عبيد الشمري
falaslmi@gmail.com

الإدارة:
مجمع المخيال - هاتف: ٢٤٥٧٠٠٨٢ - ٩٦٩٩٩١٨٢ - الكويت
الفرع الأول:
الجهراء - مجمع الخير - الدور الأول مكتب ١٠ هاتف: ٢٤٥٥٧٥٥٩
الفرع الثاني:
حولي - شارع المثنى، هاتف وناسوخ ٢٢٦٤١٧٩٧

شَرِكَةُ دَارِ اللُّؤلُؤَةِ لِلطِّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ
لبنان - بيروت

جوال: ٠٠٩٦١٧٠٦٥٤٤٦٠
البريد الإلكتروني: Daralloloaa@hotmail.com
تويتر: @daralloloaa



موافقة شيخ الإسلام ابن تيمية

لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات

عرض ودراسة

إعداد

أحمد بن محمد بن الصادق النجار

الجزء الأول

دار اللؤلؤة

دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع

ⓒ أحمد بن محمد النجار١٤٣٥ ،هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

النجار. احمد محمد

موافقة شيخ الإسلام ابن تيمية لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات عرض ودراسة / أحمد محمد النجار ـ ط٢ ـ ، ـ المدينة المنورة، ١٤٣٥هـ

ص ٢٤ سم

ردمك: ١ ـ ٣٨٨٢ ـ ٠١ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

١ ـ الأسماء والصفات ٢ ـ الأسماء والصفات ـ دفع مطاعن
٣ ـ الأسماء الحسنى. العنوان

ديوي ٢٤١ ١٦٣١/ ١٤٣٥

رقم الإيداع ١٦٣١/ ١٤٣٥

ردمك: ١ ـ ٣٨٨٢ ـ ٠١ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨



أصـــل هذا الكتاب

رسالة علمية تقدم بها الباحث لنيل درجة العالمية الماجستير من قسم العقيدة في كلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

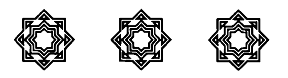
ولجنة المناقشة تكونت من أصحاب الفضيلة:

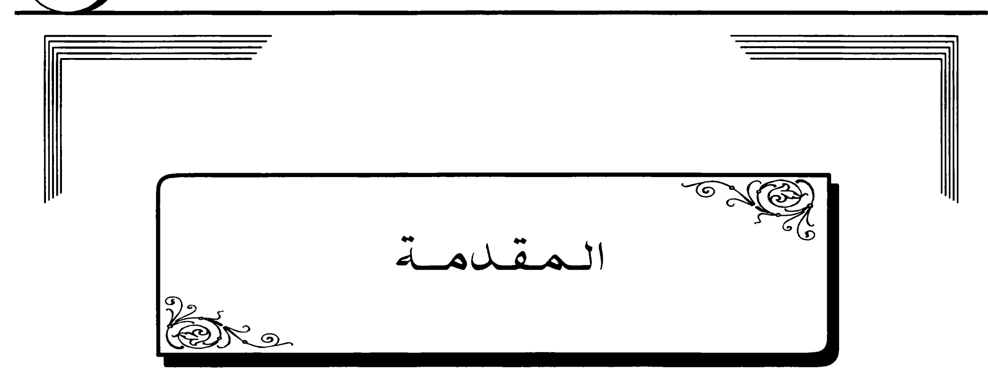
١ ـ فضيلة الأستاذ الدكتور: **إبراهيم بن عامر الرحيلي** ـ مشرفًا ـ.

٢ ـ فضيلة الدكتور: **محمد بن عبد الوهاب العقيل** ـ عضوًا ـ.

٣ ـ فضيلة الدكتور: **سليمان بن سالم السحيمي** ـ عضوًا ـ.

وبتوفيق من الله ﷻ أُجيزت الرسالة، وأوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى، مع التوصية بطبع الرسالة.





المقدمة

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عِمرَان: ١٠٢].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النِّسَاء: ١].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزَاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد: فإنَّ الله ـ تبارك وتعالى ـ قد امتنَّ على عباده المؤمنين أعظم

مِنَّةٍ؛ إذ أرسل إليهم رسولًا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة، وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين.

فبلَّغ نبيُّنا ﷺ البلاغَ المبين، وهدى إلى الصراط المستقيم، فلم يدع بابًا من الأبوابِ التي تُوصِلُ إلى اللهِ ﷻ إلا ذَكَرَ منه عِلمًا وَتَرَكَ فيه حجَّةً، فَمَا مِن خيرٍ يَعلمُهُ لأمتِهِ إلا وَدَلَّهُم عليه، وَمَا مِن شَرٍّ يَعلمُهُ لهم إلا ونهاهُم عنهُ.

وَأَعظَمُ الأبوَابِ على الإطلاقِ هُوَ بَابُ توحيدِ اللهِ ﷻ؛ لأنَّ شَرَفَ العلم تَابعٌ لشَرَفِ معلومِهِ، ولا مَعلُومَ أعظَمُ وَأَجَلُّ مِنَ اللهِ ﷻ، فهو سبحانه ذو الأسماءِ الحسنى والصفَاتِ العلا.

فَاللهُ ﷻ جَعَلَ مِفتَاحَ الدَّعوَةِ الإلٰهيةِ، وَزُبدَةَ الرسالةِ النبويةِ: الإيمانَ به ومعرفةَ أسمائه وصفاته، وعلى هذه المعرفةِ خُلِقَ الثقلان، وأُرسلَت الرسُلُ، وأُنزِلَت الكُتُبُ، ومُحَالٌ معَ هذا أن يَترُكَ اللهُ ﷻ هذا البابَ مُلتبسًا مُشتبهًا لا يُعرَفُ الحقُّ فيه، أو أن يخرُجَ الحقُّ عن ظاهِرِ مَا أخبرَ اللهُ به وَرَسُولُه ﷺ، فإنَّه لو خرَجَ الحقُّ عن ظاهِرِ ما أخبَرَ اللهُ به ورسولُه ﷺ لانتقضت عُرى الإيمان عروةً عروةً، ولادَّعَت كلُّ طائفةٍ من طوائفِ الضلالِ أنَّ مَا تأوَّلَتهُ من نصوصِ الوحيين لِنُصرةِ مَذهبها هو الحقُّ الذي لا سبيلَ للخروجِ عليه.

وَمِن هنا يجبُ أن يَعتقدَ كلُّ مسلم أنَّ النبيَّ ﷺ قد بيَّن بابَ التوحيدِ غايةَ البيان، وأظهرَ معالمَه، وأوضحَ قَواعدَه وأصولَه، فلم يدع بعده ﷺ لقائلٍ مقالًا، ولا لمتأوِّلٍ تأويلًا.

قال أبو ذر الغفاري رضي الله عنه: «تركَنا رسول الله ﷺ وما طائر يطيرُ بجناحَيهِ إلا عندنا منه علمٌ»[1].

وتلقَّى ذلك أَصحَابُ رَسُولِ الله ﷺ من فِي رسُولِ الله ﷺ غضًّا

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١/ ٢٦٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٥٥) من طريق محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ ثنا سفيان بن عيينة عن فطر عن أبي الطفيل. =

طريًّا، فلم يزيدُوا عليه ولم يَنقُصُوا منه؛ إذ لم يكن لهم مَنبَعٌ يأخذُونَ منه عقائدَهم إلا ما جاء به رسولُ الله ﷺ، فآمنوا بنُصُوصِ الوحيين الشريفين وَسَلَّمُوا لظاهِرِهما، فلم ينقَدِح في أذهانهم تمثيلٌ ولا تكييفٌ، ولم يُقابلوا نصوصَ الوحيين بالتعطيلِ والتَّحريفِ.

ولهذا لم يُؤثَر عن واحِدٍ منهم تقديمُ عقلِهِ على نصِّ المعصوم، ولا حرَّف نصًّا عن ظاهره مُدَّعيًا فيه المجاز المزعوم؛ بل مشوا مع ظاهِرِ النُّصُوصِ كما علَّمهم النبيُّ الكريم ﷺ، فعرَفوا ربهم، وقَوِيَ إيمانهم، وباعوا مُهَجَهم لله رب العالمين.

وأقاويلُ الصحَابَةِ ﷺ في توحيدِ اللهِ ﷻ محفوظةٌ عنهم، ومفهومةٌ أيضًا من صنيع تعامُلِهِم مع ظاهِرِ نصوصِ الكتابِ والسنةِ.

وإذا عُلم أنَّ الصحابَةَ أَخَذُوا عن الرسولِ ﷺ لفظَ القرآن ومعناه، كما قال الصحابي الجليل عبد الله بن عمر ﷺ: «لقد لبثنا برهةً من الدهر وأحدُنا ليُؤتَى الإيمان قبل القرآن، تنزل السورةُ على محمد ﷺ فنتعلم حلالَها وحرامَها، وأمرَها وزاجِرَها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها، كما يتعلمُ أحدكم السورةَ»[(١)].

لم نحتج بعد ذلك إلى غيرهم، وكان الرجوعُ إليهم واجبًا متعينًا؛ إذ

= وأخرجه أحمد في «المسند» (ص١٥٥٦ح ٢١٦٨٩) عن ابن نمير عن الأعمش عن منذر عن أشياخ من تيم عن أبي ذر به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢١٢): «رواه أحمد، والطبراني وزاد: فقال النبي ﷺ: «**ما بقي شيء يقرب من الجنة ويباعد من النار إلا وقد بُين لكم**». ورجال الطبراني رجال الصحيح، غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ وهو ثقة، وفي إسناد أحمد من لم يسم». وصححه الألباني في «صحيح موارد الظمآن» (١/ ١١٩).

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٥)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولا أعرف له علة ولم يخرجاه». وسكت عنه الذهبي، وأخرجه ابن منده في كتاب الإيمان (١/ ٣٦٩)، وقال: «هذا إسناد صحيح على رسم مسلم والجماعة إلا البخاري». كلاهما من طريق عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن القاسم بن عمر الشيباني قال: سمعت ابن عمر، به.

هم أبرُّ هذه الأمةِ قلوبًا، وأعمقُها علمًا، وأقلُّها تكلُّفًا، وأقومُها هديًا، وأحسنُها حالًا.

ثم دَرَجَ على نهجهم التابعون لهم بإحسان الذين أَخَذُوا عن الصحابةِ ﷺ، وتلقَّوا عنهم، فَلَم تَزَل الكلمَةُ مجتمعَةً، والجماعَةُ مؤتلِفَةً، جاهَدُوا في الله حقَّ جهادِهِ، واتَّبَعُوا رسولَهُ ﷺ وساروا على منهاجِهِ، أذكارُهُم في الزُّهدِ مشهورَةٌ، وآثارُهُم على الخلقِ مشهودةٌ، ومَواعظُهُم إلى طُرقِ الآخرة معلومَةٌ، فأعزَّهُم اللهُ بدينِهِ، وَرَفعهم بكتابِهِ، وَهَداهُم إلى هدي خليلِهِ ﷺ، فهُمُ الطائفةُ المنصورَةُ والفرقَةُ الناجيَةُ المتمسِّكون بسنَّةِ النبي ﷺ وخلفائِهِ، لا يثنيهم عنها تقلُّبُ الأعصارِ والأزمانِ، ولا يَصرفُهُم عن سلُوكها تغيُّرُ الحدَثَانِ.

لكن شاء الله ـ ولله الحكمة البالغة ـ أن تَنبُتَ نابِتَةٌ خَرَجَت عَن منهَجِ أصحابِ رسُولِ الله ﷺ في توحيدِ الله؛ وذلك لما عُرِّبت كُتُبُ أهلِ اليونان فَتَلَقَّفُوها وَعَضُّوا عليها بالنَّوَاجِذِ والأضرَاسِ، فلم يَقنعُوا بمنهَجِ أصحابِ رَسُولِ الله ﷺ الذي تعلَّموه من نبيهِمُ الكريم عليه السلام، فخلَّفوا نصوصَ الوحيين عن سُلطانِ الحقيقةِ، وَعَزَلُوها عن ولايةِ اليقينِ، وشنُّوا عليها غاراتِ التأويل الباطلة، فعطَّلُوا اللهَ عن كمَالِهِ، ونفوا أسماءَه وصفاته، وحرَّفوا الكَلِم عن مواضعه، فعمَّ ضررُهم، واستَطَارَ شرُّهم، كما أنهم أصَّلُوا أصولًا تلقَّوها مِن فلاسِفَةِ أهلِ اليونان رَأَوا أنَّها تُناقضُ ما جاءَ به النبيُّ العدنان ﷺ، فقدَّموا تلك الأصول على خَبَرِ الرسُولِ ﷺ.

فالقرآنُ الكريمُ والسنةُ الصحيحةُ يستشهدون بهما اعتضادًا لا اعتمادًا، وإنما العمدةُ عندهم الأقيسةُ العقليةُ والقواعدُ الفلسفيةُ، ولهذا يقبلون الآياتِ والأحاديثَ التي يظنُّون أنها موافقةٌ لأهوائهم وآرائهم، ويجعلون الآياتِ والأحاديثَ المخالفةَ لأهوائهم وآرائهم من المتشابهات التي لا يجوزُ اتباعُها والقولُ بها.

فلما انبَنَى أمرُهم على الأقيسةِ العقليةِ، والقواعدِ الفلسفيةِ تشعَّبت بهم

الطرقُ، ووصلوا إلى غَايَةِ الحيرَةِ والشكِّ، فَصَارُوا مختلفين في الكتاب مخالفينَ للكتاب، حتى قال أبو المعالي الجويني: «قرأتُ خمسِينَ أَلفًا في خمسينَ ألفًا، ثُمَّ خَلَّيتُ أهلَ الإسلام بإسلامِهِم فيهَا وَعُلومهم الظَّاهِرة، وَرَكِبتُ البحرَ الخضَمَّ، وَغُصتُ في الَذِي نَهَى أَهل الإسلام، كُلُّ ذلك في طَلَبِ الحقِّ، وَكُنتُ أهرُبُ في سالِفِ الدَّهرِ مِنَ التقليدِ، وَالآنَ فَقد رَجعتُ إلى كَلِمَةِ الحقِّ، عَليكُم بِدِينِ العَجَائِزِ، فَإن لم يُدرِكني الحقُّ بلَطِيفِ برِّه، فَأَمُوتُ على دينِ العجَائِزِ، وَيختم عاقِبَةَ أمرِي عندَ الرَّحِيل على كَلمَةِ الإخلاصِ: لا إله إلا الله، فالويلُ لابنِ الجويني»[١].

فانبرى أئمَّةُ السلفِ الصالحِ الذين كانوا أدقَّ الناس نظرًا، وأعلمَهم في باب توحيد الله بصحيحِ المنقُولِ وَصَريحِ المعقُولِ لِصَدِّ عُدوَانِ هؤلاء وجنايتِهم على النصوصِ الشرعيَّةِ، فكانت أقوالُ أئمةِ السلَفِ تأتلِفُ ولا تختلِفُ، وَتتَوَافقُ ولا تتناقَضُ.

كما أجمعوا رضي الله عنهم على ذمِّ الكلام وأهله.

قال إمامُ دارِ الهجرة **مالكُ بنُ أنس**: «لو كان الكلامُ علمًا لَتكلَّمَ فيه الصحابةُ والتابعون كما تكلَّمُوا في الأحكامِ والشرائع، ولكنَّهُ باطلٌ يدلُّ على باطلٍ»[٢].

وقال **الإمامُ الشافعيُّ القرشيُّ**: «حُكمي في أهل الكلام أن يُضرَبوا بالجريد ويُحملوا على الإبل، ويُطاف بهم في العشائر والقبائل، ويُنادى عليهم: هذا جزاءُ من ترك الكتابَ والسنة وأقبل على علم الكلام»[٣].

وقال إمامُ أهلِ السنة **أحمدُ بنُ حنبل**: «لستُ بصاحب كلام، ولا

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٨/ ٤٧١)، و«مختصر الصواعق» للموصلي (١/ ١٣ ـ ١٦).
(٢) أخرجه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٤/ ١١٦).
(٣) أخرجه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٤/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥).

أرى الكلامَ في شيءٍ من هذا إلا ما كان في كتاب الله أو في حديث رسول الله ﷺ، فأما غير ذلك؛ فإنَّ الكلامَ فيه غيرُ محمُودٍ»[١].

وهكذا لم يخلُ قرنٌ من القرون ـ ولله الحمد ـ ممن يُجدِّدُ للناس أمرَ دينهم، فقد جَعَلَ اللهُ في أَزمِنَةِ الفَتَرَاتِ بَقَايَا من أهل العلم يُبصِّرون بنورِ الله أهل العمى، ويُحيُون بكتابِ الله الموتى.

وممن ظهر في أواخر القرن السابع وأوائل القرن الثامن يدعُو إلى توحيد الله ﷻ، ويُجدِّدُ ما اندرَسَ مِن معالم الدِّين وأصولِ الملة: شيخُ الإسلام أحمدُ بن عبد الحليم ابن تيمية؛ فانتهجَ منهَجَ السلفِ الصالح، واقتفى أثرَهم، ودعا إلى مذهبِهم في إثباتِ صِفَاتِ اللهِ تعالى، إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل، وَنَفَى عن آياتِ وأحاديثَ الصفات تحريفَ الغالين، وانتحالَ المبطلين، وتأويلَ الجاهلين.

وقرَّر ذلك: بأدلَّتِهِ السمعيَّةِ ودلائلِهِ العقليَّة، وحكى مذهبَ السلف المبنيَّ على الكتاب والسنة، المطابقَ للفطرة التي فَطَرَ اللهُ عليها عباده، والموافقَ لما يُعلَمُ بالأدلةِ العقليَّةِ، كما تصدَّى للذبِّ عن سُنَّةِ الحبيب المصطفى ﷺ، وانبرى للردِّ على مَن خالفَ منهجَ أولئك الأعلام منَ الصحابةِ ﭫ ومن اتَّبعَهُم بإحسانٍ، فَكَشَفَ عَوَارَهم وتصدَّى لعُدوَانِهم.

فاستشعَرَ المعارضُونَ له أنهم عاجزونَ عن المناظرَةِ التي تكونُ بينَ أهل العلم والإيمان، فَعَدَلُوا إلى طريقِ أهل الجهلِ والبهتان، وقابلوه بما قدرُوا عليه من البغيِ والعدوان، وافترَوا عليه افتراءاتٍ كاذبةً ما أنزل اللهُ بها من سلطان، سبيلَ كلِّ من خالفَ طريقَ الهدى والسداد في مقابلة أهل الحق والاتباع، فليس عندهم إلا السبُّ والبهتان، لا الحجةُ والبرهان.

وكان من أقبحِ تلك الفِرى، وأشدِّها كذبًا وأعظمِها مينًا: زعمُهم أنَّ

---

(١) أخرجه عبد الله في «السنة» (١/ ١٣٩) عن أبيه به.

شيخَ الإسلام ابنَ تيمية خرج فيما يُقرِّره في باب توحيد الله ﷻ عن منهج السلف الصالح، وخالف إجماعَهم.

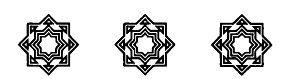
ومن هنا اخترتُ مستعينًا بالله الكتابةَ في هذا الموضوع المهم، وهو:

«موافقةُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لأئمة السلف في تقريرِ القواعدِ والضوابطِ المتعلقةِ ببابِ الأسماءِ والصفاتِ/ عرضًا ودراسةً»

فأقدمتُ على قراءةِ كتبِ شيخ الإسلام ابن تيمية، فرأيت عجبًا من دقَّة فهم هذا الإمام الهُمام، وغزارة علمه، وكثرة اطلاعه، وشدة اتباعه للسلف، وَتَوَسُّعِهِ في المنقُولِ والمعقُولِ.

ثم ثنَّيتُ بقراءَةِ كُتُبِ أئمَّة السلف الذين كانوا على الحقِّ وبه كانوا ينطقونَ، فإنهم أمنةُ هذه الأمة، وبهم حَفِظَ اللهُ الدِّينَ.

فحاولتُ أن أجمعَ ما كان مُشتَّتًا في هذا الموضوع، وأستنبطَ ما كان دفينًا، وأستَشِفَّ ما كان خافيًا، ولا أزعمُ ـ معاذ الله ـ أني استوعبتُ الموضوعَ من جميع جوانبه؛ بل كلُّ ما أزعمُه أني استفرغتُ جهدي وبذلتُ وسعي وطاقتي ـ مع معاناة التفتيش في بطون الكتب ـ في جمع شتات هذا الموضوع ولملمة أطرافه، واللهَ أسألُ أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم.



أهمية الموضوع وأسباب اختياره

❁ **أولاً**: البحث في هذا الموضوع هو من باب العلم بأسماء الله وصفاته، والعلم بأسماء الله وصفاته أشرف العلوم وأجلها على الإطلاق.

❁ **ثانيًا**: دفع ما اتُّهِمَ به شيخُ الإسلام ابن تيمية من المخالفة لمنهج السلف الصالح وخروجه عن إجماعهم، وهذه شبهةٌ قديمةٌ لهجَ بها بعضُ المخالفين لعقيدة السلف قديمًا وَشَنَّع عليه خصومُهُ بها، وَتَلَقَّفها أتباعُهم حديثًا.

فهذا ابن حجر الهيتمي يقول: «وما درى المحروم ـ يعني: شيخ الإسلام ابن تيمية ـ أنه أتى بأقبح المعائب؛ إذ خالف إجماعهم في مسائل كثيرة، وتدارك على أئمتهم سيما الخلفاء الراشدين باعتراضات سخيفة شهيرة..

إلى أن قال: حتى تجاوز إلى الجناب المقدس المنزه عن كل نقص...فنسب إليه العظائم والكبائر»[١].

وقال **محمد زاهد الكوثري** عن شيخ الإسلام ابن تيمية: «تجرد للدعوة إلى مذهب هؤلاء الحشوية السخفاء، متظاهرًا بالجمع بين العقل والنقل، على حسب فهمه من الكتب بدون أستاذ يرشده... وكم انخدع بخزعبلاته أناس ليسوا من التأهل للجمع بين الرواية والدراية في شيء... إلخ»[٢].

❁ **ثالثًا**: دفع دعوى عريضة وشبهة يُرَوَّجُ لها كثيرًا، وهي أنَّ أهلَ

---

(١) انظر: «غاية الأماني في الرد على النبهاني» للآلوسي (٢/ ١٠١).

(٢) مقدمة السيف الصقيل» للسبكي (ص١٣).

السنة بعد شيخِ الإسلام إنما هم مُقَلِّدُون له، وأنَّ عقيدتهم إنما هي عقيدتُهُ لا عقيدَةُ السلفِ الصالح.

رابعًا: إثبات صحَّةِ كلامِ شيخِ الإسلام لما قال في كتابه «الرد على الإخنائي»[1]: «إنَّ المجيب ولله الحمد ـ يعني نفسه ـ لم يقل قطُّ في مسألةٍ إلا بقولٍ سبَقَهُ إليه العلماءُ، فإن كان قد يخطر له ويتوجه له فلا يقولُه وينصرُهُ إلا إذا عرفَ أنه قد قاله بعضُ العلماء، فمن سلكَ هذا المسلَكَ كيف يقُولُ قولًا يخرِقُ به إجماعَ المسلمين؟».

خامسًا: إظهار موافقةِ شيخِ الإسلام لأئمة السلف في تقريرِ القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات.

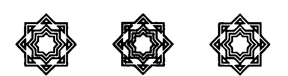
سادسًا: الرغبةُ في الاستفادة ـ في نفسي وإخواني ـ من حيثُ علوُّ الإسناد في الاستشهاد بكلام السلف في تقرير المسائلِ المتعلقة بباب الأسماء والصفات، فما أحسَنَ أن يُستشهَدَ بكلامِ شيخِ الإسلام ـ كما هو الحاصل كثيرًا ـ مشفوعًا بكلامِ الأئمَّةِ المتقدِّمين؛ فيكونُ الاستشهادُ أقوى، والتأصيلُ أقعَدَ.

سابعًا: إثباتُ ميزَةٍ تميَّز بها أهلُ السنة عن غيرهم مِنَ الفِرَقِ؛ وهي أنهم في باب الاعتقاد سلسلةٌ واحدَةٌ متفقَةٌ لا تختلفُ مِن أوَّلها إلى آخِرِها.

ثامنًا: ضبطُ المسائل المتعلقة بباب الأسماء والصفات بضبط قواعدها وضوابطها.

تاسعًا: بيانُ دقَّة علماء السلف ومعرفتهم بالقواعد والضوابط، خلافًا لما يظنُّهُ طوائِفُ من أهل الكلام.

عاشرًا: إنَّ دراسة هذا الموضوع فيه إبرازٌ لمنهج أهلِ السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات، والتزامهم في ذلك بالكتاب والسنة.



(١) (ص٤٥٨).

الدراسات السابقة

حسب اطلاعي لم أقف على دراسات سابقة بحثت هذا الموضوع واستكملت جوانبه، إلا أني وقفت على رسالتين علميتين:

إحداهما: رسالة مقدمة لقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية لنيل درجة العالمية الماجستير، بعنوان: «جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح المسائل الكلية للأسماء والصفات عند السلف» للشيخ ذياب بن مدحل العلوي.

وقد ذكر مؤلفها أنَّ غايته وأهم مقاصده جمع أهمِّ القواعد التي ذكرها شيخ الإسلام في باب أسماء الله الحسنى وصفاته العلا.

فرسالته جمعٌ لأهمِّ القواعد التي ذكرها شيخ الإسلام في كتبه، وليس فيها ذكر تلك القواعد من كلام أئمة السلف، ولا إظهار موافقة كلام شيخ الإسلام لكلامهم، وليس فيها توثيق ما ينقله الشيخ عن السلف من الكتب المسندة؛ لأن ذلك لم يكن من موضوع بحثه.

والثانية: رسالةٌ علميةٌ مقدمةٌ لقسم العقيدة بجامعة الإمام لنيل درجة العالمية الماجستير بعنوان: «القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف» للدكتور إبراهيم البريكان.

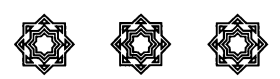
وقد اعتمَدَ في تقريرِ القوَاعِدِ في الغالبِ على شيخِ الإسلام ابنِ تيمية وابنِ القيمِ وابنِ أبي العز - عليهم رحمة الله - وغيرِهِم، وَلَم يَكُن من موضوعِ بحثِهِ تقرير ذلك من كُتُبِ أئمَّةِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحابَةِ وَمَن جَاءَ بَعدَهُم، ولا المقارنة بين كلامهم وكلام من نقل عنهم.

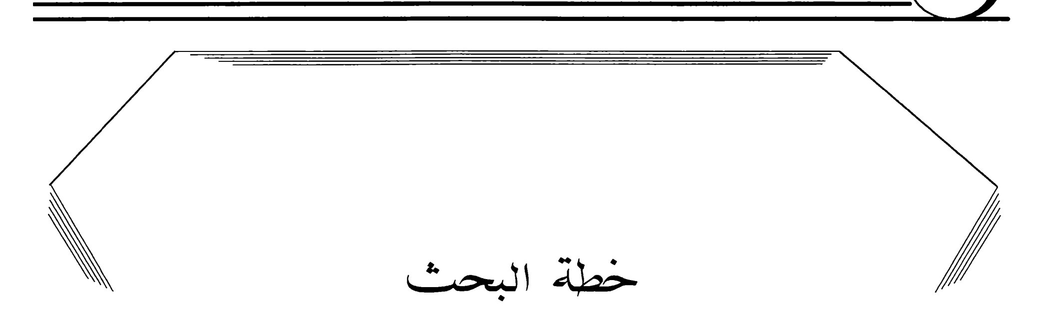
كَمَا لم يَعتَنِ الباحِثانِ - وَفقهما الله - بِحَصرِ قَوَاعِد وَضَوَابِط بَابِ الأسماءِ والصِّفَاتِ.

وهذا المشروعُ سيتناوَلُ - إن شاء الله - حصرَ القواعِدِ والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات من كلامِ شيخ الإسلام ابن تيمية وكلامِ أئمة السلف، ويكونُ نقلُ كلام أئمة السلف من الكتبِ المسنَدَةِ وغيرها، مع العناية بإظهار موافقَةِ شيخ الإسلام لأئمة السلف في تقرير تلك القواعد والضوابط، والتدليل عليها مِنَ الكتَابِ والسنةِ.

كما سيتناوَلُ أيضًا الاعتِنَاءَ بصيغَةِ القاعِدَةِ والضَّابط مِن جِهَةِ الوَجازَةِ في لَفظِهَا واستيعابِهَا لمعانٍ وَاسِعَة.

وهذا ما يمتاز به هذا المشروعُ على الرسالتين المذكورتين.





خطة البحث

وقد قسَّمتُ بحثي إلى: مقدمة وتمهيد وأربعة أبواب وخاتمة ثم فهارس.

المقدمة تشتمل على:

- الافتتاحية.
- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
- الدراسات السابقة.
- خطة البحث.
- منهج البحث.

التمهيد (التعريف بمفردات العنوان)، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أهمية القواعد والضوابط والفرق بينهما.

وفيه أربعة مطالب:

- **المطلب الأول:** تعريف القواعد.
- **المطلب الثاني:** تعريف الضوابط.
- **المطلب الثالث:** الفرق بين القاعدة والضابط.
- **المطلب الرابع:** أهمية القواعد والضوابط.

۞ **المبحث الثاني**: **المراد بالسلف وفضلهم ووجوب اتباعهم.**

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول**: المراد بالسلف.
- **المطلب الثاني**: فضل السلف.
- **المطلب الثالث**: وجوب اتباع السلف.

۞ **المبحث الثالث**: ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيمية وبيان موقفه من منهج السلف.

وفيه أربعة مطالب:

- **المطلب الأول**: اسمه ونسبه ومولده ووفاته.
- **المطلب الثاني**: نشأته العلمية.
- **المطلب الثالث**: ثناء العلماء عليه.
- **المطلب الرابع**: موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من منهج السلف.

الباب الأول: قواعد الاستدلال في باب الأسماء والصفات، وفيه عشرة فصول:

الفصل الأول: **قاعدة: وجوب معرفة الله وأسمائه وصفاته بالسمع لا بالعقل.**

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل الثاني: **قاعدة: لا يُتجاوز القرآنُ والحديثُ في باب الأسماء والصفات.**

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل الثالث: **قاعدة: أسماء الله وصفاته تثبت بخبر الآحاد.**

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل الرابع: **قاعدة: وجوب إثبات نصوص الصفات وإجرائها على ظاهرها.**

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل الخامس: **قاعدة: ظاهر نصوص الصفات ما يتبادر إلى العقل السليم من المعاني، وهو يختلف بحسب السياق، وما يُضاف إليه الكلام.**

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل السادس: **قاعدة: الإجماع حجة في باب الأسماء والصفات.**

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول:** أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني:** أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث:** الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل السابع: **قاعدة: الفطر السليمة موافقة لما جاءت به الشريعة من إثبات أسماء الله وصفاته.**

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول:** أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني:** أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث:** الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل الثامن: **قاعدة: كل ما اتصف به المخلوق من صفات كمال لا نقص فيها فالخالق أولى بها، وكل ما يُنزه عنه المخلوق من صفات نقص لا كمال فيها فالخالق أولى بالتنزه عنها.**

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول:** أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني:** أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث:** الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل التاسع: **قاعدة: دلالة الأثر على المؤثر حجة في باب الأسماء والصفات.**

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل العاشر: **قاعدة: المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح.**

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

الباب الثاني: القواعد المتعلقة بباب الأسماء، وفيه فصلان:

الفصل الأول: **القواعد المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنى وحصرها، وفيه مبحثان:**

۞ **المبحث الأول**: قاعدة: أسماء الله توقيفية.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني**: قاعدة: أسماء الله غير محصورة.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

- المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل الثاني: **القواعد المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنى.**

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: قاعدة: أسماء الله كلها حسنى.

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

المبحث الثاني: قاعدة: أسماء الله أعلام وأوصاف.

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

المبحث الثالث: قاعدة: كل ما كان مسماه منقسمًا إلى كمال ونقص لم يدخل اسمه في الأسماء الحسنى.

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

المبحث الرابع: قاعدة: لا يُدعَى الله بالأسماء التي ليس فيها ما يدل على المدح.

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني:** أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث:** الأدلة على هذه القاعدة.

المبحث الخامس: قاعدة: أسماء الله لا تتضمن الشر بوجه من الوجوه.

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني:** أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث:** الأدلة على هذه القاعدة.

المبحث السادس: قاعدة: وجوب إجراء الأسماء المزدوجة مجرى الاسم الواحد.

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني:** أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث:** الأدلة على هذه القاعدة.

المبحث السابع: قاعدة: أسماء الله غير مخلوقة.

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني:** أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث:** الأدلة على هذه القاعدة.

الباب الثالث: القواعد والضوابط المتعلقة بباب الصفات، وفيه فصلان:

الفصل الأول: القواعد المتعلقة بالصفات، وفيه اثنا عشر مبحثًا:

المبحث الأول: قاعدة: الرب موصوف بالصفات الثبوتية المتضمنة لكماله وموصوف بالصفات السلبية المستلزمة لكماله.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.

المبحث الثاني: قاعدة: طريقة الكتاب والسنة في أسماء الله وصفاته الإثبات المفصل والنفي المجمل.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.

المبحث الثالث: قاعدة: صفات الكمال تثبت لله على وجه لا يماثله فيها مخلوق.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.

۞ **المبحث الرابع**: قاعدة: نفي ما نفاه الله عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ مع اعتقاد ثبوت كمال ضده لله ﷻ.

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

۞ **المبحث الخامس**: قاعدة: ثبوت الكمال يستلزم نفي نقيضه.

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

۞ **المبحث السادس**: قاعدة: لم يزل الله بأسمائه وصفاته ولا يزال كذلك.

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

۞ **المبحث السابع**: قاعدة: الإقرار بالصفات وحملها على الحقيقة لا على المجاز.

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثامن:** قاعدة: الصفات معلومة لنا باعتبار المعنى، مجهولة لنا باعتبار الكيفية.

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني:** أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث:** الأدلة على هذه القاعدة.

۞ **المبحث التاسع:** قاعدة: وجوب الإيمان بنصوص الصفات سواء عرفنا معناها أم لم نعرف معناها.

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني:** أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث:** الأدلة على هذه القاعدة.

۞ **المبحث العاشر:** قاعدة: صفات الله ذاتية وفعلية.

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني:** أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث:** الأدلة على هذه القاعدة.

۞ **المبحث الحادي عشر:** قاعدة: أفعال الله تقوم بذاته بمشيئته وقدرته.

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني:** أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث:** الأدلة على هذه القاعدة.

المبحث الثاني عشر: قاعدة: الله موصوف بالفعل اللازم والمتعدي.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل الثاني: الضوابط المتعلقة بالصفات.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: الضوابط المتعلقة بصفة الكلام.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: ضابط: مسمى الكلام هو اللفظ والمعنى جميعًا.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط.

المطلب الثاني: ضابط: الكلام إنما يضاف إلى من قاله مبتدئًا لا إلى من قاله مبلغًا مؤديًا.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط.

المطلب الثالث: ضابط: الله لم يزل متكلمًا إذا شاء وبما شاء.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط.

المطلب الرابع: ضابط: كلام الله بحرف وصوت.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط.

المطلب الخامس: ضابط: كلام الله يتفاضل بحسب المتكلَّم فيه.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط.

المبحث الثاني: الضوابط المتعلقة بالقرآن.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ضابط: القرآن كلام الله منزل غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط.

المطلب الثاني: ضابط: القرآن كلام الله حيثما تصرف.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط.

المطلب الثالث: ضابط: المُحدَث في لغة العرب التي نزل بها القرآن يُراد به: المتجدد.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط.

المبحث الثالث: الضوابط المتعلقة بصفة اليدين.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ضابط: لفظ اليدين بصيغة التثنية لم يُستعمل في النعمة ولا في القدرة.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط.

المطلب الثاني: ضابط: يد القدرة والنعمة لا يُعرف استعمالها إلا في حق من له يد حقيقية.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط.

۞ **المبحث الرابع:** الضوابط المتعلقة بصفة الاستواء.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ضابط: الاستواء المقيد بـ: (على) يراد به في جميع موارده ومواضعه: العلو والارتفاع.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط.

المطلب الثاني: ضابط: الاستواء متعلق بالمشيئة.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط.

۞ **المبحث الخامس:** الضوابط المتعلقة بالنزول.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ضابط: إثبات النزول لله ﷻ **لا يلزم منه خلو العرش.**

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط.

المطلب الثاني: ضابط: النزول متعلق بالمشيئة.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط.

المبحث السادس: الضوابط المتعلقة برؤية الله ﷻ

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ضابط: الله يُرى في الآخرة بالأبصار عيانًا كما يُرى الشمس والقمر.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط.

المطلب الثاني: ضابط: النظر إذا أضيف إلى الوجه وعدي بـ: (إلى) اقتضى نظر العين.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط.

المطلب الثالث: ضابط: تخصيص الإدراك بالنفي لغة وشرعًا يقتضي أن مطلق الرؤية ليس بمنفي.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط.

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط.

الباب الرابع: القواعد المتعلقة بباب الرد والمناظرة، في باب الأسماء والصفات، وفيه توطئة وستة عشر فصلًا:

التوطئة: **تعريف المناظرة لغة وشرعًا، وأقسامها.**

الفصل الأول: **قاعدة: الأسماء المتواطئة تقتضي أن يكون بين الاسمين قدر مشترك وإن كان المسميان مختلفين أو متضادين.**

وفيه ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المبحث الثاني:** أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المبحث الثالث:** الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل الثاني: **قاعدة: الاشتراك في الأسماء وأسماء الصفات لا يستلزم تماثل المسميات والموصوفات.**

وفيه ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المبحث الثاني:** أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المبحث الثالث:** الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل الثالث: **قاعدة: الله ﷻ بائن من خلقه ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من مخلوقاته.**

وفيه ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المبحث الثاني:** أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل الرابع: **قاعدة: ما أضيف إلى الله من الصفات فهو صفة له غير مخلوقة، وما أضيف له من الأعيان فهو بائن عنه مخلوق.**

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل الخامس: **قاعدة: العدول بأسماء الله وصفاته عن معانيها وحقائقها الثابتة له إلحاد يجب تركه.**

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل السادس: **قاعدة: امتناع صرف دلالة الكتاب والسنة عن ظاهرها المتبادر منها إلا بدليل شرعي.**

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل السابع: **جحد الأسماء والصفات يلزم منه إنكار الذات.**

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

❁ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

❁ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل الثامن: **قاعدة: وجوب السكوت عما سكت الله عنه ورسوله ﷺ.**

وفيه ثلاثة مباحث:

❁ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

❁ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

❁ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل التاسع: **قاعدة: القول في بعض الصفات كالقول في بعضٍ.**

وفيه ثلاثة مباحث:

❁ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

❁ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

❁ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل العاشر: **قاعدة: القول في الصفات كالقول في الذات.**

وفيه ثلاثة مباحث:

❁ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

❁ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

❁ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل الحادي عشر: **قاعدة: الصفة تدخل في مسمى الاسم.**

وفيه ثلاثة مباحث:

❁ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل الثاني عشر: قاعدة: صدق المشتق لا ينفك عن صدق المشتق منه.

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل الثالث عشر: قاعدة: الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل.

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

الفصل الرابع عشر: قاعدة: اسم الصفة يقع تارة على الصفة ويقع تارة أخرى على متعلقها.

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

📄 **الفصل الخامس عشر: قاعدة: وجوب التوقف في الألفاظ المجملة التي لم يرد إثباتها ولا نفيها.**

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

📄 **الفصل السادس عشر: مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم سائغ عند الحاجة.**

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.

📄 **الخاتمة**: وفيها أهم نتائج البحث.

📄 **الفهارس**، وهي:

- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.



منهج البحث

١ - جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية ومن كتب السلف.

٢ - بعد حصر القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات، أبدأ بذكر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في كل قاعدة أو ضابط، ثم أتبعه بما وقفت عليه من كلام السلف في القاعدة نفسها أو الضابط، وأثبت موافقة كلامه لكلامهم، ثم أذكر الأدلة على القاعدة أو الضابط.

٣ - إذا تعددت أقوال شيخ الإسلام في القاعدة الواحدة فإني أذكر أقربها دلالة على القاعدة، وأشير إلى بقيتها في الحاشية بذكر المرجع، وأحيانًا أذكرها كلها لأمر يقتضي ذلك.

٤ - إذا كان الكلام المنقول يندرج تحت قواعد أو ضوابط متعددة، فربما كررته في أكثر من موطن بحسب ما يدل عليه.

٥ - إذا كان النص المنقول بالمعنى فإني أقول في الحاشية: انظر.

٦ - عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها، بذكر اسم السورة ورقم الآية مع كتابتها بالرسم العثماني.

٧ - تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها الحديثية، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالإحالة إليهما أو إلى أحدهما، وإن كان في غيرهما ذكرت من أخرجه مع ذكر كلام أهل العلم في الحديث.

٨ ـ تخريج الآثار وعزوها إلى أماكنها.

٩ ـ توثيق المادة العلمية من مصادرها الأصلية.

١٠ ـ ترجمة الأعلام غير المشهورين الذين ورد ذكرهم في البحث ترجمة موجزة.

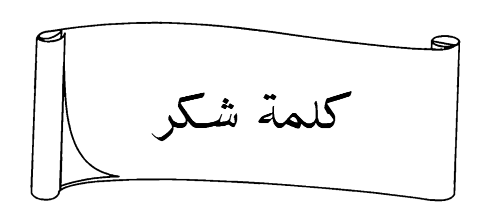
١١ ـ التعريف بالمصطلحات العلمية والكلمات الغريبة.

١٢ ـ التعريف بالفرق والطوائف التي يرد ذكرها في البحث.

١٣ ـ الالتزام بعلامات الترقيم وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

١٤ ـ وضع فهارس علمية للبحث.





الحمدُ للهِ على توفيقِهِ، والشكرُ لَهُ على إعانَتِهِ وتسدِيدِهِ، أحمَدُهُ سبحانه حمدًا كثيرًا طيِّبًا مُبَارَكًا فيه، وأشكُرُهُ على ما منَّ به عليَّ من نعمَةٍ وفَضلٍ.

وبعدَ شكرِ اللهِ ﷻ أخصُّ بالشكرِ والِدَيَّ الكريمين على ما بذَلاه من عَونٍ وصبرٍ وعناية وتربية، فأسأل الله أن يجزيهما خير الجزاء، وأن يجعلني وعملي في ميزان حسناتهما، كما أسأله سبحانه أن يرحمهما كما ربياني صغيرًا.

ثم يطيبُ لي أن أتقدَّم بالشكر الجزيل والعِرفانِ الجميل لجامعتنا العريقَةِ **الجامعةِ الإسلاميةِ بالمدينة النبوية** التي كانت وما زالت مِنبرَ هُدى ومصباحَ دُجى.

والشكرُ موصُولٌ لكلية الدعوة وأصول الدين متمثلة في قسم العقيدَةِ على أن هيَّأت لي مواصلَةَ الدارسَةِ فيها، أتفيؤ من ظلالها عقيدَةً سلفيةً صحيحةً مبنيةً على الكتاب والسنة على وَفقِ فهمِ سَلَفِ الأمة، في عصرٍ كَثُرَت فيه الأهواءُ، وَتَعَدَّدت فيه المللُ والنِّحَلُ.

وأخصُّ بالشكر والتقدير: فضيلَةَ شيخي وأستاذي الأستاذ **الدكتور إبراهيم بن عامر الرحيلي** الذي تشرَّفتُ بقبولِهِ الإشرافَ على هذه الرسالةِ مع كثرةِ ارتباطاته وأعماله، على ما أَولاني به من عنايةٍ ورعايةٍ ومتابعةٍ وتشجيعٍ، كما استفدتُ من تعليقاته القيِّمة وملاحظاته الدقيقة التي تُنبئُ عن دقةٍ وفقهٍ، كما تشرَّفتُ أيضًا بالتتلمذ عليه منذ نعومة أظفاري في الجامعة

الإسلامية، فجزاه الله عني وعن زملائي خير ما جزى به شيخًا عن تلاميذه، كما أسأله سبحانه أن يطيل عمره في حسن عمل، وأن يبارك في ذريته، وأن يجعله من الذين اتقوا والذين هم محسنون.

كما أُثَنِّي بالشكرِ الجزيل: لفضيلةِ الشيخ الدكتور **صالح بن عبد العزيز سندي**؛ إذ إنَّ فكرةَ هذا الموضوعِ اقتَرَحَها عليَّ فضيلتُهُ، فجزاه الله خيرًا وبارك فيه.

والشكر أيضًا موصول: للشيخين الفاضلين **فضيلة الشيخ الدكتور محمد بن عبد الوهاب العقيل**، **وفضيلة الشيخ الدكتور سليمان السحيمي** على تفضلهما بمناقشة هذه الرسالة، وإبداء ملحوظاتهما، فجزاهما الله خيرًا، وبارك في جهودهما.

ولا يفوتُني أن أتقدَّم بوافِرِ الشكر والامتنان لكل من أعانني خلالَ مدَّةِ البحث بنصحٍ، أو إرشادٍ، أو إعارةِ كتابٍ، أو دعوةٍ صادقةٍ.

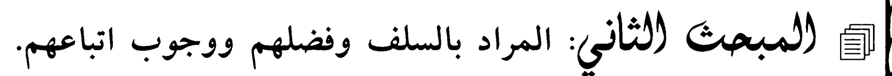
كما أخصُّ بالشكر: أهلَ بيتي على مساعدتهم لي طيلة مراحلِ هذا البحث، فلهم مني جزيلُ الشكرِ، وأسألُ اللهَ أن يباركَ فيهم وفي عملهم.



التمهيد

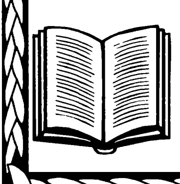
وفيه ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول**: أهمية القواعد والضوابط والفرق بينهما.
- **المبحث الثاني**: المراد بالسلف وفضلهم ووجوب اتباعهم.



- **المبحث الثالث**: ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيمية وبيان موقفه من منهج السلف.





المبحث الأول:

أهمية القواعد والضوابط والفرق بينهما

۞ وفيه أربعة مطالب:

- **المطلب الأول:** تعريف القواعد.
- **المطلب الثاني:** تعريف الضوابط.
- **المطلب الثالث:** الفرق بين القاعدة والضابط.
- **المطلب الرابع:** أهمية القواعد والضوابط.



المطلب الأول:

تعريف القواعد

القواعدُ في اللغة: جمعُ قاعدةٍ وهي: الأساس، وقواعدُ البيت: أساسُهُ.

ومنه قولُ الله ﷻ: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧] (١).

وأما في الاصطلاح: فقد اختُلف في تعريفها على قولين:

القول الأول: من يرى أنَّ القاعدَةَ كليةٌ، فعرَّفَها بأنها: الأمرُ الكليُّ الذي ينطبقُ عليه جزئيات كثيرة يُفهم أحكامها منه(٢).

القول الثاني: مَن يَرى أنَّ القاعدَةَ أغلبيةٌ، فعرَّفها بأنها: حكمٌ أكثريٌّ لا كليٌّ ينطبقُ على أكثر جزئياته لتُعرَفَ أحكامها منه(٣).

والذي يظهَرُ أنَّ القولَ الأول هو الراجحُ، وذلك لأمور:

أولاً: أنَّ القاعدةَ من شأنها أن تَكُونَ كلية.

ثانيًا: أنَّ تَخلُّفَ بعض الجزئياتِ عن القاعِدَةِ لا يُخرِجُها عن الوصفِ بالكليَّةِ.

---

(١) انظر: «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٥/ ١٠٩)، و«لسان العرب» لابن منظور (١١/ ٢٣٩).

(٢) «الأشباه والنظائر» لابن السبكي (١/ ١١).

(٣) «غمز عيون البصائر» للحموي (١/ ٥١).

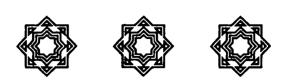
قال **الشاطبي**[١] رَحِمَهُ اللَّهُ: «الأمرُ الكليُّ إذا ثبت فتخلف بعض الجزئياتِ عن مُقتَضَى الكليِّ لا يُخرجُهُ عن كونه كُليًّا»[٢].

وقال **ابنُ القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذ شأنُ الشرائعِ الكليةِ أن تُراعيَ الأمورَ العامَّةَ المنضبطةَ، ولا ينقضها تخلفُ الحكمةِ في أفراد الصُّوَر»[٣].

ثالثًا: أنَّ تخلفَ بعض الجزئياتِ عن القاعِدَةِ يَرجِعُ إلى وَصفٍ اختصَّ به ذلك النوعُ.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وحيثُ جَاءَت الشريعةُ باختصاصِ بعضِ الأنواع بحكمٍ يُفارقُ به نظائره، لابد أن يختصَّ ذلك النوعُ بوصفٍ يوجب اختصاصها بالحكم، يمنع مساواته لغيره»[٤].

رابعًا: أنَّ تخلفَ مسألةٍ معينةٍ عن حكمِ قاعدةٍ معينةٍ يلزمُ منه اندراجُ هذه المسألةِ المعينةِ تحت حكمِ قاعدَةٍ أخرى، فالمسألةُ المخرَّجةُ تندرج ظاهرًا تحت حكمِ قاعدة، ولكنها في الحقيقة مندرجة تحت حكم قاعدة أخرى، وهذا من باب تنازع المسألة بين قاعدتين[٥].



(١) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي أبو إسحاق. أصولي، حافظ، كان من أئمة المالكية. توفي: ٧٩٠هـ. انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ٧٥).
(٢) «الموافقات» (٢/ ٨٣).
(٣) «إعلام الموقعين» (٣/ ٣٢٠).
(٤) «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٥٠٥).
(٥) انظر: «الوجيز في إيضاح القواعد الكلية» للدكتور محمد صدقي (ص١٨).

المطلب الثاني:

تعريف الضوابط

الضوابطُ في اللغة: جمعُ ضابطٍ، وهو من الضَّبط، وضبطُ الشيء: حفظُه بالحزم، والرجلُ ضابطٌ؛ أي: حازم[١].

وفي الاصطلاح: هو ما يجمع فروعًا من باب واحد[٢].

۞ ومن أمثلته في باب الاعتقاد:

«الله لم يزل متكلمًا إذا شاء وبما شاء».

و: «كلام الله بحرف وصوت».

فهذان ضابطان متعلقان بصفة الكلام.

۞ ومن الأمثلة أيضًا في باب الاعتقاد:

«النزول متعلق بالمشيئة».

و: «إثبات النزول لله ﷻ لا يلزم منه خلو العرش».

وهذان ضابطان متعلقان بصفة النزول.

۞ ومن أمثلته في باب الفقه:

«كل ذكر يُدلي بأنثى لا يرث، وكل من أدلى بواسطة حجبته تلك الواسطة»؛ فهذا من الضوابط المتعلقة بباب الفرائض.

---

(١) انظر: «لسان العرب» لابن منظور (٨/ ١٦).

(٢) «غمز عيون البصائر» للحموي (١/ ٣١).

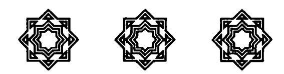
وكذلك: «كل ميتة نجسة إلا السمك والجراد»، وهذا من الضوابط المتعلقة بالنجاسات.

وقد يُطلق الضابطُ على تعريف الشيء، ومثالُه: ضابط: حيث أطلق الشهر في الشرع فالمراد به الهلالي، إلا في المبتدأة[١] غير المميزة[٢]، وفي المتحيرة[٣][٤].

وقد يُطلق الضابط أيضًا على تقاسيم الأشياء، ومثالُه: ضابط: الولي في الإجبار أقسام:

أحدها: يجبر وتجبر، وهو الأب، والجد في البكر، والمجنونة والمجنون.

الثاني: لا يجبر ولا تجبر، وهو السيد في العبد...»[٥].



(١) المبتدأة: هي التي ابتدأ بها دم الحيض. انظر: «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» للمرداوي (٢/ ٣٩٧).

(٢) المميزة: هي التي تُميز بعض دمها عن بعض، فيكون بعضه أسود ثخينًا منتنًا، وبعضه أحمر رقيقًا ولا رائحة له. انظر: «الشرح الكبير» لعبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي (٢/ ٤٢٠).

(٣) المتحيرة: هي من لا عادة لها ولا تمييز. انظر: «الشرح الكبير» لعبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي (٢/ ٤٢٥).

(٤) انظر: «الأشباه والنظائر» للسيوطي (٢/ ٧٥٥).

(٥) انظر: «الأشباه والنظائر» للسيوطي (٢/ ٨١١).

المطلب الثالث:

الفرق بين القاعدة والضابط

يُفرَّق بينَ القاعِدَةِ والضَّابط بأمُورٍ؛ منها:

القاعدة تجمعُ جزئياتٍ كثيرة في أبوابٍ شتى، وأما الضابطُ فهو يجمع جزئيات في باب واحد[1]؛ فالقواعد أعمُّ وأشمل من الضوابط.

فمثلًا قاعدة: «**لا يُتجاوز القرآنُ والحديث**» تدخُلُ في أبوابٍ كثيرةٍ متعددةٍ مثل: باب الأسماء والصفات، وباب القدر، واليوم الآخر وغيرها من الأبواب.

وكذلك قاعدة: «**الضرر يُزال**» تدخُلُ في أبوَابٍ فقهيَّةٍ متعددَةٍ، مثل: الأطعمة، والنكاح، والطلاق، والبيوع، والحدود، وغير ذلك.

أما الضابط فلا يَدخُلُ في أبوابٍ متعددَةٍ، وإنما هو خَاصٌّ ببابٍ واحدٍ، كقولنا في باب النزول: «**إثبات النزول لله ﷻ لا يلزم منه خلو العرش**».

وقولنا في باب كلام الله ـ جل وعلا ـ: «**كلام الله بحرف وصوت**».

وقولنا في باب الفرائض: «**كل ذكر يُدلي بأنثى لا يرث**».

وقولنا في باب الصلاة: «**صلاة المقتدي متعلقة بصلاة الإمام**».

فهذه كلها ضوابط مختصة بباب واحد.

---

(١) انظر: «الأشباه والنظائر» لابن السبكي (١/ ١١)، و«غمز عيون البصائر» للحموي (١/ ٣١).

وثمة فرقٌ ثانٍ بينَ القاعدَةِ والضابِطِ وهو: أنَّ القاعدَةَ في الأعمِّ الأغلبِ متفقٌ على مضمونها، وأما الضابطُ فكثيرًا ما يكون مختصًّا بمذهَبٍ معيَّنٍ[1].

وقد تُطلق القاعدَةُ ويرادُ بها الضابط، وهو اصطلاحُ كثيرٍ مِنَ الفقهاء، ولعله لم يتميز الفرق بينهما إلا في عصورٍ متأخرةٍ.



(١) انظر: «الوجيز في إيضاح القواعد الكلية» للدكتور محمد صدقي (ص٢٩).

المطلب الرابع:

أهمية القواعد والضوابط

إن لعلمِ القواعِدِ والضوابِطِ فوائدَ كثيرة وأهميةً كبيرة.

وسأُوجِز هنا بعضَ النقاط في بيان أهميةِ القواعد والضوابط:

أولاً: أنه بضبط القواعدِ والضوابطِ استغناءٌ عن حفظِ أكثرِ الجزئيات؛ لاندراجها في الكليات، فإنَّ القواعدَ تنتظم منثورَ المسائلِ في سلكٍ واحدٍ، وتُقيِّدُ الشواردَ، وتُقرِّبُ كلَّ مُتباعد.

ثانيًا: أنها صِيغت بعبارةٍ موجزةٍ، فهي تمتازُ بالإيجاز في صياغتها مع استيعابها لمعانٍ واسعةٍ مما يُسهِّل حفظَها، وهذا هو الأسلوبُ النبويُّ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ اللهَ بَعَثَ محمدًا ﷺ بجوامعِ الكَلِمِ؛ فيتكلمُ بالكلمةِ الجامعةِ العامةِ التي هي قضيةٌ كليةٌ وقاعدةٌ علميةٌ تتناول أنواعًا كثيرة، وتلك الأنواعُ تَتَنَاوَلُ أعيانًا لا تُحصَى، بهذا الوجه تكون النصوصُ محيطةً بأحكام أفعال العباد»[1].

ثالثًا: أنَّ في دراسَةِ القواعِدِ والضوابط وضبطِها عَونًا على الحفظِ والضبطِ للمسائلِ الكثيرَةِ.

رابعًا: أنه مَن أحكَمَ القواعدَ والضوابط تيسَّرَ عليه تخريجُ المسائلِ الجزئيةِ على الأصول، وهذا أوعى لحفظها، وأدعى لضبطها.

---

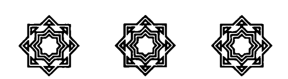
(١) «الفتاوى الكبرى» (١/ ٤١٣).

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا بُدَّ أن يكونَ مع الإنسان أصُولٌ كليةٌ تُردُّ إليها الجزئيات؛ ليتكَلَّم بعلمٍ وعدلٍ، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت؟ وإلا فيبقى في كذبٍ وجَهلٍ في الجزئياتِ، وجهلٍ وظلمٍ في الكليات، فَيَتَوَلَّدُ فسادٌ عظيمٌ»[(١)].

خامسًا: أنَّ في معرفة القواعد والضوابط جمعًا للأشباه والنظائر، وهو مما يساعِدُ على تيسيرِ العلم، وتذليلِ فهمِهِ.

سادسًا: أنه في ضبط القواعد والضوابط أمنٌ من الاشتباه والوقوعِ في الخطأ، ويتأكد في هذه الأوقات معرفةُ القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات؛ إذ كَثُرت شبهاتُ أهلِ الكلام وتعددت أباطيلُهم.

سابعًا: أنه بقدر الإحاطة بالقواعد يَعلو قدر طالبِ العلم ويَشرف، ويَظهر رونقُ الفقه في الدِّين ويُعرف[(٢)].



(١) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٢٠٣).

(٢) انظر: «الفروق» للقرافي (١/ ٦٢).

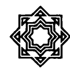
المبحث الثاني:

المراد بالسلف وفضلهم ووجوب اتباعهم

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول**: المراد بالسلف.
- **المطلب الثاني**: فضل السلف.
- **المطلب الثالث**: وجوب اتباع السلف.





المطلب الأول:

المراد بالسلف

أولاً: تعريف السلف لغة:

لفظةُ «السلف» في اللغة تدور على معنى مَن تقدَّم في السنِّ والفضل.

فالسينُ واللام والفاء أصلٌ يدلُّ على من تقدَّمَ وسبق، من ذلك السلف: الذين مضوا[١].

جاء في **«لسان العرب»** أن: «السلف: من تقدَّمك من آبائك وذوي قرابتك الذين هم فوقك في السنِّ والفضلِ»[٢].

وقال **ابن الأثير**[٣] رحمه الله: «سلف الإنسان: مَن تقدَّمَهُ بالموت من آبائه وذوي قرابته؛ ولهذا سُمِّي الصدرُ الأولُ من التابعين: السلف الصالح»[٤].

ومِن هذا: قولُ الله عز وجل: ﴿فَجَعَلْنَٰهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ ۝٥٦﴾ [الزّخرُف: ٥٦].

---

(١) «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٣/ ٩٥).

(٢) «لسان العرب» (٦/ ٣٣٠ ـ ٣٣١).

(٣) هو: المبارك بن محمد بن محمد الجزري الشافعي أبو السعادات ابن الأثير. أثنى عليه المنذري. ولد: ٥٤٤هـ توفي: ٦٠٦هـ. انظر: «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي (٥/٢٢ ـ ٢٣).

(٤) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢/ ٣٩٠).

قال **الإمام البغوي**[(١)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيرها: «والسلفُ مَن تقدَّم من الآباء، فجعلناهم متقدِّمين؛ ليتعِظَ بهم الآخرون»[(٢)].

ومنه أيضًا: قولُ النبي ﷺ لابنته فاطمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «**فإنه نِعمَ السلفُ أنا لك**»[(٣)].

والمرادُ من «السلف» في الحديث: المتقَدِّمُ.

قال **النووي**[(٤)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيانه معنى الحديث: «والسلف: المتقدِّم. ومعناه: أنا متقدِّمٌ قدامك»[(٥)].

ثانيًا: تعريف السلف اصطلاحًا:

كلمةُ السلفِ تُطلَقُ باعتبارين:

الأول: باعتبار الزمان:

والمراد بذلك: إطلاقُ كلمَةِ السلفِ على أهلِ فترةٍ زمانيةٍ مُحدَّدةٍ.

وقد تنوعت عباراتُ العلماء في المراد بلفظة «السلف» باعتبار الزمان على أقوالٍ؛ منها:

---

(١) هو: الحسين بن مسعود الفراء البغوي أبو محمد كان يلقب بمحيي السنة، وبركن الدين، وكان سيدًا إمامًا، عالمًا علامة. توفي: ٥١٦هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٩/ ٤٣٩ ـ ٤٤٣).

(٢) تفسير البغوي، «معالم التنزيل» (٧/ ٢١٨).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان، باب من ناجى بين يدي الناس ولم يخبر بسر صاحبه فإذا مات أخبر به (ص١٠٩٤ح٦٢٨٥)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل فاطمة بنت النبي ﷺ (ص١٠٧٨ ح ٦٣١٤).

(٤) هو: يحيى بن شرف بن مري الحزامي أبو زكريا، كان حافظًا للحديث، وفنونه، ورجاله، وصحيحه، وعليله. ولد: ٦٣١هـ توفي: ٦٧٦هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٤٧٠ ـ ١٤٧٤).

(٥) «المنهاج شرح صحيح مسلم» (١٥/ ٢٢٥).

۞ **القول الأول:** تُطلَقُ على الصحابَةِ فقط.

ذهب إليه **القلشاني**(١) حيث قال في تحريرِ المقالِ من شرح الرسالة: «السلف الصالح: وهو الصدرُ الأول الراسخون في العلم، المهتدونَ بهدي النبي ﷺ، الحافظون لسنته، اختارَهُمُ اللهُ لصحبة نَبِيِّه ﷺ، وانتخبَهُم لإقامة دينه، وَرَضِيَهُم أئمَّة الأمة، وجاهَدُوا في سبيلِ اللهِ حقَّ جهاده...»(٢).

۞ **القول الثاني:** تُطلقُ على الصحابَةِ والتابعينَ.

ذهب إليه راشدُ بن سعد، والإمامُ ابنُ بطة(٣)، والغزاليُّ(٤).

بوَّب الإمامُ البخاريُّ(٥) رَحِمَهُ اللهُ في صحيحه «بابُ الركُوبِ على الدابَّةِ الصعبَةِ والفُحولة(٦) مِنَ الخيلِ».

وقال: قال راشدُ بنُ سعد: كان السلَفُ يستحبونَ الفحولةَ؛ لأنها أجرى وأجسَرُ(٧).

---

(١) أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد أبو العباس القلشاني المغربي المالكي، تقدم بحيث شرح ابن الحاجب والرسالة، وولي قضاء الجماعة بتونس، لزم الإمامة بجامع الزيتونة والفتيا حتى مات بعد الستين وتسعمائة. انظر: «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي (٢/ ١٣٧ ـ ١٣٨).

(٢) وهي مخطوط نقلت منها بواسطة رسالة: «لماذا اخترت المنهج السلفي» للشيخ سليم الهلالي (ص٣١).

(٣) هو: عبيد الله بن محمد بن محمد العكبري ابن بطة، أبو عبد الله، الإمام، القدوة، العابد، الفقيه، المحدث، شيخ العراق. ولد: ٣٠٤هـ توفي: ٣٨٧هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٦/ ٥٢٩ ـ ٥٣٣).

(٤) هو: محمد بن محمد الطوسي الشافعي، أبو حامد الغزالي، أحد أئمة الكلام، وكلامُهُ فيه مادةٌ فلسفيةٌ كبيرَةٌ، ولد: ٤٥٠هـ توفي: ٥٠٥هـ انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٦/ ٥٤)، و«شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي (٤/ ١٠ ـ ١٣).

(٥) هو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري أبو عبد الله يقول ابن خزيمة: «ما رأيت تحت أديم السماء أعلمَ بحديث رسول الله ﷺ ولا أحفظَ له من البخاري». ولد: ١٩٤هـ توفي: ٢٥٦هـ. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٦/ ٢٢٧ ـ ٢٣٧)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ٥٠٨ ـ ٥١١).

(٦) الفحل: الذكر من كل حيوان. انظر: «لسان العرب» (١٠/ ١٩٤).

(٧) أخرجه البخاري تعليقًا في كتاب الجهاد والسير (ص٤٧٣).

قال **الحافظ ابن حجر**[(١)] : «قوله: وقال راشدُ بن سعد هو: المَقرَأ ـ بفتح الميم وتضم وسكون القاف وفتح الراء بعدها همزة ـ تابعيٌّ وسطٌ شاميٌّ، مات سنة ثلاث عشرة ومائة، وما له في البخاري سوى هذا الأثرِ الوَاحِدِ.

قوله: كان السلفُ؛ أي: مِنَ الصحابَةِ فَمَن بَعدَهُم»[(٢)].

فذكر الحافظُ ابنُ حجر أنَّ مرادَ راشدٍ بالسلف: الصحابةُ فمن بعدهم من التابعين؛ وذلك لأنَّ راشدَ بنَ سعد منَ الطبقَةِ الوسطى من التابعين، فيكون مرادُه بالسلف مَن سَبَقَهُ من الصحابةِ والتابعين.

وقال **الإمام ابن بطة** رَحِمَهُ اللهُ: «فإني أجعَلُ أمامَ القولِ إيعازَ النصيحَةِ إلى إخواني المسلمين بأن يَتَمَسَّكُوا بكتابِ الله وسنةِ رسوله ﷺ، واتباعِ السلَفِ الصالحِ مِنَ الصحابة والتابعين»[(٣)].

وقال **أبو حامد الغزالي** رَحِمَهُ اللهُ في لفظة السلف: «اعلم أنَّ الحقَّ الصريحَ الذي لا مِرَاءَ فيه عند أهلِ البصائِرِ هو مذهَبُ السلفِ أعني: مذهَبَ الصحابَةِ والتابعين»[(٤)].

۞ **القول الثالث:** تطلقُ على القُرونِ الثلاثة: الصحابةِ والتابعين وتابعي التابعين.

ذهَبَ إليه شيخُ الإسلام ابنُ تيمية[(٥)]، والشوكانيُّ؛ استدلالًا بحديث عبد اللهِ بنِ مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**خيرُ الناسِ قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم..**»[(٦)].

---

(١) هو: أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر، أبو الفضل، توفي: ٨٥٢هـ. انظر: «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي (٧/ ٢٧٠ ـ ٢٧٣).

(٢) «فتح الباري» (٦/ ٨٢).

(٣) «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/ ٢١٢ ـ ٢١٣).

(٤) «إلجام العوام عن علم الكلام» (ص٥٣).

(٥) وإن كان أحيانًا يُدخل الإمامَ أحمد وأقرانه كما في «درء تعارض العقل والنقل» (١ / ٢٠٧).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ (ص٦١٢ ح ٣٦٥١)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم (ص١١١١ح٦٤٧٢).

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ: «مذهبُ أهلِ الحديثِ وهم السلَفُ مِنَ القُرونِ الثلاثةِ ومن سَلَكَ سبيلَهُم مِن الخلَفِ»(١).

وقال **الشوكاني** رَحِمَهُ اللَّهُ: «. . . أنَّ إمرارَ أدلَّةِ الصفَاتِ على ظاهِرِها هو مذهَبُ السلفِ الصالح: منَ الصحابةِ والتابعين وتابعيهم»(٢).

۞ **القول الرابع:** تطلقُ على الصحابَةِ والتابعين وتابعي التابعين وتبعِ الأتباع.

ذهب إليه ابنُ حبان(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الثقات(٤)؛ لحديث بُريدةَ الأسلميِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**خيرُ هذه الأمة القرنُ الذي بُعِثتُ فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم..**»(٥).

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٥٥).

(٢) «التحف في مذاهب السلف» (ص٦٢).

(٣) هو: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم. قال الحاكم: «كان ابن حبان من أوعية العلم» توفي: ٣٥٤هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٣/ ٩٢٠ ـ ٩٢٤).

(٤) (٨/ ١).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (ص١٦٩٤ح٢٣٤١٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ٤٠٥ ح٣٢٤١٤)، كلاهما من طريق عفان، عن حماد بن سلمة، عن الجُريري، عن أبي نضرة، عن عبد الله بن مَولة، عن بريدة به.
وفيه علتان:
الأولى: عبد الله بن مولة لم يرو عنه غير أبي نضرة، ولم يوثقه إلا ابن حبان كما في «الثقات» (٥/ ٤٨)، وقال عنه الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص٣٨٤): «مقبول».
الثانية: مخالفة حماد بن سلمة إسماعيلَ بن علية وعبدَ الأعلى بن عبد الأعلى، فقد جاء في «المسند» (ص١٦٨٩ح ٢٣٣٤٨) من طريق إسماعيل، عن الجريري به. فقال: قال النبي ﷺ: «**خير أمتي قرني منهم ثم الذين يلونهم، ولا أدري أذكر الثالث أم لا؟**».
وبهذا اللفظ نفسِه تابع عبد الأعلى إسماعيل بن علية كما رواه أبو يعلى في مسنده (١٣/ ٢٤٠)؛ فيكون ذكرُ القرن الرابع غلطًا من حماد؛ لأن إسماعيل روى الحديث بالشك في ذكر القرن الثالث من طريق ابن مولة، وتابعه عليه عبد الأعلى، ولأن حمادًا قد نص الأئمة على خطئه في روايته عن الجريري كما قال مسلم في كتاب التمييز (ص٢١٨): «وحماد يُعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة، وأيوب، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم؛ فإنه يخطئ في حديثهم كثيرًا». =

والذي يظهَرُ مِنَ الأقوالِ المتقدمةِ: أنَّ لفظَةَ السلفِ باعتبار الزمانِ تُطلَقُ على القُرونِ الثلاثةِ المُفضَّلةِ: الصحابةِ والتابعين وتابعي التابعين؛ لقول النبي ﷺ: «**خيرُ الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم..**»[(١)].

إذ هُم أهلُ فضلٍ وسبقٍ؛ لكن لا بُدَّ من إضافَةِ قيدٍ إلى هذا التحديدِ الزمانيِّ[(٢)]؛ لأنه قد نَشَأَ في هذه القرونِ كثيرٌ من أهلِ البدعِ والأهواء،

= ولأنه جاء في «مشكل الآثار» للطحاوي (٦/ ١٠١) من طريق حماد عن الجريري به بدون ذكر القرن الرابع.

وعليه فيكون الحديث بذكر القرن الرابع شاذًا، ولا يشهد له ما رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٤٠٤ح ٣٢٤٠٨) من طريق عبد الله بن إدريس، عن أبيه، عن جده، عن جعدة بن هبيرة س وذكر القرن الرابع؛ لأن فيه علتين:

الأولى: إرسال صحابيه، حيث إن جعدة له رؤية فقط، ولم يثبت سماعه. قال فيه الحافظ ابن حجر في«الإصابة» (١/ ٤٨٤): «له رؤية بلا نزاع، فإن أباه قتل كافرًا بعد الفتح، واختلف في صحبته وصحة سماعه». وقال في «التقريب» (ص١٧١): «صحابي صغير له رؤية».

الثانية: يزيد بن عبد الرحمن الأودي جد عبد الله بن إدريس ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٥٤٢)، ووثقه العجلي كما في «تاريخ الثقات» (ص٤٨٣)، وقال عنه ابن حجر في «التقريب» (٦٩٨): «مقبول».

ولا يشهد له أيضًا ما رواه أحمد في «المسند» (ص٢٨٦ح ٣٥٩٤) عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم..» لأن فيه علتين**:

الأولى: مخالفة الأعمش لعبد الله بن عون، ومنصور؛ فقد رواه عبد الله بن عون من غير ذكر القرن الرابع؛ كما في مسند أحمد (ص٣١٤ح ٣٩٦٣)، و(ص٣٢٦ح ٤١٣٠)، ومنصور بن المعتمر رواه بالشك مرة؛ كما في مسند أحمد (ص٣٢٦ح ٤١٣٠) وأخرى من غير ذكر القرن الرابع (ص٣٢٩ح ٤١٧٣).

الثانية: مجيئه عن الأعمش من غير ذكر القرن الرابع وذلك في مسند أحمد (ص٣٢٩ ح٤١٧٣)، (ص٣٣١ ح ٤٢١٦).

قال الألباني عن زيادة القرن الرابع: «لم أرها في شيء من الأحاديث الصحيحة على كثرتها، وقد خرجتُ طائفةً طيبةً منها في «الروض النضير» (٣٤٧)، وفي بعضها ما ذكرت من الشك في الرابعة»، كما في «السلسلة الضعيفة» (٨/ ٥٣).

(١) مضى تخريجه (ص٥٨).

(٢) انظر: «وسطية أهل السنة بين الفرق» للدكتور محمد باكريم (ص١٠٠ ـ ١٠٢).

وظهرت فيها الفرقُ؛ كالخوارج[١]، والقدرية[٢]، والمرجئة[٣]، وغيرهم.

---

(١) **الخوارج**: هم الذين خرجوا على علي في موضع يقال له حَروراء، فسُموا حَرورية، وأجمعوا على تكفيره بعد أن حكَّم الحكمين، وقد افترقوا إلى فرق يجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي، ويرون الخروجَ على الإمام إذا خالف السنة حقًّا واجبًا، وأجمعوا أيضًا على أن الله يُعذِّب أصحابَ الكبائر عذابًا دائمًا، إلا النجدات أصحاب نجدة. انظر «مقالات الإسلاميين» للأشعري (١/ ١٦٧ ـ ٢١٢)، و«الملل والنحل» للشهرستاني (ص٥٠ـ ٥٩).

(٢) **القدرية**: هم نُفاةُ القدر، وأوائلُهم أنكروا علمَ الله السابق، ظهروا في آخر عهد الصحابة يبعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين وبعد إمارة معاوية في زمن الفتنة التي كانت بين ابن الزبير وبين بني أمية، وكان أول من ظهر عنه ذلك بالبصرة معبد الجهني.
وقد تبرَّأ منهم عبدُ الله بن عمر رضي الله عنهما كما في صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الإيمان والإسلام والإحسان (ص٢٤ح ٨)، وهؤلاء قد انقرضوا.
والقدريةُ أيضًا لقبٌ من ألقاب المعتزلة، فإنهم يقولون: إن العبد قادرٌ خالقٌ لأفعاله خيرِها وشرِّها؛ لأن الربَّ منزهٌ أن يضاف إليه الظلم، فلو خلق أفعالَ العباد لكان ظالمًا ـ تنزه الله عن قولهم ـ.
ثم كثر خوض الناس في القدر. انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (ص٢١)، و«الفرق بين الفرق» للبغدادي (ص١١٤)، و«مجموع الفتاوى» (٨/ ٤٥٠)، و«إكمال إكمال المعلم» للأبي (١/ ٥٦ ـ ٥٧).

(٣) **المرجئة**: اسم فاعل من الإرجاء، والإرجاءُ لغةً على معنيين: أحدهما: بمعنى التأخير. والثاني: إعطاء الرجاء.
أما إطلاقُ اسم المرجئة على المرجئة بالمعنى الأول فصحيحٌ؛ لأنهم يؤخرون العمل عن مسمى الإيمانَ.
وأما بالمعنى الثاني فظاهرٌ؛ لأنهم يقولون: لا يَضرُّ مع الإيمان معصيةٌ كما لا ينفع مع الكفر طاعة.
والمرجئةُ ثلاثةُ أصناف:
منهم من يقول: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يُدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر فرق المرجئة، ومنهم من لا يُدخلها في الإيمان كجهمٍ ومن تبعه كالصالحي وغيره.
والصنف الثاني: من يقول بأن الإيمان مجرد قول اللسان، وهم الكرامية، ومن تبعهم.
والصنف الثالث: من يقول بأن الإيمان تصديق القلب، وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم.
انظر: «مقالات الإسلاميين» للأشعري (١/ ٢١٣ ـ ٢٣٤)، و«الملل والنحل» للشهرستاني (ص٦٠)، و«الإيمان» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٥٥ ـ ١٥٦).

وهذا القيدُ هو: موافقةُ الصحابةِ رضي الله عنهم **في فهمِ الكتابِ والسنة.**

وقد أشارَ إلى ذلك غيرُ واحدٍ من العلماءِ منهم: الحافظُ ابنُ رجب[(١)] : فقد قال: «وفي زماننا يتعيَّنُ كتابةُ كلامِ أئمة السلف المُقتدى بهم..»[(٢)].

فقيَّد : السلفَ ـ الذين يتعيَّنُ كتابةُ كلامهم ـ بالمقتدَى بهم لا مُطلَق السلَفِ؛ لظهور البدعِ في تلك الفترةِ الزمنية.

وقال **السفارينيُّ** رحمه الله : «المرادُ بمذهب السلف: ما كان عليه الصحابةُ الكرامُ رضي الله عنهم وأعيانُ التابعين لهم بإحسان، وأئمةُ الدينِ ممن شُهد لهم بالإمامة، وعُرف عِظمُ شأنهم في الدين، وتَلقَّى الناسُ كلامَهم خلفًا عن سلف، دون من رُميَ ببدعة..»[(٣)].

ومما يشهد لهذا القيد: أنَّ الصحابةَ رضي الله عنهم أثنى اللهُ عليهم ورضيَ عنهم ووعدَهم بالجنة دون شرطٍ، وأما التابعون لهم فقد كان وعدُه لهم بالجنة بشرط المتابعةِ للصحابة بإحسان؛ فقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

قال **ابن القيم** رحمه الله : «فأما الأتباعُ السعداءُ فنوعان:

أتباعٌ لهم حكمُ الاستقلال، وهم الذين قال الله عز وجل فيهم: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

---

(١) هو: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الدمشقي الحنبلي أبو الفرج. قال ابن حجي: «أتقن الفنَّ ـ أي: فن الحديث ـ وصار أعرف أهل عصره بالعلل، وتتبع الطرق» ولد: ٧٠٦هـ، وتوفي: ٧٩٥هـ انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٢/ ٥٢١ ـ ٥٢٢)، و«شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي (٦/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠).

(٢) «فضل علم السلف على علم الخلف» ضمن مجموع رسائل ابن رجب (٣/ ٢٤).

(٣) «لوامع الأنوار» (١/ ٢٠).

فهؤلاء هم السعداءُ الذين ثبت لهم رِضا الله عنهم، وهم أصحابُ رسول الله ﷺ، وكل من تبعهم بإحسان، وهذا يعم كل من تبعهم بإحسان إلى يوم القيامة، ولا يختص ذلك بالقرنِ الذين رَأَوهُم فقط، وإنما خُصَّ التابعون بمن رأى الصحابة تخصيصًا عُرفيًّا؛ ليتميزوا به عمن بعدهم فقيل: التابعون مطلقًا لذلك القرن فقط، وإلا فكلٌّ من سلك سبيلهم فهو من التابعين لهم بإحسان، وهو ممن رضيَ الله عنهم ورضوا عنه.

وقيَّد سبحانه هذه التبعيةَ بأنها تبعيةٌ بإحسان ليست مطلقةً فتحصل بمجرَّدِ النسبَةِ والاتِّباعِ في شيءٍ والمخالَفَة في غيره، ولكن تبعيَّةٌ مصاحبَةٌ للإحسان؛ فإنَّ الباءَ هنا للمصاحبة، والإحسانُ في المتابعَةِ شرطٌ في حصولِ رضا الله عنهم وجناته»[1].

وقال **الشيخ عبد الرحمن السعدي** رحمه الله في تفسيره: «﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ﴾ بالاعتقادات والأقوالِ والأعمال؛ فهؤلاء هم الذين سلِموا من الذمِّ، وحصَلَ لهم نهايَة المدح، وأفضل الكرامَاتِ مِنَ اللهِ»[2].

وبهذا يظهَرُ أنَّ وجودَ الإنسان في تلك القرونِ الفاضلةِ لا يَكفي في عدِّه مِنَ السلفِ الذين أثنى اللهُ عليهم؛ حتى يكونَ موافقًا للصحابة في فهمِ الكتابِ والسنةِ.

الثاني: باعتبارِ المعتقد.

والمراد: مَن كان موافقًا للصحابة رضي الله عنهم في معتقدِهم، وسائرًا على نهجِهِم، والنسبة إليهم: سَلَفِي.

وهذا يُفهمُ مِن قولِ **شيخِ الإسلام ابن تيمية**: «والسلفُ من الصحابة، والتابعين، وأهلِ الحديثِ»[3].

---

(١) «الرسالة التبوكية» ضمن مجموع الرسائل لابن القيم (ص٥٩ ـ ٦٠).

(٢) (ص٤٠٠).

(٣) «درء تعارض العقل والنقل» (٤/ ٩٥)، وانظر: «عداء الماتريدية للعقيدة السلفية» للشمس السلفي الأفغاني (٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣).

قال **الذهبي**[(١)] رَحِمَهُ اللهُ: «السَّلَفي ـ بفتحتين ـ: وهو مَن كانَ على مَذهَب السلف»[(٢)].

وقال **ابنُ أبي العز الحنفي**[(٣)] رَحِمَهُ اللهُ في مقدمة شرحه للعقيدة الطحاوية: «وقد أحببتُ أن أشرحَها سالكًا طريقَ السلَفِ في عباراتِهم وأنسجَ على مِنوَالِهم مُتَطَفِّلا عليهم؛ لعلي أن أنضَمَّ في سلكهم، وأدخُلَ في عدَادِهِم، وَأُحشَرَ في زمرَتِهِم»[(٤)].

وقال **الشيخ محمد بن صالح العثيمين** رَحِمَهُ اللهُ: «هل يمكن أن تكونَ السلفيةُ في وقتنا الحاضر؟

نعم يمكِنُ؛ ونقول: هي سلفيةُ عقيدةٍ وإن لم تكن سلفية زمنًا؛ لأنَّ السلفَ سَبَقُوا زمنًا، لكن سلفيةُ هؤلاء سلفية عقيدةٍ؛ بل عقيدة وعمل في الواقِعِ، وَهُم بالنسبَةِ لمن بَعدَهُم سلَفٌ»[(٥)].

وقال **الشيخ بكر أبو زيد** رَحِمَهُ اللهُ: «والثابتون على منهاجِ النبوَّةِ نُسبوا إلى سَلَفِهِم الصالح في ذلك فقيل لهم: السلفُ والسلفيون، والنسبة إليهم: سَلفِي.

ولفظ السلَفِ هنا لا يعني القديم، كما أنَّ لفظَ الخلَفِ لا يعني المتأخر؛ بل لفظُ الخَلَف يعني الطالح في أحد معنييه، إذا كان بفتح اللام، أما بإسكانِ اللام (خَلْف) فهو للطالح لا غير، ولا تكونُ للصالح، وكما في قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ﴾ [الأعراف: ١٦٩] الآية.

---

(١) هو محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي أبو عبد الله. قيل فيه: كأنما جُمِعت الأمةُ في صعيدٍ واحدٍ فنظرها ثم أخذ يُخبِر عنها أخبارَ من حضرها. ولد: ٦٧٣هـ. توفي: ٧٤٨هـ. انظر: «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي (٦/ ١٥٣ ـ ١٥٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٦).

(٣) هو: علي بن محمد بن أبي العز الحنفي، ولد٧٣١هـ توفي: ٧٩٢هـ انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٣/ ٨٧).

(٤) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٧٧).

(٥) «شرح العقيدة السفارينية» (ص١٩ ـ ٢٠).

وعليه فإنَّ لفظَ السلَفِ هنا يعني: السلف الصالح؛ بدليل أنَّ هذا اللفظَ عند الإطلاق يعني: كلَّ سالكٍ في الاقتداء بالصحابة ﷺ حتى ولو كان في عصرنا، وهكذا»[1].

وبعد هذا الطَّرحِ يتبيَّنُ أن لفظة «**السلف**» **تُطلق باعتبارين: زمنًا ومعتقدًا؛ فكلُّ مَن كانَ على منهَجِ السلفِ المقتدى بهم زمنًا؛ فهو مِنَ السلَفِ معتقدًا وإن تأخَّر عَصرُه.**

والنِّسبَةُ إلى السلَفِ نسبةٌ شرعيَّةٌ شريفةٌ[2] كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «لا عيبَ على مَن أظهَرَ مذهبَ السلَفِ وانتسَبَ إليه واعتزَى إليه؛ بل يجبُ قَبولُ ذلك منه بالاتفَاقِ؛ فإنَّ مذهَبَ السلفِ لا يكونُ إلا حقًّا»[3].

وليس التسمي بالسلفِيَّةِ، أو الانتساب إلى السلَفِ بدعةً؛ لكونها لم تُطلَق في عَصرِ الصحابة؛ إذ إنَّ عدمَ إطلاقِها في عَصرِ الصحابَةِ سَبَبُهُ أنَّه لم تكن هناك حاجَةٌ في إطلاقِها، فلما كثُرَت الفِرَقُ وتعدَّدت وادَّعت كلُّ فرقةٍ أنها موافقةٌ للكتاب والسنة، احتاجَ أهلُ السنة أن يتميَّزوا بلقبٍ يُفارقون به الفرقَ المخالفةَ للكتاب والسنة، فتلقَّبوا بأهلِ الحديث، وبأهل السنة والجماعة، وبالسلفيين.

فإن قيل: لم لا نتَسَمَّى كما سمانا ربُّنا ـ جل وعلا ـ في قوله: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾ [الحجّ: ٧٨]؟

الجواب: نعم، لو كنَّا في القَرنِ الأوَّلِ قبل انتشَارِ الفِرَقِ وتعدُّدِها،

---

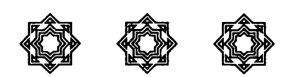
(١) «حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب» (ص٣٦).

(٢) انظر: «موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع» لشيخنا إبراهيم الرحيلي (١/٦٢ـ ٦٤)، و«وسطية أهل السنة بين الفرق» للدكتور محمد باكريم (ص١٠٩ ـ ١١٦).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٤٩).

ولكن لما تعدَّدت الفرقُ وانتشَرَت وكلُّها تنتسبُ للإسلام؛ كان لابُدَّ من تميُّزِ الفِرقةِ الناجيةِ عن غيرها من الفرقِ الهالكةِ.

والانتسابُ إلى السلَفِ انتسابٌ إلى مَن عَصَمَهُم اللهُ في الجملة؛ إذ إجماعُهم لا يجوزُ مخالفتُه، ولهذا كان الانتسابُ إلى السلفِ انتسابًا شرعيًّا شريفًا لا محذورَ فيه.



المطلب الثاني:

فضل السلف

إنَّ السلفَ رضي الله عنهم اصطفاهم اللهُ جل جلاله لنصرةِ دينه وحفظِ شريعته، بما منَّ عليهم من حُسنِ معتقدهم وسلامةِ منهجهم، فقد أثنى اللهُ عز وجل عليهم في غير ما آية من كتابه، وبيَّن فضلَهم ومدح طريقتَهم؛ بل توعَّد جل جلاله من خالف هديَهم، وتنكَّب عن طريقهم، فلهم الفضلُ والسبقُ والكمال.

وقد تضافرت الأدلَّةُ من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على فضلهم وسلامة منهجهم.

فمن ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

فثناءُ الله جل جلاله في هذه الآية على السابقين الأولين ومن اتبعهم بإحسان، وإخبارُه برضاه عنهم وما أعدَّهُ لهم من الثوابِ العظيمِ، دالٌّ على فضلهم وعلوِّ منزلتهم، وذلك متضمِّنٌ لسلامة معتقدهم، وحسنِ منهجهم.

قال **الإمام ابن جرير الطبري**(١) رحمه الله: «ومعنى الكلام: رَضيَ اللهُ

(١) هو: محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر، كان من أفراد الدهر علمًا، وذكاء، وكثرة تصانيف، قل أن ترى العيون مثله. ولد: ٢٢٤هـ. توفي: ٣١٠هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٤/ ٢٦٧ ـ ٢٨٢).

عن جميعهم لما أطاعوه وأجابوا نبيه إلى ما دعاهم إليه من أمره ونهيه، ورضيَ عنه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، لما أجزل لهم من الثوابِ على طاعتهِم إياه وإيمانهم به وبنبيه عليه السلام: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ يدخلونها ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ [التوبة: ١٠٠]، لابثين فيها ﴿أَبَدًا﴾، لا يموتون فيها، ولا يخرجون منها ﴿ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠]»[1].

وقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح: ٢٩].

فقد أخبرَ اللهُ سبحانه عن فَضلِ أصحَابِ النبيِّ ﷺ، وشَهِدَ لهم بصلاحِ بواطِنِهم وكمَالِ ظواهِرِهم، والثناءُ على الصحابةِ هو ثناءٌ على السلَفِ؛ إذ هم رأسُ السلفِ وأساسُه.

۞ وقد دلَّت هذه الآيةُ الكريمةُ على فضل السلف من وجوه:

١ ـ أنَّ اللهَ ﷻ جَمَع بينهم وبين أفضلِ الخلق وأكرمهم عند الله ـ نبينا ﷺ ـ بلفظة «مع» التي تدلُّ على المصاحبة، ولم يُعبِّر بغيرها.

٢ ـ أنَّ اللهَ ﷻ اختارهم واصطفاهم لصحبة نبيه ﷺ، وهذا مما يدلُّ على فضلهم.

٣ ـ أنَّ اللهَ ﷻ امتدح هديَهم وسبيلَهم؛ وذلك في قوله: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩].

٤ ـ أنَّ اللهَ ﷻ وصفهم بأنهم مُتذلِّلون خاضعون له، رُكعًا سُجدًا،

(١) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٧/ ١٤).

له راغبون، ومنه راهبون، لا تَتوجَّه أفئدتهم إلا إليه، ولا يَطلبون حوائجَهم إلا منه.

٥ ـ أنَّ الله جَلَّ جَلَالُهُ ذكرهم بأوصافهم في التوراة والإنجيل.

٦ ـ أنَّ الله جَلَّ جَلَالُهُ وَعَدَهُم بالمغفرةِ والأجرِ العظيمِ بسبَبِ إيمانهم وعملِهِم الصالح.

قال ابن كثير(١) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالصحابةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ خلُصَت نياتُهم وحسُنت أعمالُهم، فكل من نَظَرَ إليهم أعجبُوه في سمتهم وهديهم... وكل من اقتفى أثرَ الصحابة فهو في حُكمهم ولهم الفضلُ والسبقُ والكمالُ الذي لا يَلحقهم فيه أحدٌ من هذه الأمةِ، رضي الله عنهم وأرضاهم، وجعل جنات الفردوس مأواهم، وقد فعل»(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النِّساء: ١١٥].

فدلَّت هذه الآيةُ الكريمةُ على وجوب اتباعِ طريقِ المسلمين وسبيلِهم، وهذا مما يدلُّ على فضلهم وعظيمِ شأنهم، والمرادُ بالمؤمنين في هذه الآية قطعًا: الصحابةُ ومن تبعهم بإحسان؛ لشهادة الله للصحابة ومن تبعهم بإحسان بالإيمان، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

۞ **ومن السنة**: ما جاء عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**خيرُ الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم...**»(٣).

---

(١) هو: إسماعيل بن عمر بن كثير أبو الفداء. قال الذهبي: «المفتي، المحدث، البارع، فقيه متفنِّن، محدث، مفسر، نقال». ولد: ٧٠٠هـ. توفي: ٧٧٤هـ. انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» (١٣/ ١٣٤ ـ ١٣٥).

(٣) تقدم تخريجه (ص٥٨).

فقد أثبت النبيُّ ﷺ الخيريةَ لهذه القرونِ الثلاثةِ، وذلك متضمنٌ الثناءَ عليهم في معتقدهم وأقوالهم وأعمالهم، فلهم الفضلُ والكمالُ الذي لا يلحقهم فيه أحدٌ من هذه الأمة.

قال **النووي** رحمه الله: «اتفق العلماءُ على أن خيرَ القرون: قرنه ﷺ»[(١)].

وعن أبي بُردة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «**النجومُ أمنةٌ للسماء؛ فإذا ذهبت النجومُ أتى السماءَ ما توعَد، وأنا أمنةٌ لأصحابي؛ فإذا ذهبتُ أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنةٌ لأمتي؛ فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون**»[(٢)].

بوَّب **النوويُ** رحمه الله على هذا الحديث: «باب بيانِ أنَّ إبقاءَ النبي ﷺ أمانٌ لأصحابه، وبقاءَ أصحابِهِ أمانٌ لأمته».

وقال رحمه الله **في شرحه للحديث**: «قال العلماء: الأَمَنة بفتح الهمزة والميم والأمن والأمان بمعنى... قوله ﷺ: «**وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون**» معناه: من ظهورِ البدعِ والحوادثِ في الدين والفتن فيه، وطلوعِ قرنِ الشيطان، وظهورِ الروم وغيرِهم عليهم، وانتهاكِ المدينة ومكة، وغيرِ ذلك، وهذه كلُّها من معجزاتِهِ ﷺ»[(٣)].

دل هذا الحديثُ على عِظَمِ فضلِهم؛ حيث إنَّ النبي ﷺ جعل بقاءَهم في هذه الأمة جُنةً ووقايةً لمن بعدهم من البدع والشرور والفتن، فمن خالف هديَهم أتاه ما يوعد ـ نسأل الله العافية والسلامة ـ.

كما أنَّ النبيَّ ﷺ قد قرنَهمُ بالنجوم؛ فإن اللهَ جعل النجومَ زينةً للسماء، وعلاماتٍ يُهتدى بها، ورجومًا للشياطين؛ فكذلك الصحابة رضي الله عنهم،

---

(١) «المنهاج شرح صحيح مسلم» (١٥/ ٣٠١).
(٢) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة (ص١١٠٩ ـ ١١١٠ح ٦٤٦٦).
(٣) «المنهاج شرح صحيح مسلم» (١٥/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠).

فبالاقتداء بهم نجاةٌ من بدع الشهوات والشبهات وحِرزٌ من إغواء الشياطين؛ بل قَرَنَهُم به ﷺ؛ وهذا مما يدلُّ على علوِّ قَدرِهِم ورِفعةِ درجتهم.

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «إن اللهَ نظر في قلوبِ العبادِ فوجد قلبَ محمدٍ ﷺ خيرَ قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلبِ محمد ﷺ، فوجدَ قلوبَ أصحابه خيرَ قلوب العباد، فجعلهم وزراءَ نبيِّه يقاتلون على دينِه، فما رأى المسلمونَ حسنًا فهو عند اللهِ حَسَنٌ، وما رأوا سَيئًا فهو عندَ اللهِ سيِّئٌ»[(١)].

وجه الفضل: أنَّ اللهَ سبحانه اصطَفَاهُم واختارَهُم لصُحبَةِ نبيِّهِ ﷺ لما عَلِم من صفَاءِ قلوبهم وخيرِيَّتها، فهذه شَهَادَةٌ من عندِ العليمِ الخبيرِ، وَكَفَى بذلك شَرفًا وفضلًا.

وبما سَبَقَ يَتَّضِحُ فَضل السَّلَفِ، وَعُلُوُّ منزلَتِهِم، وَرِفعَة درجتِهِم، وعلى رَأسِهِم أصحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

والأدِلَّةُ على هذا المعنى كثيرةٌ اكتفَيتُ منها بما تقدَّم.

ولا يُشكلُ على ما سَبَقَ تقريرُه ما جَاءَ عن أنس رضي الله عنه: أنَّ النبي ﷺ قال: **«مَثَلُ أُمتي كَمَثَلِ المطرِ؛ لا يُدرَى أوَّلُه خَيرٌ أم آخِرُهُ؟»**[(٢)].

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (ص٢٨٦ح ٣٦٠٠)، والبزار في «البحر الزخار» (٥/ ٢١٢ح١٨١٦)، والآجري في «الشريعة» (٤/ ١٦٧٥) من طريق أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر بن حبيش، عن عبد الله به.
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٤٥٣): «رجاله موثقون».
وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص٥٨١): «موقوف حسن».
وقال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ١٧): «ورد موقوفًا على ابن مسعود، وإسناده حسن» وهو كما قال، من أجل أن فيه عاصم بن بهدلة، قال الدارقطني عنه: «في حفظه شيء» كما في «تهذيب الكمال» للمزي (٤/ ٦). فيكون إسناد الأثر حسنًا.
وقال الألباني: عن قوله: «ما رأى المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن...»: «لا أصل له مرفوعًا».

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الأمثال عن رسول الله ﷺ (ص٦٤١ ـ ٦٤٢ح ٢٨٦٩) وقال: «حديث حسن غريب من هذا الوجه»، وأحمد في «المسند» (ص٨٨٤٨ =

قال **شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في كلامه عن هذا الحديث**: «والحديثُ الذي يُروَى: «**مثلُ أمتي كمثل الغيث لا يُدرى أوله خير أم آخره**» قد تُكلِّم في إسناده، وبتقدير صحته إنما معناه يكونُ في آخر الأمةِ مَن يُقاربُ أوَّلها حتى يَشتبه على بعضِ الناس أيُّهما خيرٌ كما يشتبه على بعض الناس طرفَا الثوب، مع القطعِ بأنَّ الأوَّلَ خيرٌ من الآخر ولهذا قال: «لا يُدرَى» ومعلومٌ أنَّ هذا السلبَ ليس عامًّا لها؛ فإنه لابُدَّ أن يكونَ معلومًا أيهما أفضل»[1].

وقال **الشاطبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في توجيه هذا الحديث**: «قوله ﷺ: «**خير الناس قرني**..»[2] هو الأصلُ في الباب، فلا يبلغ أحدٌ شأوَ الصحابةِ ي، وما سواه يحتمل التأويل على حالٍ أو زمانٍ أو في بعضِ الوجوهِ»[3].



= ح ١٢٣٨٩)، (ص٨٥٨ح ١٢٤٨٨)، والرامهرمزي في «أمثال الحديث» (ص١٦٤) جميعهم من طريق ثابت، عن أنس س به. قال ابن حجر في «فتح الباري» (٧/ ٩): «وهو حديث حسن له طرق قد يرتقي بها إلى الصحة».

وللحديث شواهد عن عمار بن ياسر، وعبد الله بن عمر، وغيرهما.

أما حديث عمار بن ياسر س فقد أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٦/ ٢٠٩ ـ ٢١٠ ح٧٢٢٦).

وقال عنه الألباني في «الصحيحة» (٥٣٥٨): «إسناد حسن لغيره، ويحتمل التحسين لذاته، فيكون صحيحًا لغيره».

وأما حديث ابن عمر س فقد أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٣١)، وقال عنه الألباني في «الصحيحة» (٥/ ٣٥٨): «إسناد صحيح». فيكون الحديث صحيحًا بمجموع شواهده.

(١) «مجموع الفتاوى» (٢/ ٢٢٧).

(٢) تقدم تخريجه (ص٧٢).

(٣) «الاعتصام» (٢/ ٥٦).

المطلب الثالث:

وجوب اتباع السلف

إنَّ الحقَّ الصريحَ الذي لا مِراءَ فيه عند أهل البصائر وأولي الألباب هو وجوبُ اتباعِ السلف؛ فهم أعرفُ الناس بمعاني كلامِهِ ﷺ؛ فقد شاهَدُوا الوَحيَ والتنزيلَ؛ فكانوا أحقَّ بالاتباع.

وقد دلَّ على وُجوبِ اتباعِ السَّلَفِ: الكتابُ، والسنةُ، والإجماعُ، وأقوالُ الصحابة، ومن اتبعهم بإحسان.

أولاً: من الكتاب الكريم:

قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ۝١١٥﴾ [النِّساء: ١١٥].

توعَّد اللهُ ﷻ في هذه الآيةِ الكريمةِ من شَاقَّ الرسولَ ﷺ واتبعَ غيرَ سبيلِ المؤمنين بالعذابِ الأليم؛ فدلَّ على أنَّ اتباعَ سبيلهم واجبٌ متعينٌ.

ومُشاقةُ الرَّسولِ ﷺ واتباعُ غيرِ سبيل المؤمنين متلازمان، وكلٌّ من الوصفين يقتضي الوعيدَ؛ لأنَّ كلًّا منهما مستلزمٌ للآخر.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ۝١١٥﴾ [النِّساء: ١١٥].

وقد شهِدَ اللهُ لأصحاب نبيه ﷺ ومن تبعهم بإحسان بالإيمان، فعُلِمَ قطعًا أنهم المرادُ بالآية الكريمة؛ فقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح: ١٨]»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «تدلُّ على وجوبِ اتباعِ سبيل المؤمنين وتحريم اتباعِ غير سبيلهم، ولكن مع تحريمِ مشاقَّةِ الرسُولِ ﷺ من بعد ما تبيَّنَ له الهدى، وهو يدلُّ على ذمِّ كلٍّ من هذا وهذا كما تقدم، لكن لا ينفي تلازمهُما كما ذكر في طاعة الله والرسول ﷺ»(٢).

❁ **ومن الأدلة**: قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّ﴾ [لقمان: ١٥].

قال **ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكلٌّ مِنَ الصحابةِ منيبٌ إلى الله فيجبُ اتباعُ سبيله، وأقوالُه واعتقاداتُه من أكبرِ سبيلِهِ، والدليلُ على أنهم مُنيبون إلى الله تعالى أن الله تعالى قد هداهم وقد قال: ﴿وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٣]»(٣).

ثانيًا: من السنة:

عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ بني إسرائيل تفرَّقت على ثنتين وسبعين ملة، وتفترقُ أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلُّهم**

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/١ ـ ٢).
(٢) «مجموع الفتاوى» (١٩/١٩٣).
(٣) «إعلام الموقعين» (٥/٥٦٧).

في النارِ إلا ملة واحدة». قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**»[(١)].

ففي هذا الحديثِ وَصَفَ النبيُّ ﷺ الفرقةَ الناجيةَ بأنها هي التي كانت على مثلِ ما كان عليه النبيُّ ﷺ وأصحابُه؛ وهذا دليلٌ على وجوبِ اتباعهم والاهتداءِ بهديهم، وأن من خالفهم متوَعَّدٌ بالنار.

۞ **ومن الأدلة الدالة على وجوب اتباع السلف**: ما جاء عن العرباض ابن سارية رضي الله عنه قال: وعَظَنا رسولُ الله ﷺ موعظةً وَجِلت منها القلوبُ، وذرفت منها العيونُ، فقلنا: يا رسول الله، كأنها موعظةُ مُودِّع؛ فأوصِنا. قال: «**أوصيكُم بتقوى اللهِ، والسمعِ والطاعةِ، وإن تأمَّر عليكم عبدٌ، وإنه من يَعِش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا؛ فعليكم بسنتي وسنةِ الخلفاء الراشدين المهديين، عضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثاتِ الأمور؛ فإن كلَّ بدعةٍ ضلالةٌ**»[(٢)].

---

(١) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الإيمان عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة (ص٥٩٥ ـ ٥٩٦ح ٢٦٤١) وقال: «هذا حديث مفسَّر حسن غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه»، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٢٩)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٣٠٧ ح٢٣) جميعهم من طريق عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو به.
وقد صححه شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٤٥)، وحسنه الألباني في تعليقه على سنن الترمذي (ح ٢٦٤١).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (ص١٢١٦ح ١٧٢٧٢)، (ص١٢١٦ح ١٧٢٧٤)، وأبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السنة (ص٦٩١ح ٤٦٠٧)، والترمذي في جامعه، كتاب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (ص٦٠٣ح ٢٦٧٦) وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في سننه، كتاب السنة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين (ص٦ح ٤٢ ـ ٤٣)، وابن حبان في صحيحه، باب ذكر وصف الفرقة الناجية من بين الفرق التي تفترق عليها أمة المصطفى ﷺ (١/ ١٧٨ح ٥)، والبغوي في «شرح السنة» باب الاعتصام بالكتاب والسنة (١/ ٢٠٥) جميعهم من طرق عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي، عن العرباض به.
وعبد الرحمن السلمي روى عنه جمعٌ، وقال عنه الذهبي في الكاشف (٢/ ١٧٩): «صدوق»، وقال ابن حجر في «التقريب» (ص٤٠٨) «مقبول».
وقد تابعه يحيى بن أبي المطاع كما في سنن ابن ماجه من طريق عبد الله بن ذكوان عن =

دلَّ هذا الحديثُ على وجوبِ اتباع السلف من وجوه، منها:

١ ـ أنَّ النبيَّ ﷺ قد أبلغَ في موعظته؛ حتى فهموا أنها موعظةُ مودِّعٍ، وفي مثلِ هذه الحال يستقصي فيها ما لا يستقصي غيرُه، وقد حضَّهم فيها على التمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين.

= الوليد بن مسلم حدثنا عبد الله بن العلاء حدثني يحيى بن أبي المطاع قال: سمعت العرباض به.

ويحيى قال عنه الحافظ في «التقريب» (ص٦٩٢): «صدوق».

قال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» عن هذا السند (ص٤٨٧ ـ ٤٨٨): «وهذا في الظاهر إسناد جيد متصل، ورواته ثقات مشهورون، وقد صرح فيه بالسماع، وقد ذكر البخاري في تاريخه أن يحيى بن أبي المطاع سمع من العرباض اعتمادًا على هذه الرواية، إلا أن حفاظ أهل الشام أنكروا ذلك، وقالوا: يحيى بن أبي المطاع لم يسمع من العرباض، ولم يلقه، وهذه الرواية غلط، وممن ذكر ذلك أبو زرعة الدمشقي، وحكاه عن دحيم، وهؤلاء أعرف بشيوخهم من غيرهم، والبخاري رحمه الله يقع له في تاريخه أوهام في أخبار أهل الشام».

أقول: العبرةُ بما ذكره البخاري حيث إنه أثبت سماعه من العرباض بناء على صحة هذا السند؛ وهو كما قال ابن رجب: «إسناد جيد ظاهر الاتصال». وقد صحح هذا السند الحاكم في مستدركه (١/ ٩٧) فقال: «وقد تابع عبد الرحمن بن عمرو على روايته ثلاثة من الثقات وذكر منهم: يحيى بن أبي المطاع» كما قد تابع البخاريَّ الفسويُّ في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٠٠) فقال: «يحيى بن أبي المطاع سمع العرباض يذكر هذا الحديث» وتابعه أيضًا ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ١٩٢).

كما قد تابع عبد الرحمن بن عمرو على روايته سوى يحيى بن أبي المطاع حُجر بن حجر كما في سنن أبي داود (ص٦٩١ح ٤٦٠٧) ولا تخلو من مقال، وقد صححها الألباني في تعليقه على سنن أبي داود.

وللحديث طريق ثانية مختصرة أخرجها ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٧٢ح ٥٩) عن عيسى بن خالد، ثنا أبو اليمان، عن إسماعيل بن عياش، عن أرطاة بن المنذر، عن المهاصر بن حبيب، عن العرباض به.

وحديث العرباض صححه أو حَسَّنه جماعة من العلماء، وهذه بعض أقوالهم:

قال عنه الترمذي: «حسن صحيح» وقال عنه أبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» (٣/ ١٢٢): «وهذا من أجود حديث أهل الشام وأحسنه»، وقال البغوي: «حديث حسن».

وقال الحاكم في «المستدرك» (١/ ٩٨): «وقد صح هذا الحديث والحمد لله» وقال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٨/ ١٩٠): «وهذا حديث صحيح في السنن».

٢ ـ أن الصحابة رضي الله عنهم استوصوا النبيَّ ﷺ بوصيةٍ تنفعهم؛ فأوصاهم بالتمسك بسنته ﷺ وسنة الخلفاء الراشدين؛ فدلَّ على أن النجاةَ لا تكون إلا بهذا السبيل.

٣ ـ أنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَ ـ والأصلُ في الأمر أنه للوجوب[١] ـ أمتَّه عند التنازع والاختلاف بالتمسك بسنته ﷺ، وسنة الخلفاء الراشدين.

٤ ـ أنَّ النبيَّ ﷺ حضَّ على التمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين في قوله: «**عضوا عليها بالنواجذ**».

قال **ابن الأثير** رحمه الله: «عَضُّوا عليها بالنَّواجذ، أي: تمسَّكوا بها كما يَتَمَسَّك العاضُّ بجميع أضراسِه»[٢].

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «ففي هذا الحديث أمرَ المسلمين باتباع سنته ﷺ وسنةِ الخلفاء الراشدين، وبيَّن أن المحدثات التي هي البدع التي نَهى عنها ما خالف ذلك»[٣].

۞ **ومن الأدلة أيضًا**: ما جاء عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: خطَّ لنا رسولُ الله ﷺ خطًّا، ثم قال: «**هذا سبيلُ الله**». ثم خطَّ خطوطًا عن يمينه وعن شماله ثم قال: «**هذه سُبُل، على كلِّ سبيلٍ منها شيطانٌ يدعو إليه**»، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣][٤].

---

(١) انظر: «شرح الكوكب المنير» لابن النجار (٣/ ٣٩).

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (٥/ ٢٠).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢١/ ٢٧).

(٤) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» كتاب التفسير (١٠/ ٩٥ح ١١١٠٩)، وأحمد في «المسند» (ص٣٢٦ح ٤١٤٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣١٨)، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وابن حبان في صحيحه، باب ذكر ما يجب على المرء من ترك تتبع السبل دون لزوم الطريق الذي هو الصراط المستقيم (١/ ١٨١ح ٧)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/ ٩٠ح ٩٤) جميعهم من طريق حماد بن زيد، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، عن عبد الله به. وقال الألباني في «مشكاة المصابيح» (١/ ٥٨ ح١٦٦): «إسناده حسن». =

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللهُ في معرض كلامه على هذا الحديث: «وإذا تأمَّل العاقلُ الذي يرجو لقاءَ الله هذا المثال، وتأمَّلَ سائرَ الطوائفِ من الخوارج، ثم المعتزلة[١]، ثم الجهمية[٢]، والرافضة،[٣] ومن

= وله طريق آخر أخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب التفسير (١٠/ ٩٥ح ١١١١٠)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٢٩٠) كلاهما من طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر بن حبيش عن عبد الله به. فيكون الحديث بمجموع طرقه صحيحًا، وقد صححه القرطبي في تفسيره (٧/ ١٣٧).

(١) **المعتزلة**: هم أتباع واصل بن عطاء، ويُسمون أصحاب العدل والتوحيد. سُموا بالمعتزلة؛ قيل: لأن واصلَ بن عطاء وعمرو بن عبيد طردهما الحسن من مجلسه فاعتزلا إلى سارية من سواري المسجد.

وأصولُ المعتزلة خمسةٌ: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والتوحيد عندهم يتضمنُ نفيَ الصفات، وأما العدل عندهم فيتضمن التكذيب بالقدر وهو خلق أفعال العباد، وأما المنزلة بين المنزلتين فهي عندهم أن الفاسق لا يُسمَّى مؤمنًا بوجه من الوجوه كما لا يسمى كافرًا فنزلوه بين منزلتين، وإنفاذ الوعيد عندهم معناه: أن فساق الملة مخلدون في النار لا يَخرجون منها بشفاعة ولا غير ذلك كما تقوله الخوارج، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر يتضمن عندهم جواز الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف.

والمعتزلةُ الأُوَل الذين كانوا في زمن عمرو بن عبيد وأمثاله لم يكونوا جهمية، وإنما كانوا يتكلمون في الوعيد وإنكار القدر، وإنما حدث فيهم نفي الصفات بعد هذا. انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (ص٢١ ـ ٣٥)، و«الفرق بين الفرق» للبغدادي (ص٢٠ ـ ٢١ ـ ١١٤ ـ ٢٠١)، و«مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧)، و«شرح الأصبهانية» (ص٤٢٩).

(٢) **الجهمية**: هم أتباع جهم بن صفوان، ظهرت بدعته بترمذ، قتل بمرو. من عقائدهم: نفي أسماء الله وصفاته، والقول بالجبر والإرجاء.

وقد أخذ الجهم عن الجعد بن درهم، وأخذ بشر المريسي عن الجهم، وأخذ أحمد بن أبي دؤاد عن بشر، وقُتل الجهم بأصبهان، وقيل: بمرو. قتله نائبها سلم بن أحوز:

وللجهمية إطلاقان: إطلاق عام، وإطلاق خاص، أما الإطلاق الخاص فهي الفِرقةُ التي عرَّفتُ بها هنا، وأما الإطلاق العام فهو يُطلق على كلِّ من وافق الجهم في أصله في نفي الصفات.

انظر: «مقالات الإسلاميين» للأشعري (١/ ٣٣٨)، و«الملل والنحل» للشهرستاني (ص٣٦ ـ ٣٧)، و«الفرق بين الفرق» للبغدادي (ص٢١١ ـ ٢١٣)، و«منهاج السنة» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ٦٠٣ ـ ٦٠٤)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١٣/ ١٤٨).

(٣) **الرافضة**: سُمُّوا رافضة؛ لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، وهم مُجمعون على أن النبي ﷺ =

أقرب منهم إلى السنة من أهلِ الكلام مثل الكراميَّةِ[١]، والكلابيَّةِ[٢]، والأشعريَّةِ[٣]، وغيرهم، وأنَّ كلّاً منهم له سبيلٌ يخرج به عما عليه الصحابةُ وأهل الحديث، ويدَّعي أنَّ سبيلَه هو الصواب وجدتَ: أنهم المرادُ بهذا المثالِ الذي ضربه المعصومُ ﷺ الذي لا يَتَكَلَّمُ عن الهوى، إن هو إلا وَحيٌ يوحَى»[٤].

= نصَّ على استخلاف علي باسمه، وأن الإمامة لا تكون إلا بنصٍّ، وأنه جائز للإمام في حال التقيَّة أن يقول: إنه ليس بإمام.

وقدماءُ الشيعةِ يقولون: بالتجسيم، ومتأخروهم يقولون: بتعطيل الصفات موافقةً لغلاة المعطلة من المعتزلة، واعتمادهم على طريقة المعتزلة كان في أواخر المائة الثالثة، وكثر في المائة الرابعة لما صنف لهم المفيد وأتباعه كالموسوي والطوسي. انظر: «مقالات الإسلاميين» للأشعري (١/ ٨٨ ـ ٨٩)، و«منهاج السنة» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ١٠١ ـ ١٠٢، ٢٤٣).

(١) **الكرامية**: هم أتباع محمد بن كرام. من عقائدهم: زعمهم أن الله لم يزل موصوفًا بأسمائه المشتقة من أفعاله مع استحالة وجود الأفعال في الأزل، والكراميةُ توافق المرجئةَ والجهميةَ في أن إيمان الناس كلهم سواء، ولا يستثنون في الإيمان؛ بل يقولون: هو مؤمن حقًّا لمن أظهر الإيمان، وإذا كان منافقًا فهو مخلد في النار عندهم، فالإيمانُ عندهم هو القولُ الظاهرُ. انظر: «الفرق بين الفرق» للبغدادي (ص٢١٥ ـ ٢٢٥)، و«مجموع الفتاوى» (٧/ ١٤١).

(٢) **الكلابية**: هم أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب.

من عقائدهم: أن الله سبحانه لم يزل راضيًا عمن يعلم أنه يموت مؤمنًا وإن كان أكثر عمره كافرًا، ساخطًا على من يعلم أنه يموت كافرًا وإن كان أكثر عمره مؤمنًا، ويثبتون الصفات الذاتية في الجملة على طريقة أهل الكلام. انظر: «مقالات الإسلاميين» للأشعري (١/ ٢٤٩ ـ ٢٥١)، و«مجموع الفتاوى» (٤/ ١٤٧).

(٣) **الأشاعرة**: هم أتباع أبي الحسن الأشعري. والأشاعرة على قسمين: متقدمون ومتأخرون، أما الأشاعرة المتقدمون كأبي الحسن الأشعري والباقلاني فإنهم يثبتون الصفات الذاتية في الجملة، وهم أقربُ إلى السلف من المتأخرين.

وأما المتأخرون مثل أبي المعالي الجويني والرازي ومن جاء بعدهما وسار على نسقهما؛ فإنهم لا يثبتون من الصفات إلا سبعًا، ولهم في غيرها مسلكان: التأويل والتفويض؛ فإن كثيرًا من متأخري أصحاب الأشعري خرجوا عن قوله إلى قول المعتزلة أو الجهمية أو الفلاسفة. انظر: «الملل والنحل» (ص٤٠)، و«مجموع الفتاوى» (١٢/ ٢٠٣)، و«شرح الأصبهانية» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٤٥٥).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٥٧).

ثالثًا: الإجماع:

قال **ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنه لم يزل أهلُ العلم في كل عصرٍ ومصرٍ يحتجون بما هذا سبيلُه في فتاوى الصحابةِ وأقوالِهم، ولا يُنكرُه مُنكِرٌ منهم، وتصانيفُ العلماء شاهدةٌ بذلك، ومناظرتهم ناطقةٌ به.

قال بعضُ علماءِ المالكية: أهلُ الأعصار مجمعون على الاحتجاج بما هذا سبيلُه، وذلك مشهورٌ في رواياتهم وكتبهم ومناظراتهم واستدلالاتهم، ويمتنع والحالةُ هذه إطباقُ هؤلاء كلِّهم على الاحتجاج بما لم يَشرع اللهُ ورسولُه ﷺ الاحتجاجَ به ولا نصَبَهُ دليلًا للأمة.

فأيُّ كتابٍ شئتَ من كُتُبِ السلف والخلف المتضمِّنَة للحكمِ والدليلِ وجدتَ فيه الاستدلالَ بأقوالِ الصحابة ووجدتَ ذلك طرازَها وزينَتَها، ولم تجد فيها قطُّ ليس قول أبي بكر وعمر حجة، ولا يُحتج بأقوال أصحاب رسول الله ﷺ وفتاويهم، ولا ما يدل على ذلك.

وكيف يَطيب قلبُ عالمٍ أن يُقدِّم على أقوالِ من وافق ربَّه تعالى في غير حكم، فقال وأفتى بحضرة الرسول ﷺ ونزل القرآن بموافقة ما قال لفظًا ومعنى، قولَ مُتأخِّرٍ بعده ليس له هذه الرتبة ولا يدانيها؟»[1].

رابعًا: أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم في الاحتجاج بفهم السلف:

وَرَدَ في كلامِ بعضِ الصحابةِ وفي كلامِ من اتبعهم بإحسان، الاحتجَاجُ على المخالِفين بمن سبَقَهُم من سلَفِ الأمة، وهذا يُؤكِّدُ وجوبَ اتباعِ مذهَبِ السلف، وأنه طريقُ النجاةِ.

---

(١) «إعلام الموقعين» (٦/ ٢٩ ـ ٣٠).

أولاً: ما جاء عن الصحابة:

عن عمرو بن سلمة قال: «كُنا نجلسُ على بابِ عبدِ الله بن مسعود رضي الله عنه قبل صلاةِ الغداة، فإذا خرج مَشينا معه إلى المسجد، فجاءنا أبو موسى الأشعري رضي الله عنه فقال: أَخَرج إليكم أبو عبد الرحمن بعد؟ قلنا: لا. فجلس معنا حتى خرج، فلما خرج، قُمنا إليه جميعًا، فقال له أبو موسى: يا أبا عبد الرحمن، إني رأيتُ في المسجد آنفًا أمرًا أنكرتُه ولم أر - والحمد لله - إلا خيرًا.

قال: فما هو؟

فقال: إن عِشتَ فستراه. قال: رأيتُ في المسجد قومًا حِلقًا جلوسًا ينتظرون الصلاةَ في كُلِّ حلقَة رجلٌ، وفي أيديهم حصا، فيقول: كبِّرُوا مائة، فيُكبِّرون مائة، فيقول: هللوا مائة، فيهللون مائة، ويقول: سبحوا مائة، فيسبحون مائة.

قال: فماذا قلت لهم؟

قال: ما قلتُ لهم شيئًا انتظارَ رأيك أو انتظار أمرك. قال: أفلا أمرتَهُم أن يَعُدُّوا سيئاتِهم وضَمِنت لهم ألا يَضيع من حسناتهم.

ثم مضى ومضينا معه حتى أتى حلقةً من تلك الحِلق، فوقف عليهم فقال: ما هذا الذي أراكم تصنعون؟

قالوا: يا أبا عبد الرحمن؛ حصًا نعُدُّ به التكبيرَ والتهليلَ والتسبيحَ.

قال: فعُدُّوا سيئاتكم، فأنا ضامِنٌ ألا يضيعَ من حسناتِكُم شيءٌ، ويحَكم يا أمةَ محمدٍ ما أسرعَ هلكتَكُم؟! هؤلاء صحابةُ نبيِّكم ﷺ متوافرون، وهذه ثيابُه لم تَبلَ، وآنيته لم تُكسَر، والذي نفسي بيده إنكم لعلى مِلةٍ هي أهدى من مِلَّةِ محمدٍ ﷺ أو مفتتحو باب ضلالةٍ.

قالوا: والله يا أبا عبد الرحمن ما أردنا إلا الخير.

قال: وكم من مريدٍ للخير لن يصيبَه، إنَّ رسول الله ﷺ حدثَّنا أنَّ

قومًا يقرءون القرآنَ لا يجاوز تراقيَهم، وايمُ الله ما أدري لعلَّ أكثرَهم منكم، ثم تولَّى عنهم.

فقال عمرو بن سلمة: رأينا عامَّةَ أولئك الحِلق يُطاعِنوننا يومَ النهروان مع الخوارج»[١].

فهذا الصحابيُّ الجليلُ عبدُ الله بنُ مسعود رضي الله عنه يَحتجُّ على ضلالِ أصحابِ تلك الحِلَقِ بمخالفتهم لما عليه أصحابُ رسول الله ﷺ ـ الذين هم أولى مَن ينطَبِقُ عليهم لفظَةُ السلف ـ فقد شَهِدوا الرسولَ ﷺ، وعَرفُوا من أقواله وأفعالِه وأحواله؛ مما يَستدلُّونَ به على مُرادِهِم.

ومما يدلُّ أيضًا على وجوبِ اتباع السلف من هذا الأثر: تَوعُّدُ عبدِ الله ابن مسعود رضي الله عنه لهم بالهلَكة؛ لمخالفتهم هديَ الصحابةِ وفهمَهم؛ فقال: «ويحكم ما أسرع هلكتكم! هؤلاء صحابة نبيكم متوافرون..».

وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: «لما خرجت الحَروريةُ اعتزلوا في دار وكانوا ستةَ آلاف، فقلتُ لعليٍّ: يا أميرَ المؤمنين، أبرِد بالصلاة؛ لعلي أُكلِّم هؤلاء القوم، قال: إني أَخافُهم عليك، قلتُ: كلا، فلبِستُ وترجَّلتُ ودخلتُ عليهم في دار نصف النهار وهم يأكلون، فقالوا: مرحبًا بك يا ابنَ عباس، فما جاء بك؟ قلتُ لهم: أتيتُكُم من عند أصحابِ النبيِّ ﷺ المهاجرين والأنصار، ومن عندِ ابنِ عمِّ النبيِّ ﷺ وصهرِه، وعليهم نزل القرآن، فهم أعلمُ بتأويله منكم، وليس فيكم منهم أحد...»[٢].

---

(١) أخرجه الدارمي في مسنده، باب في كراهية أخذ الرأي (١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧) من طريق عمرو ابن يحيى بن عمرو بن سلمة، عن أبيه، عن جده به.
وفيه عمرو بن يحيى، قال عنه أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٦٩): «روى عنه ابن أبي شيبة وابن نمير وعبد الله بن عمر وإبراهيم بن موسى وعبد الله بن سعيد الأشج».
وأما يحيى بن عمرو فقد روى عنه شعبة والثوري والمسعودي وقيس بن الربيع، كما في «الجرح والتعديل» (٩/ ١٧٦). وعمرو بن سلمة ثقة، كما في «التقريب» (ص٤٩٠)، فيكون سند الأثر حسنًا.

(٢) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، باب ذكر مناظرة عبد الله بن عباس الحرورية=

دل أثرُ ابنِ عباس رضي الله عنه على وجوب اتباع السلف من وجوه، منها:

١ ـ احتجاجُ ابنِ عباس رضي الله عنه على ضلالِ الخوارج؛ بمخالفتهم فهمَ الصحابة رضي الله عنهم وسلوك غير سبيلهم.

٢ ـ تنويهُه رضي الله عنه وإشارتُه لما يُوجِب تقديمَ فهمِ الصحابة رضي الله عنهم على فهمِ غيرِهم بأنَّ القرآنَ نَزَلَ عليهم؛ فكانوا أعلمَ بتأويلِهِ.

ثانيًا: ما جاء عن التابعين:

قال عمرُ بن عبد العزيز[(١)] رحمه الله: «سنَّ رسولُ الله ﷺ وولاةُ الأمر من بعده سننًا، الأخذ بها اتباعٌ لكتاب الله تعالى واستكمالٌ لطاعة الله تعالى وقوةٌ على دين الله، مَن عمِلَ بها مُهتديًا بها هُدي، ومن استنصر بها منصورٌ، ومن خالفها اتبع غيرَ سبيل المؤمنين، وولَّاه اللهُ ما تولَّى»[(٢)].

قال **الشاطبي** رحمه الله تعليقًا على هذا الأثر: «ما سنَّه ولاةُ الأمر من بعد النبيِّ ﷺ فهو سنةٌ لا بدعةَ فيه ألبتة، وإن لم يُعلم في كتاب الله ولا سنةِ نبيه ﷺ نصٌّ عليه على الخصوص؛ فقد جاء ما يدل عليه في الجملة، وذلك نصُّ حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه حيث قال فيه: «**فعليكم بسنتي**

= واحتجاجه فيما أنكروه على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب س (٧/ ٤٧٩ ـ ٤٨٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ١٥٠)، وقال: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، وعبد الرزاق في «المصنف»، باب ما جاء في الحرورية (١٠/ ١٥٧) كلهم من طريق عكرمة بن عمار عن أبي زميل به.

وعكرمة قال فيه ابن معين: «صدوق ليس به بأس». وقال النسائي: «ليس به بأس إلا في حديثه عن يحيى بن أبي كثير» «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

وأما أبو زمُيل: فهو سماك بن الوليد قال عنه أبو حاتم كما في الكاشف للذهبي (٢/ ٤٠٢): «صدوق» فيكون سنده حسنًا.

(١) هو: عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أمية أبو حفص. كان ثقةً مأمونًا له فقه وعلم وورع، وروى حديثًا كثيرًا، وكان إمامَ عدلٍ. ولد: ٦٣هـ. توفي: ١٠١هـ. انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٥/ ١٦٠ ـ ٢٠٦).

(٢) أخرجه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٥٧) من طريق أبيه عن عبد الرحمن بن مهدي، عن مالك بن أنس به، وسنده مسلسل بالأئمة الحفاظ.

وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور»[١].

فَقَرَنَ عليه السلام ـ كما ترى ـ سنةَ الخلفاء الراشدين بسنته، وأنَّ مِن اتباعِ سنته اتباعَ سنتهم، وأنَّ المحدثات خلافُ ذلك ليس منها في شيءٍ؛ لأنهم يفيما سنُّوه إما مُتَّبِعُون لسنةِ نبيِّهم عليه السلام نفسِها، وإما مُتَّبِعُون لما فهمُوا من سنته جفي الجملة، أو في التفصيل على وجهٍ يَخفى على غيرِهم مثله، لا زائد على ذلك»[٢].

ثالثًا: ما جاء عن الأئمة:

قال **الإمام أحمد بن حنبل** رحمه الله: «أصُولُ السنَّةِ عندنا: التمَسُّكُ بما كان عليه أصحَابُ رسولِ الله ﷺ، والاقتداءُ بهم، وتركُ البدَعِ»[٣].

وقال **الإمام ابن بطة** رحمه الله: «فإني أجعَلُ أمامَ القولِ إيعازَ النصيحَةِ إلى إخواني المسلمين بأن يَتَمَسَّكُوا بكتابِ اللهِ وسنةِ رسوله ﷺ واتباعِ السلَفِ الصالح مِنَ الصحابَةِ والتابعين ومن بَعدَهُم من علماءِ المسلمين، الذين شَرَحَ اللهُ بالهدى صدورَهُم، وأنطَقَ بالحكمة ألسنَتَهُم، وَضَرَبَ عليهم سرادِقَ عصمَتِهِ، وأعاذَهُم مِن كيد إبليس وفتنته، وجعلهم رحمةً وبركَةً على من اتبعَهُم، وأنسًا وحياةً لمن سلك طريقَهُم، وحجَّةً وعمى على مَن خالفهم»[٤].

وقال **قوّام السنة أبو القاسم التيمي**[٥] رحمه الله: «وشعارُ أهلِ السنة: اتباعُهم السلف الصالح، وتركُهم كلَّ ما هو مبتدَعٌ محدثٌ»[٦].

---

(١) سبق تخريجه (ص٧٥).

(٢) «الاعتصام» (١/ ١٤٥).

(٣) «أصول السنة» للإمام أحمد ضمن كتاب «عقائد السلف» (ص١٩).

(٤) «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/ ٢١٢ ـ ٢١٣).

(٥) هو: إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني الملقب بقوام السنة أبو القاسم. قال يحيى بن منده: «كان حسن الاعتقاد، جميل الطريقة، قليل الكلام، ليس في وقته مثله». ولد: ٤٥٧هـ توفي: ٥٣٥هـ انظر: «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٧٧ ـ ١٢٨٢).

(٦) «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٣٩٥).

المبحث الثالث

ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيمية وبيان موقفه من منهج السلف

۞ وفيه أربعة مطالب :

- **المطلب الأول:** اسمه ونسبه و مولده ووفاته
- **المطلب الثاني:** نشأته العلمية
- **المطلب الثالث:** ثناء العلماء عليه
- **المطلب الرابع:** موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من منهج السلف.



المطلب الأول:

اسمه ونسبه ومولده ووفاته

أولاً: اسمه ونسبه:

هو شيخُ الإسلام، تقيُّ الدين، أبو العباس، أحمدُ بن شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم ابن الشيخ الإمام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن علي ابن عبد الله ابن تيمية النميري الحراني نزيل دمشق.

وسببُ تسميتِه بابن تيمية أن جدَّه حجَّ على درب تيماء، فرأى هناك طفلةً فلما رجع وجد امرأته قد وَلدت له بنتًا، فقال: يا تيمية ! يا تيمية! فلُقِّب بذلك.

ويقال: إن جدَّه محمدًا كانت أمُّه تُسمَّى تيمية، وكانت واعظةً، فنُسب إليها وعُرف بها.

ثانيًا: مولده:

وُلد أبو العباس بحرانَ يوم الإثنين، عاشر، وقيل: ثاني عشر شهر ربيع الأول سنة ٦٦١هـ.

سافر به والدُه وبإخوته إلى الشام عند جور التتار، وقدِموا دمشق في أثناء سنة ٦٦٧هـ[1].

---

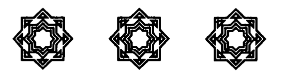
(١) انظر: «العقود الدرية» لابن عبد الهادي (ص١٨ ـ ١٩)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٨٩/٢٢)، و«ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٤/ ٤٩١ ـ ٤٩٤).

ثالثًا: وفاته:

وفي ليلة الإثنين لعشرين من ذي القعدة من سنة ٧٢٨هـ تُوفي شيخُ الإسلام تقي الدين أبو العباس بقلعة دمشق التي كان محبوسًا فيها، واجتمع الناسُ بالقلعة والطريق إلى جامع دمشق وامتلأ الجامعُ وصحنُه، وحضرت الجنازةُ وَوُضِعت في الجامع والجندُ يحفظونها من الناس من شدة الزحام، وصُلِّي عليه أولًا بالقلعة، ثم صُلي عليه بجامع دمشق عقيب صلاة الظهر، وحُمِل وخَرج الناس من الجامع من أبوابه كلِّها من شدة الزحام، ودُفن وقت العصر أو قبله بيسير، وأَغلق الناس حوانيتَهم، ولم يتخلف عن الحضور إلا القليل من الناس أو مَن أعجزه الزحام، وحضرها نساءٌ كثرٌ حيث يُقدرن بخمسة عشر ألْفا، وأما الرجال فيُقدَّرون بستين ألفًا أو أكثر إلى مائتي ألف.

وتردَّد الناسُ إلى قبره أيامًا كثيرة ـ ليلًا ونهارًا ـ، ورُئِيت له مناماتٌ كثيرةٌ صالحةٌ، ورثاه جماعةٌ بقصائدَ جمةٍ[1].

أسأل الله ـ جل وعلا ـ أن يَغفِرَ له، وأن يرحمَهُ، وأن يُكرِمَ نُزُلَه، ويُوَسِّع مدخَلَهُ، كما أسألُهُ سبحانه أن يجزيَهُ خيرَ الجزاء، وأن يجعلَهُ مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وَحَسُنَ أولئك رفيقًا.



(١) انظر: «العقود الدرية» لابن عبد الهادي (ص٣٨٥ ـ ٣٨٧)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١٨/ ٢٩٥ ـ ٢٩٧).

المطلب الثاني:

نشأته العلمية

نشأَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ في بيتِ علم ودينٍ، فجدُّه مجدُ الدين أبو البركات عبد السلام كان من كبار علماء الحنابلة، صاحب التصانيف المشهورة النافعة كـ: «المنتقى من أحاديث الأحكام» وغيره، قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية: «كان جدُّنا عجبًا في سرد المتون وحفظِ مذاهِبِ الناس، وإيرادِها بلا كُلفَةٍ»[1].

وقال عنه **الذهبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان الشيخُ مجد الدين معدومَ النظير في زمانه، رأسًا في الفقه وأصوله، بارعًا في الحديث ومعانيه، له اليد الطولى في معرفة القرآن والتفسير، وصنَّف التصانيف، واشتهر اسمه، وبَعُدَ صيتُه، وكان فردَ زمانِه في معرفة المذهب، مُفرَطَ الذكاء، متينَ الديانة، كبيرَ الشأن»[2].

وأما والدُه شهابُ الدِّين عبدُ الحليم، فقد سمع مِن والِدِهِ وغيرِهِ.

قال عنه **الذهبي**: «قرأ المذهبَ حتى أتقنه على والده، ودرس وأفتى وصنف، وصار شيخَ البلد بعد أبيه وخطيبَه وحاكمه، وكان إمامًا محققًا لما ينقله، كثيرَ الفوائد، جيدَ المشاركة في العلوم، له يد طولى في الفرائض والحساب والهيئة، وكان دَيِّنًا متواضعًا، حسنَ الأخلاق جوادًا»[3].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٣/ ٢٩٢).

(٢) «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٤/ ٥).

(٣) المصدر السابق (٤/ ١٨٦ ـ ١٨٧).

وكذلك ممن اشتهر بالعلمِ والعبادة في هذه العائلَةِ إخوةُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية.

فَمِن هذه الأسرَةِ الصالحةِ ـ إن شاء الله ـ نَشَأَ شيخُ الإسلام ابن تيمية، وقد بدأ طلبَ العلمِ أولًا عن والدِهِ، فحفظَ القرآن وهو صغيرٌ، وعُنيَ بالحديث، وقرأ ونسخ وتعلَّمَ الخطَّ والحساب، وأقبلَ على الفقهِ، وَقَرَأَ العربية، هذا كلُّه وهو بعدُ ابنُ بضعَ عشرة سنة، فانبهَرَ أهلُ دمشق من فَرطِ ذكائِهِ، وسيلانِ ذهنه، وقوَّةِ حافظته، وسُرعَةِ إدراكِهِ.

وَتُذكَرُ في ذلك قصَّة، وهي: أنَّ بعضَ مشايخِ العلماء بحلب قدِم إلى دمشق، وقال: سمعتُ في البلاد بصبيٍّ يقال له: أحمد بن تيمية، وأنه سريعُ الحفظ، وقد جئتُ قاصدًا لعلي أراه، فقال له خياط: هذه طريقُ كُتَّابه وهو إلى الآن ما جاء، فاقعُد عندنا الساعة يجيءُ يعبُرُ علينا ذاهبًا إلى الكتاب، فجلس الشيخُ الحلبيُّ قليلًا، فمرَّ صبيانٌ فقال الخياط للحلبي: هذاك الصبيُّ الذي معه اللوحُ الكبيرُ هو أحمد بنُ تيمية، فناداه الشيخُ فجاء إليه، فتناول الشيخُ اللوحَ فنظر فيه، ثم قال: يا ولدي امسح هذا حتى أُملِيَ عليك شيئًا تكتبه، ففعل فأملى عليه من متون الأحاديث أحد عشر أو ثلاثة عشر حديثًا، وقال له: اقرأ هذا، فلم يزد على أن تأمَّله مرةً بعد كتابته إياه، ثم دفعه إليه، وقال: أسمعه علي، فقرأه عليه عرضًا كأحسن ما أنت سامع، فقال له:

يا ولدي امسح هذا، ففعل، فأملى عليه عدَّةَ أسانيدَ انتخبها، ثم قال: اقرأ هذا، فنظَرَ فيه كما فعل أوَّل مرَّة، فقام الشيخ وهو يقول: إن عاش هذا الصبيُّ ليكوننَّ له شأنٌ عظيمٌ.

ثم لم يبرح شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ازديادٍ من العلوم، وملازمةِ الاشتغال، وبثِّ العلم ونشره، والاجتهادِ في سُبُلِ الخير حتى انتهت إليه الإمامَةُ في العلمِ، والعملِ، والزهدِ، والورعِ، والشجاعةِ، والكرمِ،

والتواضعِ، والحلمِ، والمهابة، والأمرِ بالمعروف، والنهيِ عن المنكر، وسائرِ أنواع الجهاد، مع الصدقِ، والعفَّةِ، والصيانةِ، وحسن القصدِ، والإخلاصِ، والابتهال إلى الله، وكثرةِ الخوف منه، وكثرةِ المراقبة له، وشدة التمسك بالأثر، والدعاءِ إلى الله، وحُسنِ الأخلاق، وَنَفعِ الخلقِ والإحسان إليهم، والصبرِ على من آذاه، والصفحِ عنه، والدعاءِ له، وسائر أنواع الخير ـ نحسَبُهُ كذلك ـ .

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ سيفًا مسلولًا على المخالفين، وشجى في حلوق أهلِ الأهواءِ المبتدعين، وإمامًا قائمًا ببيانِ الحقِّ ونُصرَةِ الدِّين، وكان بحرًا لا تُكدِّرُه الدِّلاءُ، وحبرًا يَقتدي به الأخيارُ الألبَّاءُ، طنَّت بذكره الأمصارُ، وضنَّت بمثلِهِ الأعصارُ[1].



(١) انظر: «العقود الدرية» لابن عبد الهادي (ص١٩ ـ ٢٣).

المطلب الثالث:

ثناء العلماء عليه

لقد تبوَّأ شيخُ الإسلام ابن تيمية مكانةً عظيمةً ومنزلةً رفيعةً بين العلماء، حتى عند من خالَفَهُ في المذهَبِ والمنهج؛ وذلك لعلمِهِ بالكتاب والسنة واتباعِهِ لهما، وتوَسُّعِه في المنقولِ والمعقولِ، واتباعه لمذهب السلف الصالح، ولذكائه وَسُرعَةِ إدراكه، وَمَن تَأَمَّلَ وَنَظَرَ في سيرته وأقوالِهِ ظَهَرَ له سبَبُ تلك المكانَةِ العظيمَةِ والمنزلةِ الرفيعَةِ.

قال **الشيخ الحافظ أبو الفتح ابن سيد الناس**(١) رحمه الله: «كاد يستوعبُ السننَ والآثارَ حفظًا، إن تكلم في التفسير فهو حاملُ رايتِه، أو أفتى في الفقه فهو مُدركُ غايتِه، أو ذاكر بالحديث فهو صاحبُ علمِه وذو روايته، أو حاضَرَ بالنِّحَل والمِلل لم ير أوسع من نحلته في ذلك، ولا أرفع من درايته، برز في كل فنٍّ على أبناء جنسه، ولم تر عينُ من رآه مثلَه، ولا رأت عينُه مثل نفسِه، كان يتكلَّمُ في التفسير فيحضُرُ مجلسَهُ الجمُّ الغفير، ويَرِدُون من بحرِ علمِهِ العذب النمير، ويرتَعُونَ من ربيع فضلِهِ في روضةٍ وغديرٍ»(٢).

---

(١) هو: محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن سيد الناس اليعمرى الأندلسي الإشبيلى أبو بكر. عالم المغرب. ولد: ٥٧٥هـ توفي: ٦٥٩هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٥٠ ـ ١٤٥١).

(٢) «العقود الدرية» لابن عبد الهادي (ص٢٥ ـ ٢٦)، و«الرد الوافر» لابن ناصر (ص٢٦ ـ ٢٧).

وقال **العلامة كمال الدين بن الزملكاني**[(١)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان إذا سُئِلَ عن فنٍّ من العلم ظنَّ الرائي والسامع أنه لا يَعرف غيرَ ذلك الفن، وحكم أنَّ أحدًا لا يَعرفه مثله، وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جَلَسُوا معه استفادوا في مذاهبهم منه ما لم يكونوا عَرَفُوهُ قبل ذلك، ولا يُعرف أنه ناظَرَ أحدًا فانقطع معه، ولا تكلَّم في علمٍ من العلوم سواء أكان من علوم الشرع أم غيرها إلا فاق فيه أهلَه والمنسوبينَ إليه، وكانت له اليد الطولى في حسن التصنيف، وجودة العبارة، والترتيب، والتقسيم، والتبيين»[(٢)].

وقال **الحافظ أبو الحجاج المزي**[(٣)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما رأيتُ مثلَه، ولا هو رأى مثلَ نفسِه، وما رأيت أحدًا أعلمَ بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ولا أتبع لهما منه»[(٤)].

وقال **الإمام الذهبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان آيةً في الذَّكاء وسرعةِ الإدراك، رأسًا في معرفة الكتاب والسنة والاختلاف، بحرًا في النقليات، هو في زمانه فريدُ عصرِه علمًا وزهدًا، وشجاعةً وسخاء، وأمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر، وكثرةَ تصانيف، وقرأ وحصل، وبرع في الحديث والفقه، وتأهل للتدريس والفتوى وهو ابن سبع عشرة سنة، وتقدَّم في علم التفسير والأصول، وجميع علوم الإسلام: أصولِها وفروعِها، ودقِّها وجلِّها، سوى علم القراءات.

---

(١) هو: محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم الأنصاري الدمشقي ابن الزملكاني كمال الدين أبو المعالي. قال ابن كثير: «انتهت إليه رئاسة المذهب، تدريسًا، وإفتاء، ومناظرة، وساد أقرانه بذهنه الوقَّاد، وتحصيله الذي منعه الرقاد، وعبارته الرائقة، وألفاظه الفائقة» ولد: ٦٦٧هـ توفي: ٧٢٧هـ. انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٤/ ٧٤ ـ ٧٦).

(٢) «العقود الدرية» لابن عبد الهادي (ص٢٣ ـ ٢٤)، و«الرد الوافر» لابن ناصر (ص٥٨).

(٣) هو: جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف القضاعي ثم الكلبي الدمشقي الشافعي أبو الحجاج. وكان يُقرر طريقةَ السلف في السنة، ويَعضد ذلك بمباحث نظرية، وقواعد كلامية. ولد: ٦٥٤هـ وتوفي: ٧٤٢. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٤٩٨ ـ ١٥٠٠).

(٤) «العقود الدرية» لابن عبد الهادي (ص٢٣).

فإن ذُكِرَ التفسيرُ فهو حامل لوائه، وإن عُدَّ الفقهاءُ فهو مجتهِدُهم المطلق، وإن حضر الحفاظُ نطق وخرسوا، وسرد وأبلسوا، واستغنى وأفلسوا...

وله يد طولى في معرفة العربية والصرف واللغة، وهو أعظمُ من أن يصفَه كَلِمي، أو يُنبِّه على شأوه قلمي، فإنَّ سيرته وعلومَه ومعارفه ومحنَه وتنقلاته تحتمل أن تُرصع في مجلدتين، وهو بَشَرٌ من البشر له ذنوب فالله تعالى يغفر له ويسكنه أعلى جنته.

فإنه كان ربانيَّ الأمة، وفريدَ الزمان، وحاملَ لواء الشريعة، وصاحبَ معضلات المسلمين، وكان رأسًا في العلم، يبالغ في إطراء قيامه في الحق والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مبالغة ما رأيتُها، ولا شاهدتها من أحد، ولا لحظتُها من فقيه»[1].

وقال **الإمام ابن عبد الهادي**[2] رَحِمَهُ اللَّهُ: «هو الشيخُ الإمامُ الربانيُّ، إمامُ الأئمة، ومفتي الأمة، وبحرُ العلوم، سيدُ الحفاظ، وفارسُ المعاني والألفاظ، فريدُ العصر، وقريعُ الدهر، شيخُ الإسلام، بركةُ الأنام وعلامةُ الزمان، وترجمانُ القرآن، عَلَمُ الزهاد وأوحدُ العباد، قامعُ المبتدعين، وآخرُ المجتهدين»[3].

وقال **الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ اللَّهُ: «نَظَرَ في الرجالِ والعلل، وتفقَّه، وتمهَّر وتميَّز، وتقدَّم، وصنَّف ودرَّس وأفتى، وفاق الأقرانَ، وصار عجبًا

---

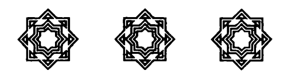
(١) «العقود الدرية» لابن عبد الهادي (ص٣٩ ـ ٤٠).

(٢) هو: محمد بن أحمد بن عبد الهادي أبو عبد الله. اعتنى بالرجال، وجمع وصنف وتصدر للإفادة والاشتغال في القراءات، والحديث، والفقه، والأصول، والنحو، وله توسعٌ في العلوم وذهن سيال. ولد: ٧٠٥هـ توفي: ٧٤٤هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١٥٠٨/٤).

(٣) «العقود الدرية» لابن عبد الهادي (ص١٨)، و«الرد الوافر» لابن ناصر (ص٣٠).

في سُرعة الاستحضار، وقوة الجنان، والتوسع في المنقول والمعقول، والإطالة على مذاهب السلف والخلف»[١].

هذه لمحاتٌ يسيرةٌ من ثناءِ العلماء عليه، وما ذكرتُه ما هو إلا نزرٌ يسيرٌ جدًّا، فإنه كان من العلماء الربانيين، والزُّهَّادِ العاملين، صاحبَ تصانيف نافعة مشهورة، وعلوم غزيرة منثورة.



(١) «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ١٤٤ ـ ١٤٥).

المطلب الرابع:

موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من منهج السلف

إنَّ المتأمِّلَ لكلامِ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ يرى أنَّه كان مُعَظِّمًا للسلَفِ، مُقرِّرًا لمنهجهم، لم يَخرج فيما يُقرِّره عن هديِهم، ولم يَسلك غيرَ طريقهم، وخيرُ شاهدٍ على ذلك أقوالُه وما تضمنته كتبُه.

وسأُوجزُ الكلامَ عن ذلك في الأمور التالية:

أولًا: بيانه رَحِمَهُ اللَّهُ **أنَّ الفهمَ الصحيحَ للكتاب والسنة هو ما فهمَهُ الصحابة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الذين هم رأسُ السلف:

قال **شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وللصحابةِ فهمٌ في القرآن يخفى على أكثر المتأخرين، كما أن لهم معرفةً بأمور من السنة وأحوالِ الرسول ﷺ لا يعرفُها أكثرُ المتأخرين، فإنهم شهِدوا الرسولَ ﷺ والتنزيلَ، وعاينوا الرسولَ ﷺ، وعَرفوا من أقواله وأفعاله وأحواله مما يستدلون به على مُرَادِهم ما لم يعرفه أكثرُ المتأخرين الذين لم يعرِفُوا ذلك، فطلبوا الحكم مما اعتقدوه من إجماعٍ أو قياسٍ»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد تأمَّلتُ من هذا الباب ما شاء الله، فرأيتُ الصحابةَ أفقهَ الأمة وأعلمَها، وأعتبرُ هذا بمسائلِ الأيمانِ بالنذر، والعتق، والطلاق، وغير ذلك، ومسائلِ تعليق الطلاق بالشروط ونحو ذلك، وقد بينتُ فيما

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٢٠٠).

كتبتُه أن المنقولَ فيها عن الصحابة هو أصحُّ الأقوالِ قضاءً وقياسًا، وعليه يدلُّ الكتابُ والسنةُ، وعليه يدلُّ القياسُ الجليُّ، وكلُّ قولٍ سوى ذلك تناقضٌ في القياس مخالفٌ للنصوص»(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «الواجبُ أن تُعرَفَ اللغةُ والعادةُ والعرفُ الذي نَزَلَ في القرآن والسنة، وما كان الصحَابَةُ يفهمون منَ الرسولِ ﷺ عند سماع تلك الألفاظ، فَبِتِلكَ اللغةِ والعادَةِ والعُرفِ خاطَبَهُم اللهُ ورسوله ﷺ لا بما حدَث بعد ذلك»(٢).

❁ **ثانيًا:** بيانُهُ رَحِمَهُ اللهُ **أنَّ قرنَ الصحابة هو أكملُ القرون، وأنهم الجماعة التي أمرنا الله أن نتبع هديَها، ونقتفيَ أثرها:**

قال **شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللهُ: «كما أنَّه لم يكن في القرون أكملُ من قرنِ الصحابة، فليس في الطوائف بعدهم أكملُ من أتباعهم؛ فكلُّ من كان للحديث والسنة وآثار الصحابة أتبع كان أكمل، وكانت تلك الطائفة أولى بالاجتماع والهدى والاعتصام بحبل الله، وأبعدَ عن التفرق والاختلاف والفتنة، وكل من بَعُدَ عن ذلك كان أبعدَ عن الرحمة، وأدخَلَ في الفتنة»(٣).

❁ **ثالثًا:** ذِكرُهُ رَحِمَهُ اللهُ **أنَّ الحق لا يخرجُ عن أقوال السلف:**

قال **شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللهُ: «والصوابُ في جميع مسائلِ النِّزاعِ: ما كان عليه السلفُ من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وقولُهم هو الذي يدلُّ عليه الكتابُ والسنةُ والعقلُ الصريحُ»(٤).

❁ **رابعًا:** ذَكَر رَحِمَهُ اللهُ أنَّ من أصولِ أهل السنة والجماعة التي لا يجوز مخالفتها: الإجماعَ، وضبَطَه: بإجماع السلف الصالح:

قال **شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللهُ: «طريقةُ أهلِ السنة والجماعة: اتباعُ آثار

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٥٨٢).
(٢) «الإيمان» (ص٨٩).
(٣) «منهاج السنة النبوية» (٦/ ٣٦٨).
(٤) «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٢٠٥).

رسول الله ﷺ باطنًا وظاهرًا، واتباعُ سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباعُ وصية رسول الله ﷺ، حيث قال: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثاتِ الأمور، فإنَّ كُلَّ محدثة بدعَةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالَةٌ**»[(١)].

ويعلمون أنَّ أصدقَ الكلامِ كلامُ الله، وخيرَ الهدى هُدى محمد ﷺ، ويؤثرون كلامَ اللهِ على كلامِ غيره من كلامِ أصنافِ الناس، ويُقدِّمون هُدى محمد ﷺ على هدى كلِّ أحَد، وبهذا سُمُّوا أهلَ الكتاب والسنة.

وسموا أهلَ الجماعة؛ لأنَّ الجماعة هي الاجتماعُ، وضدُّها الفُرقَة، وإن كان لفظُ الجماعة قد صار اسمًا لنفس القوم المجتمعين، والإجماعُ هو الأصلُ الثالثُ الذي يُعتمد عليه في العلم والدين.

وهم يزنون بهذه الأصولِ الثلاثة جميعَ ما عليه الناس من أقوالٍ وأعمالٍ باطنة أو ظاهرة مما له تعلقٌ بالدين، والإجماعُ الذي ينضبط هو: ما كان عليه السلَفُ الصالح؛ إذ بَعدَهُم كثُر الاختلاف وانتشرت الأمة»[(٢)].

❁ **خامسًا:** بيانُهُ رَحِمَهُ اللهُ أنَّ الإعراضَ عن فهمِ الكتاب والسنة كما فهِمَهُ الصحابَةُ والتابعون لهم بإحسان سببٌ للوقوع في الضلالِ والانحرافِ:

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَصلُ وُقُوعِ أهلِ الضلال في مثل هذا التحريف: الإعراضُ عن فهمِ كتابِ الله تعالى كما فهِمَهُ الصحابةُ والتابعون، ومعارضةُ ما دَلَّ عليه بما يناقِضُهُ، وهذا هو من أعظمِ المحادَّةِ لله ولرسوله ﷺ، لكن على وجه النفاقِ والخداع»[(٣)].

❁ **سادسًا:** بيانُه رَحِمَهُ اللهُ استحالة أن تكونَ القرونُ الثلاثةُ لم يعلموا الحق، أو قصَّروا في بيانه:

---

(١) تقدم تخريجه (ص٧٥).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٥٧).
(٣) «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٣٨٣).

قال **شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: «مُحالٌ مع تعليمهِم - أي: الصحابة - كلَّ شيءٍ لهم فيه منفعة في الدين وإن دقَّت أن يَترُك تعليمَهم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه بقلوبهم في ربهم ومعبودهم ربِّ العالمين، الذي معرفته غايةُ المعارف، وعبادتُه أشرفُ المقاصد، والوصولُ إليه غايةُ المطالب؛ بل هذا خلاصةُ الدعوةِ النبويةِ وزبدةُ الرسالةِ الإلهيةِ.

فكيف يَتوهم من في قلبه أدنى مُسكةٍ من إيمانٍ وحكمةٍ ألا يكون بيانُ هذا البابِ قد وقع من الرسول ﷺ على غاية التمام، إذا كان قد وقع ذلك منه، فمن المحال أن يكونَ خيرُ أمته، وأفضلُ قرونها قصَّروا في هذا الباب، زائدين فيه أو ناقصين عنه.

ثم من المحال أيضًا أن تكون القرونُ الفاضلةُ - القرن الذي بعث فيه رسول الله ﷺ ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم - كانوا غيرَ عالمين، وغيرَ قائلين في هذا الباب بالحق المبين، لأن ضدَّ ذلك إما عدمُ العلم والقول، وإما اعتقاد نقيضِ الحق، وقولُ خلاف الصدق. وكلاهما ممتنع»[(١)].

❁ **سابعًا:** إخباره رَحِمَهُ اللَّهُ عن نفسه أنه لم يدعُ إلا إلى مذهَبِ السلف؛ بل يتحدَّى مَن خالَفَهُ أن يأتيَ بحرفٍ واحدٍ عن السلف يخالف ما يُقرِّرُه:

قال **شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: «مع أنِّي في عُمرِي إلى ساعتي هذه لم أدعُ أحدًا قطُّ في أصول الدين إلى مذهبٍ حنبليٍّ وغيرِ حنبليٍّ، ولا انتصرتُ لذلك، ولا أذكرُهُ في كلامي، ولا أذكرُ إلا ما اتفق عليه سلفُ الأمة وأئمتها، وقد قلتُ لهم غيرَ مرةٍ: أنا أُمهِلُ مَن يخالفني ثلاث سنين إن جاء بحرفٍ واحِدٍ عن أحدٍ من أئمة القرون الثلاثة يخالفُ ما قلتُهُ، فأنا أقرُّ بذلك، وأما ما أذكرُهُ فأذكرهُ عن أئمة القرون الثلاثة بألفاظهم وبألفاظِ مَن نَقَلَ إجماعَهم من عامة الطوائف»[(٢)].

---

(١) «الفتوى الحموية الكبرى» (ص١٨١ - ١٨٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٢٩).

❁ **ثامنًا:** اعتمادُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على كلام السلف فيما يُقَرِّرُهُ من مسائل:

قال **شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم يجئ في الكتاب والسنة وكلام السلف إطلاقُ القول على الإيمانِ والعمل الصالح أنه تكليفٌ، كما يُطلِقُ ذَلك كثيرٌ من المتكلمة والمتفقهة»[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فمذهبُ السلف ـ رضوان الله عليهم ـ: إثبات الصفات وإجراؤها على ظاهرها ونفيُ الكيفية عنها؛ لأنَّ الكلامَ في الصفات فرعٌ عن الكلام في الذات، وإثباتُ الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مذهبُ أهل الحديث وهم السلف من القرون الثلاثة ومن سلك سبيلهم من الخلف: أنَّ هذه الأحاديث تُمَرُّ كما جاءت، ويُؤمَن بها وتُصدَّق، وتُصانُ عن تأويلٍ يُفضي إلى تعطيلٍ، وتكييفٍ يُفضي إلى تمثيل»[(٣)].

❁ **تاسعًا:** ردُّهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مخالفيه بمخالفتهم مذهَبِ السلَفِ:

قال **شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم يُعرَف أيضًا عن أحدٍ مِنَ السلَفِ أنَّه قال: الاسمُ هو المسَمَّى»[(٤)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنكارُ تَكَلُّمِ الله بالصوت، وجعلُ كلامِه معنى واحدًا قائمًا بالنفسِ بدعةٌ باطلةٌ لم يذهَبْ إليها أحدٌ من السلَفِ والأئمة»[(٥)].

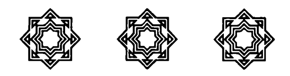
تَبَيَّن واتَّضح بما سبق: أنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية مُعظمٌ للسلف متَّبعٌ لهم، لم يَخرج في أقواله عن أقوالهم، ولم يسلُك طريقًا غيرَ طريقهم؛ بل يَذمُّ من خالفَ هديَهُم.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ٢٥).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٦).
(٣) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٥٥).
(٤) «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٨٧).
(٥) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٢٨).

أفيكونُ بعد ذلك مبتدِعًا ليس على نهجِ مَن سَبَقَهُ من أئمةِ السلف؟!
سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم!

قال **أبو البركات الآلوسي البغدادي**[١] رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم أولًا أنَّ عقيدةَ الشيخ ابن تيمية الموافقةَ للكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة مستفيضةٌ مُفصلَةٌ في تصانيفه، وحبُّه وتعظيمُه للصحابة الكرام لا سيما الشيخين طافحة به عباراته، وذلك أظهرُ من الشمس في رابعة النهار، خصوصًا لمن تتبعها في تأليفاته»[٢].



---

(١) هو: نعمان بن محمود بن عبد الله الآلوسي أبو البركات. واعظ، فقيه، باحث. ولد: ١٢٥٢هـ توفي: ١٣١٧هـ. انظر: «الأعلام» للزركلي (٨/ ٤٢).

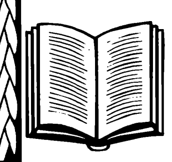
(٢) «جلاء العينين في المحاكمة بين الأحمدين» (ص٧٣).

الباب الأول

قواعد الاستدلال في باب الأسماء والصفات

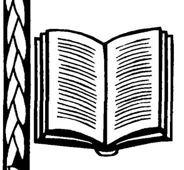
۞ وفيه عشرة فصول:

- **الفصل الأول**: قاعدة «وُجُوبُ مَعرِفَةِ اللهِ وَأَسمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمعِ لا بِالعَقلِ».
- **الفصل الثاني**: قاعدة «لا يُتَجَاوَزُ القُرآنُ والحَدِيثُ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ».
- **الفصل الثالث**: قاعدة «أَسمَاءُ اللهِ وَصِفَاتُهُ تَثبُتُ بِخَبَرِ الآحَادِ».
- **الفصل الرابع**: قاعدة «وُجُوبُ إِثبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجرَائِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا».
- **الفصل الخامس**: قاعدة «ظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ ما يَتَبَادَرُ إلى العَقلِ السَّلِيم مِنَ المعَانِي وَهوَ يَختَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيهِ الكَلامُ»
- **الفصل السادس**: قاعدة «الإجمَاعُ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ».



- **الفصل السابع**: قاعدة «الفِطَرُ السَّلِيمَةُ مُوَافقَةٌ لِمَا جاءَت بِهِ الشَّرِيعَةُ مِن إِثبَاتِ أَسمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ».
- **الفصل الثامن**: قاعدة «كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ المخلُوقُ مِن صِفَاتِ كَمَالٍ لا نَقصَ فيها فَالخَالِقُ أَولَى بِها، وَكُلُّ مَا يُنَزَّهُ عَنهُ المَخلُوقُ مِن صِفَاتِ نَقصٍ لا كَمَالَ فِيها فَالخَالِقُ أَولَى بِالتَّنَزُّهِ عنها».
- **الفصل التاسع**: قاعدة «دَلالَةُ الأَثَرِ عَلَى المُؤَثِّرِ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ».
- **الفصل العاشر**: قاعدة «المَنقُولُ الصَّحِيحُ لا يُعَارِضُهُ مَعقُولٌ صَرِيحٌ».





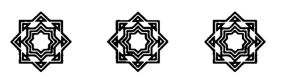
الفصل الأول:

قاعدة:

«وُجُوبُ مَعرِفَةِ اللّهِ وَأَسمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمعِ لا بِالعَقَلِ»

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«وُجوبُ مَعرِفَةِ اللّهِ وَأَسمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمعِ لا بِالعَقلِ»

هذهِ القاعدَةُ مِنَ القواعِدِ المهمَّةِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ، وقد سلك فيها شيخُ الإسلام ابنُ تيمية مسلَكَ غيرِهِ مِن أئمَّة أهلِ السنة والجماعة في أنَّ إيجابَ معرفَةِ اللهِ ﷻ تكونُ بالسمعِ لا بالعَقلِ.

ويدُلُّ على ذلك ما سأنقلُهُ من أقوالِهِ:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وُجُوبُ اعتقَادِ شيءٍ مُعَيَّنٍ لا يَثبُتُ إلا بالشَّرعِ بلا نزاعٍ.

وأما المنازِعُونَ فَهُم يُسَلِّمُونَ أَنَّ الوجُوبَ كلَّه لا يَثبُتُ إلا بالشرعِ، وأَنَّ العَقلَ لا يوجِبُ شيئًا وَإِن عَرَفَهُ.

وأمَّا من يقولُ: إنَّ الوجُوبَ قد يُعلَمُ بِالعقلِ، فهو يقولُ ذلك فيما يعلمُ وُجُوبهُ بضرُورَةِ العَقلِ أو نَظَرِهِ، واعتقَادُ كَلام مُعَيَّنٍ مِن تفاصِيلِ مَسَائلِ الصفَاتِ لا يُعلَمُ وُجُوبُهُ بِضَرُورَةِ العَقلِ ولا بِنَظَرِهِ»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمِنَ الوُجُوهِ الصحِيحَةِ: أَنَّ مَعرِفَةَ اللهِ بأسمائِهِ وصفَاتِهِ على وَجهِ التَّفصيلِ لا تُعلَمُ إلا مِن جِهَةِ الرَّسُولِ ﷺ؛ إما بخبَرِهِ، وإمَّا بخبَرِهِ وَتَنبيهِهِ[(٢)]

(١) «التسعينية» (١/ ٢٠٥).

(٢) التنبيه في اللغة: هو الدلالة عما غَفَلَ عنه المخاطَب، وفي الاصطلاح: ما يُفهَم مِن مجمَلٍ بأدنى تأملٍ إعلامًا ما في ضمير المتكلم للمخاطَب. انظر: «لسان العرب» (١٤/ ٢٩)، و«التعريفات» للجرجاني (ص١٣١).

وَدَلالتِهِ على الأدلَّةِ العَقليَّةِ»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وَمِنَ العَجَبِ قولُ مَن يَقُولُ مِن أَهلِ الكَلامِ[(٢)]: إنَّ أُصُولَ الدِّينِ[(٣)] التي يكفُرُ مخالِفُهَا هي علمُ الكَلامِ الذي يُعرَفُ بمجرَّدِ

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ١٣٧).

(٢) **أهل الكلام**: هم الذين تأثَّرُوا بعلمِ الكلام، وعلمُ الكلامِ هو: علمٌ يبحَثُ في ذاتِ اللهِ تعالى وصفاته، وأحوالِ الممكنات مِنَ المبدأ والمعاد، وعمدتُهم: هي تلك القضايا التي يُسمُّونها العقليات وهي أصولُ دينِهم، وقد بنوها على مقاييسَ تستلزمُ ردَّ كثيرٍ مما جاءت به السنةُ، فَلَحِقَهُمُ الذمُّ من جِهة ضعفِ المقاييسِ التي بنوا عليها، ومن جهَةِ ردِّهم لما جاءت به السنةُ. وسموا أهل الكلام؛ لكثرة ما عندهم من الكلام الذي لا يُفيد علمًا. انظر: «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ٧)، (٩/ ٩٠)، و«التعريفات» للجرجاني (ص٢٦٦).

(٣) مصطلَحُ **أصُولِ الدِّينِ** مُصطَلَحٌ حادِثٌ ظهرَ مِن جهَةِ المعتزلة، إذ إنَّه لم يُفَرِّق أحدٌ مِنَ السلفِ والأئمة بينَ أصولٍ وفروعٍ؛ بل جَعلُ الدِّين قسمين أصولاً وفروعًا لم يكُن معروفًا في الصحابة والتابعين، والذين فرَّقُوا لم يُفرِّقُوا بينهما بفَرقٍ صحيحٍ يُميِّزُ بين النوعين؛ بل ذكرُوا ثلاثَةَ فروقٍ أو أربعة كُلّها باطلَةٌ.

فمنهم مَن قال: مسائلُ الأصُولِ هي العلميَّةُ الاعتقاديَّةُ، ومسائلُ الفروعِ هي العمليةُ. وهذا فرقٌ باطلٌ؛ فإنَّ المسائلَ العمليَّةَ فيها ما يَكفُرُ جاحِدُهُ مثل: وجوبِ الصلواتِ الخمس، والزكاةِ، وفي المسائلِ العلميَّةِ ما لا يَأثَمُ المتنازعون فيه كتنازع الصحابة هل رأى محمدٌ ﷺ ربَّه؟

ومنهم مَن قال: المسائلُ الأصوليةُ هي ما كان عليها دليلٌ قطعِيٌّ، والفرعيةُ ما ليس عليها دليلٌ قطعيٌّ. وهذا الفرقُ خطأٌ أيضًا، فإنَّ كثيرًا من المسائل الفرعية عليها أدلَّةٌ قطعيةٌ عند مَن عَرَفَها، وفيها ما هو قطعيٌّ بالإجماعِ كتحريم المحرمات، ووجوبِ الواجبات الظاهرة.

ومنهم مَن فرَّق بفرقٍ ثالثٍ، وقال: المسائلُ الأصوليةُ هي المعلومَةُ بالعقلِ، فكلُّ مسألةٍ علميَّةٍ استَقَلَّ العقلُ بإدراكها فهي من مسائلِ الأصولِ التي يَكفُرُ أو يفسُقُ مخالفها، والمسائلُ الفرعيةُ هي المعلومَةُ بالشرعِ، قالوا: فالأولُ كمسائلِ الصفاتِ والقدر، والثاني كمسائلِ الشفاعةِ، وخروج أهلِ الكبائرِ من النار، فيقال لهم: ما ذكرتموه بالضدِّ أولى، فإنَّ الكفرَ والفسقَ أحكامٌ شَرعيةٌ ليس ذلك من الأحكام التي يستقلُّ بها العقلُ.

وجماعُ الأمرِ في هذه المصطلحاتِ الحادثَةِ: أنها تُنفَى وَتُثبَتُ بحسبِ الأحكام المتعلقَةِ بها، فلا يجبُ إذا أُثبِتَ أو نُفِيَ في حكم أن يكون كذلك في سائرِ الأحكام، ولهذا كان الصحيحُ في التفريقِ بين الأصولِ والفروعِ أنَّ المسائلَ الجليلَةَ سواء كانت من المسائلِ العلميةِ أو العمليةِ تُعَدُّ أصُولاً، وأنَّ المسائلَ الدقيقَةَ سواء كانت من المسائِلِ العلميةِ أو العمليةِ تُعَدُّ فروعًا. انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤١٨)، و(١٩/ ٢٠٧ ـ ٢١٢)، و(٦/ ٥٦).

العَقلِ، وأمَّا مَا لا يُعرَفُ بمجَرَّدِ العَقلِ فهي الشَّرعِيَّاتُ عندهم، وهذِهِ طريقَةُ المعتزلَةِ والجهميَّةِ ومن سَلَكَ سبيلَهُم كأتباعِ صَاحِبِ (الإرشاد)[١] وأمثالهم.

فيقال لهم: هذا الكَلامُ تضَمَّنَ شيئين:

أحدهما: أنَّ أُصولَ الدِّينِ هي التي تُعرَفُ بالعَقلِ المحضِ دُونَ الشرعِ.

والثاني: أنَّ المخالِفَ لها كافِرٌ.

وَكُلٌّ مِنَ المقدمتين وإن كانَت باطِلَةً فالجمعُ بينهما مُتَناقِضٌ، وذلك أنَّ ما لا يُعرَفُ إلا بالعَقلِ لا يُعلَمُ أنَّ مخالِفَهُ كافرٌ الكفرَ الشرعِيَّ، فإنَّه ليس في الشرعِ أنَّ مَن خَالَفَ ما لا يُعلَمُ إلا بالعقلِ يَكفُرُ، وإنما الكُفرُ يَكونُ بتكذيبِ الرسُولِ ﷺ فيما أخبَرَ به، أو الامتِناعِ عَن مُتَابَعَتِهِ مع العلمِ بِصِدقِهِ، مثل كُفرِ فِرعَونَ واليهودَ ونحوِهِم.

وفي الجملَةِ: فالكُفرُ مُتَعَلِّقٌ بما جاءَ به الرسُولُ ﷺ، وهذا ظاهِرٌ على قولِ مَن لا يوجِبُ شيئًا ولا يحرِّمُهُ إلا بالشرعِ، فإنَّه لو قُدِّرَ عَدمُ الرسالَةِ لم يَكُن كُفرٌ محرمٌ ولا إيمانٌ واجبٌ عندهم، وَمَن أثبَتَ ذلك بالعقلِ فإنَّه

لا يُنازِعُ أنه بعدَ مجيءِ الرسُولِ ﷺ تعَلَّقَ الكفرُ والإيمانُ بما جَاءَ به، لا بمجَرَّدِ ما يُعلَمُ بالعقلِ، فكيف يجوزُ أن يكونَ الكفرُ معلَّقًا بأمُورٍ لا تُعلَمُ إلا بالعَقلِ؟ إلا أن يَدُلَّ الشرعُ على أنَّ تلك الأمورِ التي لا تُعلَمُ إلا بالعقلِ كفرٌ، فَيكُونُ حُكمُ الشرعِ مقبولًا.

لكن مَعلومٌ أنَّ هذا لا يوجَدُ في الشرعِ؛ بل الموجُودُ في الشرعِ تعليقُ الكفرِ بما يَتَعَلَّقُ به الإيمان، وكلاهما مُتَعَلِّقٌ بالكتابِ والرسَالَةِ، فلا إيمانَ مع تكذِيبِ الرسُولِ ومعاداتِهِ، ولا كفرَ مع تَصدِيقِهِ وطاعتِهِ»[٢].

---

(١) هو: «كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» لأبي المعالي الجويني. وانظر: (ص٣٥٨).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليسَ كُلُّ مَن جَهِلَ بعضَ أسماءِ اللهِ وصفَاتِهِ يَكُونُ كافِرًا؛ إذ كثيرٌ مِنَ المؤمنين لم يَسمَع كثيرًا مما وَصَفَهُ به رسُولُهُ ﷺ وأخبَرَ به عنه»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصَّوَابُ: أنَّ الجهلَ ببعضِ أسماءِ اللهِ وصفَاتِهِ لا يكونُ صاحِبُهُ كافِرًا إذا كان مُقِرًّا بما جاءَ به الرسُولُ ﷺ، ولم يَبلُغهُ ما يوجِبُ العلمَ بما جَهِلَهُ على وَجهٍ يَقتَضِي كفرَهُ إذا لم يَعلَمهُ»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فبمحمد ﷺ تَبَيَّنَ الكفرُ مِن الإيمَانِ، وَالرِّبحُ مِن الخُسرَانِ، وَالهُدَى مِن الضَّلَالِ، وَالنَّجاةُ مِن الوَبَالِ، وَالغَيُّ مِن الرَّشَادِ، وَالزَّيغُ مِن السَّدَادِ، وَأَهلُ الجَنَّةِ مِن أَهلِ النَّارِ، وَالمُتَّقُونَ مِن الفُجَّارِ، وَإِيثَارُ سَبِيلِ مَن أَنعَمَ اللَّهُ عَلَيهِم مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ مِن سَبِيلِ المَغضُوبِ عَلَيهِم وَالضَّالِّينَ.

فَالنُّفُوسُ أَحوَجُ إِلَى مَعرِفَةِ مَا جَاءَ بِهِ وَاتِّبَاعِهِ مِنهَا إِلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، فَإِنَّ هَذَا إِذَا فَاتَ حَصَلَ المَوتُ فِي الدُّنيَا، وَذَاكَ إِذَا فَاتَ حَصَلَ العَذَابُ.

فَحَقَّ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ بَذلُ جُهدِهِ وَاستِطَاعَتِهِ فِي مَعرِفَةِ مَا جَاءَ بِهِ وَطَاعَتِهِ؛ إذ هَذَا طَرِيقُ النَّجَاةِ مِن العَذَابِ الأَلِيمِ وَالسَّعَادَةِ فِي دَارِ النَّعِيمِ، وَالطَّرِيقُ إِلَى ذَلِكَ الرِّوَايَةُ وَالنَّقلُ؛ إذ لا يَكفِي مِن ذَلِكَ مُجَرَّدُ العَقلِ، بَل كَمَا أَنَّ نُورَ العَينِ لَا يرَى إلا مَعَ ظُهُورِ نُورٍ قُدَّامَهُ، فَكَذَلِكَ نُورُ العَقلِ لا يَهتَدِي إلا إِذَا طَلَعَت عَلَيهِ شَمسُ الرِّسَالَةِ، فَلِهَذَا كَانَ تَبلِيغُ الدِّينِ مِن أَعظَمِ فَرَائِضِ الإِسلَامِ، وَكَانَ مَعرِفَةُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ ﷺ وَاجِبًا عَلَى جَمِيعِ الأَنَامِ»[(٣)].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٧٤).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٣٨).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١/ ٥ ـ ٦).

ومما تقدَّم نقلُهُ: يظهَرُ جليًّا تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدَةِ، وهي قاعِدَةٌ مُهمَّةٌ من القواعِدِ التي قرَّرها أئمَّةُ السلفِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ.

ومضمونها: أنَّ تَرَتُّبَ الثوابِ والعقَابِ على اعتقَادِ شيءٍ لا يَثبُتُ إلا بالكتابِ والسنةِ؛ فاللهُ سبحانه لا يُعاقِبُ إلا بعدَ إرسَالِ الرسُلِ؛ وذلك أنَّ الخلقَ لا يَعلَمُونَ ما يُحبُّهُ اللهُ ويرضاه، ولا يَعرفُونَ ما يَستحِقُّهُ اللهُ مِن أسمائِهِ الحسنى وصفاتِهِ العليا التي تَعجَزُ العُقُولُ عَن مَعرِفَتِها إلا بالرسُلِ الذين أَرسَلَهُمُ اللهُ إلى عبادِهِ.

وأما العَقلُ فإنَّه لا يوجِبُ شيئًا وإن عَرَفَهُ، وَمعرِفَةُ اللهِ وأسمائِهِ وصفاتِهِ مِن حَيثُ الإجمالُ عَن طريقِ العَقلِ مُمكِنَةٌ غيرُ واجِبَةٍ، وإنما الوُجوبُ عن طريقِ السمعِ.

فَمَا جاءَ به كتابُ اللهِ أو ما أخبَرَ به نبيُّهُ ﷺ فإنه لا يَسَعُ أَحدًا مِن خَلقِ اللهِ قامَت عليه الحجَّةُ رَدُّهُ؛ لأنَّ القرآنَ نَزَلَ به وصحَّ عن رسُولِ اللهِ ﷺ القول بِهِ، فمَن خَالفَ ذلك بعدَ ثُبُوتِ الحجَّةِ عليه فهو كافِرٌ، وأما قبلَ ثبوتِ الحجَّةِ عليه فمعذُورٌ بالجهلِ؛ لأنَّ عِلمَ ذلك لا يجبُ إلا بالشرعِ، **وَمخالفَةُ القَضَايَا العقليَّة لا يَلزَمُ منها ثُبُوتُ العذَابِ إلا ببعثَةِ الرسلِ.**

فاتضح مما سَبَقَ: أنَّ هذه القاعدَةَ مُتعلِّقَةٌ بما قبلَ وُرُودِ الشرعِ، وهي شاملَةٌ لمن لم يَبلُغهُ الشرعُ مطلَقا، أو مَن بَلَغَهُ الشرعُ جملَةً دونَ بعضِ التفاصِيلِ، فإنَّ اللهَ لا يُعذِّبُ من لم يَبلُغهُ الشرعُ مطلقًا، كما أنَّه لا يعذِّبُ من بَلَغَهُ الشرعُ جملَةً دونَ بعضِ التفاصيلِ حتى يَبلُغَهُ ويُنكِرَهُ؛ وذلك أنَّ مِن حكمَةِ اللهِ وعَدلِهِ أنَّ الشَّرعَ لا يَثبُتُ في حقِّ المكلَّفِ حتى يبلُغَهُ.

ولهذا قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَصلُ هَذَا: أَنَّ حُكمَ الخِطَابِ هَل يَثبُتُ في حَقِّ المُكَلَّفِ قَبلَ أَن يبلُغَهُ؟

فِيهِ ثَلاثَةُ أَقوَالٍ في مَذهَبِ أَحمَد وَغَيرِهِ، قِيلَ: يَثبُتُ. وَقِيلَ: لا يَثبُتُ، وَقِيلَ: يَثبُتُ المُبتَدَأُ دُونَ النَّاسِخِ.

وَالأَظهَرُ: أَنَّهُ لا يَجِبُ قَضَاءُ شَيءٍ مِن ذَلِكَ، وَلَا يَثبُتُ الخِطَابُ إلا بَعدَ البَلَاغِ، لِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ [الإسراء: ١٥]، ولقوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٥]، وَمِثلُ هَذَا فِي القُرآنِ مُتَعَدِّدٌ، بَيَّنَ سُبحَانَهُ أَنَّهُ لَا يُعَاقِبُ أَحَدًا حَتَّى يَبلُغَهُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ.

وَمَن عَلِمَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَآمَنَ بِذَلِكَ، وَلَم يَعلَم كَثِيرًا مِمَّا جَاءَ بِهِ لَم يُعَذِّبهُ اللهُ عَلَى مَا لَم يَبلُغهُ، فَإِنَّهُ إذَا لَم يُعَذِّبهُ عَلَى تَركِ الإِيمَانِ بَعدَ البُلُوغِ، فَإِنَّهُ لا يُعَذِّبهُ عَلَى بَعضِ شَرَائِطِهِ إلَّا بَعدَ البَلَاغِ أَولَى وَأَحرَى»[1].

فأَصلُ هذه القاعدةِ: هل حُكمُ الشرعِ يثبُتُ في حقِّ المكلَّفِ قبل أن يبلُغَهُ، أو لا؟

والأظهرُ: أنَّه لا يَثبُتُ الخطابُ في حقِّ المكلَّفِ إلا بعد بُلُوغِ الحجَّةِ الرساليَّةِ، سواء كان ذلك في المسائلِ الخبريَّةِ العلميَّةِ أو المسائلِ الطلبيَّةِ العمَلِيَّةِ.

وإذا ظهَرَ معنى هذه القاعدَةِ واتَّضَحَ: فإنه يجدُرُ بي أن أُنَبِّهَ على أقوالِ المخالفين لمذهَبِ السلَفِ في هذه القاعدَةِ، حتى يكونَ هناك تصورٌ للحقِّ تَصوُّرًا واضحًا، وكما قيل: وَبِضِدِّهَا تتميَّزُ الأشيَاء.

فقد خالَفَ هذه القاعدَةَ: المعتزلَةُ ومن وافقهم من أتباعِ الأئمَّةِ الأربعةِ ـ في مسألَةِ التحسينِ والتقبيح العقليَّينِ ـ، حيث زعَمُوا أنَّ معرفَةَ اللهِ تجبُ بالعَقلِ، وَرَتَّبُوا على ذلك استحقَاقَ الثوابِ والعقَابِ، وأمَّا السمعُ فقالوا: إنَّه مُقرِّرٌ لما وَجَبَ بالعقلِ مُؤَكِّدٌ له.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٤١ ـ ٤٢).

فَجَعلُوا وجُوبَهُ والعقابَ على تركِهِ ثابِتَين بالعقل، والسمعُ مُبَيِّنٌ وَمُقَرِّرٌ للوجوبِ والعقَابِ[١].

ومِمن قالَ به قبلَ المعتزلَةِ: الجهمُ بنُ صفوان[٢]، حيث حُكيَ عنه أنه قال: «**وإيجابُ المعارِفِ بالعَقلِ قبلَ وُرُودِ السمعِ**»[٣].

كما ذَهَبَت الأشعريةُ ومن وافقهم ـ على نفيِ التحسينِ والتقبيحِ العقلِيَّينِ ـ إلى أنَّه لا يثْبتُ بالعَقلِ لا الوجوب ولا استحقاق الثواب والعقاب؛ بل لا يجبُ بالعقلِ فيها شيءٌ، وإنما الوجوبُ بالشَّرعِ[٤].

والحقُّ في هذه المسأَلَةِ: أنَّ وجُوبَهُ ثابتٌ بالعقلِ والسمعِ؛ ولا أَعنِي بوُجوبِهِ عقلًا: ما يَترَتَّبُ عليه الثوابُ والعقَابُ، وإنما المرادُ: هو اقتِضَاؤُهُ لفِعلِهِ، وذَمُّه على تَركِهِ، وتقبيحُهُ لضدِّهِ، ولا يلزم من ذلك إثباتُ العقَابِ على تركهِ.

والقرآنُ على أن وجوبَه ثابتٌ بالعقل والسمع يَدُلُّ، فإنه يَذكُرُ الأدلَّةَ والبراهينَ العقليَّةَ على التوحيدِ ويُبَيِّنُ حسنَهُ، وعلى الشِّركِ وقبحه عقلًا وفطرة، ويأمُرُ بالتوحيدِ وينهى عن الشرك، ولهذا ضَرَبَ اللهُ سبحانه الأمثالَ وهي الأدلَّةُ العقليةُ، وخاطبَ العبادَ بذلك خطَابَ مَن استَقَرَّ في عقولِهم وفِطَرِهم حُسن التوحيدِ ووجوبه، وقبح الشرك وذمه، والقرآن مملوء بالبراهين العقلية الدالة على ذلك[٥].

---

(١) انظر: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار (ص٥٦٥)، و«الملل والنحل» للشهرستاني (ص٢١).

(٢) هو: جهم بن صفوان أبو محرز الراسبي، مولاهم، السمرقندي، الكاتب المتكلم، أسُّ الضلالة، ورأس الجهمية، وكان ينكر الصفات، ويقول: إن الله في الأمكنة كلها.
قتله سلم بن أحوز؛ لإنكاره أن الله كلم موسى. توفي: ١٢٨هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٦/ ٢٦ ـ ٢٧)، و«الملل والنحل» للشهرستاني (ص٣٦).

(٣) «الملل والنحل» للشهرستاني (ص٣٧).

(٤) انظر: «الإرشاد» للجويني (ص٢٥٨)، و«غاية المرام في علم الكلام» للآمدي (ص٢٠٥).

(٥) انظر: «مدارج السالكين» لابن القيم (٤/ ٥٠٤).

ولكن هاهنا أمرٌ آخر نَبَّهتُ عليه سابقًا وهو: أنَّ العقَابَ على ترك هذا الواجِبِ يَتَأَخَّرُ إلى حينِ وُرُودِ الشرعِ، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩].

فهذا يَدُلُّ على أنهم ظالمونَ قبلَ إرسالِ الرُّسلِ، وأنه لا يُهلِكُهُم بهذا الظُّلمِ قبلَ إقامَةِ الحجَّةِ عليهم.

فهذه الآيَةُ ردٌّ على الطائفتَينِ معًا، مَن يقول: إنَّه لا يَثبُتُ الظلمُ والقبحُ إلا بالسمع، ومَن يقولُ: إنهم مُعذَّبُونَ على ظلمِهِم بدُونِ السمعِ.

فالقرآنُ يُبطِلُ قولَ هؤلاء وقولَ هؤلاء، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص: ٤٧].

فأخبَرَ أنَّ ما قَدَّمَت أيديهم قبلَ إرسالِ الرسلِ سبَبٌ لإصابتِهِم بالمصيبَةِ، ولكن لم يفعَل سبحانه ذلك قبلَ إرسَالِ الرسُولِ الذي يُقِيمُ به حجتَهُ عليهم.

والمقصود: أنَّ الصوابَ أنَّ العقلَ يوجِبُهُ، بمعنى: اقتضَائِهِ لفِعلِهِ، وذمِّهِ على تركهِ وتقبيحِهِ لضدِّهِ.

والسمعُ يوجبُهُ بهذا المعنى، ويزيدُ عليه أمرًا آخر وهو: إثباتُ العقَابِ على تركِهِ، والإخبارُ عن مَقتِ الربِّ تعالى لتارِكِهِ وبغضِهِ له، وهذا قد يُعلَمُ بالعقلِ، فإنه إذا تقرَّرَ قبح الشيءِ وفُحشهُ بالعقلِ، وَعلِمَ ثبوت كمَالِ الربِّ جَلَّ جَلَالُهُ بالعقل أيضًا، اقتضَى ثُبوت هذين الأمرين، **وأما تفاصيلُ العقابِ وما يوجِبُهُ مَقتُ الربِّ منه فإنما يُعلَم بالسمعِ وحده**(١).

---

(١) انظر: «مدارج السالكين» لابن القيم (٤/٥٠٣ ـ ٥٠٦).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«وُجُوبُ مَعرِفَةِ اللّهِ وَأَسمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمعِ لا بِالعَقلِ»

بعد توضيحِ هذه القاعدَةِ، وبيانِ تقريرِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية لها، أَذكُرُ في هذا المبحثِ أقوالَ أئمَّة السلف في تقرير هذه القاعدَةِ؛ ليظهَرَ التوافقُ بينَ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية وأئمَّةِ السلف في هذه القاعدة.

وفيما يلي عرضٌ لما وقفتُ عليه من أقوَالِهِم:

[أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤)]:

قال **الإمامُ الشافعيُّ** رَحِمَهُ اللهُ وقد سُئِلَ عن صفاتِ اللهِ وما يُؤمَنُ به فقال: «للهِ تعالى أسماءٌ وصفَاتٌ جاءَ بها كتابُهُ وأخبرَ بها نبيُّهُ ﷺ أمتَهُ، لا يَسَعُ أحدًا مِن خلقِ اللهِ قامَت عليه الحجَّةُ رَدُّهَا؛ لأنَّ القرآنَ نَزَلَ بها، وصحَّ عن رسُولِ اللهِ ﷺ القَول بها فيما رَوَى عنه العُدُولُ، فإن خالفَ ذلك بعد ثُبُوتِ الحجَّةِ عليه فهو كافِرٌ.

فأمَّا قبلَ ثبُوتِ الحجَّةِ عليه فمعذُورٌ بالجهلِ؛ لأنَّ عِلمَ ذلك لا يُدرَكُ بالعَقلِ، ولا بالرَّوِيَّةِ والفِكرِ، ولا نُكَفِّرُ بالجهلِ بها أحدًا إلا بعدَ انتهَاءِ الخبَرِ إليه بها»[1].

(١) ذكره ابن القيم في كتابه «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص١٦٥) من طريق ابن أبي حاتم، عن يونس بن عبد الأعلى به. وسنده صحيح.

فقد قرَّر الإمامُ الشافعيُّ رحمه الله أنَّ مَن جَهِلَ شيئًا مِن أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ بعدَ قيَامِ الحجَّةِ عليه فإنه لا يكونُ مَعذُورًا، وأما قبلَ ثُبُوتِ الحجَّةِ عليه فإنه يكُونُ مَعذُورًا لجهلِهِ، فطريقَةُ إثباتِ أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ الشرعُ، وبه يَثبُتُ الوجُوبُ على المكلَّفِ.

وأما قوله: «لأنَّ عِلمَ ذلك لا يُدرَكُ بالعَقلِ، ولا بالرَّوِيَّةِ والفِكرِ»، فمرادُهُ: مَعرفَةُ اللهِ بأسمائِهِ وصفاتِهِ لا تُدرَكُ بالعقلِ على وَجهِ التفصِيلِ، وَيُوَضِّحُ ذلك كلام الإمَامِ السجزِي: الذي سيأتي ذِكرُهُ قريبًا، فإنَّه قد نَقَلَ اتفاقَ أئمة السلفِ على أنَّ معرفَةَ اللهِ عن طريقِ العقلِ ممكنَةٌ.

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]:

وقال **الإمام الطبري**: «للهِ ـ تعالى ذكره ـ أسماءٌ وصفَاتٌ جاءَ بها كتابُهُ وأخبَرَ بها نبيُّهُ ﷺ أمتَهُ، لا يَسَعُ أحدًا مِن خلقِ اللهِ قامَت عليه الحجَّةُ بأنَّ القرآنَ نَزَلَ به، وصحَّ عنده قولُ رسُولِ اللهِ ﷺ فيما رُوِيَ عنه به الخبرُ منه خلافه، فإن خالَفَ ذلك بعدَ ثُبُوتِ الحجَّة عليه مِن جهَةِ الخبَرِ على ما بَيَّنتُ فيما لا سبيلَ إلى إدراكِ حقيقَةِ عِلمِهِ إلا حسًّا، فَمَعذُورٌ بالجهلِ به الجاهِلُ؛ لأنَّ عِلمَ ذلك لا يُدرَكُ بالعَقلِ، ولا بالرَّوِيَّةِ والفِكرِ»[١].

فقد بيَّن الإمامُ الطبريُّ رحمه الله ما بيَّنَهُ الإمامُ الشافعي رحمه الله من أنَّ مَن جهِلَ شيئًا من أسماءِ الله وصفاتِهِ بعد قيامِ الحجَّةِ عليه فإنه لا يكونُ معذورًا، وأما قبلَ ثبوتِ الحجَّة عليه فإنه يكون معذورًا لجهلِهِ؛ لأنَّ تَرَتُّبَ الثوابِ والعقابِ لا يكونُ إلا بعد بلوغِ الرسالَةِ.

[أبو القاسم هبة الله الطبري اللالكائي (٤١٨هـ)]:

وقال **الإمام اللالكائي**[٢] رحمه الله: «وُجُوبُ معرفَةِ اللهِ تعالى وصفاتِهِ بالسَّمعِ لا بالعَقلِ»[٣].

---

(١) «التبصير في معالم الدين» (ص١٣٤ ـ ١٣٥).

(٢) هو: هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي أبو القاسم. الحافظ، الفقيه، الشافعي، محدِّثُ بغداد. توفي: ٤١٨هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٣/ ١٠٨٣ ـ ١٠٨٥).

(٣) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢/ ٢١٦).

فقد صرّح الإمامُ اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ بأنَّ معرفَةَ اللهِ وأسمائه وصفَاتِهِ وُجُوبُها مُتَعَلِّقٌ بالسمعِ لا بالعَقلِ.

📖 **[أبو نصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]:**

وقال **الإمام السجزي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا خلافَ بينَ المسلمين في أنَّ كتابَ اللهِ لا يجوزُ رَدُّهُ بالعقلِ، بَل العَقلُ دلَّ على وجُوبِ قَبُولِهِ والائتمَام به، وكذلك قولُ الرَّسُولِ جإذا ثَبَتَ عنه لا يجوزُ رَدُّهُ، وأنَّ الواجِبَ ردُّ كُلِّ ما خالفهُما أو أحدهما.

واتفقَ السلَفُ على أنَّ معرفَةَ اللهِ مِن طريقِ العَقلِ ممكِنَةٌ غيرُ واجبَةٍ، وأنَّ الوُجُوبَ مِن طريقِ السمعِ؛ لأنَّ الوعيدَ مُقتَرِنٌ بذلك؛ قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

فلمَّا عَلِمنا بوجُودِ العَقلِ قَبلَ الإرسَالِ، وأنَّ العَذَابَ مُرتَفِعٌ عن أهلِهِ، وَوَجَدنا مَن خالَفَ الرُّسُلَ والنصوصَ مُستَحِقًّا للعذابِ بَيَّنَّا أنَّ الحجَّةَ هي ما وَرَدَ به السمعُ لا غيرَ.

وقد اتفقنا أيضًا على أنَّ رجلًا لو قال: العقلُ ليس بحجَّةٍ في نفسِهِ، وإنما يُعرَفُ به الحجَّةُ. لم يَكفُر ولم يَفسُق، ولو قال رجل: كتابُ اللهِ سبحانه ليس بحجَّةٍ علينا بنفسِهِ. كان كافرًا مُباحَ الدَّمِ، فَتَحَقَّقنا أنَّ الحجَّةَ القاطعَةَ هي التي يَرِدُ بها السمعُ لا غيرَ»[1].

فقد قرَّر الإمامُ السجزي رَحِمَهُ اللَّهُ بكلام نفيسٍ أنَّ معرفَةَ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ بالعقلِ ممكِنَةٌ، لكن بيَّن أنَّ الوجوبَ مُتَعَلِّقٌ بالشرعِ لا بالعقلِ، كما بيَّن الحجَجَ على هذه القاعدَةِ فذَكَرَ منها أنَّ العقلَ موجُودٌ قبل إرسَالِ الرسلِ ومع ذلك فالعَذَابُ مُرتَفِعٌ عن أهلِهِ أصحَابِ العُقُولِ.

---

(١) «الرد على من أنكر الحرف والصوت» (ص١٣٥ ـ ١٣٧).

وَمِن خلال ما تقدَّمَ نقلُهُ من آثارٍ عن أئمةِ السلَفِ: يتبيَّنُ أنهم مُتَّفِقون على أنَّ وُجُوبَ مَعرفَةِ اللهِ وأسمائه وصفاتِهِ يكونُ بالسمعِ لا بالعقلِ.

۞ **وخُلاصةُ كلامِ أئمة السلَفِ في هذه القاعدة يدور على ثلاثة أمور:**

١ ـ أنَّ وجوبَ معرفَةِ اللهِ وأسمائه وصفاته بالسمعِ لا بالعقلِ.

٢ ـ أنَّ مَن جَهِلَ شيئًا من الأسماءِ والصفات فإنه يكونُ معذُورًا قبل قيامِ الحجَّة عليه.

٣ ـ أنَّ معرفَةَ اللهِ بالعقلِ من حيث الإجمالُ ممكنَةٌ، أما علَى وجهِ التفصيلِ فلا.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أئمَّةَ السلفِ في تقرير هذه القاعدة، فقرَّر أنَّ وجوبَ اعتقَادِ شيءٍ مُعيَّنٍ لا يثبُتُ إلا بالشرعِ، وأشار إلى أنَّه لا نزاعَ فيه بينَ أهلِ السنة والجماعة.

كما أنكرَ على مَن زَعَمَ أنَّ أصولَ الدِّينِ ـ التي يكفُرُ مخالِفُها ـ هي: علمُ الكلامِ الذي يُعرَفُ بمجرَّدِ العَقلِ، وبيَّنَ أنَّه كلامٌ باطلٌ؛ لأنَّه ليس في الشرعِ أنَّ مَن خالَفَ ما لا يُعلَمُ إلا بالعَقلِ يَكفُرُ.

كما قرر رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا أنَّ مَن جَهِلَ شيئًا منَ الأسماءِ والصفاتِ فإنَّه يكونُ مَعذُورًا قبلَ قيامِ الحجَّة عليهِ.

وقرَّر أيضًا متابعًا لأئمة السلف أنَّ معرفَةَ اللهِ بأسمائه وصفاتِهِ عن طريقِ العَقلِ من حيث الإجمالُ ممكنَةٌ، وأما من جهَةِ التفصيلِ فلا سبيلَ إليها إلا بالشرعِ، ولهذا قال: «واعتقَادُ كَلام مُعَيَّنٍ مِن تفاصِيلِ مَسَائلِ الصفَاتِ لا يُعلَمُ وُجُوبُهُ بِضَرُورَةِ العَقلِ ولا بِنَظَرِهِ». وقال: «وَمِنَ الوُجُوهِ الصحِيحَةِ أنَّ مَعرِفَةَ اللهِ بأسمائِهِ وصفَاتِهِ على وَجهِ التَّفصيلِ لا تُعلَمُ إلا مِن جِهَةِ الرَّسُولِ ﷺ».

وقرَّر أيضًا موافقًا لأئمة السلف أنَّ معرِفَةَ اللهِ بأسمائِهِ وصفاتهِ عن طريقِ العَقلِ من حيث الإجمالُ وإن كانت ممكنَةً لكن لا يَترَتَّبُ عليها ثوابٌ

ولا عقابٌ كما قال عند كلامه عن طريقِ النجاةِ مِنَ العذابِ الأليم، والفوزِ بالسعادَةِ في دار النعيمِ: «وَالطَّرِيقُ إِلَى ذَلِكَ الرِّوَايَةُ وَالنَّقلُ؛ إذ لا يَكفِي مِن ذَلِكَ مُجَرَّدُ العَقلِ».

وبهذا تتبَيَّنُ موافقَةُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لأئمَّةِ السلف في أنَّ وجوبَ معرفَةِ اللهِ وأسمائِهِ وصفَاتِهِ تكونُ بالسَّمعِ لا بالعقل، ويتبيَّن أيضًا أنه لم يخرج عن هديهم، ولم يَسلُك غيرَ سبيلِهم.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«وُجوبُ مَعرفَةِ اللّهِ وَأَسمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمعِ لا بِالعَقلِ»

إنَّ الكتابَ والسنَّةَ هما المأخَذُ الذي يأخُذُ منه أئمةُ السلف وشيخُ الإسلام ابنُ تيمية عقائدَهُم، فإنهم كانُوا على غايَةِ الثقَةِ بهما، والرَّغبَةِ عما عَدَاهُما.

وقد دَلَّت الأدلةُ مِنَ الكتاب والسنة على ما قرَّره أئمةُ السلفِ وشيخُ الإسلام ابنُ تيمية من أنَّ وُجوبَ معرفَةِ اللهِ وأسمائه وصفاته يكونُ بالسمعِ لا بالعقلِ.

قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ في هذه الآيةِ الكريمةِ أنَّ استحقاقَ العَذَابِ إنما يكونُ بعد بُلُوغِ الحجَّةِ الرسَالِيَّةِ، فإذا كان العَذَابُ مُرتَفِعًا عن الخلقِ قبلَ بُلُوغ الحجَّةِ الرسَاليَّةِ مَعُ وُجودِ العَقلِ، دلَّ ذلك على أنَّ الحجَّةَ مُتعَلِّقَةٌ بالسمعِ لَا بالعَقلِ، وهذا شامِلٌ لبابِ الأسماءِ والصفَاتِ وغيرِه.

قال **ابنُ جرير الطبري** رحمه الله عند تفسيره هذه الآية: «وَمَا كنا مُهلِكِي قوم إلا بعدَ الإعذَارِ إليهم بالرُّسُلِ، وإقامَةِ الحجَّةِ عليهم بالآياتِ التي تَقطَعُ عُذرَهُم»[١].

(١) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٩/ ٧١).

وقال **ابن الوزير** رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَلم يَكتَفِ سبحانه بحجَّةِ العقلِ حتى ضَمَّ إليها حُجَّةَ الرسالَةِ مع أنَّ معرفتَهُ سبحانه، وَنَفيَ الشرَكَاءِ عنه مِن أوضَحِ المعارِفِ العقليَّةِ، ولذلك قالت الرسُلُ فيما حَكَى اللهُ عنهم: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]»(١).

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ جَلَّ جَلَالُهُ أخبَرَ أنَّ أنبياءَهُ ورسلَهُ عَرَفُوا اللهَ وتوحيدَهُ بالسمعِ والوحيِ لا بالعَقلِ والنظرِ، فإنَّ معرفَةَ أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ وتوحيدِهِ على سبيل التفصيلِ لا سبيلَ إليها إلا بالوَحيِ.

قال **الإمام اللالكائي** رَحِمَهُ اللَّهُ عند كلامه عن هذه الآية: «فأخبَرَ اللهُ نبيَّهُ ﷺ في هذه الآية أنَّ بالسمعِ والوحيِ عَرَفَ الأنبياءُ قَبلَهُ التوحِيدَ»(٢).

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: **«كان رجُلٌ يُسرِفُ على نفسِهِ فلمَّا حَضَرَهُ الموتُ قال لبنيه: إذا أنا مِتُّ فأحرِقُوني، ثم اطحَنُوني، ثم ذرُّوني في الريحِ، فو اللهِ لئن قَدِرَ علي ربي ليعذبني عذابًا ما عَذَّبَهُ أحدًا، فلما مات فُعِلَ به ذلك، فَأَمَرَ اللهُ الأرضَ فقال: اجمعي ما فيك منه، ففَعَلَت. فإذا هو قائمٌ فقال: ما حملك على ما صنعتَ؟ قال: يا ربِّ خَشيَتَكَ حملَتني، فَغَفَرَ له»**(٣).

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ عذَرَ هذا الرجُلَ مع جهله صفةً مِن صفاتِهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ فإنه قد جهل قُدرَةَ اللهِ سبحانه على جمعِهِ وإعادَتِهِ، وفي هذا

---

(١) «إيثار الحق على الخلق» (ص١٠٦).

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢/٢١٨).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب (ص٥٨٧ح ٣٤٨١)، ومسلم في كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله وأنها تغلب غضبه (ص١١٩٤ح ٦٩٨١)..

دليلٌ على أنَّ الجهلَ ببعضِ أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ لا يكون صاحِبُهُ كافرًا؛ لأنَّ وُجوبَ معرفَةِ اللهِ وأسمائه وصفاته يكون بالسمعِ لا بالعقلِ.

قال **الإمام ابن عبد البر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقد اختلفَ العلماءُ في معناه، فقال منهم قائلون: هذا رجُلٌ جَهِلَ بعضَ صفاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وهي: القدرَةُ، فَلَم يعلَم أنَّ اللهَ على كل ما يشاءُ قديرٌ. قالوا: وَمَن جَهِلَ صفَةً من صفات اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وآمَنَ بسائِرِ صفاتِهِ وَعَرفَها، لم يكن بجهلِهِ بعضَ صفاتِ اللهِ كافرًا.... وهذا قولُ المتقدِّمين من العلماءِ ومن سلك سبيلَهُم من المتأخرين»[١].

وقال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الصَّوَابُ: أنَّ الجهلَ ببعضِ أسماءِ اللهِ وصفَاتِهِ لا يكونُ صاحِبهُ كافِرًا إذا كان مُقِرًّا بما جاءَ به الرسُولُ ﷺ، ولم يَبلُغهُ ما يوجِبُ العلمَ بما جَهِلَهُ على وَجهٍ يَقتَضِي كفرَهُ إذا لم يَعلَمهُ، كحديث الذي أمَرَ أهلَهُ بتحريقِهِ ثم تذريته»[٢].

وعن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالت: ألا أُحَدِّثُكُم عني وعن رسولِ اللهِ ﷺ؟ قلنا: بلى. قالت: لَمَّا كانت ليلتي التي كان النبيُّ ﷺ فيها عندي انقلَبَ فَوضَعَ ردَاءَهُ وَخَلَعَ نعلَيهِ فَوَضَعَهُما عند رجليه، وبَسَطَ طَرَفَ إزارِهِ على فراشِهِ فَاضطَجَعَ، فلم يَلبَث إلا رَيثَما ظَنَّ أن قد رَقَدتُ، فَأَخَذَ رداءَهُ رويدًا، وانتَعَلَ رويدًا، وَفَتَحَ البابَ فَخَرَجَ، ثم أجَافَهُ[٣] رُوَيدًا، فَجَعَلتُ دِرعِي في رأسي واختَمَرتُ وتَقَنَّعتُ إزاري، ثم انطلَقتُ على إثرِهِ حتى جاءَ البقيعَ، فَقامَ فأطالَ القيامَ، ثم رَفَعَ يَدَيه ثلاث مرات، ثم انحرَفَ فانحرَفتُ، فأَسرَعَ

---

(١) «التمهيد» (١٨/ ٤٢).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٣٨).

(٣) أجافه: بالجيم؛ أي: أغلقه. قال النووي: «وإنما فعل ذلك ﷺ في خفية؛ لئلاَّ يوقظها ويخرج عنها، فربما لحقها وحشة في انفرادها في ظلمة الليل». انظر: «المنهاج شرح صحيح مسلم» للنووي (٧/ ٤٦ ـ ٤٧).

فأسرَعتُ، فَهَروَلَ فهرولتُ، فَأَحضَرَ[١] فَأحضَرتُ، فَسَبَقتُهُ فدخلتُ، فليس إلا أن اضطَجَعتُ فَدَخَلَ، فقال: «**ما لكِ يا عائش! حَشيا رَابِيَة**[٢]».

قالت: قلت: لا شيء.

قال: «**لَتُخبِرِينِي أو لَيُخبِرَنِّي اللطيفُ الخبيرُ**».

قالت: قلت: يا رسول الله بأبي أنت وأمي فأخبرتُهُ.

قال: «**فأنتِ السوَادُ الذي رأيتُ أمامِي؟**».

قلت: نعم.

فَلَهَدَنِي[٣] في صدري لَهدَةً أَوجَعَتنِي، ثم قال: «**أَظَنَنتِ أن يحيفَ اللهُ عليكِ ورَسُولُهُ؟**».

قالت: مَهمَا يَكتُم الناسُ يَعلَمهُ اللهُ؟

قال: «**نعم**»[٤].

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ عَذَرَ عائشةَ رضي الله عنها لما جَهِلَت كونَ اللهِ جل جلاله يَعلَمُ كُلَّ ما يَكتُم الناس، فإنها لم تَكُن قَبلَ مَعرفَتِها بأَنَّ اللهَ عَالِمٌ بكلِّ شيءٍ يَكتُمُه الناسُ كافِرَة، وفي هذا دليلٌ على أنَّ الجهلَ ببعض أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ لا يكونُ صَاحِبُهُ كافِرًا.

---

(١) الإحضار: العَدوُ. انظر «المنهاج شرح صحيح مسلم» للنووي (٧/ ٤٧).

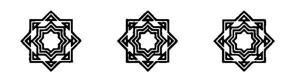
(٢) حشيا: بفتح الحاء المهملة وإسكان الشين المعجمة مقصور، معناه: قد وقع عليك الحشا وهو الربو والتهيج الذي يعرض للمسرع في مشيه والمحتد في كلامه من ارتفاع النفس وتواتره. وأما رابية: أي: مرتفعة البطن. انظر «المنهاج شرح صحيح مسلم» للنووي (٤٧/٧).

(٣) فلهَدَني: بفتح الهاء والدال المهملة، وروي: فلهزني بالزاي، وهما متقاربان، لهده أي: دفعه، ويقال: لهزه إذا ضربه بجمع كفه في صدره. انظر «المنهاج شرح صحيح مسلم» للنووي (٧/ ٤٧).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبر والدعاء إلى أهلها (ص٣٩١ ـ ٣٩٢ ح٢٢٥٦).

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهذه عائشَةُ أمُّ المؤمنين سألت النبيَّ ﷺ هَل يَعلَمُ اللَّهُ كُلَّ مَا يَكتُمُ النَّاسُ؟ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ نَعَم. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَم تَكُن تَعلَمُ ذَلِكَ، وَلَم تَكُن قَبلَ مَعرِفَتِهَا بِأَنَّ اللَّهَ عَالِمٌ بِكُلِّ شَيءٍ يَكتُمُهُ النَّاسُ كَافِرَةً، وَإِن كَانَ الإِقرَارُ بِذَلِكَ بَعدَ قِيَام الحُجَّةِ مِن أُصُولِ الإِيمَانِ وَإِنكَار عِلمِهِ بِكُلِّ شَيءٍ كَإِنكَارِ قُدرَتِهِ عَلَى كُلِّ شَيءٍ»[1].

فاتَّضَحَ بما سَبَقَ نقلُهُ: دلالَة الكتابِ والسنةِ على هذه القاعدَةِ من قواعِدِ الاستدلالِ في باب الأسماء والصفات، فإنَّ الكتابَ والسنةَ قد دَلَّا على أنَّ وجوبَ معرفَةِ الله وأسمائِهِ وصفاتِهِ يكُونُ بالسمعِ لا بالعقلِ.



(١) «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤١٢ ـ ٤١٣).

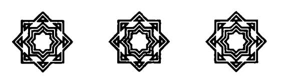
الفصل الثاني:

قاعدة:

«لا يُتَجَاوَزُ القُرآنُ والحَدِيثُ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ»

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«لا يُتَجَاوَزُ القُرآنُ والحَدِيثُ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ»

هذهِ القاعدَةُ من القواعِدِ التي بنى عليها أهلُ السنةِ والجماعَةِ منهَجَهُم في بابِ الأسماءِ والصفاتِ، وَقبلَ البدءِ ببسطِ الحديثِ عن هذهِ القاعدَةِ والخوضِ في تفاصِيلِها، يحسُنُ التنبيهُ على الفَرقِ بينها وبينَ القاعِدةِ التي قبلها.

فأقولُ مستعينًا بالله:

إنَّ القاعدَةَ الأولى تُفِيدُ أنَّ الذي يجبُ على الإنسانِ مِنَ الاعتقادِ في بابِ الأسماءِ والصفات هو مَا أوجَبَهُ عليه الشارعُ، وأنَّ العقلَ ليس هو الذي يوجِبُ، ويُبنى على ذلك أن من جَهِلَ شيئًا من أسماءِ الله وصفاتِهِ فإنه يكون مَعذُورًا.

وأما هذه القاعِدَةُ فَتُفيدُ أنَّ طريقَةَ الإثباتِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ تكونُ بالسَّمعِ، فلا يُثبَتُ للهِ مِنَ الأسماءِ والصفاتِ إلا ما أثبته اللهُ لنفسه أو أثبته له رسولُهُ ﷺ، ولا يُنفَى عَنِ اللهِ مِنَ الأسماءِ والصفات إلا ما نفاه اللهُ عن نفسِهِ أو نفاه عنه رسولُهُ ﷺ، لا يُتَجَاوَزُ القرآنُ الكريمُ والسنةُ الصحيحَةُ.

وبهذا يتضح أنَّ القاعدَةَ الأولى مُتَعَلِّقَةٌ بالوجُوبِ؛ أي: بوجُوبِ معرفةِ

اللهِ وأسمائِهِ وصفاتِهِ هل تكونُ بالسمعِ أو بالعقلِ؟ وبعبارَةٍ أَعَمّ: هل حُكمُ الشرعِ يثبُتُ في حقِّ المكلَّفِ قبل أن يبلُغَهُ، أو لا؟

وأما هذه القاعدة فَمُتَعَلِّقَةٌ بطريقَةِ إثباتِ أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ.

ثم إنَّ شيخَ الإسلام ابنَ تيمية كان وقَّافًا عندَ النصوصِ الشرعيةِ مِنَ الكتابِ والسنةِ فيما يُثبِتُهُ للهِ من أسماءٍ وصفاتٍ، أو فيما يَنفِيهِ عَنِ اللهِ من أسماءٍ وصفاتٍ، دون أن يُقحِمَ عقلَهُ فيما يجِبُ أو يجوزُ أو يمتنعُ في حقِّ اللهِ - جل وعلا - .

۞ ومما يدلُّ على ذلك ما يلي من أقوالِهِ:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثُمَّ القَولُ الشَّامِلُ فِي جَمِيعِ هَذَا البَابِ: أَن يُوصَفَ اللهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفسَهُ، أَو وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ السَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ، لا يَتَجَاوَزُ القُرآن وَالحَدِيث»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَن فَهِمَ مِن صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مَا هُوَ مُستَلزِمٌ لِلحُدُوثِ مُجَانِسٌ لِصِفَاتِ المَخلُوقِينَ، ثُمَّ أَرَادَ أَن يَنفِيَ ذَلِكَ عَنِ اللَّهِ فَقَد شَبَّهَ(٢) وعَطَّلَ(٣)؛ بل الوَاجِبُ أَلا يُوصَفَ اللهُ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفسَهُ، أَو وَصَفَهُ بِهِ

---

(١) «الفتوى الحموية الكبرى» (ص٢٦٥).

(٢) **التشبيه**: هو إثباتُ مشابِهٍ للشيءِ، وهو يقتضي المساواة في أكثر الصفات، وأما التمثيل فهو: إثباتُ مثيلٍ للشيءِ، وهو يقتضي المساواة من كلِّ وجه. وقد يُطلَقُ أحدُهما على الآخر.
انظر: «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ٢٦٧ - ٢٦٨)، و«فتح رب البرية» للشيخ ابن عثيمين (ص١٩).

(٣) **التعطيل**: هو التفريغُ في اللغة، وعطَّل الدارَ: أخلاها.
أما التعطيل اصطلاحًا: فيطلق ويراد به: إنكارُ ما يجب للهِ من الأسماء والصفات، أو إنكار بعضها.
فهو نوعان:
تعطيل كليٌّ: كتعطيل الجهمية الذين أنكروا الأسماء والصفات.
تعطيل جزئيٌّ: كتعطيل الأشعرية الذين ينكرون بعضَ الصفاتِ دونَ بعضٍ. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (٩/ ٢٧١)، و«فتح رب البرية بتلخيص الحموية» للشيخ ابن عثيمين (ص١٨ - ١٩).

رَسُولُهُ ﷺ، لا نَتَجَاوَزُ القُرآنَ وَالحَدِيثَ»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَذهبُ سَلَفِ الأمةِ وأئمَّتِها: أنهم يَصِفُونَهُ بما وَصَفَ به نفسَهُ وَوَصَفَهُ به رسُولُهُ ﷺ في النَّفي والإثباتِ»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَقُلت: أَمَّا الاعتِقَادُ: فَلا يُؤخَذُ عَنِّي وَلا عَمَّن هُوَ أَكبَرُ مِنِّي؛ بَل يُؤخَذُ عَن اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ وَمَا أَجمَعَ عَلَيهِ سَلَفُ الأُمَّةِ؛ فَمَا كَانَ فِي القُرآنِ وَجَبَ اعتِقَادُهُ، وَكَذَلِكَ مَا ثَبَتَ فِي الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، مِثلِ صَحِيحِ البُخَارِيِّ وَمُسلِمٍ»[(٣)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمِنَ الوجُوهِ الصحيحَةِ: أنَّ معرفَةَ اللهِ بأسمائِهِ وصفاتِهِ على وَجهِ التفصيلِ لا تُعلَمُ إلا مِن جهَةِ الرسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إمَّا بخبَرِهِ، وإما بخبَرِهِ وتنبيهِهِ ودلالَتِهِ على الأدلَّةِ العقليَّةِ، ولهذا يقولُونَ: لا نَصِفُ اللهَ إلا بما وَصَفَ به نفسَهُ، أو وصَفَهُ بِهِ رسولُهُ ﷺ، قال الله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾ [الصَّافات: ١٨٠-١٨٢]»[(٤)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأمَّا الأوَّلُ وهو التوحيدُ في الصفَاتِ، فالأصلُ في هذا البابِ أن يوصَفَ اللهُ بما وصَفَ به نفسَهُ، وبما وَصَفَتهُ به رسُلهُ، نفيًا وإثباتًا، فَيُثبَتُ للهِ ما أثبتَهُ لنفسِهِ، ويُنفَى عنه ما نفاهُ عن نفسِهِ»[(٥)].

وبعدَ هذا البيانِ لأقوالِ شيخِ الإسلام ابن تيمية يظهر جليًا تقريرُه لهذه القاعدَةِ العظيمَةِ من قواعِدِ الاستدلالِ في باب الأسماء والصفات، وهي قد سيقَت لبيانِ مَأخَذِ بابِ الأسماءِ والصفات نفيًا وإثباتًا، فما وردَ إثباتُهُ للهِ تعالى من أسماءٍ وصفاتٍ في الكتاب والسنة وَجَبَ إثباتُهُ، وما وَرَدَ نفيُهُ عنِ

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٥٧٥).

(٢) «شرح حديث النزول» (ص٧٢).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦١).

(٤) «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ١٣٧)، وانظر: (٤/ ٣٨٩).

(٥) «التدمرية» (ص٧).

اللهِ من أسماءٍ وصفاتٍ في الكتاب والسنة وَجَبَ نفيُهُ، فلا يُثبَتُ لله إلا ما أثبتَهُ اللهُ لنفسهِ، أو أثبتَهُ له رسولُهُ ﷺ، ولا يُنفَى عنه إلا ما نفاهُ اللهُ عن نفسِهِ، أو نفاهُ عنه رسولُهُ ﷺ.

ومما وَرَدَ إثباتُهُ للهِ: السمع والبصَر، وطريقةُ إثباتِهما: الكتابُ والسنةُ، فإنَّ اللهَ سبحانه أثبَتَ لنفسِهِ السمعَ والبصَرَ، فقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشّورىٰ: ١١].

ومما وَرَدَ نفيُهُ عن اللهِ: المثل، وطريقَةُ نفيِهِ: الكتابُ والسنةُ، فإنَّ اللهَ نَفَى عن نفسِهِ المثلَ، فقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشّورىٰ: ١١]؛ فلا يُسمَّى اللهُ ولا يُوصَفُ إلا بما ثَبَتَ في الكتابِ الكريمِ والسنةِ الصحيحةِ مِن غيرِ تفريقٍ في الاستدلالِ بينَ القرآنِ والسنةِ؛ إذ إنَّ كليهما وَحيٌ مُنَزَّلٌ مِن عندِ اللهِ.

والسلفُ يشهدونَ شهادَةً لا يخالِطُها أدنى رَيبٍ ولا يُدَاخِلُها شكٌّ أنَّ الرسولَ ﷺ عرَّفَ أمتَهُ بابَ الأسماءِ والصفات أتمَّ تعريفٍ، ولم يَترُكهُم لمجرَّدِ عقُولِهم ومحضِ آرائِهم؛ لأنَّ أسماءَ اللهِ وصفاتِهِ مِنَ الأمورِ الغَيبِيَّةِ التي لا تُدرَكُ إلا مِن جِهَةِ الخبَرِ، والعقلُ لا مجالَ له في الأمُورِ الغيبيَّةِ على وَجهِ التفصيلِ، فنحن مثلًا لا نُدرِكُ ما وَصَفَ اللهُ به نعيمَ الجنَّةِ على سبيلِ التفصيلِ والحقيقَةِ مع أنَّه مخلوقٌ، فإذا كان هذا في المخلُوقِ، فكيفَ بالأمُورِ الغَيبيَّةِ المتعلقَةِ باللهِ مِن أسمائه وصفاته؟!

فلا يُتجاوَزُ القرآنُ والحديثُ في بابِ الأسماءِ والصفات نفيًا وإثباتًا.

وإذا اتَّضح معنى هذه القاعدَةِ فإنه يحسُنُ ذِكرُ مَذاهبِ المخالفين لمذهبِ السلفِ، حتى يكون هناك تصَوُّرٌ واضحٌ للقاعدة.

فإنَّ أهلَ الكلام من الجهميةِ والمعتزلة ومن وافقهم قد خالفوا هذه القاعدَةَ، فجعلوا مَدارَ إثباتِ الصفاتِ وَنَفيِهَا على العَقلِ، فما اقتضى العقلُ

إثباتَهُ أثبتُوه، ومَا اقتَضَى العقلُ نفيَهُ نفَوهُ، وَمَا لا يقتَضِي العقلُ إثباتَهُ ولا نفيَهُ، فأكثَرُهُم نفاهُ، ومنهم مَن تَوَقَّفَ فيه، فصارَ هؤلاء يُحَكِّمُون العقلَ فيما يجبُ أو يمتنعُ على اللهِ تعالى[١]، فأسقَطُوا حرمَةَ الكتابِ والسنةِ، وصارَ الشَّرعُ عندهم وُجُودُهُ كعدَمِهِ فيما أثبَتُوهُ أو نَفَوهُ مِنَ الصفَاتِ[٢]، وزعَمُوا أنَّ أدلَّةَ الكتابِ والسنةِ ظواهِر لَفظيَّة ومجازَات، وأطلقوا على شُبَهِهِم الكلاميَّة: قواطِعَ عقليَّة ويقينيات. فأيُّ تَنَقُّصٍ لنصوصِ الوَحيِ أبلَغُ مِن هذا؟!

ومما يُبيِّنُ لنا عقيدةَ أهلِ الكلامِ في هذه المسألة، واستنَادَهُم على العقلِ في باب الأسماءِ والصفاتِ ما ذكره أبو الحسين البصري المعتزلي[٣] في العلومِ التي لا يصحُّ أن تُعلَمَ إلا بالعقلِ، حيث قال: «اعلم أنَّ الأشياءَ المعلومَةَ بالدليلِ إمَّا أن يَصِحَّ أن تُعلَمَ بالعقلِ فقط، وإما بالشرعِ فقط، وإما بالشَّرعِ وبالعَقلِ.

وأما المعلُومَةُ بالعقلِ فقط: فكلُّ ما كان في العَقلِ دليلٌ عليه وكان العلمُ بصحةِ الشرع موقُوفًا على العلمِ به، كالمعرفَةِ بالله وبصفاته وأنه غنيٌّ لا يفعلُ القبيحَ...»[٤].

وأيضًا مَا ذَكَرَهُ أَبُو المعالي الجُوَينِيُّ حيثُ زعَمَ أنَّ العقلَ هو أَصلُ النقلِ، وأنَّ بابَ الإلهيات لا يُدرَكُ إلا بالعقلِ حيث قال: «بابُ القولِ في السمعيات:

اعلموا ـ وفقكم الله تعالى ـ أنَّ أصولَ العقائِدِ تَنقَسِمُ إلى ما يُدرَكُ عقلًا

---

(١) انظر: «شرح الأصبهانية» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٢٥)، و«الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» لابن القيم (١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤)، و«شرح العقيدة الواسطية» للشيخ العثيمين (١/ ٨٠).

(٢) انظر: «التسعينية» (٣/ ٩٠٦).

(٣) هو: محمد بن علي بن الطيب البصري. أبو الحسين، شيخ المعتزلة، صاحب التصانيف الكلامية، توفي: ٤٣٦هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٧/ ٥٨٧).

(٤) «المعتمد في أصول الفقه» لأبي الحسين البصري (٢/ ٣٢٧).

ولا يَسُوغُ تقديرُ إدراكِهِ سمعًا، وإلى ما يُدرَك سمعًا ولا يتقدر إدراكُهُ عقلًا، وإلى ما يجوز إدراكُهُ سمعًا وعقلًا.

فأما ما لا يُدرَك إلا عقلًا، فكلُّ قاعدَةٍ في الدِّين تتَقَدَّمُ على العلمِ بكلامِ اللهِ تعالى ووجوبِ اتصافِهِ بكونِهِ صدقًا؛ إذ السمعياتُ تستنِدُ إلى كلامِ اللهِ تعالى، وما يسبقُ ثبوتُهُ في الترتيب ثبوت الكلام وجوبًا، فيستحيلُ أنَ يكونَ مدركهُ السمع»[١].

وقال **الرازي**[٢] رَحِمَهُ اللهُ: «بل الواجبُ أن يُقالَ: إنَّ ما دلَّ العقلُ على ثبوتِهِ: قَضَينا بثبوتِهِ، وما لم يَدُلَّ العقلُ على ثبوتِهِ ولا على عدمِهِ: وَجَبَ التوقفُ فيه»[٣].

فَليَتَدَبَّر المؤمنُ هذا الكلامَ من أئمةِ أهلِ الكلام، وليَرُدَّ أوَّلَه على آخره، وآخرَهُ على أوَّلِه؛ لِيَتَبَيَّنَ له ما يُقرِّرُونه مِنَ العزلِ التَّامِّ من أن يُستفادَ مِنَ القرآنِ الكريم والسنةِ الصحيحَةِ علمٌ أو يقينٌ في بابِ معرفَةِ اللهِ وأسمائِهِ وصفاتِهِ، وأنَّه لا يجوزُ أن يُحتجَّ بكلامِ اللهِ ورسولِهِ ﷺ في شيءٍ من هذه المسائِلِ، وأنَّ اللهَ ـ تعالى عما يقولون ـ يجوزُ عليه التلبيسُ والتدليسُ على الخلق وتوريطُهُم في طُرقِ الضلالِ، وتعريضُهم لاعتقاد الباطلِ والمحالِ؛ إذ إنَّ ظاهرَ الكتابِ والسنة ضلالٌ يجبُ أن يُؤَوَّلَ ـ على زعمهم ـ، وأنَّ العبادَ مُقصِّرُون غايَةَ التقصيرِ إذا حملُوا كلامَ اللهِ ورسولِهِ ﷺ على حقيقتِهِ؛ إذ قد يكونُ في العقلِ ما يُعارضُهُ ويناقضهُ، وأنَّ مُقدِّمَات أدلةِ القرآنِ والسنة غيرُ

---

(١) «الإرشاد» للجويني (ص٣٥٨).

(٢) هو: محمد بن عمر بن الحسين القرشي أبو عبد الله. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أبو عبد الله الرازي من أعظم الناس في هذا الباب ـ باب الحيرة والشك والاضطراب ـ، لكن هو مسرف في هذا الباب بحيث له نهمة في التشكيك دون التحقيق بخلاف غيره». وقال عنه أيضًا: «الجهمي الجبري». ولد: ٥٤٤هـ توفي ٦٠٦هـ. انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٨/٤)، (٢١٣/١٦)، و«شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي (٢١/٥ ـ ٢٢).

(٣) «المطالب العالية» للرازي (١٤١/٣).

معلومَةٍ ولا مُتيَقَّنَة الصحةِ، ومقدماتُ أدلةِ أصحابِ المنطقِ[1] اليوناني قطعيةٌ معلومَةُ الصحةِ، وأنه لا طريق لنا إلى العلمِ بصحَّةِ الأدلةِ السمعيةِ في بابِ الإيمانِ بالله وأسمائه وصفاته ألبتة؛ لِتَوَقُّفِها على انتفاءِ ما لا طريقَ لنا إلى العلم بانتفائِهِ.

فتأمل هذا البنيانَ الذي بَنَوه والأصلَ الذي أصَّلُوه، هل في قواعِدِ الإلحادِ أعظَمُ هَدمًا منه لقواعِدِ الدِّين، وأشدُّ مناقَضَةً منه لوحيِ ربِّ العالمين؟

وبطلانُ هذا الأصلِ معلومٌ بالاضطرارِ من دينِ جميعِ الرسلِ وعند جميعِ أهلِ المِلَلِ[2].

قال **ابن القيم** رَحِمَهُ اللهُ في معرض رَدِّه على من زَعَمَ أنَّ أدلةَ الكتاب والسنة ظواهِرُ لفظية: «قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ٥٧﴾ [يونس: ٥٧] وكيفَ يَشفِي ما في الصدُورِ كتابٌ لا يَفِي هو وما تُبَيِّنُه السنة بعُشرِ مِعشَارِ الشريعَةِ؟

أم كيف يَشفي ما في الصدور كتابٌ لا يُستفَادُ منه اليقينُ في مسألَةٍ

---

(١) عرفه ابنُ سينا الفيلسوف في «الإشارات والتنبيهات» (ص١١٧) بأنه: «آلةٌ قانونيَّةٌ تعصمُهُ مراعاتُها عن أن يَضِلَّ في فكره» وليس الأمرُ كما زعم، فإنَّ كثيرًا مما ذُكر في المنطق يستلزم السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات، فالمنطقيون جعلوا الصوَرَ الذهنيةَ الخياليةَ حقائقَ موجودةً في الخارج، حتى آل بهم الأمرُ إلى أن جعلوا لواجِبِ الوجود رب العالمين وجودًا مطلقًا موجودًا في أذهانهم، ليس له حقيقةٌ في الخارج، ويقولون: وجوده معقول لا محسوس.

فالمنطق في نفسِه بعضُه حقٌّ وبعضُهُ باطلٌ، والحقُّ الذي فيه كثيرٌ منه أو أكثره لا يُحتاج إليه، والقدر الذي يُحتاج إليه منه فأكثرُ الفطر السليمة تستقلُّ به، والبليدُ لا ينتفع به، والذكيُّ لا يحتاج إليه، ومضرَّتُهُ على من لم يكن خبيرًا بعلوم الأنبياء أكثر من نفعه، فإنَّ فيه من القواعد السلبية الفاسدة ما راجت على كثير من الفضلاء، وكانت سبَبَ نفاقهم، وفسادِ علومهم. انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢١٨) (٥/ ٩٥)، و«مجموع الفتاوى» (٩/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠).

(٢) انظر: «الصواعق المرسلة» لابن القيم (٣/ ١١٧٧ ـ ١١٧٨).

واحدَةٍ من مسائلِ معرفةِ الله وأسمائه وصفاته وأفعاله، أو عامتها ظَوَاهِر لفظيَّة، دلالَتها موقُوفَة على انتفاءِ عشرَةِ أمورٍ لا يُعلَمُ انتفاؤُها؟ سبحانك هذا بهتانٌ عظيمٌ.

ويا للهِ العَجَب! كيفَ كان الصحابةُ ﷺ والتابعون قبلَ وضعِ هذه القوانين التي أتى اللهُ بنيانها مِنَ القواعِدِ، وقبلَ استخراج هذه الآراء والمقاييس والأوضاع؟ أكانوا مهتدينَ مُكتفين بالنصوص أو هل كانوا على خلاف ذلك حتى جاء المتأخِّرُون فكانوا أعلمَ وأهدى وأضبَطَ للشريعة منهم وأعلمَ بالله وأسمائه وصفاته، وما يجبُ له، وما يمتنعُ عليه منهم؟

فواللهِ لأَن يَلقَى الله عَبدهُ بكلِّ ذنبٍ ما خلا الإشراكَ خيرٌ من أن يلقاه بهذا الظنِّ الفاسدِ والاعتقادِ الباطلِ»[١].

والمقصود هنا: أنَّ السلف كان اعتصامُهُم بالقرآنِ والإيمان، فلما حَدَثَ في الأمةِ ما حَدَثَ مِنَ التفرقِ والاختلاف، صارَ عُمدَةُ المتكلِّمِينَ في الباطِنِ ليست على القرآنِ والإيمان، ولكن على أصولٍ ابتَدَعَها شيوخُهُم وَنُظَّارُهُم، عليها يَعتمدون في التوحيدِ والصفاتِ، ثم ما ظنوا أنه يُوافِقُها مِنَ القرآن احتَجُّوا به، وما خالفَها تأوَّلُوه، فلهذا تجدهم إذا احتَجُّوا بالقرآنِ والحديثِ لم يعتَنُوا بتحريرِ دلالَتِهِما ولم يَستَقصُوا ما في القرآن من ذلك المعنى؛ إذ كان اعتمادُهُم في نفسِ الأمرِ على غير الكتابِ والسُّنَّةِ[٢].

وللعلامة **عبدِ الرحمن المعلِّمِيّ** ﷺ كلامٌ نفيسٌ في معرض ردِّه على الرازي عندما منع الاحتجاجَ بالنصوصِ الشرعيةِ في العقائِدِ، وجَعَلَ العبرةَ في الإثباتِ والنفي للعقلِ قال فيه: «واعلم أنَّ مُقتضَى كلام الرازيِّ في منعِهِ الاحتجاجَ ألبتَّةَ بالنصوصِ في العقائِدِ التي لا يجزِمُ العقلُ وحده فيها بالجوازِ، أنه لو كان الرازيُّ في عهدِ النبي ﷺ وقد قامت عنده

---

(١) «إعلام الموقعين» لابن القيم (٦/ ٥١٩).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٥٨ ـ ٥٩).

البراهينُ العقليَّةُ اليقينيةُ على أنه نبيٌّ صادقٌ وآمَنَ به، ثم أخبَرَ النبيُّ ﷺ بخبَرٍ يَتَعلَّقُ بتلك العقائد، لقال الرازيُّ: لا يُمكنني أن أعلَمَ أنَّ هذا المعنى الظاهِرَ الواضِحَ من كلامك هو مرادُكَ؛ لاحتمالِ أن تكونَ أَرَدتَ خلافَهُ.

فلو قال النبي ﷺ: لم أُرِد إلا هذا المعنى، وهو الظاهرُ الواضِحُ، وهو كيت وكيت، لقال الرازي: كلامُكَ هذا الثاني كالأوَّل، فلو أكَّد النبيُّ ﷺ وأقسمَ بآكَدِ الأقسام، لقال الرازي: لا تَتَعَب يا رسول الله فإنَّ ذاك الأمرَ الذي دلَّ عليه خبَرُكَ يحتملُ أن يكونَ ممتنعًا عقلًا، وما دام كذلك، فلا يمكن أن أَثِقَ بمرادك!

فلو قال النبي ﷺ: إنَّه ليس بممتنع عقلًا؛ بل هو واقعٌ حقًّا، لقال الرازي: لا يمكنني أن أثِقَ بما يفهمُهُ كلامك مهما صرَّحتَ وحقَّقتَ وأكدتَ حتى يَثبُتَ عندي ببرهانٍ عقليٍّ أنه غيرُ ممتنعٍ عقلًا!

فَليتدبَّر العاقلُ هل يصدُرُ مثل هذا ممن يؤمِنُ بأنَّ محمدًا رسولُ الله، وأنه صادقٌ في كل ما أخبره به عن الله؟

مع أنَّ مِن هؤلاء من يكتفي في إثباتِ عدمِ الامتناعِ العقلي بأن يَرَى في بعض كتبِ ابن سينا عبارةً تُصَرِّح بذلك وإن لم يكن فيها ذكرُ دليلٍ عليه، فعلى هذا لو كان أحدُهم مكانَ الرازي فقال له النبي ﷺ: انظر كتاب (الشفاء) مثلًا لابن سينا[(١)] في باب كذا، فَنَظَرَ فَوَجَدَ تلك العبارة المصرِّحَة بعدمِ الامتناع، لصدَّقَ، وقال: اطمأَنَّ قلبي، لكن لو قال له النبي ﷺ: انظرَ كتابَ اللهِ تعالى في سورة كذا، فنظر فَوَجَدَ آيةً أصرحَ من عبارةِ ابن سينا وأوضحَ، لما اعتَدَّ بها؛ بل لقال: حالُ هذه الآيةِ كحالِ كلامك يا رسول الله؛ لأنه يحتملُ عندي أن يكونَ هذا المعنى ممتنعًا عقلًا!

---

(١) هو: الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا أبو علي. قال الذهبي: «ما أعلمه روى شيئًا من العلم، ولو روى لما حلَّت الرواية عنه؛ لأنه فلسفي النحلة، ضال». وقال ابن حجر: «وقد أطلق الغزالي وغيره القول بتكفير ابن سينا». ولد: ٣٧٠هـ توفي: ٤٢٨هـ. انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (١/ ٥٣٩)، و«لسان الميزان» لابن حجر (٣/ ١١٨ ـ ١٢١).

بل أقول: قضيَّةُ كلامِهِم أنَّه لو وَقَفَ أحدُهُم بينَ يَدَيِ اللهِ تعالى وعَلِمَ يقينًا أنَّ الذي يخاطبُهُ هو الله تعالى غير أنه لا يَراه ولم يكن ثبَتَ عند هذا الرجل بدليلٍ عقليٍّ جواز رؤيةِ اللهِ ﷻ في الآخرة، فقال له اللهُ تعالى: إنَّ المؤمنين سيرونني بأعينهم في الآخرة، لكان عندهم على الرجل ألا يجزم بذلك مهما تكرَّرَ إخبار الله تعالى بالرؤية وبعدم امتناعها؛ بل عليه أن يُطالِبَ اللهَ ﷻ بدليلٍ عقليٍّ على الجواز، فلو لم يُسمِعهُ اللهُ تعالى دليلًا وَرَجَعَ فَلَقِيَ رَجُلًا آخر فأخبرهُ، فذكر له الرجل قياسًا من مقاييسهم يدلُّ على الجواز، فَنَظَرَ فلم يَتَهَيَّأ له قدحٌ فيه لصدَّقَ حينئذٍ»[١].

إنَّ ما ذكَرَهُ العلَّامةُ المعلمي رحمه الله هو حقيقةُ قولِ كلٍّ من قدَّم العقلَ وهو ما يسمى عندهم رضي الله عنهما: (القواطع العقلية) على النقل وهو ما يسمى عندهم رضي الله عنهما: (الظواهر اللفظية)، وهو لازمٌ لهم لا محيدَ لهم عنه ولا محيص، فَلَيتَ شِعري هل بعد هذا البيان يجرُؤُ أحدٌ على عَزلِ النصوصِ الشرعيَّةِ عن الاحتجاج بها في باب الاعتقاد؟! أو هل يَستَمرِئُ أحَدٌ تقديمَ عقلِهِ فيما يصحُّ إثباتُهُ أو نفيُهُ عنِ اللهِ - جل وعلا -؟!

لا يَصدُرُ هذا مِن مؤمِنٍ يؤمِنُ بالله واليوم الآخر إلا من استَحكَمَت عليه الشبهَةُ، ولم يُمعِنِ النظر في حقيقَةِ ما يقولُهُ، وما يَئُولُ إليه كلامُهُ.

ربنا لا تُزِغ قلوبَنَا بعد إذ هدَيتَنا، وهب لنا مِن لَدُنكَ رحمةً إنك أنت الوهابُ.

وقبلَ أن أَختِمَ هذا المبحثَ فإني أشيرُ إلى مسألتين مُهِمَّتَين يجبُ التفطنُ لهما تتعلَّقَان بهذه القاعدَةِ العظيمة، وبهما يتضحُ الكلام غايَةَ الوضُوحِ:

المسألة الأولى: أنَّ عامَّةَ مسائلِ أصُولِ الدِّينِ الكبار، مثل الإقرارِ بوجودِ الخالقِ وعلمِهِ وقدرتِهِ وغير ذلك مما يُعلَمُ بالعقلِ قد دلَّ

---

(١) «التنكيل» للمعلمي (٢/ ٣٢٠ - ٣٢١).

الشارعُ على أدلتهِ العقليَّةِ، وهذه الأصولُ التي يُسَمِّيها أهلُ الكلام العقليات وهي ما تُعلَمُ بالعقلِ، فإنها تُعلَمُ بالشرعِ بدلالَتِهِ وهدايته.

فإنَّ كثيرًا من الغالطين يَظُنُّ أنَّ العلمَ المستفادَ مِنَ الشَّرعِ إنما هو لمجرَّدِ إخبارِهِ تصديقًا له فقط، وليس كذلك، بَل يُستفَادُ منه بالدلالَة والتنبيه جميعَ ما يُمكِنُ ذلك فيه مِن علمِ الدِّين.

وبهذا التحرير يتبيَّن لك أنَّ عامَّة المتفلسفة[١] وجمهورَ المتكلمة جاهلُونَ بمقدارِ العلومِ الشرعيَّةِ، ودلالَةِ الشارعِ عليها.

وجهلُهُم انبنى على مقدمتين:

الأولى: أنَّ الشرعيةَ ما أخبَرَ الشارعُ بها.

الثانية: أنَّ ما يُستفادُ بخبرِه فرعٌ للعقليات التي هي الأصولُ، فلزم من ذلك تشريفُ العقليةِ على الشرعية.

---

(١) الفلاسفة: هم المنتسبون إلى الفلسفة، والفلسفة كلمةٌ يونانيةٌ ومعناها: محب الحكمة. فالفيلسوف هو: فيلا وسوفا، وفيلا هو المحب، وسوفا: الحكمة.

والمقصودُ: أنَّ الفلاسفَةَ هم: حكماء اليونان، ومن أشهرِ الفلاسفة (أرسطو) وهو يُعتَبَرُ المعلم الأول والحكيمُ المطلق عندهم، وهو أوَّلُ من عُرِفَ عنه القول بقِدَم العالم، وكان أرسطو وأتباعه يُسمُّون الربَّ عقلاً، وجوهرًا، وهو عندهم لا يَعلَمُ شيئًا سوى نفسه، ولا يريد شيئًا، ولا يفعل شيئًا، ويسمونه المبدأ، والعلة الأولى.

والفلسلفَةُ عند أرسطو ومن سلك مسلكه: هي التشبُّهُ بالإله على قدرِ الطاقة، فجعلوها من جنسِ تحريكِ المعشوقِ لعاشقه، قالوا: وذلك أنَّ الفلك يتحرَّك للتشبه بالعلة الأولى، ولا قوامَ له إلا بالطبيعة، ولا قوامَ لطبيعته إلا بحركته، ولا قوامَ لحركته إلا بالمحبوب الذي يتحرك الفلكُ للتشبه به.

وأما قدماءُ الفلاسفة اليونانيين فكلامُهُم في باب الإلهيات قليلٌ، وعلمهم به ناقِصٌ جدًا، وعامَّةُ كلامِهِم في الطبيعيات، ويسمون هذا العلم: «علم ما قبل الطبيعة»، باعتبارِ وجودِهِ، أو «علم ما بعد الطبيعة» باعتبار معرفته؛ لكون الأمور الطبيعية يستدل بها عليه. انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (ص١٥١ ـ ١٨٠)، و«مجموع الفتاوى» (٥/ ٥٣٩)، (٩/ ٢٧٧)، و«الصفدية» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ٣٢٥)، و«شرح الأصبهانية» لشيخ الإسلام (ص٨٩ ـ ٩٠)، (ص٩٣).

وكلا المقدمتين باطلة؛ فإنَّ الشرعيات: ما أخبَرَ الشارعُ بها وما دلَّ الشارعُ عليها ينتظِمُ جميعَ ما يُحتَاجُ إلى علمِهِ بالعقل، وجميع الأدلةِ والبراهينِ وأصولِ الدِّين ومسائل الاعتقاد(١).

المسألة الثانية: أنَّ تقسيم الأدلةِ إلى عقليةٍ وسمعيةٍ سليمٌ لا إشكالَ فيه، فإنَّ كونَ الدليلِ عقليًّا أو سمعيًّا ليس هو صفَة تَقتضي مدحًا ولا ذمًّا، ولا صحة ولا فسادًا؛ بل ذلك يُبَيِّنُ الطريقَ الذي به عُلم، وهو السمعُ أو العقلُ.

وأمَّا أن يُقسَّمَ إلى شرعيٍّ وعقليٍّ فليس بمستقيم؛ لأنَّ كونَهُ شرعيًّا لا يُقَابَلُ بكونِه عقليًّا، وإنما يقابَلُ بكونِهِ بدعيًّا؛ إذ البدعَةُ تقابِلُ الشِّرعَةَ، وكونُهُ شرعيًّا صفَة مَدح، وكونه بدعيًّا صفَة ذَمٍّ، وما خالف الشريعَةَ فهو باطلٌ.

ثم الشرعيُّ قد يكون سمعيًّا وقد يكون عقليًّا، فإنَّ كونَ الدليلِ شرعيًّا يُرَاد به: كونُ الشرعِ أثبَتَهُ ودلَّ عليه، ويراد به كونُ الشرعِ أباحَهُ وأَذِنَ فيه.

فإذا أريدَ بالشرعي ما أثبتَهُ الشرعُ، فإمَّا أن يكونَ معلومًا بالعقل أيضًا، ولكنَّ الشرع نَبَّهَ عليه ودلَّ عليه، فيكونُ شَرعيًّا عقليًّا، وهذا كالأدلَّةِ التي نَبَّهَ اللهُ تعالى عليها في كتابهِ العزيزِ مِنَ الأمثالِ المضروبَةِ وغيرِها الدالَّةِ علي توحيده وَصدقِ رُسُلهِ وإثبات صفاته، فتلك كلُّها أدلَّةٌ عقليَّةٌ يُعلَم صحتُها بالعقل، وهي براهينُ ومقاييسُ عقلية، وهي مع ذلك شرعية.

وإما أن يكونَ الدليلُ الشرعي لا يُعلَمُ إلا بمجرَّدِ خبرِ الصادق، فإنه إذا أخبَرَ بما لا يُعلَمُ إلا بخبَرِهِ كان ذلك شرعيًّا سمعيًّا.

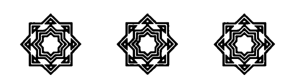
وكثيرٌ مِن أهلِ الكلام يَظُنُّ أنَّ الأدلةَ الشرعيةَ مُنحَصِرَةٌ في خبرِ الصادقِ فقط، وأن الكتابَ والسنة لا يَدُلَّان إلا من هذا الوجه، ولهذا

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٢٣٠ ـ ٢٣٢).

يجعلونَ أصولَ الدِّينِ نوعين: العقليات والسمعيات، ويجعلونَ القسمَ الأوَّل مما لا يُعلَمُ بالكتاب والسنة، وهذا غلطٌ منهم.

وأما إذا أريدَ بالشرعي ما أباحَهُ الشرعُ وأَذِنَ فيه، فَيَدخُلُ في ذلك ما أخبَرَ به الصادقُ، وما دلَّ عليه ونبَّهَ عليه القرآن، وما دلَّت عليه وشَهِدَت به الموجوداتُ.

وحينئذٍ **فَالدليلُ الشرعيُّ لا يجوزُ أن يعارِضَهُ دليلٌ غيرُ شرعيٍّ**، ويكون مُقَدَّمًا عليه؛ بل هذا بمنزلة من يقول: إنَّ البدعَةَ التي لم يَشرَعها الله تعالى تكونُ مُقَدَّمَةً على الشِّرعةِ التي أمَرَ اللهُ بها أو يقول: الكذِبُ مُقَدَّمٌ على الصدقِ ونحو ذلك، وهذا كُلُّهُ ممتنعٌ[1].



(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/١٩٨ ـ ٢٠٠).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«لا يُتَجَاوَزُ القُرآنُ والحَدِيثُ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ»

إنَّ أقوالَ أئمةِ السلَفِ في تقرير هذه القاعدة كثيرةٌ جدًّا، وهذا مما يَدُلُّنا على عنايتِهِم البالغةِ بها، فهي أَصلٌ مِنَ الأصولِ التي بنى عليها أئمَّةُ السلف منهَجَهُم في بابِ الأسماءِ والصفات، وفيما يلي عرضٌ لأقوال أئمة السلفِ؛ حتى تظهَرَ الموافَقَةُ بينَ أئمةِ السلفِ وشيخِ الإسلام ابنِ تيمية في تقرير هذه القاعدة.

فإليك هذه الأقوال:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]:

قال رجُلٌ لابنِ عباس: إني أَجِدُ في القرآنِ أشياء تختلِفُ عليَّ؟ قال تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ فكأنَّهُ كان ثم مَضى؟

فقال عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ سمَّى نفسَهُ بذلك»[(١)].

فقد بيَّن الصحابيُّ الجليل ابنُ عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنَّ اللهَ هو الذي سمَّى نفسه

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب سورة حم السجدة (ص٨٤٩).

ولم يُسَمِّهِ بذلك أحَدٌ مِن خلقِهِ، فدَلَّ على أنَّه يُقَرِّرُ أنَّ أسماءَ الله وصفاتِهِ توقيفِيَّةٌ؛ إذ إنَّ أسماءَ اللهِ مُتضَمِّنَةٌ لصفاتِهِ، فلا يُتَجَاوَزُ القرآنُ والحديثُ في باب الأسماء والصفات.

[عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (١٥٧هـ)]:

وقال **الإمام الأوزاعي**[١] رَحِمَهُ اللهُ: «كنَّا والتابعون مُتَوَافِرون نقول: إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فوق عرشِهِ، ونُؤمِنُ بما وَرَدَت به السنةُ مِن صفاتِهِ»[٢].

ذكَرَ الإمامُ الأوزاعيُّ رَحِمَهُ اللهُ أنَّ التابعين مُتوَافِرون على الإيمان بما وَرَدَت به السنةُ من الصفاتِ، فكُلُّ ما وَرَدَت به الأحاديثُ الصحيحَةُ من الصفاتِ يُؤمِنُون به، فلا يَتَجَاوَزُون الكتابَ والسنةَ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]:

وقال **الإمام أحمد** رَحِمَهُ اللهُ: «نَعبُدُ اللهَ بصفاتِهِ كما وَصَفَ به نفسَهُ، قد أجملَ الصفَةَ لنفسِهِ، ولا نَتَعَدَّى القرآنَ والحديثَ، فنقولُ كما قالَ، ونصفُهُ كما وصَفَ نفسَهُ، ولا نَتَعَدَّى ذلك»[٣].

فقد بيَّن الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ أننا نصِفُ اللهَ بما وصَفَ به نفسَهُ، وما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ إما أن يكونَ في القرآنِ، وإمَّا أن يكونَ فيما أخبَرَ به النبيُّ ﷺ، ولهذا قال: لا نَتَعَدَّى القرآنَ والحديثَ، وهذا تصريحٌ منه على

---

(١) هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي أبو عمرو. قال سفيان بن عيينة: «كان الأوزاعي إمام، يعني: أهل زمانه» ولد: ٨٨هـ توفي: ١٥٧هـ. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٤/ ٤٤٧ ـ ٤٤٩).

(٢) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص٥١٥) من طريق أبي عبد الله الحاكم، عن محمد بن علي الجوهري، عن إبراهيم بن الهيثم، عن محمد بن كثير به. وذكره الذهبي في «العلو » (٢/ ٩٤٠) من طريق البيهقي. وجوَّد إسناده ابنُ حجر في «فتح الباري» (٥٠٠/١٣).

(٣) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٣/ ٣٢٦) عن عبد العزيز بن جعفر، عن عبد الله بن أحمد ابن غياث، عن حنبل به. وسند ابن بطة صحيح، وذكره ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٧١٠) بمعناه.

تقريره هذه القاعدة: لا يُتَجَاوَزُ القرآنُ والحديثُ في بابِ الأسماء والصفات.

🕮 [عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]:

وقال **الإمام الدارمي**[(١)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَنَصِفُهُ بما وصَفَ به نفسَهُ، ووصَفَهُ به الرسُولُ ﷺ»[(٢)].

فقد قرَّر الإمامُ الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ اللهَ لا يوصَفُ إلا بما وصَفَ به نفسَهُ، أو بما وصفَهُ به رسولُهُ ﷺ.

🕮 [محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]:

وقال **الإمام ابن خزيمة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «نحنُ نُثبِتُ لخالقِنا ـ جل وعلا ـ صفاتِهِ التي وصَفَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بها نفسَهُ في محكَم تنزيلِهِ، أو على لسانِ نبيِّه المصطفى ﷺ، مما ثَبَتَ بنقلِ العَدلِ عَنِ العَدلِ مَوصُولًا إليه»[(٣)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا نَصِفُ معبودَنا إلا بما وَصَفَ به نفسَهُ، إما في كتابِ اللهِ، أو على لسانِ نبيِّهِ ﷺ بنقلِ العَدلِ عن العَدلِ مَوصُولا إليه، لا نحتَجُّ بالمراسِيلِ[(٤)]، ولا بالأخبارِ الوَاهِيَةِ، ولا نحتجُّ أيضًا في صفاتِ معبودِنا بالآراءِ والمقاييسِ»[(٥)].

فقد بيَّن **الإمامُ ابن خزيمة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما بيَّنَهُ الإمامان أحمدُ والدارميُّ من

---

(١) هو: عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي أبو سعيد. كان جذعًا في أعين المبتدعة، قال ابن القيم: «الإمام، حافظ أهل المشرق، وشيخ الأئمة» ولد: قبل المائتين بيسير توفي: ٢٨٠هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/ ٣١٩ ـ ٣٢٦)، و«اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص٢٢٨).

(٢) «الرد على الجهمية» (ص١٨).

(٣) «التوحيد» (١/ ٦٩).

(٤) المرسل: ما أضافه التابعيُ إلى النبي ﷺ مما سمعه من غيره. انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» للحافظ ابن حجر العسقلاني (٢/ ٥٤٦).

(٥) «التوحيد» (١/ ١٤٣).

أنَّه لا يصح أن نَصِف معبودَنا إلا بما وصَفَ به نفسَهُ، إما في كتابِ اللهِ، أو على لسانِ نبيِّه ﷺ، كما بيَّن أنه يُشتَرَطُ في السنةِ أن تكونَ صحيحةً، وذلك بنقلِ العَدلِ عن العَدلِ مَوصُولًا إلى النبيِّ ﷺ، فلا يُحتَجُّ بالمراسيلِ، ولا بالأخبارِ الواهيَةِ الضعيفةِ والموضوعَةِ في إثباتِ أسماءِ اللهِ وصفاتِه.

ونَفَى رَحِمَهُ اللهُ أن يكونَ هذا البابُ مما يجوز أخذه من الآراءِ والأقيسَةِ العقليةِ التي تقتضِي المماثَلَةَ بينَ الخالقِ والمخلُوقِ.

[أبو محمد الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ)]:

وقال **الإمام البربهاري**[(١)] رَحِمَهُ اللهُ: «واعلم - رحمك الله -: أنَّ الكلامَ في الربِّ تعالى محدَثٌ، وهو بدعَةٌ وضلالَةٌ، ولا يُتكلَّمُ في الربِّ إلا بما وَصَفَ به نفسَهُ عَزَّ وَجَلَّ في القرآنِ، وما بيَّن رسولُ اللهِ ﷺ لأصحابِهِ، وهو جلَّ ثناؤه واحدٌ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]»[(٢)].

بيَّن الإمامُ البربهاري رَحِمَهُ اللهُ أنَّ وَصفَ اللهِ بما لم يَرِد في الكتاب والسنةِ محدَثٌ وهو بدعَةٌ وضلالَةٌ، كما بيَّن أنَّه لا يُتكلَّمُ في الربِّ إلا بما جاء في الكتاب والسنةِ.

[أبو أحمد محمد بن علي الكرجي (توفي قريبًا من ٣٦٠هـ)]:

وقال **الإمامُ محمد الكرجي**[(٣)] رَحِمَهُ اللهُ في عقيدته التي ألَّفَها فكتبها للخليفَةِ القادِرِ باللهِ[(٤)] وجمعَ الناسَ عليها: «ولا يوصَفُ إلا بما وَصَفَ به

---

(١) هو: الحسن بن علي البربهاري أبو محمد. كان أحد الأئمة العارفين والحفاظ للأصول المتقنين، والثقات المأمونين. توفي: ٣٢٩هـ. انظر: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣/٣٦ - ٨٠).

(٢) «شرح السنة» (ص٦٣).

(٣) محمد بن علي بن محمد الكرجي أبو أحمد. عُرف بالقصَّاب لكثرة ما اهرَاقَ من دماء الكفار في الغزوات، قال الذهبي: «الحافظ، الإمام» وقال: «لم أظفر بوفاته وكأنه بقي إلى قريب الستين وثلاثمائة». انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٣/٩٣٨ - ٩٣٩).

(٤) هو: أحمد بن الأمير إسحاق بن المقتدر جعفر بن المعتضد العباسي البغدادي أبو إسحاق. قال الخطيب: «كان من الدِّين، وإدامة التهجد، وكثرة الصدقات على صفة اشتهرت عنه». ولد: ٣٣٦هـ توفي: ٤٢٢هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٥/١٢٧).

نفسَهُ، أو وصَفَهُ به نبيُّهُ ﷺ، وكل صفةٍ وصف بها نفسه، أو وَصَفَه بها نبيُّه ﷺ فهي صفَةُ حقيقةٍ لا صفة مجازٍ»[(١)].

قرَّر الإمام الكرجي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لا يُوصَفُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إلا بما وَصَفَ به نفسَهُ، أو وصفَهُ به نبيُّه ﷺ، فلا يُتجاوَزُ القرآنُ والحديثُ.

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (٣٩٥هـ)]:

وقال **الإمام ابن منده**[(٢)] رَحِمَهُ اللَّهُ: «ذاتُهُ لا توصَفُ إلا بما وَصَفَ ووصَفهُ النبيُّ ﷺ؛ لأنَّ المجاوِزَ وَصفَهُما يوجِبُ المماثَلَةَ»[(٣)].

بيَّن الإمامُ ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ تجاوُزَ الكتابِ والسنةِ في إثبات أسماءِ اللهِ وصفاته يوجبُ المماثَلَةَ، فهو يُقرِّرُ أنه لا يُتجاوَزُ القرآنُ والحديثُ في باب أسماء اللهِ وصفاتِهِ.

[أبو نصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]:

وقال **الإمام السجزي**[(٤)] رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد اتَّفَقَت الأئمةُ على أنَّ الصفاتِ لا تُؤخَذُ إلا توقِيفًا»[(٥)].

نقل الإمامُ السجزي رَحِمَهُ اللَّهُ اتفاقَ الأئمةِ على أنَّ بابَ الأسماءِ والصفاتِ لا يُتجاوَزُ فيه القرآنُ والحديثُ، فالصفَاتُ لا تؤخَذُ إلا توقيفًا.

---

(١) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (٦/ ٢٥٤)، والذهبي في «العلو» (٢/ ١٣٠٣).

(٢) هو: محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده أبو عبد الله الإمام، الحافظ، الجوال، محدث العصر. ولد: ٣١٠هـ توفي: ٣٩٥هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٣/ ١٠٣١ - ١٠٣٦).

(٣) «كتاب التوحيد ومعرفة الله عَزَّ وَجَلَّ وصفاته على الاتفاق والتفرد» (٣/ ٧).

(٤) هو: عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي البكري السجستاني أبو نصر. الإمام، العالم، الحافظ، المجوِّد، شيخ السنة. توفي: ٤٤٤هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١١/ ٢٥٤ - ٢٥٧).

(٥) «الرد على من أنكر الحرف والصوت» (ص١٧٨).

🕮 [أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)]:

وقال **الإمام ابن عبد البر**(١) رَحِمَهُ اللهُ: «فلا يَصفُهُ ذَوُو العقُولِ إلا بخبَرٍ، ولا خَبَرَ في صفَاتِ اللهِ إلا ما وَصَفَ نفسَهُ به في كتابهِ، أو على لسان رسُولِهِ ﷺ، فلا نَتَعَدَّى ذلك إلى تشبيهٍ أو قياسٍ(٢) أو تمثيلٍ أو تنظيرٍ، فإنَّه ليسَ كمثلِهِ شيءٌ وهو السميعُ البصيرُ»(٣).

ذكرَ الإمامُ ابنُ عبد البر رَحِمَهُ اللهُ أنَّ طريقَةَ ذَوِي العقولِ السليمَةِ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ الخبَرُ الصحيحُ، فلا يتجاوَزُونَهُ؛ لأنَّ اللهَ غَيبٌ، ولا سبيلَ لمعرفَةِ الغيبِ إلا بالخبَرِ، فلا نَتَعَدَّى ذلك إلى تشبيهٍ أو قياسٍ أو تمثيلٍ.

🕮 [أبو عثمان إسماعيل الصابوني (٤٩٩هـ)]:

وقال **الإمام أبو عثمان الصابوني**(٤) رَحِمَهُ اللهُ: «إنَّ أصحابَ الحديثِ المتمسكين بالكتابِ والسنةِ - حفظ الله أحياءهم ورحم أمواتهم - يشهدُونَ للهِ بالوحدانيَّةِ، وللرسُولِ ص بالرسَالَةِ والنبُوَّةِ، وَيَعرِفُون ربَّهُم بصفاتِهِ الذي نطَقَ بها وحيُهُ وتنزيلُهُ، أو شَهِدَ له بها رسولُهُ ﷺ على ما وَرَدَت الأخبارُ الصحاحُ به، ونقَلتهُ العدولُ الثقاتُ عنه، ويُثبتُون له - جل وعلا - منها ما أثبَتَ لنفسِهِ في كتابه، وعلى لسانِ رسُولِهِ ﷺ»(٥).

بيَّن الإمام الصابوني رَحِمَهُ اللهُ أنَّ أصحابَ الحديثِ يعرفُونَ ربهم بالكتابِ

---

(١) هو: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري أبو عمر. قال الحميدي: «أبو عمر، فقيه، حافظ، مكثر» ولد: ٣٦٧هـ توفي: ٤٦٣هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٨/ ١٥٣ - ١٦٣).

(٢) والمراد بنفي القياس هنا هو: القياس الذي يقتضي المماثلة بين الخالق والمخلوق.

(٣) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٧/ ٤٦٣).

(٤) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد النيسابوري الأصبهاني أبو عثمان، كان من أئمة الأثر. ولد: ٣٧٣هـ توفي: ٤٤٩هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٨/ ٤٠ - ٤٤).

(٥) «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (ص٢٦).

والسنةِ، فَيُثبتونَ له ﷻ من الأسماء والصفات ما أثبَتَ لنفسه في كتابِهِ، أو على لسانِ رسولِهِ ﷺ، لا يَتَعَدّون ذلك، كما بيَّن ما بيَّنه الإمام ابنُ خزيمة: من أنه يُشترَطُ في السنةِ أن تكونَ صحيحَةً ثابتَةً عن النبي ﷺ.

📖 [موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)]:

وقال **الإمام ابن قدامة**[١] رحمه الله: «على أنَّ مُعتمَدَنا في صفاتِ اللهِ ﷻ إنما هو الاتِّبَاعُ، نَصِفُ اللهَ تعالى بما وصَفَ به نفسَهُ ووصفَهُ بها رسولُهُ ﷺ، ولا نَتَعَدَّى ذلك»[٢].

بَيَّن الإمام ابن قدامة رحمه الله أنَّ المعتمَدَ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ هو اتِّبَاعُ ما جاءَ عَنِ اللهِ ورسُولِهِ ﷺ، لا يُتَعَدَّى القرآنُ والحديثُ في وصفِ اللهِ جل جلاله.

فَعُلِم بما تقدَّمَ نقلُهُ مِن آثارٍ عن سلفِ الأمةِ وأئمتها أنهم مُتَّفقون على أنَّ بابَ الأسماءِ والصفاتِ بابٌ توقيفِيٌّ، لا يُتجاوَزُ فيه الكتابُ والسنةُ.

۞ فكلامُ أئمَّةِ السلف في تقرير هذه القاعدة يدور على أربعة أمور:

١ ـ أنَّ بابَ الأسماءِ والصفات توقيفيٌّ، لا يُتجاوزُ فيه الكتابُ والسنةُ.

٢ ـ أنَّ بابَ الأسماء والصفات لا يُؤخَذُ إلا من السنةِ الصحيحَةِ.

٣ ـ أنَّه لا يُحتجُّ في هذا الباب بالآراءِ والأقيسَةِ العقليةِ التي تقتضي المماثلَةَ.

---

(١) هو: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي أبو محمد. قال ابن رجب: «كان كثيرَ المتابعة للمنقولِ في بابِ الأصول وغيره، لا يَرى إطلاقَ ما لم يؤثر من العبارات، ويأمر بالإقرار والإمرار لما جاء في الكتاب والسنة من الصفات من غير تغييرٍ ولا تكييفٍ ولا تمثيلٍ ولا تحريفٍ ولا تأويلٍ ولا تعطيلٍ». ولد: ٥٤١ هـ توفي: ٦٢٠هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٢/ ١٦٥ ـ ١٧٣)، و«شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي (٥/ ٨٨ ـ ٩٢).

(٢) «حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدع» (ص٤٤).

٤ ـ أنَّ وصفَ اللهِ بما لم يَصِف به نفسَهُ، أو بما لم يصِفهُ به رسولُهُ ﷺ يوجبُ المماثَلَةَ.

وقد وافقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمَّةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فقرَّر أنَّ الاعتقادَ لا يُؤخَذُ مِن أحَدٍ مِنَ الخلقِ، وإنما يُؤخَذُ عنِ اللهِ ورسولِهِ ﷺ، وهذا منه تقريرٌ لما قرَّره أئمةُ السلفِ من أنَّه لا يُتَجَاوَزُ القرآنُ والحديثُ في باب الأسماء والصفات.

وأما قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وما أجمعَ عليه سلفُ الأمةِ» أي: أنَّ الاعتقادَ يُؤخَذُ مِن إجماعِ سلفِ الأمةِ، فهذا لا يُعارِضُ ما سبقَ مِن أنَّ بابَ الاعتقادِ لا يُتجاوَزُ فيه الكتابُ والسنةُ؛ لأنَّ ما أجمعَ عليه سلفُ الأمةِ لابد أن يكونَ مُستَنِدًا إلى دليلٍ شرعيٍّ من الكتابِ والسنةِ، فشيخ الإسلام ابنُ تيمية غير مخالفٍ للسلف في كلامه هذا؛ بل هو موافِقٌ لهم.

وكذلك قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وبما وصَفه به السابقون الأوَّلون» فالكلامُ فيها كالكلامِ فيما تقدَّمها؛ إذ إنَّ ما وصفَهُ به السابقون الأوَّلُون مستندٌ ولابُدَّ إلى دليلٍ شرعيٍّ من الكتابِ أو من السنةِ، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد هذه الجملة: «لا يُتجاوَزُ القرآنُ والحديثُ».

كما أنه يلاحظ أيضًا أن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «وما وصفه به السابقون الأولون» ولم يقل: بعضهم، فكأنَّه يُشيرُ إلى إجماعِهِم لا قَولَ أفرادِهِم، والإجماعُ حجَّةٌ في باب الأسماء والصفات كما سيأتي توضيحُ ذلك في الفصل السادس من الباب الأول، فلا يكون شيخ الإسلام مخالفًا للسلفِ في كلامِهِ هذا.

وهذا الكلامُ كلُّه في هذه القاعدة يَتنزَّلُ على الاسمِ والصفةِ، يعني: ما يَصِحُّ أن يكونَ اسمًا لله، وما يصحُّ أن يكونَ صفةً، وليسَ كلامُنا عما يصحُّ أن يكونَ خبرًا عن الله؛ لأنَّ بابَ الخبرِ لا يُشتَرَطُ فيه التوقيفُ.

ووافق أيضًا شيخُ الإسلام أئمةَ السلف في تقرير أنَّ السنةَ التي يُؤخَذُ

بها في باب الأسماءِ والصفات هي السنةُ الصحيحَةُ، فقد صرَّح بذلك في قوله: «وكذلك ما ثبتَ في الأحاديثِ الصحيحَةِ» وزاد المسألةَ توضيحًا وتأكيدًا فمثَّل بصَحِيحَي البخاريِّ ومسلم، وتمثيلُه رَحِمَهُ اللَّهُ بالبخاريِّ ومسلم ليس حصرًا للصحيح فيهما، ولا حصرًا لأخذِ العقيدَةِ منهما، وإنما هو من بابِ التمثيلِ على جنسِ الصحيحِ كما صرَّح بذلك في قوله: «مثل صحيح البخاري ومسلم».

وَمِنَ المسائلِ التي قرَّرها شيخُ الإسلام في هذه القاعدة موافقًا للسلف فيها: أنَّ بابَ الأسماءِ والصفات نفيًا وإثباتًا لا يُؤخَذُ من الآراءِ والأقيسَةِ العقليَّةِ التي تقتضِي المماثلَةَ.

وبعد هذا البيانِ تَتَبَيَّنُ موافقَةُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لأئمةِ السلف في أنَّ بابَ الأسماءِ والصفات بابٌ توقيفيٌّ لا يُتجاوَزُ فيه الكتابُ والسنةُ، كما أنَّ في هذا البيانِ ردًّا على دَعَاوى المناوئين لشيخِ الإسلام ابنِ تيمية الذين نبزُوهُ بالابتدَاعِ، وأنه قرَّر عقيدَةً ابتدَعَها هُوَ، ولم يَكن مَصدَرُهُ فيها الكتابُ والسنةُ؛ بل هو بريءٌ من ذلك كما ظهَرَ من خلالِ البحثِ.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«لا يُتَجاوَزُ القُرآنُ والحَدِيثُ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ»

إنَّ هذه القاعدَةَ كشأنِ غيرِها من القواعِدِ، مُستَنَدُ أئمةِ السلف وشيخ الإسلام ابنِ تيمية فيها القرآنُ الكريمُ والسنَّةُ الصحيحَةُ؛ إذ إنهم ينطلقُون فيما يستنبطُونَه من قواعِدَ مِن نصوصِ الوحيين.

وإليك بعض الأدلةِ الدالةِ على تقرير هذه القاعدَةِ:

قال ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ أنَّه حَرَّم التَّقَوُّلَ عليه بلا عِلمٍ، ووَصفُ اللهِ تعالى بما لم يَصِف به نفسَهُ، أو بما لم يَصِفهُ به رسولُهُ ﷺ مِنَ التقوُّلِ عليه بلا عِلمٍ، وهو محرَّمٌ بنَصِّ القرآنِ.

قال **الشيخ السعدي** رحمه الله في تفسيره[1] عند هذه الآية: « ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [البقرة: ١٦٩] في أسمائِهِ وصفاتِهِ وأفعالِهِ وشرعِهِ، فكلُّ هذه قد حرَّمَها اللهُ، ونهى العبادَ عن تعاطيها لما فيها مِنَ المفاسِدِ الخاصَّةِ والعامَّةِ، ولما فيها مِنَ الظُّلمِ والتجرِّي على اللهِ، والاستطالَةِ على عبادِ اللهِ، وتغييرِ دينِ الله وشرعِهِ».

(١) (ص٣٢٣).

وقال **الشيخ ابن عثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ عند كلامه عن هذه الآية: «فإذا وَصفتَ اللهَ بصِفَةٍ لم يَصِف اللهُ بها نفسَهُ فقد قُلتَ عليه ما لم تَعلَم، وهذا محرَّمٌ بنصِّ القرآنِ»[(١)].

وقال تعالى: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البَقَرَة: ١٤٠].

وجه الدلالة: أنَّ الآيةَ فيها استفهامُ إنكَارٍ يقتَضِي التقريعَ والتوبيخَ لمن تجاوَزَ الكتابَ والسنةَ في علم ما لم يَعلَم، وَبابُ الأسماءِ والصفَاتِ مِنَ الأبوابِ التي لا يُتَجاوَزُ فيها الكتابُ والسنةُ؛ لأنَّهُ لا يَصِفُ اللهَ أَعلَم باللهِ مِنَ اللهِ، فاللهُ سُبْحَانَهُ أَعلَمُ بنفسِهِ وبصفاتِهِ سُبْحَانَهُ، فلذلك لا نُثبتُ للهِ إلا ما أثبتَهُ لنفسِهِ، وكذلك ما أثبتَهُ له رسولُهُ ﷺ، لأنَّ خبَرَهُ ﷺ وحيٌ مِنَ اللهِ كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النّجم: ٣، ٤] فلا أعلَم باللهِ بعدَ اللهِ من رسولِ اللهِ ﷺ.

قال **الشيخ محمد الأمين الشنقيطي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومعلومٌ أنه لا يَصِفُ اللهَ أعلَمَ باللهِ مِنَ اللهِ، ولا يَصِفُ اللهَ بعدَ اللهِ أعلَمَ به من رسُولِ اللهِ ﷺ: ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البَقَرَة: ١٤٠]»[(٢)].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسرَاء: ٣٦].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ نهى عَن قَفوِ ما ليسَ لنا به عِلمٌ، وَمِن ذلك وَصفُ الله تعالى بما لم يصِف به نفسَهُ، أو يَصِفه به رسولُهُ ﷺ.

قال **الشيخ ابن عثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولو وَصَفنا اللهَ بما لم يَصِف به نفسَهُ لكنا قَفَونا ما ليس لنا به علمٌ، فوَقَعنا فيما نهى اللهُ عنه»[(٣)].

فبانَ ـ بحمد الله ـ بما تقدَّم نقلُهُ من النصوصِ الشرعيَّةِ أنَّ الأصلَ في توحيدِ الأسماءِ والصفاتِ، أن يوصَفَ اللهُ بما وَصَفَ به نفسَهُ، وبما وصفَهُ به رسُولُهُ ﷺ، نفيًا وإثباتًا، فَيُثبَتُ للهِ ما أثبَتَهُ لنفسه، ويُنفَى عنه ما نفاه عن نفسِهِ.

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٧٥).
(٢) «منع جواز المجاز» (ص٤٤).
(٣) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٧٥).

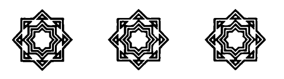
الفصل الثالث:

قاعدة:

«أَسمَاءُ اللّه وَصِفَاتُهُ تَثبُتُ بِخَبَرِ الآحَادِ»

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«أَسمَاءُ اللّه وَصِفَاتُهُ تَثبُتُ بِخَبَرِ الآحَادِ»

مِنَ القواعِدِ المقرَّرَة عند أهلِ السنة والجماعة والتي سبَقَ بيانُها وتوضيحُها: أنَّ بابَ الأسماء والصفات مبنيٌّ على التوقيفِ، فلا يُثبَتُ للهِ إلا ما أثبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ أو أثبتَهُ له رسولُهُ ﷺ، ولا يُنفى عن اللهِ إلا ما نفاهُ اللهُ عن نفسِهِ أو نفاه عنه رسُولُهُ ﷺ، لا فرقَ في ذلك بينَ المتواتِرِ والآحادِ.

ولكن أَفرَدتُ هذه القاعدَةَ، قاعدة: «أسماءُ الله وصفاتُهُ تثبتُ بخبرِ الآحادِ» في هذا الفصلِ بالذِّكرِ مع كونها مندرجَةً تحت القاعدَةِ السابقَةِ؛ لإنكارِ أهلِ الكلام الاحتجاجَ بأحاديثِ الآحادِ في بابِ الاعتقَادِ.

وقد قرَّر شيخ الإسلام ابنُ تيمية تقريرًا واضحًا هذه القاعدة، ويتجلَّى ذلك مِن خلالِ عرضِ أقواله:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأخبَارُ الآحَادِ مقبُولَةٌ إذا نَقَلَهَا العُدُولُ، وهي تُوجِبُ العَمَلَ»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا مما اتفقَ عليه سَلَفُ الأمَّةِ وأئمَّةُ الإسلامِ أنَّ الخبَرَ الصحيحَ مَقبُولٌ مُصَدَّقٌ به في جميعِ أبوَابِ العِلمِ، لا يُفرَّقُ بينَ

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٧٥).

المَسَائِلِ العِلمِيَّةِ والخبرِيَّةِ، ولا يُرَدُّ الخبَرُ في بابٍ مِنَ الأبوابِ سواء كانت أُصُولًا أو فُرُوعًا بِكَونِهِ خَبَرَ وَاحِدٍ، فإنَّ هذا مِن محدَثاتِ أهلِ البِدَعِ المخالِفَة للسنَّةِ والجمَاعَةِ»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «أُصُولُ سائِرِ الأئمَّةِ وَجميعِ السلَفِ على أنَّ الأخبارَ الصحيحَةَ مَقبُولَةٌ في جميعِ أَبوَابِ العِلم الخبَرِيَّةِ والعَمَلِيَّةِ الأصولِ والفروعِ لم يَكُن في السَّلَفِ ولا في الأئمَّةِ مَن يَرُدُّ الخبرَ في بابٍ من أبوابِ العِلمِ بِأَنَّهُ خَبَر واحِد، ولم يَنشَأ ذلك إلا مِن أهلِ البدَعِ»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصَّحِيحُ أَنَّ خَبَرَ الوَاحِدِ قَد يُفِيدُ العِلمَ إذَا احتَفت بِهِ قَرَائِنُ تُفِيدُ العِلمَ، وَعَلَى هَذَا فَكَثِيرٌ مِن مُتُونِ الصَّحِيحَينِ مُتَوَاتِرُ اللَّفظِ عِندَ أَهلِ العِلمِ بِالحَدِيثِ وَإِن لَم يَعرِف غَيرُهُم أَنَّهُ مُتَوَاتِرٌ؛ وَلِهَذَا كَانَ أَكثَرُ مُتُونِ الصَّحِيحَينِ مِمَّا يَعلَمُ عُلَمَاءُ الحَدِيثِ عِلمًا قَطعِيًّا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهُ، تَارَةً لِتَوَاتُرِهِ عِندَهُم، وَتَارَةً لِتَلَقِّي الأُمَّةِ لَهُ بِالقَبُولِ، وَخَبَرُ الوَاحِدِ المُتَلَقَّى بِالقَبُولِ يُوجِبُ العِلمَ عِندَ جُمهُورِ العُلَمَاءِ مِن أَصحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحمَد»(٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فلَم يَقُل أَحدٌ من العقلاء: إنَّ كُلَّ خبرٍ واحدٍ أو خبرِ كلِّ واحِدٍ يكُونُ صدقًا أو يفيدُ العِلمَ، ولا أنه يكونُ كَذِبًا؛ بل الناسُ يعلمُونَ أنَّ خبَرَ الواحِدِ قد يقُومُ دليلٌ على صدقِهِ فيُعلَمُ أنه صدقٌ، وإن كان خبَرَ واحدٍ، وقد يقومُ الدليلُ على كذبِهِ فيُعلَمُ أنه كَذِبٌ وإن أخبَرَ به ألوفٌ إذا كان خبرُهُم على غيرِ علم منهم بما أخبَرُوا به، أو عن تواطُؤٍ منهم على الكذِبِ، مثل: إخبارِ أهلِ الاعتقاداتِ الباطلةِ بالباطِلِ الذي يعتقدُونَهُ، وأما إذا أخبَرُوا عن علمٍ منهم بما أخبَرُوا به.

(١) «جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية» (ص٥٠).
(٢) «جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية» (ص٨٥ ـ ٨٦).
(٣) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٤٠ ـ ٤١).

فهؤلاء صادقُونَ في نفسِ الأمرِ، وَيُعلَمُ صدقُهُم تارةً بتوافُقِ أخبارِهِم مِن غيرِ مُوَاطَأَةٍ، ولو كانا اثنين، فإنَّ الاثنين إذا أخبَرا بخبَرٍ طويلٍ أسنداه إلى علم، وقد عُلِمَ أنهما لم يَتَوَاطَآ عليه، ولا هو مما قد يتَّفق في العادة تماثلهما فيه في الكذب أو الغلط، عُلِمَ أنه صدقٌ، وقد يُعلَمُ صدقُ الخبَرِ الواحدِ بأنواع من الدلائِلِ تدلُّ على صدقِهِ، وَيُعلَمُ صدقُ خبَرِ الواحِدِ بقرائِنَ تقترِنُ بخبرِهِ يُعلَمُ بها صدقُهُ.

وتلك الدلائل والقرائن قد تكونُ صفاتٍ في المخبِرِ مِن علمهِ، ودينِهِ، وتحرِّيه الصدق، بحيث يُعلَم قطعًا أنه لا يَتَعَمَّدُ الكذبَ، كما يَعلَمُ علماءُ أهلِ الحديث قطعًا أن ابنَ عمر، وعائشة، وأبا سعيد، وجابر بن عبد الله، وأمثالهم، لم يكونوا يتعمَّدُون الكذِبَ على رسول الله ﷺ فضلًا عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود، وأُبَي بن كعب، ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم، وأمثالهم.

بل يَعلمُون علمًا يقينيًا أنَّ الثوريَّ، ومالكًا، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبا زرعة، وأبا داود، وأمثالهم، لا يتعَمَّدُون الكذبَ في الحديث.

وقد تكون الدلائلُ: صفات في المخبَرِ به مختصَّةٌ بذلك الخبَرِ أو بنوعِهِ، يُعلَمُ بها أنَّ ذلك المخبِرَ لا يَكذِبُ في مثل ذلك الخبَرِ، كحاجِبِ الأمير إذا قال بحضرَتِهِ لعسكره إنَّ الأميرَ قد أَذِنَ لكم في الانصرافِ، أو أمَرَكُم أن تركَبُوا غدًا، أو أَمَّرَ عليكم فلانًا ونحو ذلك، فإنهم يَعلَمُون أنَّه لا يتعَمَّدُ الكذِبَ في مثلِ هذا، وإن لم يكن بحضرته، فكيف إذا كان بحضرته، وإن كانوا قد يُكذِّبُونَهُ في غير هذا.

وقد تكونُ الدلائلُ: سماع من شارَكَهُ في العلمِ بذلك الخبَرِ وإقراره عليه، فإنَّ العادَةَ كما قد تمنعُ التواطُؤ على الكذِبِ، فإنها قد تمنع التواطُؤَ على الكتمانِ، وإقرار الكذب، والسكوت عن إنكاره، فما تَوَافَرَت الهِمَمُ

والدواعي على ذِكرِهِ والخبر به يمتنعُ أن يَتَوَاطَأَ أهلُ التواتر على كتمانه كما يمتنعُ في العادة أن تَحدُثَ حادِثَةٌ عظيمةٌ، تتوفَّرُ الهمَمُ والدواعي على نقلها في الحج، أو الجامع، أو العسكر، وحيث توجِبُ العادة نقل الحاضرين لما عاينوه، ثم لا ينقُلُ ذلك أحَدٌ.

وإقرارُ الكذبِ والسكوتُ على ردِّه أعظَمُ امتناعًا في العادَةِ من الكتمان، فإنَّ الإنسانَ في العادة قد تدعُوهُ نفسُهُ إلى أن يَسكُتَ على ما رآه وسمعه، فلا يُخبِرُ به، ولا تدعوه نفسُهُ إلى أن يَكذِبَ عليه، ويُخبِرَ عنه بما يُعلَمُ أنه كَذِبٌ عليه، فيُقِرّه ولا يُنكِره؛ إذ كانت عادةُ الناس إلى تكذيبِ مثلِ هذا أبلغَ من عادتهم بالإخبارِ به.

وكذلك إذا كَذَبَ في قصةٍ وبلغ ذلك من شَاهَدَها، فَتَوَفُّر الهمَم على تكذيب هذا أعظَمُ من تَوَفُّرِها على إخبارهم بما وَقَعَ ابتدَاءً، فإذا كانت من القضايا التي يمتنع السكُوتُ عن إظهَارِها، فالسكوتُ عن تكذيبِ الكاذِب فيها أشد امتناعًا.

وقد تكونُ الدلائلُ: صفات فيه تَقتَرِنُ بخبَرِهِ..»[(١)].

يُقرِّر شيخُ الإسلام ابنُ تيمية قاعدَةً عظيمَةً من قواعِدِ الاستدلالِ في بابِ الأسماء والصفات، وهي: أنَّ أسماءَ اللهِ وصفاتِهِ تثبُتُ بخبَرِ الآحادِ.

وخبرُ الآحادِ قد عرَّفه **أبو بكر الباقلاني**[(٢)] ـ وهو يُعَدُّ من متقدمي الأشاعرَةِ، وَمِن أئمَّةِ أهل الكلام ـ بقوله: «فإن قال قائل: فما معنى وَصفِكُم للخبَرِ بأنَّه خَبَرُ واحِد؟ قيل له: أما حقيقةُ هذه الإضافَةِ في اللغة فإنَّه خَبَرُ واحِدٍ، وأنَّ الرَّاوِيَ له واحِدٌ فقط لا اثنان ولا أكثر من ذلك، غير

---

(١) «الجواب الصحيح» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ٥٤٣ ـ ٥٤٥).

(٢) هو: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم، البصري، ثم البغدادي، ابن الباقلاني أبو بكر. انتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري، وقد يخالفه في مضائق، فإنه من نظرائه، وقد أخذ علم النظر عن أصحابه. ولد: ٣٣٨هـ توفي: ٤٠٣هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٧/ ١٩٠ ـ ١٩٣).

أنَّ الفقهاءَ والمتكلمين قد تَوَاضَعُوا على تسمِيَةِ كُلّ خبرٍ قَصُرَ عن إيجابِ العِلمِ بأنه خبرُ واحِدٍ، وسواء عندهم رواه الواحِدُ أو الجماعة التي تزيدُ عن الواحِدِ»[١].

كما عرَّفَه **الحافظ ابن حجر العسقلاني** بقوله هو: «كُلُّ خبَرٍ لم يَبلُغ مَبلَغَ التواتُرِ، وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ المشهورُ وهو: ما لَهُ طرقٌ محصُورَةٌ بأكثرَ من اثنين.

٢ ـ العزيزُ وهو: ألَّا يَروِيه أقلُّ مِن اثنين عن اثنين.

٣ ـ الغريبُ وهو: ما يَتَفَرَّدُ بروايَتِهِ شخصٌ واحِدٌ في أيِّ موضِعٍ وَقَعَ التفَرُّدُ به من السنَدِ»[٢].

فأسماءُ اللهِ وصفَاتُهُ تَثبُتُ بالسنَّةِ الصحيحَةِ سواءٌ كانت السنةُ متواترةً أو من قبيلِ الآحادِ، والتفريقُ بينهما في الاحتجَاجِ قولٌ مُبتدَعٌ مخالِفٌ لطريقَةِ السلف، فإذا صحَّ الخبَرُ عن رسُولِ اللهِ ﷺ؛ فإنَّه لا يكونُ إلا حقًّا، وإن كان من طريقِ الآحادِ.

وَسِرُّ المسألةِ: أنَّه لا يجوزُ أن يَكونَ الخبَرُ الذي تعبَّدَ اللهُ به الأمَّةَ وتعرَّفَ به إليهم على لسانِ رسُولِهِ ﷺ في إثباتِ أسمائه وصفاته كَذِبًا وباطلًا في نفسِ الأمرِ، فإنَّه مِن حُجَجِ اللهِ على عبادِهِ، وَحُجَجُ اللهِ لا تكونُ كَذِبًا وباطلًا؛ بل لا تكونُ إلا حقًّا في نفسِ الأمرِ[٣].

ولهذا تجدُ أئمةَ السلف ﷺ يُنَزِّلُون أخبارَ الآحادِ الصحيحَةَ مَنزِلَةَ المتواتِرِ في الاستدلالِ بها على إثباتِ مسائِلِ الاعتقَادِ، وعلى حَدٍّ سواء من غيرِ تفريقٍ بينهما في ذلك، فيجعلون كُلَّ واحِدٍ منهما حجَّةً في بابِ الأسماءِ والصفاتِ.

---

(١) «تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل» للباقلاني (ص١٢٥).

(٢) انظر: «نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر» لابن حجر (ص٤٣ ـ ٤٧).

(٣) انظر: «مختصر الصواعق» للموصلي (٤/١٤٨٨).

وقد أنكرَ الاحتجاجَ بخبر الآحاد طوائفُ من أهلِ الكلامِ من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة ومن وافقهم، وهم مُتَّفقون على عَدَمِ الاحتجاجِ به في مسائِلِ الاعتقَادِ بشبهَةِ أنها لا تُفيدُ اليقينَ، فلا يُثبَتُ به بابُ الأسماءِ والصفَاتِ، كما قال **أبو المعالي الجويني**[(١)] في سياق ردِّه على من زَعَمَ أنهم الحشوية[(٢)]: «وأمَّا الأحاديثُ التي يَتَمَسَّكُون بها، فآحادٌ لا تُفضِي إلى العِلمِ، ولو أَضرَبنا عن جميعِها لكان سائغًا، لكنَّا نُومِئُ إلى تأويلِ ما دُوِّنَ منها في الصِّحَاحِ»[(٣)].

وقال **الرازيّ**: «نقول: أمَّا التمسُّكُ بخبَرِ الواحِدِ في معرفَةِ اللهِ تعالى فغَيرُ جائزٍ. ويدلُّ عليه وجوه: الأوَّل: أنَّ أخبارَ الآحادِ مَظنُونَةٌ؛ فلا يجوزُ التمسُّكُ بها في معرفَةِ اللهِ تعالى وصفاتِهِ...»[(٤)].

وفي الرَّدِّ على هذه الشبهة يقول ابن القيم: «هذه الأخبار لو لم تُفِد اليقين فإنَّ الظَّنَّ الغالِبَ حاصِلٌ منها، ولا يمتنعُ إثباتُ الأسماءِ والصفات بها كما لا يمتنعُ إثباتُ الأحكامِ الطلبيَّةِ بها، فما الفَرقُ بينَ بابِ الطلَبِ وبابِ الخبَرِ بحيث يحتج في أحدهما دون الآخر؟

وهذا التفريقُ باطِلٌ بإجماعِ الأمَّةِ، فإنها لم تَزَل تحتجُّ بهذه الأحاديثِ في الخبرِيَّات العلميات كما تحتج بها في الطلبيَّاتِ العمليَّات، **ولا سيما**

---

(١) هو: عبد الملك ابن الإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه الجويني، ثم النيسابوري، أبو المعالي.
قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية: «الجويني ومن سلك طريقته مالوا إلى مذهب المعتزلة، فإن أبا المعالي كان كثيرَ المطالعة لكتب أبي هاشم، قليل المعرفة بالآثار، فأثَّرَ فيه مجموعُ الأمرين». ولد: ٤١٩هـ توفي: ٤٧٨هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٨/ ٤٦٨ ـ ٤٧٧)، و«مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٢).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لفظ الحشوية، قد قيل: إن أوَّل من تكلَّم بهذا اللفظ عمرو ابن عبيد، فقال: كان ابنُ عمر س حشويًّا. وكان هذا اللفظ في اصطلاح مَن قاله يريد به العامَّة الذين هم حَشوٌ». «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٥٢٠ ـ ٥٢١) بتصرف.

(٣) «الإرشاد إلى قواطع الأدلة» (ص١٦١).

(٤) «أساس التقديس» (ص٢١٥).

والأحكامُ العمليةُ تَتَضَمَّنُ الخبَرَ عنِ اللهِ بأنه شَرَعَ كذا وأوجَبَهُ ورضِيَهُ دينًا، فَشرعُهُ ودينُهُ راجعٌ إلى أسمائه وصفاته، ولم تَزَل الصحابَةُ والتابعون وتابعوهم وأهلُ الحديث والسنة يحتَجُّون بهذه الأخبارِ في مسائِلِ الصفاتِ والقَدَرِ والأسماءِ والأحكامِ، ولم يُنقَل عن أحَدٍ منهم ألبتةَ أنَّه جَوَّز الاحتجاجَ بها في مسائلِ الأحكامِ دون الإخبارِ عن اللهِ وأسمائِهِ وصفاتِهِ.

فأينَ سَلَفُ المفرِّقين بينَ البابَين؟

نَعَم، سَلَفُهُم بعضُ متأخِّري المتكلمين الذين لا عنايَةَ لهم بما جاءَ عَنِ اللهِ ورسُولِهِ ﷺ وأصحابِهِ ﷺ؛ بل يَصُدُّون القلوبَ عن الاهتداء في هذا البابِ بالكتاب والسنةِ وأقوالِ الصحابة، ويُحيلُون على آراءِ المتكلِّمين وقواعد المتكلفين، فهم الذين يُعرَفُ عنهم التفريقُ بينَ الأمرَينِ»[1].

ثم ليُعلَم أنَّ حُصُولَ العلمِ ـ الذي زعَمَ أهلُ الكلام أنه يُشتَرَطُ في باب الاعتقادِ ـ ليس محصورًا في المتواترِ اللفظيِّ، فإنَّ ظواهِرَ النصوصِ إذا تعاضَدَت على مدلُولٍ واحِدٍ صارَت قطعِيَّةً، ومنها أحاديثُ الصفَاتِ.

قال **الإمام ابن قدامة** رحمه الله في تقرير ذلك: «واعلم ـ رحمك الله ـ أنَّه ليسَ مِن شرطِ صِحَّةِ التواتُرِ الذي يحصُلُ به اليقينُ أن يُوجَدَ عددُ التواتُرِ في خبرٍ واحِدٍ؛ بل متى نُقلَت أخبارٌ كثيرةٌ في معنى واحِدٍ مِن طُرُقٍ يُصَدِّقُ بعضُها بعضًا، ولم يَأتِ ما يُكَذِّبُها ويقدَحُ فيها، حتى استقَرَّ ذلك في القلوبِ واستيقَنَتهُ، فقد حَصَلَ التواتُرُ وثَبَتَ القطعُ واليقينُ، فإننا نتيقَّنُ جودَ حاتمٍ وإن كان لم يَرِد بذلك خبرٌ واحدٌ مرضيُّ الإسناد، لوجود ما ذَكَرنا، وكذلك عدل عمر، وشجاعة علي وعلمه، وعلم عائشة ﷺ وأنها زوج رسول الله ﷺ وابنة أبي بكر ﷺ وأشباه هذا، لا يشك في شيء من ذلك، ولا يكاد يوجَدُ تواتُرٌ إلا على هذا الوجه.

فحصولُ التواتُرِ واليقينِ في مسألتنا ـ أي: مسألة العلو ـ مع صحةِ

(١) «مختصر الصواعق المرسلة» للموصلي (٤/ ١٥٧٠).

الأسانيد، وَنقلِ العُدُولِ المرضيين، وكثرةِ الأخبار وتخريجها فيما لا يحصى عَدَدُهُ ولا يُمكنُ حصرُهُ مِن دواوين الأئمة والحفاظ، وَتَلَقِّي الأمة لها بالقبول وروايتهم لها من غير مُعارِضٍ يُعارِضُها ولا مُنكِرٍ ممن يسمع منه لشيء منها أولى، سيما وقد جاءت على وَفقِ ما جاء في القرانِ العزيزِ الذي لا يأتيه الباطلُ مِن بينِ يديهِ ولا من خلفه تنزيلٌ من حكيمٍ حميدٍ»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ منها ما نُقِلَ مِن طُرُقٍ كثيرةٍ متواطِئَةٍ يُصَدِّقُ بعضُها بعضًا، ويَشهَدُ بعضُها لبعض؛ فهي وإن لم تَتَوَاتَر آحادُها لكن حصل من المجموعِ القطعُ واليقينُ بثبوتِ أصلِها، ويكفي ذلك في التواتُرِ؛ فإننا نقطعُ بسخاءِ حاتم، وشجاعة علي س، وعدل عمر س، وعلم عائشة ل، وخلافة الخلفاء الأربعة ي، ولم يُنقَل إلينا فيها خبرٌ واحِدٌ متواتر، لكن تَظاهَرَت الأخبارُ بها وصدَّق بعضُها بعضًا ولم يوجَد لها مُكَذِّبٌ، فحصل التواتُرُ بالمجموعِ»(٢).

وقال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ: «الظواهِرُ إذا تعاضَدَت على مَدلُولٍ واحِدٍ صار قطعيًّا كأخبارِ الآحاد إذا تَوَارَدَت على معنى واحِدٍ صار تواترًا، فإنَّ الظنونَ إذا كَثُرَت وَتَعَاضَدَت صارت بحيث تفيدُ العلمَ اليقيني، وهذه النصوصُ كذلك ـ أي: نصوص الفوقية ـ»(٣).

كما أنَّ خبرَ الواحِدِ إذا وَقَعَ الإجماعُ على مضمونِهِ اقتَضى العلمَ، قال الشوكاني: «ولا نزاعَ في أنَّ خبرَ الواحِدِ إذا وَقَعَ الإجماعُ على العَمَلِ بمقتضاه فإنَّه يُفيدُ العلمَ؛ لأنَّ الإجماعَ عليه قد صَيَّرَهُ مِنَ المعلومِ صدقُهُ، وهكذا خبرُ الواحِدِ إذا تَلَقَّته الأمَّةُ بالقبولِ»(٤).

وبهذا يُعلم أنَّ أخبارَ الآحاد حجَّةٌ في بابِ الأسماءِ والصفات لا

---

(١) «إثبات صفة العلو» (ص٦٣ ـ ٦٤).
(٢) «تحريم النظر في كتب الكلام» (ص٥٧).
(٣) «بيان تلبيس الجهمية» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٥/ ٣١٦).
(٤) «إرشاد الفحول» (١/ ٢٥٥).

يجوزُ طَرحُها ولا تركُها، وأنه لا يُسَلَّم للمتكلِّمين زعمُهُم أنَّ أخبارَ الآحادِ المتعلقة بالصفاتِ ظنيةٌ لا تفيدُ اليقينَ.

وإذا سَلَّمنا جَدَلًا أنَّ أخبارَ الآحادِ المتعلقَة بالصفاتِ ظنِّيَّةٌ، فإنه لا يمتنعُ إثباتُ الأسماءِ والصفات بها كما لا يمتنعُ إثباتُ الأحكامِ الطلبيَّةِ بها؛ إذ لا فَرقَ بين بابِ الطلَبِ وباب الخبرِ في الاحتجاجِ فيهما بخبرِ الآحاد.



المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«أَسمَاءُ اللهِ وَصِفَاتُهُ تَثبُتُ بِخَبَرِ الآحَادِ»

تقدَّم معنا أنَّ شيخَ الإسلام ابنَ تيمية يُقرِّرُ أنَّ أسماءَ اللهِ وصفاتِهِ تَثبُتُ بخبَرِ الآحاد، وعلى ذلك آثارٌ كثيرةٌ عن أئمة السلف.

وفيما يلي عرضٌ لما وَقَفتُ عليه من أقوالهم:

[عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (١٥٧هـ)]:

قال **الإمام الأوزاعي** رَحِمَهُ اللهُ: «كنا والتابعونَ مُتوافِرونَ نقول: إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فوقَ عرشِهِ، وَنُؤمِنُ بما وَرَدَت به السنةُ من صفَاتِهِ»[(١)].

بيَّن الإمامُ الأوزاعيُّ: أنَّ التابعين متوافرونَ على الإيمانِ بما وَرَدَت به السنةُ من الصفَاتِ، فلم يُفرِّقُوا بين المتواتِرِ والآحادِ؛ بل كُلُّ ما وَرَدَت به الأحاديثُ الصحيحةُ مِنَ الصفاتِ يؤمِنونَ به.

[وكيع بن الجراح ١٩٧هـ)]:

وعن يحيى بن معين[(٢)] قال: «شهدتُ زكريا بن عدي[(٣)] وسأل

---

(١) تقدم تخريجه (ص١٣٩).

(٢) هو: يحيى بن معين بن عون بن زياد الغطفاني البغدادي أبو زكريا. قال الخطيب: «كان إمامًا ربانيًّا، عالمًا، حافظًا، ثبتًا، متقنًا». ولد: ١٥٨هـ توفي: ٢٣٣هـ. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٨/ ٨٩ ـ ٩٦).

(٣) هو: زكريا بن عدي بن رزيق الكوفي أبو يحيى. قال عباس الدوري: «حدثنا زكريا بن عدي وكان من خيار خلق الله». توفي: ٢١٢هـ. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٣/ ٢٦ ـ ٢٧).

وكيعًا[١] فقال: يا أبا سفيان، هذه الأحاديثُ، مثل حديث: «**الكرسيُّ موضعُ القدَمينِ**»[٢] ونحو هذا.

فقال وكيع: إسماعيلُ بن أبي خالد[٣]، وسفيانُ الثوري[٤]، ومِسعَرُ ابن كِدَام[٥]، يَروُونَ هذه الأحاديثَ لا يُفسِّرُونَ[٦]..............

---

(١) هو: وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي أبو سفيان. قال ابن سعد: «كان ثقة، مأمونًا، عاليًا، رفيع القدر، كثير الحديث، حجة». ولد: ١٢٨هـ توفي: ١٥٧هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤/ ٣١١ ـ ٣١٤).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٨٢)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، والدارقطني في «الصفات» (ص٤٩)، وابن خزيمة في «كتاب التوحيد» (٢٤١/١)، وعبد الله في «السنة» (١/ ٣٠١) من طريق سفيان، عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به.
وعمار الدهني قال عنه أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم والنسائي: «ثقة». كما في «تهذيب الكمال» للمزي (٥/ ٣١٨)، والأثر إسناده صحيح موقوفًا.
قال الألباني في «مختصر العلو» (ص١٠٢): «إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات».
وقد رُوِيَ مرفوعًا كما في «كتاب الصفات» للدارقطني (ص٤٩) من طريق شجاع عن أبي عاصم عن سفيان به.
وشجاع بن مخلد الفلاس قال عنه ابن حجر في «التقريب» (ص٣١٤): «صدوق وهم في حديث واحد رفعه وهو موقوف، فذكره بسببه العقيلي» يعني: في الضعفاء، والحديث الذي أشار إليه ابن حجر هو هذا الحديث.
وقال الدارقطني معللاً لرواية شجاع: «رفعه شجاع إلى النبي ﷺ ولم يرفعه الرمادي» كما في الصفات (ص٤٩).
وقال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٥٣): «رواه الرمادي، والكجي، عن أبي عاصم فلم يرفعاه، وكذا رواه ابن مهدي ووكيع عن سفيان موقوفًا» فالحديث ضعيف مرفوعًا.

(٣) هو: إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي، قال الثوري: «حفاظ الناس ثلاثة: وذكر منهم إسماعيل» توفي: ١٢٦هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١/ ١٤٧ ـ ١٤٨).

(٤) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي أبو عبد الله. قال الخطيب البغدادي: «كان إمامًا من أئمة المسلمين، وعَلَمًا من أعلام الدين، مجمعًا على أمانته بحيث يستغني عن تزكيته مع الإتقان والحفظ، والمعرفة والضبط، والورع والزهد». ولد: ٩٧هـ توفي: ١٦١هـ. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٣/ ٢١٧ ـ ٢٢١).

(٥) هو: مسعر بن كدام بن ظهيرة الهلالي العامري أبو سلمة. قال ابن عيينة: «كان من معادن الصدق» توفي: ١٥٥هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٦٠ ـ ٦٢).

(٦) مراد أئمة السلف بنفي التفسير هو: التفسير الذي يخالف ظاهر النصوص، وهو تفسير الجهمية والمشبهة ومن وافقهم. انظر (ص٢٠١).

منها شيئًا»[١].

قرَّر هؤلاء الأئمَّةُ عدمَ التفريقِ في الاستدلالِ بينَ الأخبارِ المتواتِرَةِ وبين أخبارِ الآحادِ؛ بل يحتَجُّون بكلِّ ما وَرَدَت به السنةُ الصَّحيحَةُ مِن صفَاتِ اللهِ ﷻ، وَمَثَّلُوا بحديثٍ من أحاديثِ الصفاتِ وهو: «الكُرسِيُّ مَوضِعُ القدمينِ».

[محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)]:

وقال **الإمام الشافعي**[٢] رَحِمَهُ اللهُ: «وَلو جازَ لأحدٍ مِنَ الناسِ أن يقولَ في علمِ الخاصَّةِ: أَجمَعَ المسلمون قديمًا وحديثًا على تَثبيتِ خبَرِ الواحِدِ والانتهاءِ إليهِ، بأنه لم يَعلَم مِن فقهاءِ المسلمين أحَدٌ إلا وقد ثَبَّتَهُ جازَ لي، ولكن أقول: لم أَحفَظ عن فقهاءِ المسلمين أنهم اختَلَفُوا في تثبيتِ خبَرِ الواحِدِ»[٣].

فقد ذَكَرَ الإمام الشافعي: أنَّه لم يحفَظ عن فُقَهَاءِ المسلمين أنهم اختلَفُوا في حُجِّيَّةِ خبر الآحادِ، سواء كان ذلك في بابِ الاعتقَادِ أو في غيرِهِ مِنَ الأبوابِ.

[أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ)]:

وعن عبَّاس الدُّورِي[٤] قال: سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام[٥] يقول: «هذه الأحاديثُ التي تُروَى:

---

(١) أخرجه ابن منده في «كتاب التوحيد ومعرفة الله ﷻ وصفاته على الاتفاق والتفرد» (٣/ ١١٦) من طريق أحمد بن زياد به. وسنده صحيح.

(٢) هو: محمد بن إدريس بن العباس القرشي المطلبي الشافعي أبو عبد الله.
قال الإمام أحمد: «إن الله يقيض للناس في كل رأس مائة سنة من يُعلِّمهُم السننَ وينفي عن رسول الله ﷺ الكذب، فنظرنا فإذا في رأس المائة عمر بن عبد العزيز، وفي رأس المائتين الشافعي». ولد: ١٥٠هـ توفي: ٢٠٤هـ. انظر: «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (ص٢٣ ـ ٢٤)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ٤٩٧ ـ ٥٠٠).

(٣) «الرسالة» (ص٤٥٧).

(٤) هو: عباس بن محمد بن حاتم الدوري أبو الفضل. قال يحيى بن معين: «صديقنا وصاحبنا». ولد: ١٨٥هـ توفي: ٢٧١هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٦٤).

(٥) هو: القاسم بن سلام البغدادي أبو عبيد. قال إسحاق بن راهويه: «الله يحبُّ الحق أبو عبيد أعلمُ مني وأفقهُ». توفي: ٢٢٤هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ٤١٧).

«ضحِكَ ربُّنا من قُنُوطِ عبادِهِ»[١].

«وإنَّ جهنَّم لا تمتلئُ حتى يَضَعَ ربُّك قدَمَهُ فيها»[٢].

«والكرسِيُّ موضِعُ القدمَين»[٣].

وهذه الأحاديثُ التي في الرُّؤيَةِ[٤] عندنا حَقٌّ، حَمَلَها الثقاتُ بعضُهُم عن بعضٍ، ونحن إذا سُئِلنا عن تفسيرِها لا نُفسِّرُها، وما أدركتُ أَحَدًا يُفسِّرُها»[٥].

فقد بيَّن الإمامُ أبو عبيد رَحِمَهُ اللهُ أنَّ هذه الأحاديثَ، حديثَ إثباتِ صفَةِ

---

(١) أخرجه ابن ماجه في مقدمة سننه، باب فيما أنكرت الجهمية (ص١٢٧ح١٨١)، وأحمد في «المسند» (ص١١٣٠ح١٦٢٨٩) و(ص١١٣١ح١٦٣٠٢) وعبد الله في «السنة» (١/ ٢٤٦)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ١٠٥٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٣٨٢)، والدارمي في نقضه على بشر المريسي (ص٤٨٨) من طرق عن حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حُدُس، عن أبي رزين به.
والحديث رجاله ثقات، إلا ما قيل في وكيع بن حدس. قال عنه ابن القطان: «مجهول الحال» كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣١٤)، وقال ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» (ص٢٠٠): «من الأثبات». وقال الحافظ ابن حجر كما في «التقريب»: «مقبول». يعني: عند المتابعة يُقبل حديثه، وقد توبع؛ وذلك فيما أخرجه ابن خزيمة في «كتاب التوحيد» (٢/ ٤٦٠) من طريق دلهم بن الأسود بن عبد الله، عن أبيه، عن عمه لقيط، عن أبي رزين وفيه مرفوعًا: «**وعلم يوم الغيث يُشرف عليكم أزلين مشفقين، فيظل يضحك، قد علم أن غوثكم قريب**». قال لقيط: فقلت: لن نعدم من رب يضحك خيرًا.
قال الألباني كما في «السلسلة الصحيحة» (٦/ ٧٣٤ ح٢٨١٠): «حسنت متنه لمجموع الطريقين».
وللحديث أيضًا شاهدٌ مرسل أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٣/ ٨٤ح ٤٨٩٢) من طريق معمر عن إسماعيل بن أمية يرفعه للنبي ﷺ؛ فيكون الحديث بمجموع ذلك حسنًا.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلامه (ص١١٥٠ح ٦٦٦١)، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء (ص١٢٣٦ح ٧١٧٧)، بلفظ: «**لا تزالُ جهنَّم تقولُ: هل مِن مزيدٍ؛ حتى يضَع ربُّ العزَّةِ فيها قدمه فتقول: قط قط، وَعِزَّتِك، وَيُزوَى بعضُها إلى بعض**».

(٣) تقدم تخريجه (ص١٦١).

(٤) وقد جمع أحاديثَ الرؤيةِ الآجريُّ في كتاب الشريعة، الجزء السابع، كتاب التصديق بالنظر إلى الله (٢/ ٩٧٨ ـ ١٠٦٩).

(٥) أخرجه ابن منده في «كتاب التوحيد ومعرفة الله عَزَّ وَجَلَّ وصفاته على الاتفاق والتفرد» (١١٦/٣) من طريق أحمد بن زياد عن عباس به. وسنده صحيح.

الضحكِ للهِ جَلَّ جَلَالُهُ، وحديثَ إثباتِ صفةِ القَدَمَينِ للهِ عَزَّ وَجَلَّ وإن كانَت أحادِيث آحادٍ، فإنها حَقٌّ يَثبُتُ بها بابُ الأسماءِ والصفاتِ.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]:

وقال **الإمام أحمد** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمِنَ السنةِ اللازِمَةِ التي مَن تَرَكَ منها خَصلَةً لم يَقبَلها وَيؤمِن بها لم يَكُن من أهلِها: الإيمانُ بالقَدَرِ خيرِهِ وشرِّه، والتصديقُ بالأَحاديثِ فيه، والإيمانُ بها، لا يُقال: لِمَ؟ ولا كيفَ؟ إنما هو التصديقُ والإيمانُ بها.

وَمَن لم يعرِف تفسيرَ الحديثِ وَيَبلُغه عقلُهُ فقد كُفِيَ ذلك وأُحكِمَ له، فعليه الإيمانُ به والتسليمُ له، مثل حديثِ الصادقِ المصدوق[1]، وما كان مثله في القَدَرِ، ومثل أحادِيثِ الرؤيَةِ كلِّها، وإن نَبَت عن الأسماع واستَوحَشَ منها المستَمِعُ، فإنما عليه الإيمانُ بها، وألا يَرُدَّ منها حرفًا واحدًا، وغيرها من الأحاديث المأثورَاتِ عن الثقَاتِ»[2].

وَسُئِلَ أبو عبد الله أحمدُ بن حنبل عن الأحاديثِ التي تُروى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ اللهَ ينزلُ إلى السماءِ الدنيا**»[3] فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «نُؤمِنُ بها ونُصَدِّقُ بها، ولا نَرُدُّ شيئًا منها إذا كانت أسانِيد صحاح، ولا نَرُدُّ على رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قولَهُ، وَنَعلَمُ أنَّ ما جاءَ به الرسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقٌّ»[4].

فقد ذَكَرَ الإمامُ أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الأحاديثَ إذا كانت أسانيدُهَا صحيحَةً، فإننا نُؤمِنُ بها ونُصدِّقُ بها، ولا نَرُدُّ شيئًا منها ولو كانت خبرَ

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب كيفية خلق آدم في بطن أمه (ص١١٥١ح٦٧٢٣).
(٢) «أصول السنة» ضمن كتاب عقائد أئمة السلف (ص١٩ ـ ٢٠).
(٣) أخرجه البخاري في كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل (ص١٨٣ ح١١٤٥)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه (ص٣٠٧ح ١٧٧٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**ينزل ربنا ـ تبارك وتعالى ـ كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، يقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟**».
(٤) ذكره اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣/ ٥٠٢) عن حنبل به.

آحادٍ، فالعبرَةُ في الاحتجاجِ عند الإمامِ أحمدَ وغيرِهِ من أئمة السلف بصحَّةِ السندِ، لا لكونِهِ مُتَوَاتِرًا أو آحَادًا.

[إسحاق بن راهويه (٢٥٦هـ)]:

وقال **الإمامُ إسحاقُ بن راهُويَه**[١] رَحِمَهُ اللهُ: «دَخَلتُ على ابنِ طاهر[٢] فقال: ما هذه الأحاديثُ تروُون «أنَّ اللهَ ينزلُ إلى السماء الدنيا»[٣]؟ قلت: نعم، رواها الثقَاتُ الذين يَروُون الأحكامَ، فقال: يَنزِلُ وَيَدَعُ عَرشَهُ؟ فقلت: يَقدِرُ أن ينزِلَ مِن غيرِ أن يخلُوَ منه العرش؟ قال: نعم، قُلتُ: فَلِمَ تتكلَّمُ في هذا؟!»[٤].

فقد قرَّر الإمامُ إسحاق أنَّ أحاديثَ الثقاتِ يُحتجُّ بها في بابِ الاعتقادِ، وَأشارَ إلى نُكتةٍ لطيفةٍ وهي أنَّ الرواةَ الذين اعتُمِدَ عليهم وقُبلَت أحاديثُهُم في بابِ الأحكام هم الذين رَوَوا أحاديثَ الصفات، فيجبُ أن تُقبَلَ أحاديثُهُم في باب الاعتقادِ؛ إذ لا دليلَ على التفريقِ بينَ بابِ الاعتقادِ وبابِ الأحكامِ.

[شريك بن عبد الله القاضي (٢٧٧هـ)]:

عن عباد بن العوام[٥] قال: «قَدِمَ علينا شريكٌ[٦] فسألناه عن

---

(١) هو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه أبو يعقوب. قال ابن خزيمة: «والله لو كان إسحاق في التابعين لأقرُّوا له بحفظه وفقهه وعلمه». ولد: ١٦١هـ. توفي: ٢٥٦هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١١/ ٣٥٨ - ٣٨٣).

(٢) هو: عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب، الأمير العادل، أبو العباس، حاكم خراسان وما وراء النهر. توفي ٢٣٠هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٠/ ٦٨٤).

(٣) تقدم تخريجه (ص١٦٦).

(٤) ذكره ابن تيمية في «شرح حديث النزول» (ص١٥٢)، والذهبي في «العلو» (٢/ ١١٢٥) من طريق النجاد عن أحمد بن علي، عن علي بن خشرم به. وسنده صحيح.

(٥) هو: عباد بن العوام بن عمر الواسطي أبو سهل. قال ابن معين، والعجلي، وأبو داود والنسائي، وأبو حاتم: «ثقة». ولد: ١١٨هـ توفي: ١٨٥وقيل: ١٨٦وقيل: ١٨٧هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٧٩ - ٢٨٠).

(٦) هو: شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي أبو عبد الله. قال عيسى بن يونس: «ما رأيتُ أحدًا قط أورعَ في علمه من شريك». ولد: ٩٠هـ توفي: ١٧٧هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٦٤ - ١٦٦).

الحديث: «إنَّ اللهَ ينزِلُ ليلَةَ النصفِ من شعبانَ»[(١)] قلنا: إنَّ قومًا يُنكرونَ هذه الأحاديثَ؟ قال: فما يقولون؟ قلنا: يطعَنُونَ فيها، فقال: إنَّ الذينَ

---

(١) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الصوم، باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان (ص١٨٣ح ٧٣٩) وقال: «حديث عائشة لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الحجاج، وسمعت محمدًا يُضَعِّفُ هذا الحديث، وقال: يحيى بن أبي كثير لم يسمع من عروة، والحجاج بن أرطاة لم يسمع من يحيى بن أبي كثير»، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلوات، باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان (ص١٩٨ح ١٣٨٩)، وأحمد في «المسند» (ص١٩٢٤ح ٢٦٥٤٦) من طرق عن الحجاج بن أرطاة عن يحيى بن أبي كثير عن عروة عن عائشة ﵂ مرفوعًا بلفظ: «**إنَّ الله ﷻ يَنزلُ ليلَة النصف مِن شعبَان إلى السماء الدُّنيا فيغفر لأكثَرَ مِن عَدَدِ شَعرِ غَنَمِ كَلبٍ**».
والحجاج قال فيه ابن حجر كما في «التقريب» (ص١٨٦): «صدوق كثير الخطأ والتدليس».
ويحيى بن أبي كثير قال فيه ابن حجر كما في «التقريب» (ص٦٩١): «ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل». فالإسناد ضعيف، كما قال الألباني في تعليقه على جامع الترمذي.
وللحديث شواهد عن اثنين من الصحابة لا تخلو من مقال:
١ - من حديث أبي بكر ﵁، أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١/ ١٥٧)، وقال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكر إلا من هذا الوجه، وَقد رُوي عن غَيرِ أَبي بكرٍ، وَأَعلى مَن رَوَاهُ عن النبي ﷺ أبو بكر وإن كان فِي إسناده شيء فَجلالة أَبي بكرٍ تُحسِّنه، وعبد الملِك بن عبد الملك ليس بمعروفٍ، وقد روى هذا الحديث أَهلُ العلْم وَنقلوه وَاحتَمَلُوهُ فَذَكَرنَاهُ لِذَلِكَ». والدارمي في «الرد على الجهمية» (ص٨١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٣٥٤).
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ١٢٥): «فيه عبد الملك بن عبد الملك ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يضعفه، وبقية رجاله ثقات». وعبد الملك بن عبد الملك قال فيه البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٤٢٤): «فيه نظر» وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» في ترجمة مصعب بن أبي ذئب (٨/ ٣٠٦ - ٣٠٧): «روى عمرو بن الحارث عن عبد الملك بن عبد الملك عن مصعب بن أبي ذئب هذا. سمعت أبي يقول: لا يعرف منهم إلا القاسم بن محمد».
٢ - من حديث أبي موسى ﵁، أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٣٥٥)، وإسناده ضعيف، لأن فيه ابن لهيعة وهو ضعيف، وفيه أيضًا عبد الرحمن بن عرزب، قال فيه ابن حجر في «التقريب» (ص٤٠٧): «مجهول». والزبير بن سليم، قال فيه ابن حجر في «التقريب» (ص٢٥٦): «مجهول». والحديث بشواهده حسن لغيره.
تنبيه: استشهد بعض أهل العلم لهذا الحديث بلفظ: «يطَّلِعُ الله إلى خلقه ليلَةَ النصف من شعبان..» والذي يظهر أنَّ هذه اللفظة لا تصلح أن تكون شاهدًا لحديثنا؛ لأنه لا يلزم من قوله: «يطلع» النزول، والله أعلم.

جاءوا بهذه الأحاديثِ هم الذين جَاءوا بالقرآنِ، وبأَنَّ الصلواتِ خمسٌ، وبحجِّ البيتِ، وَبِصَومِ رمضانَ، فما نَعرِفُ اللهَ إلا بهذه الأحاديثِ»[١].

فقد أَنكَرَ الإمامُ شريك رَحِمَهُ اللهُ على من يُنكِر أحاديثَ الصفَاتِ ويطعَنُ فيها، وبيَّن أنَّ الذين جاءُوا بهذه الأحاديثِ هم الذين جاءوا بالقرآنِ وبأركانِ الإسلام، فيجبُ قَبولُ حديثِهم مُتواترًا كان أو آحَادًا.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]:

وقال **الإمام ابن خزيمة** رَحِمَهُ اللهُ: «فاحتَسبتُ في تصنيفِ كتابٍ يجمَعُ هذين الجِنسَينِ مِنَ العِلمِ بإثباتِ القولِ بالقضاءِ السَّابِقِ والمقاديرِ النافِذَةِ قبلَ حُدُوثِ كسبِ العباد، والإيمانِ بجميعِ صفَاتِ الرحمنِ الخالقِ ـ جل وعلا ـ مما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ في مُحكمِ تنزِيلِهِ الذي لا يأتيه الباطِلُ مِن بينِ يَدَيهِ ولا من خَلفِهِ، تنزِيلٌ مِن حكيمٍ حميدٍ، وبما صَحَّ وَثَبَتَ عن نبيِّنا ﷺ بالأسانيدِ الثابتَةِ الصحيحَةِ بنقلِ أهلِ العَدَالَةِ مَوصُولًا إليه ﷺ»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «نحنُ نُثبِتُ لخالِقِنا ـ جل وعلا ـ صفاتِهِ التي وَصَفَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بها نفسَهُ في محكَمِ تنزيلِهِ، أو على لسانِ نبيِّهِ المصطفى ﷺ مما ثبَتَ بِنَقلِ العَدلِ عنِ العَدلِ موصُولًا إليه»[٣].

بيَّن الإمامُ ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ أنه يُشتَرَطُ في الحديثِ الذي يُحتَجُّ به في العقيدَةِ أن يكونَ صحيحًا بِنَقلِ أهلِ العدالَةِ موصُولًا إلى النبي ﷺ، فمَادَامَ الحديثُ قد صح فإنه يُحتَجُّ به في العقيدَةِ مُتَوَاتِرًا كان أو آحادًا.

[أبو بكر محمد بن الحسين الآجري (٣٦٠هـ)]:

وقال **الإمام الآجري**[٤] رَحِمَهُ اللهُ: «هذه السُّنَنُ كُلُّها نُؤمِنُ بها، ولا نقولُ

---

(١) أخرجه عبد الله في «السنة» (١/ ٢٧٣) من طريق أبي معمر، عن عباد به. وسنده صحيح.
(٢) «كتاب التوحيد» (١/ ١٠ ـ ١١).
(٣) «كتاب التوحيد» (١/ ٦٩)، وانظر: (١/ ١٤٣).
(٤) هو: محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي أبو بكر. كان عالمًا، عاملًا، صاحب سنة واتباع، توفي: ٣٦٠هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٣/ ٩٣٦).

فيها: كيف؟ والذين نَقَلُوا هذه السنَنَ هم الذين نَقَلُوا إلينا السنَنَ في الطهارةِ، وفي الصلاةِ، والزكاةِ، والصيامِ، والحجِّ، والجهادِ، وسائر الأحكامِ من الحلالِ والحرامِ، فَقَبِلَها العلماءُ منهم أحسَنَ قبولٍ، ولا يَرُدُّ هذه السنَنَ إلا مَن يذهَبُ مذهَبَ المعتزلَةِ، فمَن عارَضَ فيها أو رَدَّها، أو قال: كيف؟ فاتَّهِمُوهُ واحذَرُوهُ»[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بابُ الإيمانِ والتصديق بأنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ ينزِلُ إلى سماء الدنيا كلَّ ليلَةٍ:

الإيمانُ بهذا واجِبٌ، ولا يَسَع المسلِم العَاقِل أن يقول: كيف ينزِلُ؟ ولا يَرُدُّ هذا إلا المعتزلة، وأمَّا أهلُ الحقِّ فيقولون: الإيمانُ به وَاجِبٌ بلا كيف؛ لأنَّ الأخبارَ قد صَحَّت عن رسولِ اللهِ ﷺ: «**أنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ ينزِلُ إلى السماء الدنيا كلَّ ليلةٍ**»[(٢)]، والذين نقَلُوا إلينا هذه الأخبار هم الذين نَقَلُوا إلينا الأحكامَ مِنَ الحلالِ والحرامِ، وعلم الصلاةِ، والزكاةِ، والصيامِ، والحج، والجهادِ، فكما قَبِلَ العلماءُ عنهم ذلك كذلك قَبِلُوا منهم هذه السنَنَ، وقالوا: من رَدَّهَا فهو ضالٌّ خبيثٌ، يحذَرُونه ويُحَذِّرُون منه»[(٣)].

فقد قرَّر الإمامُ الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الأخبارَ إذا صَحَّت عن رسولِ الله ﷺ فإنه يجبُ الإيمانُ بها ولو كانَت خبَرَ آحادٍ، وبيَّن أنَّ الرواةَ الذين اعتُمِد عليهم وقُبِلَت أحاديثُهُم في بابِ الأحكامِ هم الذين رَوَوا أحاديثَ الصفاتِ، فكيف تُقبلُ أحاديثُهُم في الأحكامِ دونَ الصفاتِ؟ وإذا أَبطَلنا قولَهُم في الصفَاتِ وَجَبَ رَدُّ قولِهِم في الأحكَامِ، فَتَبطُلُ الشريعَةُ ويَذهَبُ الدِّين، كما قرَّر أنه لا يَرُدُّ هذه السنَنَ إلا مَن يَذهَبُ مذهَبَ المعتزلَةِ الذين يَرُدُّونَ خبَرَ الآحادِ.

---

(١) «كتاب الشريعة» (٢/ ١٠٦٨).

(٢) تقدم تخريجه (ص١٦٤).

(٣) «كتاب الشريعة» (٣/ ١١٢٥ ـ ١١٢٦).

[أبو نصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]:

وقال **الإمام السجزي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ القولَ بما في الأحادِيثِ الثابِتَةِ مما أمَرَ اللهُ سبحانه بقَبُولِهِ فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧] ولا خلافَ بينَ عُقَلاءِ أهلِ الملَّةِ في أنَّ الرسُلَ أَعرَف باللهِ سبحانه وبصفاتِهِ مِن غيرِهِم؛ لأنهم أَوفَرُ الناسِ عقلًا، والوحي يَنزِلُ عليهم، والعِصمَة مِنَ الضلالِ تَصحَبُهُم، وَقَدَ جعلَ اللهُ سبحانه طاعَةَ رسولِهِ محمدٍ ﷺ مَقرُونَةً بطاعَتِهِ، وَوَعَدَ من أطاعَهُ وأطاع رسُولَهُ ﷺ بالفوزِ العظيمِ.

فَأَمرُ هذه الأخبارِ التي وَقَعَ الخلافُ فيها لا يخلُو مِن أن يكونَ صِدقًا أو كَذِبًا.

فإن كانت صدقًا وَجَبَ المصيرُ إليها.

وإن كانت كَذِبًا لَزِمَ تركُها.

وَوَجَدنا رواةَ هذه الأحاديثِ أئمَّةَ المسلمين وصدورَهُم وعلماءَهُم وثقاتهم خَلَفًا عن سَلَفٍ، وهُم مِن أهلِ العدالَةِ الظاهِرَةِ، والمرجُوع إليهم وإلى فتاوِيهم في الدماءِ والفروجِ، كسفيانَ بنِ سعيد الثوري، ومالك بن أنس الأصبحي، وحماد بن زيد الأزدي(١)، وسفيان بن عيينة الهلالي(٢)، وعبد الله ابن المبارك المروزي(٣)، وأمثالهم.

---

(١) هو: حماد بن زيد بن درهم. قال الإمام أحمد: «هو من أئمة المسلمين من أهل الدين». ولد: ٩٨هـ توفي: ١٧٩هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩).

(٢) هو: سفيان بن عيينة بن أبي عمران واسمه ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي. قال الشافعي: «ما رأيت أحدًا أكفأ عن الفتيا منه». ولد: ١٠٧هـ توفي: ١٩٨هـ. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٣/ ٢٢٣ ـ ٢٢٨).

(٣) هو: عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي أبو عبد الرحمن. قال ابن حجر: «ثقة، ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد، جُمِعت فيه خصالُ الخير». ولد: ١١٨هـ، توفي: ١٨١هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢٧٤ ـ ٢٧٩)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص٣٧٨).

وفي طبقَةِ كُلّ مَن قبلهُم وبعدهُم مَن حَالُهُ في العلمِ والعدالَةِ كحالهم، فغيرُ جائزٍ أن يُكَذَّبَ خبرُهُم.

وما مِن حديثٍ منها إلا وقد وَرَدَ مِن عدَّةِ طُرُقٍ متساويَةِ الحالِ في تَعلُّقِ الأسبابِ الموجِبَةِ للقبولِ بها، ومع ذلك فهم الذين رَوَوا الأحكامَ والسنَنَ وعليهم مدارُ الشريعَةِ، فمَن صدَّقَهُم في نقلِ الشريعَةِ لَزمَهُ أن يُصدِّقَهُم في نقلِ الصفاتِ، وَمَن كذَّبَهُم في أحَدِ النَّوعَينِ وَجَبَ عليه تكذيبهُم في النوعِ الآخَرِ»[١].

فقد قرَّر الإمامُ السجزي رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ أخبارَ الآحادِ لا تخلُو من حالين: إمَّا أن تكونَ صِدقًا، أو تكونَ كَذِبًا، فإن كانت صِدقًا وَجَبَ الأخذُ بها في العقائد والأحكام، وإن كانت كذِبًا لَزِمَ تركُها في العقائد والأحكام.

كما بيَّن أنَّ روَّاةَ هذه الأحاديثِ هم أئمَّةُ المسلمين وثقاتُهم، فغيرُ جائزٍ أن يُكَذَّبَ خبَرُهُم.

وبيَّن أيضًا أنَّ روَّاةَ أحاديثِ الصفاتِ هم الذين روَوا الأحكامَ والسنَنَ وعليهم مدارُ نقل الشريعَةِ، فَمَن صدَّقَهُم في نقلِ الشريعَةِ لَزِمَهُ أن يُصَدِّقَهُم في نقلِ الصفَاتِ، ومَن كذَّبهم في أحدِ النوعينِ: في الصفات أو الشريعة وجَبَ عليه تكذِيبهُم في النوعِ الآخرِ.

📖 [أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر(٤٦٣هـ)]:

وقال **الإمام ابن عبد البر** رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليسَ في الاعتقَادِ في صفاتِ اللهِ وأسمائِهِ إلا ما جاءَ مَنصُوصًا في كتابِ اللهِ، أو صَحَّ عن رسُولِ اللهِ ﷺ، أو أجمَعَت عليه الأمةُ، وما جاءَ مِن أخبارِ الآحَادِ في ذلك كُلِّه أو نحوِهِ يُسَلَّمُ له، ولا يُنَاظَرُ فيه»[٢].

---

(١) «الرد على من أنكر الحرف والصوت» (ص٢٨١ ـ ٢٨٣).

(٢) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤٣).

فقد صرَّح الإمامُ ابنُ عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ ما جاءَت به أخبارُ الآحادِ من أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ فإنَّه يجبُ قبولُه، ولا يُنَاظَرُ فيه.

[أبو المظفر السمعاني (٤٨٩ هـ)]:

وقال **أبو القاسم التيمي** رَحِمَهُ اللَّهُ: قال لنا أبو المظفر السمعاني[١] رَحِمَهُ اللَّهُ: «فصل: ونشتغلُ الآن بالجوابِ عن قولِهم فيما سبق: إنَّ أخبارَ الآحادِ لا تُقبَل فيما طريقُهُ العلم، وهذا رأسُ شغبِ المبتدِعَةِ في ردِّ الأخبارِ، وَطَلَبِ الدليلِ مِنَ النظرِ، والاعتبارِ، فنقولُ وبالله التوفيق:

إنَّ الخبَرَ إذا صحَّ عن رسولِ اللهِ ﷺ ورواهُ الثقاتُ والأئمةُ وأسندُوهُ خَلَفهُم عن سَلَفِهِم إلى رسولِ الله ﷺ وتَلَقَّتهُ الأمةُ بالقَبُولِ، فإنَّه يوجبُ العلمَ فيما سبيلُهُ العلمُ، وهذا قولُ عامَّةِ أهلِ الحديث، والمُتقنين مِنَ القائمين على السنة.

وإنما هذا القولُ الذي يُذكَر أنَّ خبَرَ الواحِدِ لا يُفِيدُ العلمَ بحالٍ، ولابُدَّ مِن نقلِهِ بطريقِ التواتُرِ لوُقُوعِ العلمِ به؛ شيءٌ اخترَعَتهُ القدريةُ والمعتزلةُ، وكان قَصدُهُم منه ردّ الأخبارِ»[٢].

فقد قرَّر الإمامُ أبو المظفر رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ أخبارَ الآحادِ إذا صحَّ سنَدُها وتُلُقِّيَت بالقبُولِ فإنها توجِبُ العِلم، وَمِن هنا أبطَلَ شُبهَةَ المخالفين الذين لا يَحتَجُّون بخبَرِ الآحاد لمَّا زَعَمُوا أنَّ خبَرَ الواحِدِ يُفِيدُ الظنَّ فلا يُؤخَذُ منه العقيدَةُ.

ولا يَعنِي ذلك: أنَّ أخبارَ الآحادِ إذا لم تُتَلَقَّ بالقبولِ لا يؤخَذُ بها في

---

(١) هو منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني أبو المظفر. تعصَّب لأهل الحديث والسنة والجماعة، وكان شوكًا في أعين المخالفين، وحجة لأهل السنة. ولد: ٤٢٦هـ توفي: ٤٨٩هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ١١٤٠ ـ ١١٩).

(٢) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨).

العقيدَةِ عند أئمَّةِ السلف، وإنما أئمةُ السلفِ يأخذُونَ بها مُطلقًا كما تقدَّم من تقريرِ كلامِهِم.

كما بيَّن الإمام أبو المظفر أنَّ القولَ بأنَّ خبَرَ الواحِدِ لا يُفيدُ العلمَ، إنما هو قولٌ مبتَدَعٌ اختَرَعتهُ القدريةُ والمعتزلَةُ، وكان قصدُهم منه رَدّ الأخبارِ.

[موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)]:

وقال **الإمام ابن قدامة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بيانُ وجوبِ قبول هذه الأخبارِ ـ أي: أخبار الآحاد ـ لوجهين:

أحدهما: اتفاقُ الأئمة على نقلِها وَرِوَايَتِها وتخريجِها في الصِّحَاحِ والمسانيدِ، وتدوينِها في الدَّوَاوين، وَحكم الحفاظِ المتقنين عليها بالصحةِ، وعلى رُواتِها بالإتقانِ والعدالَةِ، فَطَرحُهَا مخالفٌ للإجماع خارجٌ عن أهلِ الاتفاق، فلا يُلتَفَتُ إليه ولا يُعَرَّجُ عليه.

والثاني: أنَّ رواةَ هذه الأخبارِ هم نَقَلَةُ الشريعَةِ ورواةُ الأحكام، وعليهم الاعتمَادُ في بيانِ الحلالِ والحرامِ في الدِّين، وإذا أَبطَلنَا قولَهُم بتأويلنا وَجَبَ ردُّ قولِهم ثم فتبطُلُ الشريعَةُ وَيَذهبُ الدِّين»[1].

فقد صرَّح الإمامُ ابنُ قدامة: أنَّ أخبارَ الآحاد مقبولَةٌ، وَذَكَرَ وَجهين لذلك، وهذان الوجهان قد ذَكَرَهُما أئمةُ السلف الذين تقدَّم ذِكرُ كلامِهِم.

وبعدَ سردِ ما تقدَّم نقلُهُ من نصوصٍ عن أئمةِ السلف يتضحُ أنهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ متفقون على الاحتجاجِ بخبَرِ الآحادِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ.

فالناظرُ في كلام أئمة السلف في هذه القاعدة يجد أنه يدور على ثلاثة أمور:

١ ـ عدمُ التفريقِ في الاستدلالِ بينَ الأخبار المتواتِرَةِ وأخبارِ الآحاد، فكلها حُجَّةٌ.

---

(١) «تحريم النظر في كتب الكلام» (ص٥٦ ـ ٥٧).

٢ - أنَّ الرواةَ الذين رَوَوا أحاديثَ الأحكامِ هم الذين رَوَوا أحاديثَ الصفاتِ، فكيفَ يُقبَلُ أحاديثهُم في الأحكام دونَ الصفاتِ؟!

٣ - أنَّ أحاديثَ الآحادِ إذا صَحَّ سنَدُها وَتُلُقِّيَت بالقبولِ فإنها تفيدُ العِلمَ.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أئمةَ السلفِ في الاحتجاجِ بخبَرِ الآحادِ في بابِ الأسماءِ والصفات، فلم يُفَرِّق في الاستدلالِ بينَ الأخبارِ المتواتِرَةِ وبين أخبارِ الآحادِ في باب الأسماءِ والصفاتِ، وإنما يَرَى أنَّ أحاديثَ الآحاد مقبولةٌ مطلقًا إذا صحَّت سواء كان ذلك في بابِ الصفات أو بابِ الأحكام، ولهذا قال: «وأخبارُ الآحادِ مقبولَةٌ إذا نقلَهَا العدولُ».

كما قرر رَحِمَهُ اللَّهُ متابعًا لأئمة السلف أنَّ خبَرَ الواحدِ يُفيدُ العلمَ إذا احتَفَّت به القرائِنُ، وَمِنَ القرائِنِ التي يُفيدُ بها خبَرُ الواحِدِ العلمَ: تَلَقِّي الأمة له بالقَبُولِ، أو صفات تكونُ في المخبِرِ، أو في المخبَرِ به مختَصَّةٌ بذلك الخبَرِ، أو غير ذلك من القرائِنِ التي يفيدُ بها خبَرُ الواحِدِ العلم.

ولا يعني ذلك أنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية لا يَرَى الاحتجاجَ بخبَرِ الآحاد في بابِ الاعتقادِ إلا إذا احتفَّت به القرائِنُ، وإنما مرادُ شيخ الإسلامِ أنَّ خبَرَ الواحِدِ ليس يُفيدُ الظَّنَّ مطلقًا، فإنه قد يفيدُ العلم، وذلك إذا احتَفَّت به القرائِنُ.

وبهذا يظهَرُ أنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية موافِقٌ لما عليه السلَفُ في هذه القاعدَةِ، مُتَّبعٌ لأقوالهم مُهتَدٍ بهديهم.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«أَسمَاءُ اللهِ وَصِفَاتُهُ تَثبُتُ بِخَبَرِ الآحَادِ»

إنَّ هذهِ القاعِدَةَ العظيمَةَ مِن قواعِدِ الاستدلالِ في باب الأسماء والصفات قد دلَّت عليها الأدلةُ الشرعيَّةُ التي هي مصدرُ أئمةِ السلفِ وشيخِ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **ومن هذه الأدلةِ:**

قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزَاب: ٣٦].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أمرَ بالاستسلام لأمرِهِ وأمرِ رسولِهِ ﷺ، وحذَّرَ من عصيانِهِ وعصيانِ رسُولِهِ ﷺ، ولم يُفَرِّق في ذلك بينَ متواترٍ وآحادٍ.

وقوله «أمرًا» نكرةٌ في سياق الشرطِ، والنكرةُ في سياقِ الشرطِ تَعُمُّ كما هو مُقرَّرٌ عند الأصوليين[١]، فقوله: «أمرًا» يَعُمُّ كلَّ أمرٍ سواء أكان في العقيدةِ أم في الأحكامِ.

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهذه الآية عامَّةٌ في جميع الأمور، وذلك أنَّه

(١) انظر: «شرح الكوكب المنير» لابن النجار الفتوحي (٣/ ١٤١).

إذا حَكَمَ اللهُ ورسولهُ ﷺ بشيءٍ، فليس لأحد مخالَفَتُهُ ولا اختيارَ لأحدٍ هاهنا، ولا رأيَ ولا قولَ»(١).

وقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحَشر: ٧].

وجه الدلالة: أنَّ هذه الآية الكريمة دلت على وجُوبِ الأخذِ بما جاءَ به النبيُّ ﷺ والانتهاءِ عمَّا نهى عنه، وهو شاملٌ لما ثَبَتَ عن النبيِّ ﷺ عن طريقِ التواترِ، أو عن طريقِ الآحاد؛ إذ قوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ﴾ [الحَشر: ٧] عامٌّ شاملٌ لأخبارِ الآحاد والتواترِ؛ فإنَّ «ما» من ألفاظِ العمومِ عند الأصوليين(٢).

قال **الإمام السجزي** رحمه الله: «إنَّ القولَ بما في الأحادِيثِ الثابتَةِ مما أمَرَ اللهُ سبحانه بقَبُولِهِ فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحَشر: ٧]»(٣).

وقال **الشيخ السعدي** رحمه الله في تفسير هذه الآية: «وهذا شاملٌ لأصولِ الدِّين وفروعه، ظاهِرِهِ وباطنِهِ، وأنَّ ما جاء به الرسولُ ﷺ يَتَعَيَّنُ على العبادِ الأخذُ به واتباعُهُ، ولا تَحِلُّ مخالَفَتُهُ»(٤).

فتَخصيصُ هذه الأدلةِ بالأحكامِ دونَ العقائِدِ، أو بالمتواترِ دون الآحاد تحكُّم لا دليلَ عليه.

وعن معاذ رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال له: «**إِنَّكَ تَأتِي قَومًا مِن أَهلِ الكِتَابِ، فَادعُهُم إِلَى شَهَادَةِ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِن هُم أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعلِمهُم أَنَّ اللَّهَ افتَرَضَ عَلَيهِم خَمسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَومٍ**

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٦/ ٤٢٣).
(٢) انظر: «شرح الكوكب المنير» لابن النجار الفتوحي (٣/ ١١٩ ـ ١٢٠).
(٣) «الرد على من أنكر الحرف والصوت» (ص٢٨١ ـ ٢٨٣).
(٤) (ص١٠٠٣).

وَلَيلَةٍ، فَإن هُم أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعلِمهُم أَنَّ اللَّهَ افتَرَضَ عَلَيهِم صَدَقَةً تُؤخَذُ مِن أَغنِيَائِهِم فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِم»[١].

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يبعَثُ الآحاد مِن أصحابِهِ ﷺ إلى أطرافِ البلادِ لِيُعَلِّمُوا الناسَ أمورَ العقائِدِ والأحكام ويُقِيموا عليهم الحجة، كما أرسَلَ معاذًا في هذا الحديث، وَأمَرَهُ بتقديمِ الدَّعوةِ إلى العقيدةِ والتوحيدِ على أركانِ الإسلامِ، ولم ينقل أنَّ أحدًا مِن أولئك الرسل اقتَصَرَ على تبليغِ الأحكامِ العمليَّة فقط، وهذا مما يُؤَكِّدُ ثبوتَ أمورِ العقيدة بخبَرِ الواحِدِ وقِيامِ الحجةِ به.

والآياتُ القرآنيةُ والأحاديثُ النبويةُ في الدلالةِ على أنَّ أسماءَ الله وصفاتِهِ تثبُتُ بخبَرِ الآحاد كثيرة، واكتفيتُ بما ذكرتُ لحصول المقصودِ بها إن شاء الله.



(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (ص٣١ ح١٢١).

الفصل الرابع:

قاعدة

«وُجُوبُ إِثبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجرَائِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا»

وفيه ثلاثة مباحث :.

- المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«وُجوبُ إثبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجرَائِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا»

لما كانَ الكلامُ في الفُصُولِ السابقَةِ عَنِ الكتاب والسنةِ، وأنهما مصدَرُ التَّلَقِّي عند أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات، ناسَبَ أن أذكُرَ في هذا الفصلِ والذي يليه السبيلَ الصَّحيحَ في فهمِ نُصُوصِ الكتابِ والسنةِ.

وقد سلكَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في نُصُوصِ الصِّفَاتِ مَسلَكَ أئمَّةِ السَّلَفِ في إجرَاءِ النُّصُوصِ الشَّرعيَّةِ على ظاهِرِها، ويدُلُّكَ على ذلك أقوالُه وَمَا تَضَمَّنتهُ كُتُبُهُ.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَمَذهَبُ السلَفِ ـ رضوان الله عليهم ـ إثباتُ الصفَاتِ وإجرَاؤُهَا على ظَاهِرِها وَنفيُ الكيفِيَّةِ عنها؛ لأنَّ الكلامَ في الصفَاتِ فرعٌ عَنِ الكلامِ في الذَّاتِ، وإثباتُ الذَّاتِ إثبات وُجُودٍ لا إثبَات كيفِيَّةٍ، فكذلك إثباتُ الصِّفَاتِ. وعلى هذا مَضَى السلَفُ كُلُّهُم»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ لما سئل عن مذهب السلف: «فَمَن سَبِيلُهُم فِي الِاعتِقَادِ: الإِيمَانُ بِصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَسمَائِهِ الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفسَهُ وَسَمَّى بِهَا نَفسَهُ

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٦ ـ ٧).

فِي كِتَابِهِ وَتَنزِيلِهِ، أَو عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، مِن غَيرِ زِيَادَةٍ عَلَيهَا وَلَا نَقصٍ مِنهَا وَلَا تَجَاوُزٍ لَهَا، وَلَا تَفسِيرٍ لَهَا ولا تأويل[١] لها بِمَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا، وَلَا تَشبِيهٍ لَهَا بِصِفَاتِ المَخلُوقِينَ وَلَا سِمَاتِ المحدثين، بَل أَمَرُّوهَا كَمَا جَاءَت، وَرَدُّوا عِلمَهَا إِلَى قَائِلِهَا وَمَعنَاهَا إِلَى المُتَكَلِّمِ بِهَا...

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مَذهَبَهُم مَا ذَكَرنَاهُ: أَنَّهُم نَقَلُوا إِلَينَا القُرآنَ العَظِيمَ وَأَخبَارَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَقلَ مُصَدِّقٍ لَهَا مُؤمِنٍ بِهَا قَابِلٍ لَهَا غَيرِ مُرتَابٍ فِيهَا وَلَا شَاكٍّ فِي صِدقِ قَائِلِهَا، وَلَم يُفَسِّرُوا مَا يَتَعَلَّقُ بِالصِّفَاتِ مِنهَا وَلَا تَأَوَّلُوهُ وَلَا شَبَّهُوهُ بِصِفَاتِ المَخلُوقِينَ؛ إذ لَو فَعَلُوا شَيئًا مِن ذَلِكَ لَنُقِلَ عَنهُم، وَلَم يَجُز أَن يُكتَمَ بِالكُلِّيَّةِ؛ إذ لَا يَجُوزُ التَّوَاطُؤُ عَلَى كِتمَانِ مَا يُحتَاجُ إِلَى نَقلِهِ وَمَعرِفَتِهِ؛ لِجَرَيَانِ ذَلِكَ فِي القُبحِ مَجرَى التَّوَاطُؤِ عَلَى نَقلِ الكَذِبِ وَفِعلِ مَا لَا يَحِلُّ»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما السلفيَّةُ فَعَلَى ما حكاهُ الخطابي[٣] وأبو بكر

---

(١) **التأويل**: هو تفعيلٌ من آل يئول إلى كذا إذا صار إليه، فالتأويلُ: التصيير، وأوَّلتُه تأويلاً إذا صيَّرتُه إليه. والتأويلُ في كتاب الله ﷻ المرادُ به حقيقة المعنى الذي يئول اللفظ إليه، وهي الحقيقةُ الموجودَةُ في الخارج، فإنَّ الكلامَ نوعان: خبر وطلب. فتأويلُ الخبر هو الحقيقَةُ، وتأويل الوعدِ والوعيد هو نفسُ الموعود والمتوعَّد به، وتأويل ما أخبر الله به من صفاته وأفعاله نفسُ ما هو عليه سبحانه، وما هو موصوفٌ به من الصفات العلا، وتأويلُ الأمرِ هو نفسُ الأفعالِ المأمور بها..

وأما التأويلُ في اصطلاح أهلِ التفسير والسلف من أهل الفقه والحديث، فمرادهم به معنى التفسير والبيان.

وأما المعتزلةُ والجهمية وغيرُهم من فرق المتكلمين فمرادُهُم بالتأويلِ صرفُ اللفظِ عن ظاهره وحقيقته إلى مجازه، وما يخالف ظاهره، وهذا هو الشائعُ في عرف المتأخرين من أهل الأصول والفقه. انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١/ ٨٠)، و«الصواعق المرسلة» لابن القيم (١/ ١٧٥ ـ ١٧٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢ ـ ٣).

(٣) هو: حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي أبو سليمان. كان ثقة متثبتًا من أوعية العلم، والخطابي ممن يقول بأنه لا يقوم بذات الله ما يتعلق بالمشيئة توفي: ٣٨٨هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٣/ ١٠١٨ ـ ١٠٢٠)، و«منهاج السنة» (٢/ ٣٧٩).

الخطيب[(١)] وغيرهما، قالوا: مَذهَبُ السَّلَفِ إجراءُ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَآيَاتِ الصِّفَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا، مَعَ نَفيِ الكَيفِيَّةِ وَالتَّشبيهِ عَنهَا؛ فَلَا نَقُولُ: إنَّ مَعنَى اليَدِ القُدرَةُ، وَلَا إنَّ مَعنَى السَّمعِ العِلمُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ فَرعٌ عَلَى الكَلَامِ فِي الذَّاتِ يُحتَذَى فِيهِ حَذوهُ وَيُتَّبَعُ فِيهِ مِثَالُهُ، فَإِذَا كَانَ إثبَاتُ الذَّاتِ إثبَاتَ وُجُودٍ لَا إثبَاتَ كَيفِيَّةٍ فَكَذَلِكَ إثبَاتُ الصِّفَاتِ إثبَاتُ وُجُودٍ لَا إثبَاتُ كَيفِيَّةٍ.

فقد أخبرك الخطابي والخطيب ـ وَهُمَا إمَامَانِ مِن أَصحَابِ الشَّافِعِيِّ مُتَّفَقٌ عَلَى عِلمِهِمَا بِالنَّقلِ وَعِلمُ الخطابي بِالمَعَانِي ـ أَنَّ مَذهَبَ السَّلَفِ إجرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا مَعَ نَفيِ الكَيفِيَّةِ وَالتَّشبِيهِ عَنهَا.

واللهُ يَعلَمُ أني قد بالَغتُ في البحثِ عَن مَذَاهِبِ السلَفِ فَمَا عَلِمتُ أَحَدًا منهم خَالَفَ ذلك»[(٢)].

ومما سبَقَ نقلُهُ يتبيَّنُ: تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعِدَةِ، وهي قاعدَةٌ عظيمَةٌ من القواعِدِ التي بنى عليها أهلُ السنةِ والجماعة منهَجَهُم في بابِ الأسماء والصفاتِ، وهي من أهمِّ القواعِد في باب الأسماءِ والصفاتِ.

ومضمونها: وُجُوبُ إثباتِ نصوصِ الصفَاتِ على ما يتبَادَرُ إلى العَقلِ السَّليمِ مِنَ المعاني من غيرِ تمثيلٍ ولا صرفٍ لها عن ظاهِرِها؛ لأنَّ القرآنَ نَزَلَ بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ.

فالواجِبُ: أن تُجرَى النصوصُ على ما تقتضِيهِ اللغةُ العربيَّةُ، كما يجبُ حملُ الآياتِ القرآنيَّةِ والأحاديثِ النبويَّةِ على عادَةِ العَرَبِ في الكلامِ ومفهُومِها في الخطَابِ، فلا يَصِحُّ العدول عن مَعهُودِ العرَبِ في خطابِها إلى شَوَاذِّ اللغَةِ، وَوَحشِيِّ الألفاظِ، وغرَائِبِ الكلام؛ بل الوَاجبُ إجراءُ النصوصِ على ظاهِرِها.

---

(١) هو: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر. قال ابن ماكولا: «كان الخطيب آخر الأعيان ممن شاهدناه معرفة وحفظًا وإتقانًا وضبطًا لحديث رسول الله ﷺ». ولد: ٣٩٢هـ توفي: ٤٦٣هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٣/ ١١٣٥ ـ ١١٤٦).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣٣/ ١٧٧).

ثم إنَّ الظاهِرَ لو كان غير مُرَادٍ ـ كما يدَّعِيه أهلُ الكلام ـ لجاء البيانُ مِن عندِ النبي ﷺ؛ إذ تأخيرُ البيانِ عن وَقتِ الحاجَةِ ممتنعٌ خصوصًا معَ كثرةِ النصوصِ الوارِدَةِ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ وَتَنَوُّعِها، ولم يأتِ نصٌّ واحِدٌ يَصرِفُها عن ظَاهِرِها؛ بل كانَ الأعرابيُّ يأتي إلى النبيِّ ﷺ فيُخبِرهُ النبيُّ ﷺ بنصُوصِ الصفَاتِ مُعتَمِدًا في بيانِ معاني تلك النصوص إلى ما يَتَبَادَرُ إلى ذِهنِ ذلك السامعِ مِن لسانِهِ العربيِّ، ولا يَصرِفُها له عن ظاهِرِها.

وهذا مما يَدُلُّ دلالةً قطعيَّةً على أنَّ الواجِبَ هو إجراءُ النصوصِ على ظاهِرِها.

مثالُ هذه القاعدة: وَصَفَ اللهُ نفسَهُ بأنَّ له يدَين، قال تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

فلو قيل: إنَّ المرادَ باليدين النعمَةُ أو القوَّةُ، لكان في ذلك صرفٌ للفظِ عن ظاهِرِهِ المتبادِرِ منه، مع أنَّ الواجِبَ هو إجراءُ النصوصِ على ظاهِرِها، وذلك بأن يُقالَ: لله يدانِ حقيقِيَّتَانِ تليقانِ به ـ جل وعلا ـ من غيرِ تحريفٍ[(١)] ولا تمثيلٍ.

---

(١) التحريف: في اللغة هو: التغيير.

وفي الاصطلاح: تغيير النص لفظًا أو معنى. والتغيير اللفظي: هو العدولُ به عن جهته إلى غيرها إما بزيادة، أو نقصان، أو تغيير حركة إعرابية، أو غير إعرابية، والتغيير اللفظي قد يتغير معه المعنى وقد لا يتغير.

فهذه ثلاثة أقسام:

١ ـ تحريف لفظي يتغير معه المعنى.

٢ ـ تحريف لفظي لا يتغير معه المعنى.

٣ ـ تحريف معنوي وهو: العدول بالمعنى عن وجهه وحقيقته وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر، كتحريف معنى اليدين إلى القوة والنعمة.

انظر: «لسان العرب» لابن منظور (٣/ ١٢٩)، و«مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (٣/ ١٦٥)، و«مختصر الصواعق» للموصلي (٣/ ٩٣٦ ـ ٩٣٧)، و«فتح رب البرية» للشيخ ابن عثيمين (ص١٨).

وعلى هذه القاعِدَةِ جَرَى إجماعُ الأئمة، وهذا أيضًا يدلُّ دلالَةً قطعيَّةً على أنَّ نصوصَ الصفاتِ يجب إجراؤُها على ظاهِرِها.

وبعد أن ظهر معنى هذه القاعدة واتَّضَحَ، يجدر التنبيه إلى: أنَّ لفظَ «الظاهِرِ» في عُرفِ المتأَخِّرينَ قد صار فيه اشتراكٌ واشتباهٌ.

فإنَّ «الظاهرَ» إن أريدَ به: الظاهرُ الذي هو مِن خصائصِ المخلوقين حتى يُشبَّه الله بخلقهِ، فهذا ضلالٌ؛ بل يجب القطعُ بأنَّ اللهَ تعالى ليس كمثلِهِ شيءٌ لا في ذاته، ولا في صفاتِهِ، ولا في أفعَالِهِ.

وأما إن أريدَ بإجرائه على ظاهره: الظاهرُ الذي هو الظاهِرُ في عُرفِ سلفِ الأمَّةِ، بحيث لا يُحرَّفُ الكَلِمُ عن مواضِعِهِ ولا يُلحَدُ في أسماءِ اللهِ تعالى، ولا يُفَسَّرُ القرآنُ والحديثُ بما يخالفُ تفسيرَ سَلفِ الأمة وأهلِ السنة؛ بل يُجرَى ذلك على ما اقتَضَتهُ النصوصُ وَتَطابَقَ عليه دلائلُ الكتابِ والسنة وأجمعَ عليه سلفُ الأمة، فهذا مصيبٌ في ذلك، وهو الحقُّ(١).

وقد انقسَمَ المخالفون لهذه القاعدة إلى أربعة أقسامٍ:

القسمُ الأول: مَن جَعَلُوا الظاهِرَ المتبادِرَ مِن نصوصِ الصفاتِ التمثيلَ، وَأَبقَوا دلالَتَها على ذلك، **وهؤلاء هم المشبهة**(٢).

ولا شكَّ أنَّ مذهَبَهُم باطلٌ؛ وذلك لما فيه من جنايَةٍ على النصوصِ الشرعيَّةِ وتعطيلٍ لها، وهو خلافُ ما أَمَرَ اللهُ به وأرشَدَ إليه في قوله ـ جل ذكره ـ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشّورىٰ: ١١].

فإن قال المشبه: لا أَعقِلُ علمًا ويدًا إلا من جنسِ علمِ ويَدِ المخلوقِ.

---

(١) انظر: «التسعينية» (٢/ ٥٤٦).

(٢) المشبهة: هم الذين شبَّهوا صفاتِ الله بصفات خلقه، فقالوا: يد الله كيد المخلوقين، وسمعه كسمعهم. وهذا التشبيهُ عندهم هو في الجنسِ، وإن كان المشبه أكبرَ مقدارًا من المشبه به؛ إذ لا يقول أحد إلا أنه أكبر. والمشبهَةُ مفترقون على أصنافٍ شتى، وأولُ ظهورِ التشبيه صادرٌ عن أصناف من الروافِض الغلاة. انظر: «الفرق بين الفرق» للبغدادي (ص٢٢٥)، و«الصفدية» (٢/ ٣١٣ ـ ٣١٤)، و«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢٨٥).

قيل له: فكيف تعقِلُ ذاتًا مِن غيرِ جنسِ ذواتِ المخلوقين؟

وقد أنكَرَ مذهبَهم أئمةُ السلف[١]؛ **بل كفَّروا مَن يقولُ بهذا القَولِ**[٢].

❁ **القسمُ الثاني**: مَن نَفَوا الظاهِرَ المتبادِرَ مِن نصوصِ الصفاتِ، **وهؤلاء هم المعطلة**.

ولهم في ذلك مسلكان:

❁ **المسلك الأول**: التأويل؛ وذلك بِصَرفِ النصوصِ الشرعِيَّةِ عن ظاهِرِها المتبادِرِ إلى الذِّهنِ منها مع تعيينِهم للمعنى الذي صُرفَ النَّصُّ إليه، فيَتَأَوَّلُون النصوصَ ويُعيِّنُون المرادَ، كتأوِيلِهم لمعنى الاستواء الوارِدِ في النصوصِ بالاستيلاء، **وهؤلاء يُعرَفُون بأهل التأويل**.

❁ **المسلك الثاني**: التفويض؛ وذلك بزعمِهم أنَّ النصوصَ الشرعيَّةَ المتعَلِّقَةَ بالصفاتِ لا يُعلَمُ معناها مع نفيِهم للظاهِرِ المتبادِرِ منها، فيقولون: اللهُ أعلَمُ بما أرادَ مِن نُصُوصِ الصفَاتِ لكنا نعلم أنه لم يُرِد بها ظاهِرها، **وهؤلاء يُعرَفُون بالمفوضة**[٣].

والذي جَرَّ المعطلَة لنفيِ الظاهِرِ: هو ظَنُّهُم: أنَّ ظواهِرَ نُصُوصِ الصفَاتِ يقتَضِي التمثيلَ، والتمثيلُ لا يليقُ باللهِ، فَنَفَوا الظاهِرَ المتبادِرَ من نصوصِ الصفَاتِ لذلك.

قال **أبو المعالي الجويني** في تقرير أن ظاهر النصوص يقتضي التمثيل: «فإن قيلَ: هَلا أجرَيتُم الآية ـ يعني: قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] ـ على ظاهِرِها مِن غيرِ تَعَرُّضٍ للتأويل، مصيرًا إلى أنها مِنَ المتَشَابهات التي لا يَعلَمُ تأويلَها إلا الله.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٣ ـ ١١٤)، وانظر للرد عليهم «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٤ ـ ١١٥)، و«القواعد المثلى» للشيخ ابن عثيمين (ص٨١ ـ ٨٢).

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي(٣/ ٥٨٧).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٦).

قلنا: إن رَامَ السائِلُ إجرَاءَ الاستِوَاءِ على ما يُنبِئُ عنه في ظاهِرِ اللسانِ، وهو الاستِقرَارُ، فهو التِزَامٌ للتَّجسيم[١]، وإن تَشَكَّكَ في ذلك كان في حُكم المصَمِّم على اعتِقَادِ التجسيم، وإن قَطَعَ باستحالَةِ الاستقرارِ فقد زَالَ الظَاهِر، والذي دعا إليه مِن إجرَاءِ الآيةِ على ظاهِرِهَا لم يَستَقِم له، وإذا أُزيلَ الظاهِرُ قطعًا فلابد بَعدَه في حملِ الآية على محمَلٍ مستقيمٍ في العُقُولِ مُستَقِر في موجب الشرعِ»[٢].

وقال **الرازي**: «بيانُ أنَّ جميعَ فِرَقِ الإسلام مُقِرُّونَ بأنَّه لابُدَّ مِنَ التأويل في بعضِ ظواهِرِ القرآنِ والأخبَار.

أما في القرآنِ فبَيَانُهُ في وجوهٍ:

الأول: هو أنَّه وَرَدَ في القرآنِ ذكرُ الوَجهِ، وذِكرُ العينِ، وذِكرُ الجنبِ الواحِدِ، وذكرُ الأيدِي، وذِكرُ السَّاقِ الواحِدَةِ؛ فلو أَخَذنَا بالظَّاهِرِ، يَلزَمُنَا إثبَات شخصٍ له وجهٌ واحِدٌ وعلى ذلك الوجهِ أَعينٌ كثيرةٌ، وله جَنبٌ واحدٌ، وعليه أيدٍ كثيرة، وله ساقٌ واحدَةٌ، ولا نرى في الدنيا شخصًا أقبحَ صورةً من هذه الصورةِ المتخيلَةِ، ولا أعتقد أنَّ عاقلًا يرضى بأن يَصِفَ ربَّه بهذه الصفة...»[٣].

وقال أيضًا: «واعلم: أنَّ النصُوصَ مِنَ القرآن لا يمكن إجراؤُها على ظاهرهَا لوجوه:

الأول: إنَّ ظاهِرَ قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ۝٣٩﴾ [طه: ٣٩]

---

(١) هذا مسلكٌ يسلُكُهُ نفاةُ الصفات، فيجعلون كلَّ ما يُذكرُ من صفاتِ الكمال الثبوتية مستلزمًا لكونه جسمًا، ولا ينتفي ما يسمونه تجسيمًا إلا بالتعطيلِ المحض، ولهذا كلُّ مَن نفى شيئًا قال لمن أثبته مجسِّمًا. انظر: «منهاج السنة» لشيخ الإسلام (٢/٢١٣)، وقد ردَّ على هذا المسلك شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته «التدمرية» (ص١٣٢ ـ ١٣٦) بكلام لا مزيدَ عليه.

(٢) «الإرشاد» للجويني (ص٤١ ـ ٤٢).

(٣) «أساس التقديس» (ص١٠٥).

يقتضي أن يَكُونَ موسى ﷺ مُستَقِرًّا على تلك العينِ مُلتَصِقًا بها مُستَعلِيًا عليها، وذلك لا يقولُهُ عاقلٌ...»(١).

۞ **وفي الرَّدِّ على المسلكِ الأوَّل من مسالك التعطيلِ؛ يقول ابن القيم:** «امتازَ المؤوِّلُ بتلاعُبِهِ بالنُّصُوصِ، وانتهاكِهِ لحُرمَتِها، وإساءَةِ الظنِّ بها، وَنسبَةِ قائِلها إلى التَّكَلُّمِ بما ظاهِرُهُ الضلالُ والإضلالُ، **فجَمَعُوا بين أربعَةِ محاذير:**

اعتقادُهُم أنَّ ظاهِرَ كلامِ اللهِ ورسُولِهِ ﷺ المحالُ الباطِلُ، فَفَهِمُوا التشبيهَ أوَّلًا ثم انتَقَلُوا عنه إلى **المحذور الثاني:** وهو التعطيلُ فَعَطَّلُوا حقائقَها؛ بناءً مِنهم على ذلك الفَهمِ الذي يليقُ بهم ولا يليقُ بالربِّ ﷻ.

المحذور الثالث: نسبَةُ المتكلِّمِ الكامِلِ العلم الكامِلِ البيان التَّامِ النصحِ إلى ضِدِّ البيانِ والهدى والإرشاد، وإنَّ المتحيِّرين المتهَوِّكِين أجادوا العبارَةَ في هذا الباب وعبَّرُوا بعبارَةٍ لا توهِمُ مِنَ الباطِلِ ما أوهمتهُ عبارَةُ المتكلم بتلك النصوص، ولا ريبَ عند كلِّ عاقِلٍ أن ذلك يتضمن أنهم كانوا أعلَمَ منه، أو أفصَحَ، أو أنصَحَ للناسِ.

المحذور الرابع: تلاعُبُهُم بالنصوصِ وانتهاكُ حرماتها، فلو رَأيتَها وهم يَلُوكُونَها بأفواهِهِم وقد حلَّت بها المثلات، وتلاعَبَت بها أمواجُ التأويلات، وتقَاذَفَت بها رياحُ الآراءِ، واحتَوَشَتها رماحُ الأهواء، ونادَى عليها أهلُ التأويلِ في سُوقِ مَن يزيدُ، فَبَذَلَ كلُّ واحِدٍ في ثمنها من التأويلات ما يريدُ، فلو شاهَدتَها بينهم وقد تخطَّفَتها أيدي الاحتمالات، ثم قُيِّدَت بعدَ مَا كانت مطلقَةً بأنواع الإشكالات، وَعُزِلَت عن سلطنَةِ اليقينِ، وَجُعِلَت تحت حُكمِ تأويلِ الجاهلين»(٢).

---

(١) «أساس التقديس» (ص٩٦).

(٢) «الصواعق المرسلة» لابن القيم (١/ ٢٩٦ - ٢٩٧).

۞ **وأما في الردِّ على المسلك الثاني من مسالك التعطيل، فيقول شيخ الإسلام ابن تيمية:** «وأما التفويضُ: فإنَّ مِنَ المعلوم أنَّ اللهَ تعالي أَمَرَنا أن نَتَدبَّر القرآنَ وَحَضَّنا على عقلِهِ وفهمِهِ، فكيف يجوزُ مع ذلك أن يُراد منا الإعراض عن فهمِهِ ومعرفتِهِ وعقلِهِ؟

وأيضًا فالخطابُ الذي أريدَ به هُدانا والبيان لنا وإخراجنا من الظلمات إلي النور، إذا كان ما ذكر فيه من النصوص ظاهرُهُ باطلٌ وكفرٌ، ولم يُرِد منا أن نَعرِفَ لا ظاهرَهُ ولا باطنَهُ، أو أريدَ منا أن نعرِفَ باطنَهُ من غيرِ بيانٍ في الخطاب لذلك، فعلى التقديرين لم نخاطَب بما بُيِّنَ فيه الحقُّ، ولا عَرَفنا أنَّ مدلولَ هذا الخطاب باطلٌ وكفرٌ.

وحقيقَةُ قولِ هؤلاء في المخاطِب لنا: أنه لم يُبَيِّن الحقَّ ولا أوضحه، مع أمرِهِ لنا أن نعتقدَهُ، وأنَّ ما خاطَبَنا به وأمَرَنا باتباعِهِ والردِّ إليه لم يُبَيِّن به الحقَّ ولا كشَفَهُ؛ بل دلَّ ظاهِرُهُ على الكفرِ والباطِلِ، وأرادَ منا ألا نفهَمَ منه شيئًا، أو أن نفهَمَ منه ما لا دليلَ عليه فيه.

وهذا كلُّه مما يُعلَمُ بالاضطرارِ تنزيهُ اللهِ ورسولِهِ ﷺ عنه، وأنَّه مِن جنسِ أقوالِ أهلِ التَّحريفِ والإلحادِ»[١].

۞ **القسم الثالث:** قوم يقولون: يجوزُ أن يكونَ ظاهِرُها المرادَ اللائِق بجلال الله، ويجوزُ ألا يكون المرادُ صفَةَ اللهِ ونحو ذلك، **وهذه طريقَةُ كثيرٍ من الفقهاء وغيرهم.**

۞ **القسم الرابع:** قومٌ يُمسِكُونَ عن هذا كلِّهِ، ولا يزيدونَ على تلاوَةِ القرآنِ وقراءَةِ الحديثِ مُعرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات[٢].

وأختِمُ هذا المبحثَ بكلامٍ رصينٍ ماتعٍ للعلَّامة الأصولي المفسر

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٧).

محمد الأمين الشنقيطي في سياق ردِّه على المتكلمين الذين جعلوا الظاهِرَ المتبادِرَ إلى الذِّهنِ مِنَ النصِّ الشَّرعيِّ هو مشابهة صفاتِ المخلوقين، فقالوا: يجبُ علينا أن نصرِفَه عن ظاهِرِه إجماعًا، وأن الذي أدَّاهُم إلى هذا القول هو تَنَجُّسُ قلوبِهم بِقَذَرِ التشبيه بينَ الخالقِ والمخلوق.

حيث قال: «اعلم أولًا: أنَّه غَلِطَ في هذا خلقٌ لا يُحصى كثرة مِنَ المتأخرين، فَزَعَمُوا أنَّ الظاهِرَ المتبادِرَ السابقَ إلى الفهمِ مِن معنى الاستواءِ واليدِ مثلًا في الآياتِ القرآنية، هو: مشابهَةُ صفاتِ الحوادِثِ. وقالوا: يجبُ علينا أن نصرِفَهُ عن ظاهرِهِ إجماعًا؛ لأنَّ اعتقَادَ ظاهرِهِ كُفرٌ؛ لأنَّ مَن شبَّهَ الخالقَ بالمخلوق فهو كافِرٌ، ولا يخفى على أدنى عاقِلٍ أنَّ حقيقَةَ معنى هذا القولِ أنَّ اللهَ وَصَفَ نفسَهُ في كتابه بما ظاهِرُهُ المتبادر منه السابق إلى الفهم الكفر باللهِ والقول فيه بما لا يليقُ به جَلَّ وَعَلَا.

والنَّبيُّ ﷺ الذي قيل له: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النّحل: ٤٤] لم يُبيِّن حَرفًا واحدًا من ذلك مَعَ إجماعِ مَن يُعتَدُّ به من العلماءِ على أنه ﷺ لا يجوزُ في حقِّهِ تأخيرُ البيانِ عن وَقتِ الحاجَةِ إليه، وَأحرَى في العقائِدِ، ولاسيما ما ظاهِرُهُ المتبادِرُ منه الكفرُ والضلالُ المبينُ، حتى جاء هؤلاء الجهلَةُ من المتأخرين، فزعَمُوا أنَّ اللهَ أطلَقَ على نفسِهِ الوصف بما ظاهِرُهُ المتبادِرُ منه لا يليق، والنَّبيُّ ﷺ كتمَ أنَّ ذلك الظاهِرَ المتبادِرَ كفرٌ وضلالٌ يجب صرفُ اللفظِ عنه، وكلُّ هذا من تلقاءِ أنفسِهِم مِن غيرِ اعتمَادٍ على كتابٍ أو سنةٍ، سُبحَانَكَ هذا بُهتَانٌ عَظِيمٌ.

ولا يخفَى أنَّ هذا القولَ مِن أكبَرِ الضلالِ، وَمِن أعظمِ الافتراءِ على اللهِ ـ جل وعلا ـ ورسولِهِ ﷺ.

والحقُّ الذي لا يشُكُّ فيه أدنى عاقل أنَّ كلَّ وَصفٍ وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ، أو وَصَفَهُ به رسولهُ ﷺ فظاهِرُهُ المتبادِرُ منه السابِقُ إلى فهمِ مَن في قلبِهِ شيءٌ من الإيمان، هو التنزيهُ التَّامُّ عن مشابهةِ شيءٍ من صفاتِ الحوادِثِ.

فَبِمُجرد إضافَةِ الصفَةِ إليه ـ جل وعلا ـ يتبادَرُ إلى الفهمِ أنَّه لا مناسَبَةَ بينَ تلك الصفَةِ الموصوفِ بها الخالق، وبين شيءٍ من صفاتِ المخلوقين.

وَهَل يُنكِرُ عاقِلٌ أنَّ السابِقَ إلى الفَهمِ المتبادِرَ لكلِّ عاقلٍ هو منافاة الخالقِ للمخلوق في ذاتِهِ وجميعِ صفاته، لا، واللهِ لا يُنكِرُ ذلك إلا مكابرٌ.

والجاهلُ المفتري الذي يزعُمُ أنَّ ظاهِرَ آياتِ الصفَاتِ لا يليقُ بالله؛ لأنَّه كفرٌ وتشبيهٌ، إنما جرَّ إليه ذلك تنجيسُ قلبِهِ بِقَذَرِ التشبيهِ بينَ الخالق والمخلوق، فأدَّاهُ شؤمُ التشبيهِ إلى نَفيِ صفاتِ اللهِ ـ جل وعلا ـ، وَعَدَم الإيمانِ بها مع أنَّه ـ جل وعلا ـ هو الذي وَصَفَ بها نفسَهُ، فكان هذا الجاهِلُ مُشَبِّهًا أولًا، وَمُعَطلًا ثانيًا، فارتَكَبَ ما لا يليق باللهِ ابتداءً وانتهاءً.

ولو كان قلبُهُ عارفًا بالله كما ينبغي، مُعَظِّمًا لله كما ينبغي، طَاهِرًا من أقذارِ التشبيهِ لكان المتبادِرُ عنده السابِقُ إلى فهمِهِ أنَّ وَصفَ اللهِ ـ جل وعلا ـ بالغٌ مِنَ الكمَالِ والجلالِ الثابِتَة للهِ في القرآن والسنَّةِ الصَّحيحَةِ، مع التنزيهِ التَّامِّ عن مشابهةِ صفَاتِ الخلقِ، على نحو قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورىٰ: ١١].

فَتَحَصَّلَ من جميعِ هذا البحثِ أنَّ الصفاتِ مِن بابٍ واحِدٍ، وأنَّ الحقَّ فيها مُتَرَكِّبٌ من أمرين:

الأول: تنزيهُ اللهِ ـ جل وعلا ـ عن مشابهَةِ الخلقِ.

والثاني: الإيمانُ بكلِّ ما وَصَفَ به نفسَهُ أو وَصَفَهُ به رسولُهُ ﷺ إثباتًا أو نفيًا»(١).



(١) «أضواء البيان» للشيخ الشنقيطي (٢/ ٣٧٥ ـ ٣٧٨).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«وُجُوبُ إِثبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجرَائِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا»

إنَّ أقوالَ أئمة السلفِ في تقرير هذه القاعِدَةِ كثيرةٌ جدًّا، حيثُ إنَّ مَن اطَّلَعَ على الآثارِ الواردَةِ في هذا البابِ عَلِمَ يقينًا أنها كانت مَوضِعَ اهتمامٍ كبيرٍ مِن أئمَّةِ السلف، كيف لا وهذه القاعِدَةُ تعتبَرُ مِن أهمِّ القواعِدِ في الفيصَلِ بينَ أهلِ السنة ومخالفِيهم مِن أهلِ الكلامِ.

وفيما يلي عرضٌ لأقوالِ أئمةِ السلفِ في تقريرِ ما قرَّره شيخ الإسلام ابنُ تيمية من وُجوبِ إجراءِ النصوصِ على ظاهِرِها:

[عبد الله بن عمر (٨٤هـ)]:

قال الصحابيُّ الجليل **عبد الله بن عمر** رضي الله عنهما: «خَلَقَ اللهُ أربعَةَ أشياء بيده: آدمُ، والعرشُ، والقلمُ، وجناتُ عدنٍ، ثم قال لسائر الخلق: كُن فكان»[(١)].

فقد أثبَتَ ابنُ عمر رضي الله عنهما اليَدَ للهِ حقيقَةً على ما يقتضيهِ اللسانُ العربيُّ، وَأجرَاها على ظاهِرِها ولم يحمِلها على المجازِ فيُؤَوِّلها على غيرِ حقيقَتِها،

(١) أخرجه الدارمي في «نقض عثمان على المريسي» (ص٩٨)، والآجري في «الشريعة» (٣/١١٨٢)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣/٤٧٧) من طرق عن عبيد المكتب عن مجاهد عن ابن عمر به. والأثر صحيح، وقد جود إسناده الذهبي في «العلو للعلي العظيم» (١/٦٣٨).

كما أنَّه أثبَتَ أنه ﷻ خَلَقَ بها حقيقَةً أربعَة أشياء دون بقيَّةِ خلقِهِ سبحانه، وهذا مما يدلُّ على أنَّه يُقررُ وجوبَ إثباتِ النصوصِ وإجرائِها على ظاهِرِها.

[أبو العالية الرياحي (٩٣هـ)]:

قال **الإمام أبو العالية**[١] رَحِمَهُ اللَّهُ عند قوله تعالى: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]: «ارتفع»[٢].

[مجاهد بن جبر (١٠٣هـ)]:

وقال **الإمام مجاهد**[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾: علا»[٤].

أثبتَ الإمامان أبو العالية ومجاهد نصوصَ الصفَاتِ وأجرَاها على ظاهِرِها مِن غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ، فَفَسَّرا الاستواءَ على ظاهرِهِ بالارتفاعِ والعلُوِّ، وهو مُقتَضى اللسانِ العربيِّ.

[أبو عبد الله عكرمة مولى ابن عباس (١٠٤هـ)]:

وقال **الإمام عكرمة**[٥] رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] يعني: اليدين»[٦].

---

(١) هو: رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي. قال أبو العالية: «كان ابن عباس يرفعني على سريره وقريش أسفل منه، ويقول: هكذا العلم يزيد الشريف شرفًا، ويجلس المملوك على الأسرَّة» توفي: ٩٣هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ٦١ ـ ٦٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقًا في كتاب التوحيد، باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ (ص١٢٧٦).

(٣) هو: مجاهد بن جبر المكي أبو الحجاج. قال مجاهد: «عرضتُ القرآنَ على ابن عباس ثلاث عرضات، أقِفُ عند كل آية، أسأله فيم نزلت؟ وأين نزلت؟ وكيف كانت؟» توفي: ١٠٣هـ انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ٩٢ ـ ٩٣).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقًا في كتاب التوحيد، باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ (ص١٢٧٦).

(٥) هو: عكرمة القرشي الهاشمي مولى ابن عباس أبو عبد الله. قال الشعبي: «ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة» توفي: ١٠٤هـ انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٥/ ٢٠٩ ـ ٢١٦).

(٦) أخرجه الدرامي في «نقض عثمان على المريسي» (١٢٢) عن نعيم بن حماد عن الفضل ابن موسى عن حسين بن واقد عن يزيد النحوي به. ورواته ثقات عدا نعيم قال فيه ابن حجر كما في «التقريب» (ص٦٥٥): «صدوق يخطئ كثيرًا».

[عبد الله بن أبي مليكة (١١٧هـ)]:

وسئل **ابن أبي مليكة**[(١)] عن يَدِ اللهِ: أواحدةٌ أو اثنتان؟ قال: بل اثنتان[(٢)].

فقد قرَّر الإمامان عكرمة وابن أبي مليكة أنَّ اليَدَ تثبتُ للهِ حقيقةً، وتُجرَى على ظاهِرِها، ولهذا لما سئل ابن أبي مليكة عن اليَدِ أواحدة أم اثنتان قال: اثنتان.

[حماد بن زيد (١٧٩هـ)]:

وسئل **الإمام حماد بن زيد** عن حديث **«ينزِلُ اللهُ ﷻ إلى السماء الدنيا» قال**: «حَقٌّ، كلُّ ذلك كيفَ شاءَ»[(٣)].

فقد بيَّن الإمام حماد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ إثباتَ النزولِ للهِ ﷻ حقٌّ على ما يقتضيه اللسانُ العربيُّ الذي نزَلَ به القرآنُ، وهذا حقيقَةُ إجراءِ النصوصِ على ظاهِرِها.

[وكيع بن الجراح ١٩٧هـ)]:

قال **الإمام وكيع** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «نُسَلِّمُ هذه الأحاديثَ كما جَاءَت، ولا نقولُ فيها مثل كذا ولا كيف كذا، يعني مثلَ حديثِ ابنِ مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **«ويجعَلُ السمٰوات على إصبعٍ، والجبالَ على إصبعٍ»**[(٤)].

---

(١) هو: عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة أبو بكر. قال أبو حاتم: «ثقة» وقال ابن أبي مليكة: «أدركت ثلاثين من الصحابة». توفي: ١١٧هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢/ ٣٧٩).

(٢) أخرجه الدرامي في «نقض عثمان على المريسي» (١٢٢ ـ ١٢٣) عن سعيد بن أبي مريم عن نافع الجمحي به. وسنده صحيح.

(٣) أخرجه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٣/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤)، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٧٦) من طريق ابن بطة بمعناه وصححه.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٩١] (ص٨٤٨ ح٤٨١١)، ومسلم في كتاب صفات المنافقين، باب صفة القيامة والجنة والنار (ص١٢١٤ ح٧٠٤٧).

وحديثِ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**قلب ابن آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن**»[١] ونحوها مِنَ الأحاديثِ»[٢].

قرَّر الإمامُ وكيع رحمه الله أنَّ أحاديثَ الصفَاتِ تُمَرُّ كما جَاءَت، فَتُجرَى على ظاهرِها بلا مثل ولا كيف.

[سفيان بن عيينة (١٩٨هـ)]:

وسئل **الإمام سفيان بن عيينة** رحمه الله عن هذه الأحاديثِ التي تُروَى في الرؤيةِ فقال: «حقٌّ، نروِيها كما سمعناها»[٣].

فقد قرَّر الإمامُ ابن عيينة ما قرَّره الإمام حماد رحمه الله من أنَّ إثباتَ الصفَاتِ للهِ حقٌّ على ما يقتضيه اللسانُ العربيُّ الذي نَزَلَ به القرآنُ، وهذا يدُلُّ على أنهم يأخُذونَ من مشكاةٍ واحدَةٍ.

[الوليد بن مسلم (١٩٥هـ)]:

وعن **الوليد بن مسلم**[٤]: **قال**: «سألتُ الأوزاعيَّ، والثوريَّ، ومالكَ بنَ أنس، والليثَ بن سعد[٥]: عن الأحاديثِ التي فيها الصفات؟

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء (ص١١٥٦ ح٦٧٥٠).

(٢) أخرجه عبد الله في «السنة» (١/ ٢٦٧)، وابن بطة في «الإبانة» (٣/ ٢٧٨) من طريق أحمد بن إبراهيم الدورقي به. وأحمد الدورقي ثقة حافظ كما قال عنه ابن حجر في «التقريب» (ص٩٩) فالأثر صحيح.

(٣) أخرجه ابن منده في «كتاب التوحيد» (٣/ ٣٠٨)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣/ ٥٥٧)، والذهبي في «العلو » (٢/ ١٠٢٢) جميعهم من طريق محمد بن سليمان المصيصي به. والمصيصي ثقة كما قال ابن حجر في «التقريب» (ص٥٦١) فالأثر صحيح.

(٤) هو: الوليد بن مسلم القرشي الدمشقي، أبو العباس، قال أبو مسهر: «كان من حفاظ أصحابنا» ولد: ١١٩هـ توفي: ١٩٥هـ انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦).

(٥) هو: الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري. قال الإمام أحمد: «الليث بن سعد كثير العلم، صحيح الحديث» ولد: ٩٤هـ توفي: ١٧٥هـ انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٦/ ١٨٤ ـ ١٨٩).

فَكُلُّهُم قال: أَمِرُّوها كما جَاءَت بلا كيف»[١].

نَقَلَ الإمامُ الوليد رَحِمَهُ اللَّهُ نقلَ المقِرِّ عن أئمَّة الدنيا في زمانِهم: الأوزاعيِّ، والثوريِّ، ومالك بن أنس، والليث بن سعد أنَّ أحاديثَ الصفاتِ تُجرَى على ظاهِرِها بلاَ كيف.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]:

وقال **الإمام أحمد** رَحِمَهُ اللَّهُ لما سُئِلَ عن قوم يقولون: لما كلَّم اللهُ عَزَّ وَجَلَّ موسى لم يتكلَّم بصوتٍ: «بلى، إنَّ ربَّك عَزَّ وَجَلَّ تكلَّم بصوتٍ، هذه الأحاديثُ نرويها كما جاءَت»[٢].

وقال الإمامُ أحمد أيضًا لما سُئِلَ عن أحاديث الصفات: «نُمِرُّها كما جاءَت»[٣].

صرَّح إمامُ أهلِ السنة والجماعة بأنَّ أحاديثَ الصفاتِ تُمَرُّ كما جَاءَت؛ وذلك بإثباتِها على ظاهِرِها بلا كيفَ ولا مِثل.

[محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)]:

وقال **الإمام الترمذي**[٤] رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد قالَ غيرُ واحدٍ مِن أهلِ العلم في هذا الحديثِ ـ أي: حديث: «**إن الله يقبل الصدقة ويأخذها بيمينه**

---

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣/ ٥٨٢)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص١١٤)، والصابوني في «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (ص٧٠ ـ ٧١) كلهم من طرق عن الهيثم بن خارجة به. والهيثم قال عنه ابن حجر كما في «التقريب» (ص٦٧٠): «صدوق» فيكون الأثر حسنًا، وأخرجه ابن بطة (٣/ ٢٤١) بلفظ: «بلا تفسير».

(٢) أخرجه عبد الله في «السنة» (١/ ٢٨٠) عن أبيه. وسنده صحيح.

(٣) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٣/ ٣٢٧) من طريق عبد العزيز عن الصيدلاني عن المروذي به. وسند ابن بطة صحيح.

(٤) هو: محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي الضرير، أبو عيسى. قال الحاكم: سمعت عمر بن علك يقول: «مات البخاري، فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى، في العلم والحفظ، والورع والزهد». ولد: ٢١٠هـ توفي: ٢٩٧هـ انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ٦٣٣ ـ ٦٣٥).

فيربيها..»[(١)] ـ وما يشبهُ هذا من الرواياتِ مِنَ الصفاتِ، و«نزول الرب ـ تبارك وتعالى ـ كل ليلة إلى السماء الدنيا»[(٢)]، قالوا: قد تَثبُتُ الرِوَاياتُ في هذا ويُؤمَنُ بها، ولا يُتوَهَّم ولا يقال كيف؟ هكذا رُوِيَ عن مالك، وسفيانَ بنِ عيينة، وعبد الله بن المبارك، أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أَمِرُّوها بلا كيف. وهكذا قولُ أهلِ العلمِ مِن أهلِ السنةِ والجماعَةِ.

وأما الجهميةُ فَأنكَرَت هذه الروايَات، وقالوا: هذا تَشبيهٌ.

وقد ذَكَرَ اللهُ ﷻ في غيرِ موضِعٍ من كتابه: اليدَ والسمعَ والبصَرَ، فَتَأَوَّلَت الجهميةُ هذه الآيات ففسَّرُوها على غيرِ ما فسَّر أهلُ العلم، وقالوا: إنَّ اللهَ لم يخلُق آدمَ بيدِهِ. وقالوا: إنَّ معنى اليد هاهنا القُوَّة.

وقال إسحاقُ بن إبراهيم: إنما يَكُونُ التشبيهُ إذا قال: يدٌ كيدٍ أو مثل يدٍ، أو سمعٌ كسمعٍ أو مثل سمعٍ، فإذا قال سمعٌ كسمعٍ أو مثل سمعٍ فهذا التشبيهُ.

وأما إذا قال كما قال الله تعالى: يدٌ وسمعٌ وبصرٌ، ولا يقول كيف، ولا يقول مثل سمعٍ ولا كسمعٍ، فهذا لا يَكُونُ تَشبِيهًا، وهو كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشّورىٰ: ١١]»[(٣)].

وقال الإمام الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند ذكره لحديث: «**يمين الرحمن ملأى**»[(٤)]: «وهذا حديثٌ قد رَوَتهُ الأئمَّةُ، نُؤمِنُ به كما جَاءَ مِن غيرِ أن

---

(١) أخرجه الترمذي في جامعه كتاب الزكاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في فضل الصدقة (ص١٦٦ح ٦٦٢ وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(٢) تقدم تخريجه (ص١٦٤).

(٣) جامع الترمذي (ص١٦٧).

(٤) أخرجه الترمذي في جامعه كتاب التفسير عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة المائدة (ص٦٨٢ح ٣٠٤٥)، قال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وصححه الألباني في تعليقه على جامع الترمذي بنفس الرقم والصفحة.

يُفَسَّرَ أو يتَوَهَّم، هكذا قال غيرُ واحِدٍ منَ الأئمة منهم: الثوريُّ، ومالكُ بن أنس، وابنُ عيينة، وابنُ المبارك، أنه تُروَى هذه الأشياءُ وَيُؤمَنُ بها، فلا يُقَال كيف»[(١)].

نقلَ الإمامُ الترمذيُّ عن غيرِ واحِدٍ من أهلِ العلم أنَّ أحاديثَ الصفَاتِ تُمَرُّ كما جَاءَت على ما يقتضيه اللسانُ العربيُّ بلا مِثل ولا كيفَ، وهذا هو حقيقَةُ إثباتِ النصوصِ وإجرائِها على ظاهِرِها، كما بيَّن أنَّ الجهميَّةَ لم يُسَلِّمُوا لأحاديثِ الصفاتِ ولم يجرُوها على ظاهِرِها، وَزَعَمُوا أنَّ إثباتَ النصوصِ على ظاهِرِها تشبيهٌ، فالجهميَّةُ هم سَلَفُ كلِّ مَن صَرَفَ النصَّ عن ظاهِرِه بلا دليلٍ شرعيٍّ مُدَّعِيًا أنَّ ظاهِرَه التشبيهُ.

وبيَّن الإمام الترمذي أنَّ حقيقَةَ التشبيهِ المذمُومِ ما ذكرَهُ الإمام إسحاق ابن راهُويَه مِن أنَّ التشبيهَ يكونُ إذا قال: يدٌ كيدٍ أو مثل يد.

كما ذكَرَ الإمامُ الترمذي أنَّ القولَ بما قال اللهُ ورسولُهُ ﷺ بلا كيف لا يُعدُّ ذلك تشبيهًا.

🕮 [أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (٣٩٥هـ)]:

وقال **الإمام ابن منده** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اللهُ تعالى امتَدَحَ نفسَهُ بصفاتِهِ تعالى، ودعا عبادَهُ إلى مَدحِهِ بذلك، وَصَدَّقَ به المصطفى ﷺ وبيَّنَ مرادَ اللهِ ﷻ فيما أظهَرَ لعبادِهِ مِن ذكرِ نفسِهِ وأسمائِهِ وصفاتِهِ، وكان ذلك مفهومًا عند العَرَبِ غير محتاجٍ إلى تأوِيلها»[(٢)].

بيَّن الإمام ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ إثباتَ النصوصِ وإجراءَها على ظاهِرِها يكونُ بِفَهمِه على ما يقتَضِيهِ اللسانُ العربيُّ، كما بيَّن أنها لا تحتاجُ إلى تأويلٍ.

---

(١) جامع الترمذي (ص٦٨٢).

(٢) «كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله ﷻ وصفاته على الاتفاق والتفرد» (٣/ ٧).

[أبو نصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]:

وقال **الإمام السجزي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «الواجِبُ أن يُعلَمَ أنَّ اللهَ تعالى إذا وَصَفَ نفسَهُ بصفَةٍ هي معقولَةٌ عند العَرَبِ، والخطابُ وَرَدَ بها عليهم بما يتعارَفُون بينهم، ولم يُبَيِّن سبحانه أنها بخلاف ما يَعقِلُونَهُ، ولا فسَّرَها النبيُّ ﷺ لما أدَّاها بتفسيرٍ يخالِفُ الظاهِرَ، فهي على ما يعقِلُونَهُ ويتعارَفُونَهُ.

والذي يُوَضِّح ذلك: هو أنَّ الله سبحانه قد أثبَتَ لذاتِهِ علمًا، ونطَقَ بذلك كتابُهُ؛ فقال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ﴾ [النِّساء: ١٦٦] وكان المعقولُ مِنَ العلمِ عند المخاطَبِين به أنَّه إدراكُ المعلُوم على ما هو بِهِ، فكانَ علمُ اللهِ سبحانه إدراك المعلومِ على ما هو به، وعلمُ المحدَثِ أيضًا إدراك المعلوم على ما هو به»(١).

أشارَ الإمامُ السجزي إلى نكتَةٍ لطيفةٍ وهي أنَّ اللهَ خاطبنا بما نعقِلُ ونفهَمُ، ومما أخبَرَنا اللهُ به ما وَصَفَ به نفسَهُ، فَوجَبَ فهمُها على ما يقتَضيهِ اللسانُ العربيُّ، كما بيَّن أنَّ اللهَ لو لم يُرِد منا أن نفهَمَها على ظاهِرِها لبيَّن أنها بخلافِ ما نعقِلُ ونفهَمُ، أو فسَّرها النبي ﷺ بتفسيرٍ يخالفُ ظاهِرَها، وعلى هذا فيجِبُ إجراءُ النصوصِ على ظاهِرِها، فتُمَرُّ كما جاءَت بلا كيف.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]:

وقال **قوَّام السنة أبو القاسم التيمي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «الكَلامُ في صفَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ما جَاء منها في كتابِ اللهِ، أو رُوِيَ بالأسانيدِ الصحيحةِ عَن رسُولِ اللهِ ﷺ، فمَذهَبُ السَّلَفِ ـ رحمة الله عليهم أجمعين ـ إثباتُها وإجرَاؤُها على ظاهِرِهَا، ونفيُ الكيفِيَّة عنها»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فما صَحَّ مِن أحاديثِ الصفَاتِ عَن رسُولِ اللهِ ﷺ

---

(١) «الرد على من أنكر الحرف والصوت» (ص٢٢٧ ـ ٢٢٨).

(٢) «الحجة في بيان المحجة» (١/ ١٨٨).

اجتَمَعَ الأئمَّةُ أنَّ تفسيرَها قِرَاءَتُها، قالوا: أَمِرُّوها كما جَاءَت، ومَا ذَكَرَ اللهُ في القرآنِ مثلَ قولِهِ: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ [البَقَرَة: ٢١٠]، وقوله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفَجر: ٢٢]. كلُّ ذلك بلا كيف، ولا تأويل، نُؤمِنُ بها إيمانَ أهلِ السلامَةِ»[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مذهَبُ مالك، والثوريِّ، والأوزاعيِّ، والشافعيِّ، وحماد بن سلمة[(٢)]، وحماد بن زيد، وأحمد، ويحيى بن سعيد القطان[(٣)]، وعبد الرحمن بن مهدي[(٤)]، وإسحاق بن راهويه: أنَّ صفاتِ اللهِ التي وَصَفَ بها نفسَهُ وَوَصَفَهُ بها رسُولُهُ ﷺ مِنَ السمع، والبصر، والوجه، واليدين، وسائر أوصافه، إنما هي على ظاهِرِها المعروف المشهور مِن غيرِ كيف يُتَوَهَّمُ فيها، ولا تشبيه، ولا تأويل، قال ابن عيينة: كلُّ شيءٍ وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ فقراءَتُهُ تفسيرُهُ»[(٥)].

ذكر الإمامُ أبو القاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ مذهَبَ السلَفِ الذي يجبُ اتباعُهُ هو إثباتُ الصفاتِ وإجراؤُها على ظاهِرِها مع نفيِ الكيفيَّةِ عنها.

فعُلِمَ مما تقدَّم نقلُه من آثارٍ عن سلفِ الأمَّةِ وأئمتها أنهم مجمِعُونَ على إثباتِ الصفَاتِ وإجرائِها على ظاهِرِها، فَسَلَّمُوا لأحاديثِ الصفاتِ

---

(١) «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠)، وانظر: (١/ ٤٧٣).

(٢) هو: حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة. قال عبد الرحمن بن مهدي: «لو قيل لحماد بن سلمة: إنك تموت غدًا؛ ما قدر أن يزيد في العمل شيئًا». توفي: ١٦٧هـ. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢/ ٢٧٧ ـ ٢٨١).

(٣) هو: يحيى بن سعيد بن فروخ بن قطان التميمي، أبو سعيد. قال الإمام أحمد: «ما رأت عيناي مثله». ولد: ١٢٠هـ توفي: ١٩٨هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤/ ٣٥٧ ـ ٣٥٩).

(٤) هو: عبد الرحمن بن مهدي بن حسان، أبو سعيد. قال علي بن المديني: «لو حلفتُ بين الركن والمقام لحلفت أني لم أر مثل عبد الرحمن». ولد: ١٣٥هـ توفي: ١٩٨هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٢).

(٥) ذكره الذهبي في «العلو للعلي العظيم» (٢/ ١٣٦٣).

وَأمَرُّوها كما جاءَت، لا يقولونَ فيها مثل، ولا كيف، فإنَّه ليسَ مِن إجرائِها على ظاهِرِها التمثيلُ ولا التكييفُ.

ومعنى قولهم: «أمرُّوها كما جاءت»: إبقاءُ دلالتِها على ما جاءَت به مِنَ المعاني، ولو كانوا لا يعتقدونَ لها معنى لقالوا: أَمِرُّوا لفظَها ولا تَتَعَرَّضُوا لمعانِيها.

وأما قولهم: «بلا كيف» ففيه إثباتُ حقيقَةِ المعنى؛ لأنهم لو كانوا لا يعتقِدُونَ لها معنى ما احتاجُوا إلى نفيِ الكيفيَّة عنها، ولكانَ نفيُ الكيفية مِن لَغوِ الكلامِ[1].

ثم إنَّ ما جاء عن بعضهم أنه قال: «ولا تُفَسَّر» أو «قراءتها تفسيرها» فمرادهم بنفي التفسير: هو التفسيرُ الذي يخالِفُ ظاهرَها، وهو تفسيرُ الجهميةِ والمشبهةِ ومن وافقهم، حيث إن تفسيرَهُم مبنيٌّ على التمثيلِ والتكييف، فقد قالوا: يدُ اللهِ كيدِ المخلوق، وسمعُ اللهِ كسمعِ المخلوق.

ولهذا قال الإمام الترمذي فيما تقدم: «وأما الجهميَّةُ فَأنكرَت هذه الرواياتُ، وقالوا: هذا تشبيهٌ، وقد ذَكَرَ اللهُ ﷻ في غيرِ موضِعٍ من كتابه: اليدَ والسمعَ والبَصَرَ، فتَأَوَّلَت الجهميةُ هذه الآياتِ فَفَسَّرُوها على غير ما فسَّرَ أهلُ العلمِ».

وقال أبو القاسم التيمي في توضيح كلام ابن عيينة: «إنما هي على ظاهِرِها المعروف المشهور مِن غيرِ كيف يُتَوَهَّمُ فيها، ولا تشبيه ولا تأويل، قال ابن عيينة: كلُّ شيءٍ وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ فقراءَتُهُ تفسيرُهُ».

وعليه فإنَّ كلامَ أئمة السلف الذي تقدَّم نقلُهُ يتضمَّن ثلاثة أمور:

١ - إثباتُ نصوصِ الصفاتِ وإجراؤُها على ظاهِرِها.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٤١ ـ ٤٢)، و«فتح رب البرية بتلخيص الحموية» للشيخ ابن عثيمين (ص٣٥ ـ ٣٦).

٢ ـ نفيُ التمثيلِ والتكييفِ عن أن يكونَ ظاهرًا لنصوصِ الصفَاتِ.

٣ ـ بيانُهم أنَّ معنى إجراءِ النصوصِ على ظاهِرِها هو: فَهمُهَا على ما يقتَضِيهِ اللسَانُ العربيُّ.

وقد وافقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية: أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فقد قرَّر أنَّ الواجِبَ في آياتِ وأحاديث الصفَاتِ هو إجراؤُها على ظاهِرِها من غير زيادَةٍ ولا نقصٍ، ومن غير تمثيلٍ ولا تكييفٍ، وإنما تُمَرُّ كما جَاءَت، وحكاه مذهبًا للسلفِ، وهو كما قالَ.

كما نفى أن يكونَ التمثيلُ والتكييفُ مما يَتَضَمَّنُهُ ظاهرُ اللفظِ.

وقرَّر أيضًا متابعًا للسلف أنَّ آياتِ وأحاديث الصفَاتِ جاءَت مُتَضَمِّنَةً لمعانٍ، فَوَجَبَ إبقاءُ دلالتها على ما هي عليه، فيكونُ معنى إجراءِ النصوصِ على ظاهِرِها هو فَهمهَا على ما يقتضيهِ اللسانُ العربيُّ.

ولهذا قال رَحِمَهُ اللهُ موضِّحًا لكلام السلف: «فقولُهُم: (أمرُّوها كما جاءت) يقتضي إبقاءَ دلالَتِها على ما هي عليه، فإنها جاءَت ألفَاظا دالَّةً على معانٍ، فلو كانَت دلالَتُها منتفِيَةً لكان الواجِبُ أن يقالَ: أَمِرُّوا لفظَهَا مَعَ اعتقَادِ أنَّ المفهُومَ منها غيرُ مُرادٍ، أو أَمِرُّوا لفظَهَا مَعَ اعتقادِ أنَّ اللهَ لا يوصَفُ بما دَلَّت عليه حقيقَةً، وحينئذٍ فلا تكونُ قد أُمِرَّت كما جاءَت.

ولا يُقَالُ حينئذ: (بلا كيف) إذ نفيُ الكيفِ عمَّا ليسَ بثابِتٍ لغوٌ مِنَ القولِ»[(١)].

وأما قولُ شيخ الإسلام ابن تيمية: «**ولا تفسير لها**» فالمرادُ به: تفسيرُ الجهمية والمشبهة الذين خاضُوا في التمثيلِ والتكييفِ.

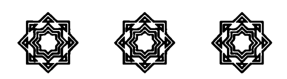
وقوله: «**ورَدُّوا علمَها إلى قائلها**» أي: علم الكيفيَّةِ، وأما المعنى فقد

(١) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٤١ ـ ٤٢).

ذكَرتُ كلامَ شيخِ الإسلام وقبلَهُ أئمة السلف في إثباتِهِم لمعاني نصُوصِ الصفَات.

وبهذا تتضحُ مُوافَقَةُ شيخِ الإسلام ابن تيمية لأئمة السلف في إثباتِ الصفَاتِ وإجرائِها على ظاهِرِها.

ويتضحُ أيضًا أنه مُتَّبعٌ لهم مُوَضِّحٌ وشارحٌ لكلامهم، كما أنَّ في تقرير هذه القاعدة ردًّا على مَن يَصِفُ شيخَ الإسلام ابن تيمية بأنه مُشَبِّهٌ خارجٌ عن منهَجِ السلَفِ.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«وُجُوبُ إِثبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجرَائِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا»

إنَّ النصوصَ الشرعيَّةَ متضافِرَةٌ في الدلالةِ على هذه القاعِدَةِ من قواعِدِ الاستدلالِ، وَمِن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشُّعَراء: ١٩٣-١٩٥].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبَرَ في هذه الآية الكريمةِ أنَّ القرآنَ نَزَلَ بلغَةِ العرَبِ ولسَانِهِم، فَوَجَبَ فهمُهُ على ما يقتضيه الظَّاهِرُ من هذا اللسانِ العربي، وإلا لما كانَ هناك فرقٌ بينَ أن يكونَ باللغَةِ العربيَّةِ أو غيرِها، وَمِنَ الآياتِ القرآنيَّة التي يجبُ إجراؤُها على ما تقتضيه اللغَةُ العربية آياتُ الأسماءِ والصفاتِ.

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [النّحل: ٦٤].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ وَصَفَ القرآنَ بالبيانِ والهدى، وأنَّ الرسولَ ﷺ مُبيِّنٌ للناسِ هذا الكتاب، وهذا يُفيدُ أنَّ النصوصَ مبيَّنَةٌ مفهومَةٌ على ما يقتضيه ظاهِرُها مِنَ اللسان العربي، فلو كان الظاهِرُ غيرَ مُرادٍ لجاء

البيانُ مِن عندِ النبيِّ ﷺ بذلك؛ إذ تأخيرُ البيانِ عن وقتِ الحاجةِ غيرُ جائزٍ.

وقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [صٓ: ٢٩].

وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [محمَّد: ٢٤].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أمَرَ بتدَبُّرِ القرآنِ، وَحَضَّنا على تعَقُّلِهِ وتفهُّمِهِ، ولا يكونُ ذلك إلا بفهمِهِ على ما يقتضيهِ ظاهِرُ اللسانِ العربي، وهو شاملٌ لآيات الصفاتِ وغيرِها، وإلا كيف يجوزُ مَعَ الأمرِ بتدَبُّرِ القرآنِ أن يُرادَ منا الإعراضُ عن فهمِ آياتِ الصفَاتِ وَتعقُّلِها وتفهُّمِها.

فهذه جملةٌ منَ الأدلةِ التي يمكنُ أن يُستدَلَّ بها على هذه القاعدَةِ، وغيرُ ذلك كثيرٌ، وكلُّ هذه الأدلةِ تدلُّ على وجوبِ إجراءِ النصوصِ على ظاهرِها.

فظهَرَ بذلك أنَّ مُستندَ أئمةِ السلف وشيخِ الإسلام ابن تيمية في تقريرِ هذه القاعدَةِ الكتابُ والسنةُ.



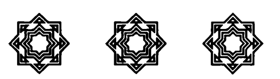
الفصل الخامس:

قاعدة:

«ظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ ما يَتَبَادَرُ إلى العَقلِ السَّلِيمِ مِنَ المعَانِي وَهوَ يَختَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيهِ الكَلامُ»

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«ظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ ما يَتَبَادَرُ إلى العَقلِ السَّلِيمِ مِنَ المعَانِي وَهوَ يَختَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيهِ الكَلامُ»

لما كان المتقرِّرُ عندَ أهلِ السنة والجماعة وجوبَ إجرَاءِ النُّصُوصِ على ظاهِرِها، وَجَبَ معرفَة مُرادِ أئمَّةِ أهل السنة والجماعة بالظَّاهِرِ الذي يجبُ إجراءُ النصوصِ عليه.

وقد قرَّر ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية تقريرًا واضحًا، ويتجلَّى ذلك من خلالِ عرضِ أقواله:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإنَّ ظاهِرَ الكَلامِ هو ما يَسبِقُ إلى العَقلِ السَّلِيم منه لمن يَفهَمُ بتلك اللغَةِ، ثم قد يَكُونُ ظهُورُهُ بمجَرَّدِ الوَضعِ[(١)]، وقد يَكُونُ بِسِيَاقِ الكَلامِ»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأمَّا لَفظُ «الظاهِرِ» فينبغِي أن يُعرَفَ أنَّ الظاهِرَ قد يُرَادُ به نفسُ اللفظِ؛ لِظُهُورِهِ للسَّمعِ أو لظهُورِ مَعناهُ للقَلبِ، وَقَد يُرادُ به المعنى

(١) الوضع: هو تعيين اللفظ للمعنى بحيث يدلُّ عليه من غير قرينة. انظر: «الكليات» لأبي البقاء (ص٩٣٤).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٥٦).

الذي يَظهَرُ مِنَ اللفظِ للقَلبِ، وَقَد يُرَادُ به الأمرَانِ، ويعلمُ أنَّ الظُّهُورَ والبُطُونَ منَ الأمُورِ النِّسبِيَّةِ فَقَد يَظهَرُ لشخصٍ أو طائفَةٍ ما لا يَظهَرُ لِغَيرِهم، تارَةً لأسبابٍ تَقترِنُ بالكلامِ أو المتكَلِّمِ، وَتارَةً لأسبابٍ تكونُ عندَ المستَمِعِ، وتارَةً لأسبابٍ أُخَرَ.

ويعلم أنَّ ظهورَ المعنى منَ اللفظِ لا يجبُ أن يكونَ لمجرَّدِ الوَضعِ اللغَويِّ المفرَدِ؛ بل قد يكونُ من جهَةِ الحقيقَةِ اللغويَّةِ[1] أو العُرفيَّةِ[2] أو الشرعيَّةِ[3]، وقد يكونُ مِن جِهَةِ المجازِ الذي اقتَرَنَ باللفظِ مِنَ القرائِنِ اللفظيَّةِ والحاليَّةِ ما جَعَلَهُ هو ظاهِر اللفظِ عند مَن يُسَمِّيهِ مجازًا، وأما مَن يمنعُ تسمِيَتَهُ مجازًا إما في القُرآنِ أو مطلقًا فلا يُسَمُّونَ ذلك مجازًا.

ويعلم أنَّ وضعَ اللفظِ حال الإفرادِ قد يُخالِفُ وضعَهُ حالَ التركيبِ؛ بل غَالِبُ الألفاظِ كذلك»[4].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإنَّ الدلالَةَ في كُلِّ موضِعٍ بحسَبِ سيَاقِهِ، وما يُحَفُّ به مِنَ القرائِنِ اللفظيَّةِ والحاليَّةِ»[5].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَمَن تَدَبَّرَ مَا وَرَدَ فِي بَابِ أَسمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ، وَأنَّ دَلَالَةَ ذَلِكَ فِي بَعضِ المَوَاضِعِ عَلَى ذَاتِ اللَّهِ أَو بَعضِ صِفَاتِ ذَاتِهِ لَا يُوجِبُ أَن يَكُونَ ذَلِكَ هُوَ مَدلُول اللَّفظِ حَيثُ وَرَدَ، حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ طَردًا

---

(١) الحقيقة اللغوية: هي ما أفيد به ما وُضِع له في أصل اللغة. انظر: «المعتمد في أصول الفقه» لأبي الحسين المعتزلي (٢/ ٤٠٥)، و«شرح الأصول من علم الأصول» للشيخ العثيمين (ص١٢١).

(٢) الحقيقة العرفية: هي ما صار اللفظ دالاً فيها على المعنى بالعرف لا باللغة، وذلك المعنى يكون تارة أعم من اللغوي، وتارة أخص، وتارة يكون مباينًا له، لكن بينهما علاقة استعمل لأجلها. انظر: «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧/ ٩٦).

(٣) الحقيقة الشرعية: هي اللفظ الذي استفيد من الشرع. انظر: «إرشاد الفحول» للشوكاني (١/ ١٣٦).

(٤) «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٤٥٤ ـ ٤٥٥)، وانظر: «التسعينية» (٢/ ٥٦٦)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٩٥ ـ ٢٥٢).

(٥) «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٤).

لِلمُثبِتِ وَنَقضًا لِلنَّافِي؛ بَل يُنظَرُ فِي كُلِّ آيَةٍ وَحَدِيثٍ بِخُصُوصِهِ وَسِيَاقِهِ، وَمَا يُبَيِّنُ مَعنَاهُ مِن القُرآنِ وَالدَّلَالَاتِ»[١].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وَما دَلَّ عليه السِّيَاقُ هو ظاهِرُ الخطابِ»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَمَّا تَعيينُ المرَادِ فلَيسَ مُستفَادًا مِن مُجَرَّدِ القياسِ الذي تُسَمِّيه البُرهَان، إنما يُعرَفُ مِن حَيثُ يُعرَفُ مُرَادُ المتكَلِّم»[٣].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۝١٦﴾ [الملك: ١٦] مَن تَوَهَّمَ أَنَّ مُقتَضى هذه الآية أن يَكُونَ اللهُ في دَاخِلِ السمَواتِ فَهوَ جَاهِلٌ ضَالٌّ بالاتفَاقِ، وإن كنَّا إذا قلنا: إنَّ الشمسَ والقَمَرَ في السَّماءِ يَقتَضِي ذلك، فإنَّ حَرفَ «في» مُتَعَلِّقٌ بما قبلَهُ وبما بعدَهُ فهو بحسَبِ المضَافِ والمضَافِ إليه»[٤].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «والإضَافَةُ تَتَنَوَّعُ دلالَتها بحسَبِ المضَافِ إليه»[٥].

فقد قرَّر شيخُ الإسلام ابنُ تيمية هذه القاعِدَةَ العظيمَةَ مِن قواعِدِ الاستدلالِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ تقريرًا واضحًا، وهذه القاعِدَةُ مُكمِّلَةٌ للقاعدة التي قبلها وَمُوَضِّحةٌ لها؛ إذ إنَّ الظاهِرَ الذي يجبُ إجرَاءُ النُّصُوصِ عليه يُعرَفُ تارَةً مِن جِهَةِ أفرادِ الكلامِ، وتارَةً مِن جهَةِ التركيبِ.

والمرادُ بمعرفة الظاهر باعتبار أفراد الكلام: أن يُفهَمَ الكلامُ بدلالة ألفاظه مِن غيرِ قَرِينَةٍ، ولا نَظَرٍ في التركيبِ والسِّيَاقِ.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ۝٢٧﴾ [الرَّحمن: ٢٧] فَيُفهَمُ معنى الوجهِ على ما يقتضيهِ اللسَانُ العربيُّ، وهذا الفَهمُ مبنيٌّ على فَهمِ الألفَاظِ.

---

(١) المصدر السابق (٦/ ١٨ ـ ١٩).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٢٠).

(٣) «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٩٨ ـ ٩٩).

(٤) «التدمرية» (ص٨٥).

(٥) «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٥٣١).

وأما المرادُ بمعرفة الظاهر باعتبار التركيب فهو: أن يُفهَمَ الكلامُ بحسَبِ السياقِ، وَتَعَلُّقِ الكلامِ بما قَبلَهُ وبما بعدَهُ.

فإنَّ الكلمَةَ الوَاحِدَةَ قد يكونُ لها معنى مُعَيَّن في سياقٍ مُعَيَّنٍ، ومعنى آخر في سياقٍ آخرَ، **والنَّظَرُ في سياق الكَلامِ هو الذي يُعَيِّنُ المعنى المرَاد.**

ومن المعلوم: أنَّ اللهَ تعالى قد أَمَرَنا أن نَتَدَبَّرَ القرآنَ، وأخبَرَ أنَّه أنزَلَهُ لنَعقِلَهُ وَنَفهَمَهُ، ولا يكونُ التَّدَبُّرُ والتعَقُّلُ إلا لكلام بَيَّنَ المتكلِّمُ مُرادَهُ به، فأمَّا مَن تَكَلَّمَ بلَفظٍ يحتمِلُ معانيَ كثيرَةً وَلم يُبَيِّن مُرادَهُ منها، فهذا لا يُمكِنُ أن يُتَدَبَّرَ كلامُهُ ولا أن يُعقَلَ.

فمثلًا: لو قال القائل «استوى» يحتملُ خمسةَ عشرَ وجهًا، كان غالطًا؛ فإنَّ قولَ القائِلِ: استوى على كذا له مَعنى، وقولَهُ: استوى إلى كذا له معنى، وقولَهُ: استوى وكذا له معنى، وقولَهُ: استوى بلا حرفٍ يَتَّصِلُ به له معنى، فَمَعَانيه تَنَوَّعَت بِتَنَوُّعِ ما يَتَّصِلُ به مِنَ الصِّلاتِ، كحَرفِ الاستعلاءِ، والغايةِ، وَوَاو الجمع، أو ترك تلك الصِّلاتِ[1].

فظَاهِرُ نصوصِ الصفَاتِ ما يتبادَرُ إلى العَقلِ السليمِ، وهو يختلف بحسَبِ السياقِ والتركيبِ وما يُضافُ إليه الكلام.

وعلى هذه القاعدةِ فليس هناك نصٌّ على خلافِ ظاهِرِهِ؛ بل كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وَمَا دَلَّ عليه السيَاقُ هو ظاهِرُ الخطَابِ»[2]، فلا تَحتاجُ نصوصُ الأسماءِ والصفاتِ إلى تأوِيلٍ.

ثم ينبغي أن يُعلم: أنَّ دلالَةَ السياقِ مُهِمَّةٌ في فهمِ مُرادِ المتكَلِّم، كما قال ابن القيم: «السيَاقُ يُرشِدُ إلى تَبيينِ المجمَلِ، وَتعيينِ المحتملِ، والقطعِ بعدَمِ احتمالِ غيرِ المرادِ، وتخصيصِ العامِ، وتقييدِ المطلَقِ، وَتَنَوُّعِ الدلالة.

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٢٠).

وهذا مِن أعظَم القَرائِنِ الدَّالَّةِ على مُرادِ المتكَلِّم، فَمَن أهمَلَهُ غَلِطَ في نَظَرِهِ، وغالَطَ في مناظَرَتِهِ»[(١)].

كما تَضَمَّنَت هذه القاعدَةُ: أنَّ الإضَافَةَ تَتَنَوَّعُ دلالتها بحسَبِ المضَافِ إليه، فإذا أُضِيفَت الصفَةُ إلى المخلُوقِ فإنَّهَا تكُونُ مناسِبَةً له، وإذا أُضِيفَت إلى الخالِقِ فإنَّها تكونُ لائقَةً بِهِ.

فاليَدُ مثلًا إذا أُضِيفَت إلى المخلوقِ فإنها تَكُونُ مناسِبَةً له، وإذا أضِيفَت إلى الخالِقِ فإنها تكونُ لائقَة بجلاله سبحانه، فلا يُعتَقَدُ أنَّ يدَ الخالقِ كيَدِ المخلوقِ أو العكس.

وخالفَ هذه القاعدةَ: المعطلة والمشبهة.

فأما المعطلة فمخالفتهم للقاعدة من جهتين:

الأولى: أنهم نظرُوا للنُّصُوصِ بحسَبِ أفرَادِ الكَلام بقَطعِ الصِّلَةِ عن سياقِ الكَلامِ وتركيبه، كما أنهم يُعمِلُونَ فيها عُقُولهم دونَ أن يَنظُرُوا لمرادِ المتكَلِّمِ وَقصدِهِ.

الثانية: تَوَهَّمُوا مِن إضافَةِ الصفَةِ للهِ ما يَكُونُ لائِقًا بالمخلُوقِ، كما فعَلَ ذلك أيضًا المشبهَةُ.

فإنَّ المشبهَةَ لم يَتبادَر إلى أَذهانِهِم مِن نُصُوصِ الصِّفَاتِ إلا التَّشبِيه، فَشَبَّهُوا صفَاتِ الخالِقِ بصفَاتِ المخلُوقِ.

قال **الرازي:** «واعلم: أنَّ النصُوصَ مِنَ القُرآنِ لا يُمكِنُ إجرَاؤُها على ظَاهِرِها لوجُوهٍ:

الأول: أنَّ ظاهِرَ قوله تعالى: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ٣٩﴾ [طه: ٣٩] يقتَضِي أن يَكُونَ موسَى عليه السلام مُستَقِرًّا على تلك العَينِ مُلتَصِقًا بها مُستَعلِيًا عليها، وذلك لا يَقُولُهُ عَاقِلٌ»[(٢)].

---

(١) «بدائع الفوائد» (٤/ ١٣١٤).

(٢) «أساس التقديس» (ص٩٦).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«ظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ ما يَتَبَادَرُ إلى العَقلِ السَّلِيمِ مِنَ المعَانِي وَهوَ يَختَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيهِ الكَلامُ»

لقد قرَّر أئمَّةُ السلفِ هذه القاعدَةَ تقريرًا واضحًا.

۞ ومِمن جاءَ عنهم الإشارَةُ إلى هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]:

قال **عبد الله بن عباس** رضي الله عنهما في قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]: «عالمٌ بِكُم أينمَا كنتُم»[(١)].

[مالك بن أنس (١٧٩هـ)]:

وقال **الإمام مالك**: «اللَّـهُ عز وجل في السماءِ، وَعِلمُهُ في كلِّ مكانٍ لا يخلُو منه شيءٌ، وتلا هذه الآيَةَ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧]»[(٢)].

---

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٨/ ٤٩)، والشوكاني في «فتح القدير» (٥/ ٢٢١).

(٢) أخرجه عبد الله في «السنة» (١/ ١٠٧) عن أحمد بن حنبل عن سريج بن النعمان عن عبد الله بن نافع به. ومن طريقه أخرجه الآجري في «الشريعة» (٣/ ١٠٧٦ ـ ١٠٧٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٣٨)، وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (٦/ ٢٦٢)، والألباني في «مختصر العلو» (ص١٤٠).

[نعيم بن حماد الخزاعي (٢٢٨هـ)]:

وقال **الإمام نعيم الخزاعي** في قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]: «لا يخفَى عليه خافيَةٌ بعلمِهِ»(١).

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]:

وقال **الإمام أحمد** لما سُئلَ عن رجلٍ أنه قال: إنَّ اللهَ مَعَنا، وتلا هذه الآيةَ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧]: «قد تجهَّمَ هذا؛ يأخذُونَ بآخِرِ الآيةِ ويدعُونَ أوَّلَها: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المجادلة: ٧] العلم معهم.

وقال في (ق): ﴿وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [ق: ١٦] فعلمه معهم»(٢).

فسَّر الأئمةُ المعيَّةَ في هذه الآية بحسَبِ ما دلَّ عليه سيَاقُ الآيةِ، فإنَّ الدلالَةَ في كلِّ موضِعٍ بحسَبِ سياقِهِ، ولا يُقالُ إنَّهم أوَّلوا النصَّ؛ لأنَّ ما دلَّ عليه السيَاقُ هو ظَاهِرُ الخطابِ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]:

وقال **الإمام الدارمي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد علمتَ أيُّها المريسي أنَّ هذه تفاسير مقلوبَةٌ خارجَةٌ من كلِّ معقولٍ لا يقبلُهُ إلا كل جهُولٍ، فإذا ادَّعيتَ أنَّ اليَدَ عُرِفَت في كلامِ العرَبِ أنها نعمةٌ وقوةٌ، قلنا لك: أجل، وَلَسنا بتفسيرِها

---

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٣/ ١٤٦) عن محمد بن مخلد عن أحمد الرمادي عن نعيم به. وسند ابن بطة صحيح.

(٢) أخرجه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٣/ ١٦٠) عن أبي طالب به.
وأبو طالب هو: أحمد بن حميد المشكاني، قال فيه الخطيب كما في «تاريخ بغداد» (١٢٢/٤): «صاحب أبي عبد الله أحمد بن حنبل، روى عن أحمد مسائل تفرد بها، وكان أحمد يكرمه ويعظمه» فسند ابن بطة صحيح، وصححه الألباني في «مختصر العلو» (ص١٩٠).

منك أجهل، **غير أنَّ تفسيرَ ذلك يستبينُ في سيَاقِ كلامِ المتكلِّمِ** حتى لا يُحتاجَ له من مثلِك إلى تفسيرٍ.

إذا قال الرجل: لفلان عندي يدٌ أكافِئُهُ عليها، عَلِم كلُّ عالِم بالكلامِ أنَّ يدَ فلانٍ ليست ببائِنَةٍ منه موضوعة عند المتكَلِّم، وإنما يرادُ بها النعمَةَ التي يُشكَرُ عليها.

وكذلك إذا قال: فلان لي يدٌ وعضدٌ وناصرٌ، عَلِمنا أنَّ فلانًا لا يمكِنُهُ أن يكونَ نفس يدِهِ عضوه ولا عضده، فإنما عنى به النصرة والمعونة والتقوية.

فإذا قال: ضربني فلان بيده، وأعطاني الشيءَ بيدِهِ، وكتب لي بيدِهِ، استحالَ أن يُقالَ: ضربني بنعمتِهِ، وَعَلِمَ كلُّ عالم بالكلام أنها اليدُ التي بها يَضرِبُ وبها يكتُبُ وبها يُعطي، لا النعمة؛ كما قال الله تعالى: ﴿أُوْلِي ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَـٰرِ ﴿٤٥﴾﴾ [صٓ: ٤٥] أي: أولي البصَرِ والعقولِ بِدِينِ اللهِ؛ لأنَّ كلَّ الناسِ أولي أيدي وأبصارٍ، فلما خصَّ هؤلاء الأنبياء بها علمَ كلُّ عالم أنها ليسَت بالأيدي التي يضربُ بها ويكتبُ بها؛ لما أنَّ الناسَ كلَّهم أولو أيدي وأبصار التي هي الجوارح.

ولا يجوزُ الكلامُ في آياتِ الصفاتِ وأحاديث الإثباتِ لها ونفي المثليَّةِ عنها والإيمان بها إلا بما يُعرَفُ مِنَ اللغةِ العربية على سياقِ الكلامِ وملازمته، والله أعلم»[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وادَّعيتَ أيها المريسي في قول الله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وفي قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠].

فادَّعيتَ أنَّ هذا ليس منه بإتيانٍ، لما أنه غير متحرك عندك، ولكن

(١) «نقض عثمان على المريسي» (ص١٢٤ ـ ١٢٥).

يأتي بالقيامة بزعمك، وقوله: ﴿يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] يأتي اللهُ بأمرِهِ في ظُلَلٍ منَ الغَمَامِ، ولا يأتي هو بنفسِهِ، ثم زعَمتَ أنَّ معناه كمعنى قوله: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦] و﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾ [الحشر: ٢].

فيقال لهذا المريسي: قاتلك اللهُ مَا أَجرَأَكَ على اللهِ وعلى كتَابِهِ بلا علمٍ ولا بَصرٍ!، أنبَأَكَ اللهُ أنه إتيانٌ، وتقول: ليسَ إتيانًا، إنما هو قوله: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النّحل: ٢٦] لقد مَيَّزتَ بينَ ما جمعَ اللهُ، وجَمعتَ بينَ ما مَيَّزَ اللهُ، ولا يجمع بين هذين في التأويل إلا كلُّ جاهِلٍ بالكتابِ والسنة؛ **لأنَّ تأويلَ كُلٍّ واحدٍ منهما مَقرُونٌ به في سياقِ القراءَةِ لا يجهَلُهُ إلا مثلك.**

وقد اتَّفَقَت الكلمَةُ مِنَ المسلمين أنَّ الله تعالى فوقَ عرشِهِ فوقَ سمواته، وأنه لا يَنزِلُ قبلَ يوم القيامة لعقوبَةِ أحدٍ مِن خلقِهِ، ولم يَشُكُّوا أنه يَنزِلُ يومَ القيامة لِيفصلَ بين عباده، ويحاسبَهُم ويثيبَهُم، وتشقق السموات يومئذٍ لنزوله، ونزّل الملائكة تنزيلًا ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَـٰنِيَةٌ ﴿١٧﴾﴾ [الحاقّة: ١٧] كما قال اللهُ ورسولُهُ ﷺ.

فلما لم يَشُك المسلمون أن الله لا ينزِلُ إلى الأرض قبلَ يوم القيامة لشيءٍ من أمورِ الدنيا، عَلِمُوا يقينًا أنَّ ما يأتي الناس من العقوبات إنما هو أمرُهُ وعذابُهُ، فقوله: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النّحل: ٢٦] يعني: مكره من قِبلِ قواعِدِ بُنيانِهم ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النّحل: ٢٦] فتفسير هذا الإتيان: خرورُ السقفِ عليهم مِن فَوقِهِم، وقوله: ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾ [الحشر: ٢] مكر بهم ﴿وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحشر: ٢] وهم بنو النضير؛ فتفسيرُ الإتيانِ مقرونٌ بهما: خرورُ السقف والرعبُ، وتفسيرُ إتيانِ اللهِ يوم القيامة منصوصٌ في الكتابِ مُفَسَّرٌ.

قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ

فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴿١٤﴾ فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴿١٥﴾ وَانْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴿١٦﴾ وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴿١٧﴾ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ ﴿١٨﴾﴾ إلى قوله: ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ ﴿٢٩﴾﴾ [الحاقة: ١٣ ـ ٢٩]، فقد فسَّرَ اللهُ تعالى المعنَيَينِ تفسيرًا لا لبسَ فيه ولا يَشتَبِهُ على ذي عقل.

فقال فيما يُصيبُ به من العُقُوبات في الدنيا: ﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤] فحين قال: ﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا﴾ [يونس: ٢٤] عَلِمَ أهلُ العلم أنَّ أمرَهُ يَنزِلُ من عنده منَ السماء وهو على عرشِهِ، فلما قال: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحاقة: ١٣] الآيات التي ذكرنا، وقال أيضًا: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا ﴿٢٥﴾﴾ [الفرقان: ٢٥] و﴿يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾﴾ [البقرة: ٢١٠] و﴿دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢١-٢٢] علم بما قصَّ اللهُ مِنَ الدليلِ، وبما حَدَّ لنُزُولِ الملائكة يومئذٍ أنَّ هذا إتيانُ اللهِ بنفسِهِ يوم القيامة لِيَلِيَ محاسبَةَ خلقِهِ بنفسه لا يلي ذلك أحدٌ غيره، وأنَّ معناه مخالفٌ لمعنى إتيانِ القواعِدِ، لاختلاف القضيتين.

ألا ترى أيُّها المريسِيُّ أنه حين قال: ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النّحل: ٢٦] لم يَذكُر عندها نفخَ الصورِ ولا تشقُّقَ السماءِ، ولا تَنزُّلَ الملائكة، ولا حملَ العرش، ولا إتيانَ الملك صفًّا صفًّا، ولا يومَ العرض، ولكن قال: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النّحل: ٢٦] في دنياهم ﴿وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [النّحل: ٢٦] فَرَدَّ الإتيانَ إلى العذابِ، **ففرقٌ بين المعنيين ما قُرِنَ بهما من الدلائلِ والتفسيرِ، وإنما يُصرَفُ كلُّ معنى إلى المعنى الذي يَنصَرِفُ إليه ويحتَمِلُهُ في سياقِ القولِ**»[(١)].

فقد قرَّر الإمامُ الدارميُّ رَحِمَهُ اللهُ أنَّ تفسيرَ الكلامِ إنما يَتَّضِحُ في سياقِ

---

(١) «نقض عثمان على المريسي» (ص١٥٤ ـ ١٥٧).

كلامِ المتكَلِّمِ، فإنَّ الكلمَةَ الواحدَةَ قد يكونُ لها معنى في سياقٍ وتركيبٍ، ويكونُ لها معنى آخر في سياقٍ وتركيبٍ آخرَينِ، ومثَّلَ على ذلك باليَدِ.

كما قرَّر أنه لا يجوزُ الكلامُ في آياتِ وأحاديث الصفاتِ إلا بما يُعرَفُ مِنَ اللغةِ العربية على سياقِ الكلامِ وتركيبه.

وبيَّن أنَّ الإتيانَ في قول الله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] ليس هو الإتيان في قوله تعالى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنۡيَٰنَهُم مِّنَ ٱلۡقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦]، وذلك لاختلافِ السياقَينِ والتركِيبَينِ.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]:

وقال **الإمام ابن خزيمة**: «فالنورُ وإن كَانَ اسمًا للهِ، فَقَد يَقَعُ اسمُ النُّورِ على بعضِ المخلوقين، فَلَيسَ معنى النُّورِ الذي هو اسمٌ للهِ في المعنى مثل النُّورِ الذي هو خَلقٌ للهِ»(١).

فقد بيَّن الإمامُ ابنُ خزيمة أنَّ الصفَةَ تَتَنَوَّعُ دلالَتُها بحسَبِ المضافِ إليه، فَالنُّورُ إذا أُضِيفَ للهِ فإنه يليقُ به، وإذا أضيفَ للمخلُوقِ فإنَّه يُنَاسِبُهُ.

[محمد بن الحسين الآجري (٣٦٠هـ)]:

وقال **الإمام الآجري**: «والذِي يَذهَبُ إليه أهلُ العلم: أنَّ اللهَ ﷻ على عرشِهِ فوقَ سمواتِهِ، وعلمُه محيطٌ بكُلِّ شيءٍ، قد أحاطَ علمُهُ بجميعِ ما خَلَقَ في السموات العُلَا، وبجميعِ ما في سبعِ أرضين وما بينهما وما تحت الثَّرَى، يعلَمُ السرَّ وأخفى، ويَعلَمُ خائِنَةَ الأعيُنِ وما تخفي الصدورُ، وَيعلَمُ الخطرَةَ والهمَّةَ، ويعلَمُ ما تُوَسوِسُ به النفوسُ، يَسمَعُ وَيَرَى، لا يَعزُبُ عنِ اللهِ ﷻ مثقالُ ذرَّةٍ في السموات والأرضين وما بينهن إلا وقد أحاطَ علمُهُ به، وهو على عرشِهِ سبحانه العلي الأعلى، تُرفَعُ إليه أعمالُ العبادِ، وهو أعلَمُ بها منَ الملائكة الذين يرفعونها بالليل والنهار.

---

(١) «كتاب التوحيد» (١/ ٩٠).

فإن قال قائل: فأيش معنى قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] الآية، التي بها يحتجون؟

قيل له: علمُهُ ﷻ، **والله على عرشِهِ وعلمُهُ محيطٌ بهم، وبكلِّ شيءٍ من خلقِهِ، كذا فسَّرَهُ أهلُ العلم، والآيةُ يَدُلُّ أوَّلها وآخِرُها على أنه العلمُ.**

فإن قال قائل: كيف؟

قيل: قال الله ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧].

فابتَدَأَ اللهُ ﷻ الآيةَ بالعلم، وَخَتَمَها بالعلم، فَعِلمُهُ ﷻ محيطٌ بجميعِ خلقِهِ، وهو على عرشِهِ، وهذا قولُ المسلمين»[1].

بيَّن الإمام الآجري رحمه الله أنَّ المعيَّةَ في هذه الآية مقتضاها العلمُ؛ لدلالَةِ السياقِ، فإنَّ اللهَ ابتَدَأَ الآيةَ بالعلم وَخَتَمَها بالعلم، وهذا تقريرٌ منه أنَّ ظاهِرَ النصِّ يُفهَمُ بحسبِ سياقِهِ، وما احتفى به مِن قَرَائِنَ.

وبعد هذا العرضِ لأقوالِ أئمَّة السلف يتضح أنهم يُقَرِّرُون أنَّ ظاهِرَ النصوصِ يكونُ بحسب سياقِ الكلامِ وتركيبِه، وما يُضَافُ إليه الكلام.

۞ وخلاصةُ كلامِ أئمة السلف في هذه القاعدة يدور على أمرين:

١ ـ أنَّ ظاهِرَ النصوصِ هو ما يُفهَمُ من سياقِ الكلامِ وتركيبِهِ.

٢ ـ أنَّ الإضافَةَ تَتَنَوَّعُ دلالتها بحسبِ المضافِ إليه.

وقد وافَقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمَّةَ السلف في أنَّ ظاهِرَ النصوصِ يكون بحسَبِ سياقِ الكلامِ وتركيبه، فبيَّن أنَّ الدلالة في كلِّ موضِعٍ تكونُ بحسَبِ سياقِهِ، وما يحفُّ بها من القرائِنِ اللفظيةِ والحاليةِ.

---

(١) «الشريعة» (٣/ ١٠٧٤ ـ ١٠٧٦).

كما بيَّن أنَّ مَن تَدَبَّرَ ما وَرَدَ في باب أسماء الله تعالى وصفاته يجد أنَّ دلالَةَ اللفظ على ذات الله أو بعض صفات ذاته في بعضِ المواضِع، لا يوجِبُ أن يكون ذلك هو مدلولُ اللفظِ حيثُ وَرَدَ؛ بل يُنظَر في كلِّ آيةٍ وحديثٍ بخصوصِهِ وسياقِهِ وما يُبَيِّنُ معناه من القرائِنِ والدلالاتِ.

وبيَّن أيضًا : أنَّ الإضافَةَ تتنوَّعُ دلالتها بحسَبِ مَن أُضيفَت إليه.

وبهذا تُعلَمُ مُوافَقَةُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لأئمةِ السلفِ في أن ظَاهِر نُصُوصِ الصِّفَاتِ ما يَتَبَادَرُ إلى العَقلِ السَّلِيمِ مِنَ المعَانِي وَهوَ يَختَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيهِ الكَلامُ.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«ظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ ما يَتَبَادَرُ إلى العَقلِ السَّلِيمِ مِنَ المعَانِي وَهوَ يَختَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيهِ الكَلامُ»

إنَّ الأدلةَ الدالةَ على هذه القاعدة كثيرةٌ في الكتابِ والسنة، وسأقتصِرُ هنا على ذكر بعضِ الآيات الدالةِ على هذه القاعدة:

قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص: ٢٩].

وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [محمد: ٢٤].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ تعالى أَمَرَنا أن نَتَدَبَّرَ القرآنَ، وأخبرَ أنَّه أنزَلَهُ لنَعقِلَهُ وَنَفهمَهُ، ولا يكونُ التَّدبُّرُ والتعقُّلُ إلا لكلامٍ بَيِّنَ المتكلِّمُ مُرادَهُ به، فأمَّا مَن تَكَلَّمَ بلَفظٍ يحتمِلُ معانيَ كثيرَةً وَلم يُبيِّن مُرادَهُ منها، فهذا لا يُمكِنُ أن يُتَدَبَّرَ كلامُهُ ولا أن يُعقَلَ(١).

وقال تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢].

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٩).

وقال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مُهۡلِكُوٓاْ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِۖ﴾ [العَنكبوت: ٣١].

وجه الدلالة: أنَّ لفظَ القريةِ يكونُ له معنى في سياقٍ وتركيبٍ، ويكون له معنى آخر في سياقٍ وتركيبٍ آخَرين، وبيانُ ذلك أنَّ القريةَ في الآية الأولى يُرادُ بها أهلُها لدلالةِ السِّيَاقِ على ذلك، فأهلُ القرية هم الذين يُسألونَ لا المساكِن والأبنِيَة.

وأما الآيةُ الثانيةُ فالمرادُ بالقريةِ فيها: المساكِن؛ لأنها ذُكرت مضافة إلى أهلها.

وقال تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفَتْح: ١٠].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أضافَ اليَدَ في الآية تارَةً إلى نفسِهِ وتارَةً إلى المخلوقين، فلا تكونُ اليَدُ كاليدِ، لأنَّ اليدَ المضافَةَ إلى المخلوقِ تكون مناسِبَةً له، واليدَ المضافَةَ إلى الخالقِ تكونُ لائقَةً به، فالإضافَةُ تتنَوَّعُ دلالتُها بحسب المضافِ إليه، ولهذا قال تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ [الشّورىٰ: ١١] فنفَى المثليَّةَ مع إثباتِ السمعِ والبَصَرِ، وهذا يدلُّ على أنَّ إثباتَ السمعِ والبصَرِ للهِ يكونُ على وجهِ الاختصَاصِ والمناسبَةِ.

فظهَرَ ـ بحمد الله ـ بما سبَقَ نقلُهُ مِن آياتِ الكتابِ العزيزِ أنَّ ظَاهِر نُصُوصِ الصِّفَاتِ ما يَتَبَادَرُ إلى العَقلِ السَّلِيمِ مِنَ المعَانِي وَهوَ يَختَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيهِ الكَلامُ.



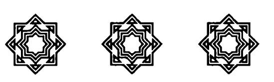
الفصل السادس:

قاعدة:

«الإجمَاعُ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ»

وفيه ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«الإجمَاعُ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ»

إنَّ الإجماعَ يُعَدُّ المصدَر الثاني مِن مصَادِرِ التَّلَقِّي عندَ أهلِ السنةِ والجماعَةِ، تَثبُتُ به العَقَائِدُ كما تثبُتُ به الأحكَامُ، ولما كانَ الأمرُ كذلك ناسَبَ ذِكرُهُ بعد المصدَرِ الأوَّل الكتابِ والسنةِ.

ثم إنَّ شيخَ الإسلام ابنَ تيمية قد اعتَمَدَ في تقريره لمسائِلِ الاعتقَادِ على الإجماعِ، وجَعَلَهُ حجةً في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ.

وَيَتَّضِحُ ذلك من خلال عرضِ أقواله:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فَقُلتُ: أمَّا الاعتقَادُ فلا يُؤخَذُ عَنِّي ولا عَمَّن هوَ أكبَرُ مِنِّي؛ بَل يُؤخَذُ عَنِ اللهِ، وَرَسُولِهِ ﷺ، وما أجمعَ عليه سَلَفُ الأمَّةِ»[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَثَبَتَ أيضًا بالكتَابِ والسنةِ والإجماعِ أنَّه استوَى على عرشِهِ»[2].

بيَّنَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أنَّ مِنَ الأصُولِ التي يُستَدَلُّ بها في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ: الإجماعَ.

ومضمونُ هذه القاعدة: أنَّ الإجماعَ يُحتَجُّ به في بابِ الأسماءِ

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦١).

(٢) «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» (٢/ ٤٥٤).

والصفَاتِ نَفيًا وإثبَاتًا، فَيُثبَتُ للهِ ﷻ صفَاتُ الكَمَالِ عن طريقِ الإجماعِ، كما يُنفَى عَنِ اللهِ ﷻ صفَاتُ النَّقصِ عن طريقِ الإجماعِ.

والإجماعُ هو: اتفاقُ مُجتَهِدِي الأمَّةِ في عَصرٍ على أَمرٍ، ولو كانَ الأمرُ فِعلًا اتفَاقًا كائنًا بعدَ النبيِّ ﷺ[١].

وهذه القاعِدَةُ المُهمَّةُ فرعٌ عَنِ القاعدَةِ الثانية وهي: «لا يُتجاوَزُ القرآنُ والحديثُ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ» وَمُندَرِجَة تحتها؛ وذلك أنَّ الإجماعَ لابُدَّ أن يكونَ مُستَنِدًا إلى دليلٍ مِنَ الكتابِ والسنةِ[٢]، وإلا كان قولًا في الدِّينِ من غيرِ دَليلٍ، وهذا يقتَضِي إثباتَ شَرعٍ مُستَأنَفٍ بعدَ النبيِّ ﷺ[٣].

وَأفرَدتُ هذه القاعدَةَ عن القاعِدَةِ الثانية مع كونِها مُندَرِجَةً تحتها؛ لأنَّ الإجماعَ قد ينعَقِدُ مع عَدَمِ عِلمِنَا بالدَّليلِ الذي استَنَدَ عليه الإجماعُ أو ضعفِهِ، فيكونُ الإجماعُ حُجَّةً بنفسِهِ.

وكذلك أفرَدتُها: مِن بابِ تَنوُّعِ طُرُقِ الاستدلالِ التي أثبَتَ بها أهلُ السنَّةِ بابَ الأسماءِ والصفَاتِ.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية**: «فَلا يُوجَدُ قَطُّ مَسأَلَةٌ مُجمَعٌ عَلَيهَا إلا وَفِيهَا بَيَانٌ مِن الرَّسُولِ ﷺ، وَلَكِن قَد يَخفَى ذَلِكَ عَلَى بَعضِ النَّاسِ وَيَعلَمُ الإِجمَاعَ فَيَستَدِل بِهِ، كَمَا أَنَّهُ يَستَدِلُّ بِالنَّصِّ مَن لَم يَعرِف دَلالَةَ النَّصِّ، وَهُوَ دَلِيلٌ ثَانٍ مَعَ النَّصِّ، كَالأَمثَالِ المَضرُوبَةِ في القُرآنِ.

وَكَذَلِكَ الإِجمَاعُ دَلِيلٌ آخَرُ كَمَا يُقَالُ: قَد دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالإِجمَاعُ، وَكُلٌّ مِن هَذِهِ الأُصُولِ يَدُلُّ عَلَى الحَقِّ مَعَ تَلازُمِهَا؛ فَإِنَّ

---

(١) انظر: «شرح الكوكب المنير» لابن النجار الفتوحي (٢/ ٢١١).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والناسُ قد اختلفوا في جوازِ الإجماع عن اجتهادٍ، ونحن نُجَوِّزُ أن يكونَ بعضُ المجمعين قال عن اجتهادٍ، لكن لا يكونُ النصُّ خافيًا على جميع المجتهدين، وما مِن حُكم يُعلَمُ أنَّ فيه إجماعًا إلا وفي الأمة مَن يَعلَمُ أنَّ فيه نصًّا، وحينئذٍ فالإجماعُ دليلٌ على النصِّ» «منهاج السنة» (٨/ ٣٤٤).

(٣) انظر: «منهاج السنة» (٨/ ٣٤٤)، و«شرح الكوكب المنير» (٢/ ٢٥٩).

مَا دَلَّ عَلَيهِ الإِجمَاعُ فَقَد دَلَّ عَلَيهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَمَا دَلَّ عَلَيهِ القُرآنُ فَعَن الرَّسُولِ ﷺ أُخِذَ، فَالكِتَابُ وَالسُّنَّةُ كِلاهُمَا مَأخُوذٌ عَنهُ، وَلا يُوجَدُ مَسأَلَةٌ يَتَّفِقُ الإِجمَاعُ عَلَيهَا إلا وَفِيهَا نَصٌّ»[(١)].

ويجبُ أن يُعلَمَ: أنَّ كلَّ ما أجمَعَ عليه المسلمُون فإنَّه يكونُ مَنصُوصًا عنِ الرسُولِ ﷺ، فالمخَالِفُ لما أجمعَ عليه المسلمون مخالِفٌ للرسولِ ﷺ، كما أنَّ المخالفَ للرسولِ ﷺ مخالِفٌ للهِ ﷻ[(٢)].

وقد استَدَلَّ السلَفُ رضي الله عنهم **بالإجماعِ على إثباتِ أسماءِ اللهِ وصفَاتِهِ، وَمِنَ المسائِلِ التي استَدَلَّ السلَفُ عليها بالإجماعِ**:

١ ـ مسألةُ العُلُوِّ وأنَّ اللهَ مُستَوٍ على عرشِهِ.

٢ ـ مسألةُ القرآنِ وأنَّه كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ.

٣ ـ مسألةُ إثباتِ رُؤيَةِ اللهِ يومَ القيامة بالأبصار.

وغير ذلك منَ المسائِلِ التي وَقَعَ عليها إجماعُ السلفِ، مما يَدُلُّ دلالَةً قطعيَّةً على اعتبار الإجماعِ حُجَّة يُحتَجُّ به في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ.

ثم إنَّ مما يُنَبَّهُ عليه أنَّ الانحرافاتِ الواقِعَةَ مِنَ الطوائِفِ المخالفَةِ لأهلِ السنة والجماعة في هذا البابِ ـ بابِ الأسماءِ والصفات ـ لا تَقدحُ في ثُبوتِ الإجماعِ؛ إذ إنَّ إجماعَ السلَفِ واقِعٌ قبلَ ظهُورِ المخالِفِ، وعليه فهم محجُوجُونَ بالإجماعِ، فإنَّ النزَاعَ الحادِثَ بعدَ إجماعِ السَّلَفِ خطَأٌ قطعًا، كما أنَّ غايَةَ ما يَستَدِلُّ به المخالِفُ العَقل، وَعَقلُ فِرقَةٍ مِنَ الفِرَقِ لا يَقدَحُ في الإجماعِ، ولا حُجَّةَ فيه.

ومما ينبغي أن يُعلَمَ: أنه ليسَ المرادُ بإجماعِ السلفِ أن يَنُصَّ كل واحِدٍ مِنَ السلَفِ على قولِهِ في المسأَلةِ التي استُدِلَّ بالإجماع عليها؛ بل

(١) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ١٩٥).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٩/ ١٩٤).

المقصودُ مِن ذلك كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أَنَّهُم نَقَلُوا إِلَينَا القُرآنَ العَظِيمَ وَأَخبَارَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَقلَ مُصَدِّقٍ لَهَا مُؤمِنٍ بِهَا قَابِلٍ لَهَا غَيرِ مُرتَابٍ فِيهَا وَلا شَاكٍّ فِي صِدقِ قَائِلِهَا، وَلَم يُفَسِّرُوا مَا يَتَعَلَّقُ بِالصِّفَاتِ مِنهَا وَلا تَأَوَّلُوهُ وَلا شَبَّهُوهُ بِصِفَاتِ المَخلُوقِينَ؛ إذ لَو فَعَلُوا شَيئًا مِن ذَلِكَ لَنُقِلَ عَنهُم وَلَم يَجُز أَن يُكتَمَ بِالكُلِّيَّةِ؛ إذ لا يَجُوزُ التَّوَاطُؤُ عَلَى كِتمَانِ مَا يُحتَاجُ إِلَى نَقلِهِ وَمَعرِفَتِهِ؛ لِجَرَيَانِ ذَلِكَ فِي القُبحِ مَجرَى التَّوَاطُؤِ عَلَى نَقلِ الكَذِبِ وَفِعلِ مَا لا يَحِلُّ»[١].

وخالفَ هذه القاعِدَةَ قومٌ من غَالِيَةِ المتكلِّمين، حيث زَعَمُوا أنه لا يُستَدَلُّ بالإجماعِ على شيءٍ، ومنهم مَن يقولُ: لا يَصِحُّ الاستدلالُ به على الأمورِ العِلمِيَّةِ؛ لأنَّه ظَنِّيٌّ[٢].

كما أنَّ كثيرًا مِن أهل الكلام تجدُ عُمدَتَهُم في مسائِلِ أسماءِ اللهِ وصفَاتِهِ وغيرِها على ما يَظُنُّونَهُ مِنَ الإجماعِ، وهم لا يعرِفُونَ في ذلك أقوالَ السَّلَفِ ألبتةَ، أو عَرَفُوا بعضَها ولم يَعرِفُوا سائِرَها، فتارَةً يحكونَ الإجماعَ ولا يعلَمُونَ إلا قولَهُم وَقولَ مَن يُنازِعُهُم مِنَ الطوائِفِ المتأخرين: طائفةٍ، أو طائفتين، أو ثلاث، فلا يَعرِفُونَ ما قالَ السلَفُ في ذلك ألبَتَّةَ؛ بل قد يكونُ قولُ السَّلَفِ خارجًا عَن أقوالِهِم[٣].

وَمِنَ الأمثلَةِ على ذلك: مَا جَاءَ عن **أبي المعَالي الجويني** حيثُ قال: «الرَّبُّ ﷻ يَتَقَدَّسُ عَن قَبُولِ الحوَادِثِ، واتَّفَقَ على ذلك أَهلُ المللِ والنِّحَلِ، وَخَالَفَ إجماعَ الأمَّةِ طائفَةٌ نَبَغُوا من سِجستَان لُقِّبُوا بالكرَّامِيَّة، فَزَعَمُوا أنَّ الحوادِثَ تَطرَأُ على ذَاتِ البارِئ تعالى عن قولهم»[٤].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١١/ ٣٣٨).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢٥).

(٤) «لمع الأدلة» (ص١٠٩).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«الإجمَاعُ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ»

إنَّ الناظِرَ في أقوالِ وصنيعِ أئمةِ السلف التي أُثِرَت عنهم يجِدُ أنَّ مِن مَنهَجِهِم في بابِ الأسماء والصفات الاحتجَاجَ بالإجماعِ، فالإجماعُ عندهم حُجَّةٌ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ، وَمن هنا يظهَرُ التوافُقُ بينَ شيخ الإسلام ابنِ تيمية وأئمة السلف؛ إذ الإجماعُ عندهم مَصدَرٌ مِن مَصَادِرِ التَّلَقِّي في بابِ الأسماء والصفاتِ.

وفيما يلي عرضٌ لأقوالِ أئمةِ السلف:

📖 [أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]:

قال **الإمام أحمدُ** لما سُئِل عَمَّن يقول: أنا أَقِفُ في القرآن تَوَرُّعًا: «ذاكَ شاكٌّ في الدِّينِ إجماعُ العلماءِ والأئمَّةِ المتقدِّمين على أنَّ القرآنَ كلامُ اللهُ غيرُ مخلُوقٍ، هذا الدِّينُ الذي أدرَكتُ عليه الشيوخَ، وَأدرَكَ الشُّيُوخُ مَن كان قبلَهُم على هذا»(١).

فقد استَدَلَّ **الإمامُ أحمد** رَحِمَهُ اللهُ على أنَّ القُرآنَ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ بالإجماعِ، وهذا مما يَدُلُّ على أنَّه يُقرِّرُ أنَّ الإجماعَ حجَّةٌ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ.

---

(١) أخرجه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٤٦٠).

[إسحاق بن راهويه (٢٥٦هـ)]:

وقال **الإمام إسحاق بن راهُويَه** رَحِمَهُ اللَّهُ: «الرحمنُ على العَرشِ استوى، إجماعُ أهلِ العلمِ أنَّه فَوقَ العرشِ استَوَى، وَيَعلَمُ كُلَّ شيءٍ في أسفلِ الأرضِ السابِعَةِ»[١].

فقد استدَلَّ الإمامُ إسحاق رَحِمَهُ اللَّهُ على أنَّ اللهَ فوقَ العرشِ استوى، ويعلمُ كلَّ شيءٍ في أسفَلِ الأرضِ السابعَةِ بالإجماع، وهذا مما يَدُلُّ على أنَّه يُقَرِّرُ أنَّ الإجماعَ حُجَّةٌ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]:

وقال **الإمام الدارمي** رَحِمَهُ اللَّهُ **في رَدِّه على من قال: إنَّ اللهَ في كُلِّ مكانٍ**: «لَقَد شَوَّهتُم معبودَكُم إذ كانت هذه صفَتَهُ، واللهُ أَعلَى وَأَجَلُّ من أن تكونَ هذه صفتَهُ، فلابُدَّ لكم مِن أن تأتُوا بِبُرهانٍ بيِّنٍ على دعواكم مِن كتابٍ ناطِقٍ، أو سُنَّةٍ ماضِيَةٍ، أو إجماعٍ مِنَ المسلمين، ولن تَأتُوا بشيءٍ منه أبدًا»[٢].

فقد احتَجَّ أيضًا الإمامُ الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ على الجهمِيَّةِ ومَن وافَقَهُم أنَّه ليس عندهم إجماعٌ يحتَجُّون به على دعواهم، هذا مما يَدُلُّ على أنَّ الإجماعَ عنده حُجَّةٌ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ.

[أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي الطلمنكي المالكي (٤٢٩هـ)]:

وقال **الإمام أبو عمر الطلمنكي**[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ: «أجمعَ المسلمُونَ مِن

---

(١) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (٦/ ٢٦٠)، والذهبي في «العلو» (٢/ ١١٢٨) من طريق الخلال في كتابه «السنة» عن المروذي عن محمد بن الصباح عن سليمان بن داود به.

(٢) «الرد على الجهمية» (ص٤٢).

(٣) أحمد بن محمد بن عبد الله الأندلسي أبو عمر. كان حافظًا للسنن، إمامًا عارفًا بأصول الديانة، عالي الإسناد، ذا هدي وسمت واستقامة. ولد: ٣٤٠هـ. توفي: ٤٢٩هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٣/ ١٠٩٨ ـ ١١٠٠).

أهلِ السنَّةِ على أنَّ معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ونحو ذلك من القرآن: أنه عِلمُهُ، وأنَّ اللهَ تعالى فوقَ السموات بذاته، مُستوٍ على عرشِهِ كيف شاءَ»[١].

فقد احتَجَّ الإمامُ الطلمنكيُّ رَحِمَهُ اللهُ بالإجماعِ كما احتَجَّ الأئمَّةُ قبله بالإجماعِ في الاستدلالِ به على بابِ الأسماءِ والصفاتِ.

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر(٤٦٣هـ)]:

وقال **الإمام ابن عبد البر** رَحِمَهُ اللهُ: «اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لا يُوصَفُ عند الجماعةِ أهلِ السنةِ إلا بما وَصَفَ به نفسَهُ، أو وَصَفَه به رسولُ اللهِ ﷺ، أو أجمعَت الأمةُ عليه، وليس كمثلِهِ شيءٌ فَيُدرَك بقياسٍ أو بإنعامِ نَظَرٍ»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «ليسَ في الاعتقَادِ في صفَاتِ اللهِ وأسمائِهِ إلا ما جَاءَ مَنصُوصًا في كتابِ اللهِ، أو صَحَّ عن رسُولِ اللهِ ﷺ، أو أجمعَت عليه الأمةُ، وما جَاءَ مِن أخبارِ الآحادِ في ذلك كلِّهِ أو نحوِهِ يُسَلَّمُ له، ولا يُنَاظَرُ فيه»[٣].

بيَّن الإمامُ ابنُ عبد البر رَحِمَهُ اللهُ أنَّ اللهَ يُوصَفُ بما ثبتَ في الكتاب، وبما ثَبَتَ في السنةِ، ويُوصَفُ بما انعَقَدَ عليه إجماعُ الأمَّةِ.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]:

وقال **أبو القاسم التيمي** رَحِمَهُ اللهُ: «قال بعضُ العلماءِ: الأصُولُ التي ضَلَّ بها الفِرَقُ سبعةُ أصُولٍ: القَولُ في ذاتِ اللهِ سبحانه، والقولُ في صفَاتِهِ، والقَولُ في أفعَالِهِ، والقَولُ في الوعيدِ، والقَولُ في الإيمان، والقَولُ في القرآنِ، والقَولُ في الإمامَةِ...

---

(١) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (٦/ ٢٥٠)، وابن القيم في «الصواعق المرسلة» (٤/ ١٢٨٤)، والذهبي في كتابه «العلو للعلي العظيم» (٢/ ١٣١٥).
(٢) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٢٩).
(٣) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٣٤).

والدليلُ على أنَّ الفِرقَةَ الناجيَةَ هو أهلُ السنة والجماعة أنَّ أحدًا لا يَشُكُّ أنَّ الفِرقَةَ الناجيَةَ هي المتمَسِّكَةُ بدينِ اللهِ، ودينُ اللهِ الذي نَزَلَ به كتابٌ وَبيَّنَتهُ سنةُ رسولِ اللهِ ﷺ، وهم القائلون: إنَّ اللهَ واحِدٌ: ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]. . . فلا يُسمَّى اللهُ إلا بما سمَّى به نفسَهُ في كتابِهِ، أو سماهُ به رسولُهُ ﷺ، وأجمعَت عليه الأمةُ، أو أجمعَت الأمةُ على تسمِيَتِهِ به، ولا يوصَفُ إلا بما وَصَفَ به نفسَهُ، أو وَصَفَهُ به رسولُهُ ﷺ، أو أجمعَ عليه المسلِمُونَ»[1].

فقد ذَكَرَ الإمامُ أبو القاسم رحمه الله أنَّ اللهَ لا يُسَمَّى إلا بما سمَّى به نفسَهُ في كتابِهِ، أو سماه به رسولُهُ ﷺ، أو أجمَعَت الأمةُ على تسمِيَتِهِ به، ولا يوصَفُ إلا بما وَصَفَ به نفسَهُ، أو وصفه به رسُولُهُ ﷺ، أو أجمَعَ عليه المسلمون، فاستدَلَّ بالإجماعِ في إثباتِ الأسماءِ والصفَاتِ.

[موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)]:

وقال **الإمام ابن قدامة** رحمه الله: «والحجَّةُ إنما هو قَولُ اللهِ، أو قَولُ رسولِهِ ﷺ، أو الإجماعُ»[2].

بيَّن: أنَّ الحجةَ تكونُ بالإجماعِ في الأبوابِ كُلِّها؛ لأنه قد أطلق الإجماع ولم يُقَيِّدهُ ببابٍ مُعَيَّنٍ.

ومن خلال ما سَبَقَ من نقلِ كلام أئمَّةِ السلف يَتَّضِحُ جَلِيًّا احتجَاج أئمة السلفِ بالإجماعِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ، وأنه لا يجوزُ مخالَفَتُهُ، والخروجُ عنه.

وقد وافَقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمَّةَ السلف في تقريرِ هذه القاعدَةِ، فقد قرَّر أنَّ الإجماعَ حجَّةٌ في بابِ الاعتقَادِ لا يجوزُ مخالَفَتُهُ، وأنَّهُ مِنَ

(١) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٤٠٩ ـ ٤١٠).

(٢) «الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم» (ص٢٢).

الأصولِ التي يُستَدل بها في بابُ الأسماءِ والصفاتِ، كما احتَجَّ على استواءِ الله على عرشِهِ بإجماعِ العلماء.

وبهذا تُعلم مُوَافقةُ شيخِ الإسلام ابن تيمية لأئمةِ السلف في احتجَاجِهِم بالإجماعِ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ، وأنَّه بريءٌ كلَّ البراءَةِ مما نُسِبَ إليه مِن مخالَفَتِهِم، والخروجِ عن هديهِم.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«الإجمَاعُ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ»

لقد دلَّت على هذه القاعِدَةِ العظيمة من قواعِدِ الاستدلال في بَاب الأسماءِ والصفاتِ أدلَّةٌ كثيرةٌ مِنَ الكتابِ والسنة.

۞ ومن تلك الأدلة ما يلي:

قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النِّساء: ١١٥].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ تَوَعَّدَ على مُتابعَةِ غيرِ سبيلِ المؤمنين كما تَوَعَّدَ على مُشَاقَّةِ الرسُولِ ﷺ، فإذا حَرَّمَ اللهُ اتباعَ غيرِ سبيلِ المؤمنين، دلَّ ذلك على وُجُوبِ اتِّباعِ سبيلِهِم فيكونُ الإجماعُ حجَّةً، وذلك شامِلٌ لمسائِلِ الاعتقادِ ومسائِلِ الأحكام؛ فإنَّ قولَهُ تعالى: «وَيَتَّبع» معطوفَةٌ على قوله: «يشاقق» وكلاهما في سياقِ الشَّرطِ، والمقرَّرُ في علمِ أصولِ الفقه: أنَّ الفِعلَ إذا كانَ في سِيَاقِ الشَّرطِ فإنه يُفيدُ العُمُوم[1]، فتكونُ الآيةُ عامَّةً شاملَةً لبابَيِ الاعتقادِ والأحكام.

وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدًاۗ﴾ [البقَرَة: ١٤٣].

---

(١) انظر: «غمز عيون البصائر» للحموي (١٤٨/٢).

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ وَصَفَ هذه الأمةَ بأنها وَسَطٌ وَجَعَلَهُم شُهُودًا، والوَسَطُ هم: العُدُولُ الخيارُ، وفي هذا ثناءٌ عليهم وَمدحٌ لهم، والعُدُولُ الخيارُ لا يَتفقونَ على باطِلٍ، كما أنَّ كونَهُم شُهُودًا يقتضي أنَّ إجماعَهُم حجَّةٌ.

قال **ابن كثير** رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان معنى الوسط: «والوسَطُ هاهنا: الخيارُ والأجوَدُ، كما يقال: قريشٌ أوسَطُ العربِ نسبًا ودارًا، أي: خيرُها»[(١)].

وقال **الشيخ السعدي** رَحِمَهُ اللَّهُ عند تفسيره لهذه الآية: «وفي الآيةِ دليلٌ على أنَّ إجماعَ هذه الأمةِ حُجَّةٌ قاطعَةٌ، وأنهم مَعصُومونَ عنِ الخطَأِ؛ لإطلاقِ قوله: ﴿وَسَطًا﴾ فلَو قُدِّرَ اتفاقُهُم على الخطأِ لم يكونوا وسطًا إلا في بعضِ الأمورِ، ولقوله: ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البَقَرَة: ١٤٣] يقتضي أنهم إذا شَهِدُوا على حكمٍ أنَّ اللهَ أحلَّهُ أو حرَّمَهُ أو أوجَبَهُ، فإنها معصومَةٌ في ذلك»[(٢)].

وقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النِّسَاء: ٥٩].

وجه الاستدلال: أنَّ اللهَ ﷻ أَمَرَ بالردِّ إلى الكتابِ والسنةِ في حال التَّنَازُعِ، فَيُفهَمُ منه أنه إذا لم يوجَد التنازُعُ وَحَصَلَ الاتِّفَاقُ فإنه يكفي ويكونُ حجَّةً، فتكونُ الآيةُ قد دَلَّت على حجِّيَّةِ الإجماع.

وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ اللهَ لا يجمعُ أمتي** ـ أو قال: **أمَّة محمد** ﷺ ـ **على ضلالَةٍ، وَيَدُ اللهِ مَعَ الجماعَةِ**»[(٣)].

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٤٥٨).

(٢) (ص٦٦).

(٣) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الفتن عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في لزوم الجماعة (ص٤٩٠ح٢١٦٧)، وقال: «هذا حديث غريب من هذا الوجه». والحاكم في «المستدرك» كتاب العلم (١/ ١١٥) من طرق عن المعتمر بن سليمان عن سليمان المدني =

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ نَفَى جميعَ وُجُوهِ الضلالةِ عَن مجموعِ الأمةِ، فيكونُ إجماعُ الأمةِ حجَّةً فيجِبُ اتباعُهُ، وقوله: «**ضلالة**» نكرةٌ في سياقِ النَّفيِ فَتعُمُّ مسائِلَ الاعتقَادِ وغيرها.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية**: «فَإِنَّ اللَّهَ عَصَمَ هَذِهِ الأُمَّةَ أَن تَجتَمِعَ عَلَى ضَلَالَةٍ»[(١)].

فهذه النصوصُ وأمثالُها صريحةٌ في أنَّ الإجماعَ حجَّةٌ في باب الأسماءِ والصفات، فكما يُحتَجُّ بالإجماعِ في بابِ الأحكامِ يُحتَجُّ به في بابِ الأسماءِ والصفاتِ.



= عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر به. وفيه سليمان المدني، قال فيه ابن حجر في «التقريب» (ص٢٩٨): «ضعيف».
وقد تابعه سليمان بن طرخان، فيما أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/ ١١٨)، وسنده حسن. وسليمان بن طرخان ثقة. فالحديث بمجموع طرقه حسن، وقد صححه الألباني في تعليقه على سنن الترمذي (ح ٢١٦٧).

(١) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٥١).

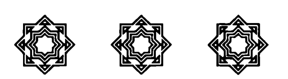
الفصل السابع:

قاعدة:

«الفِطَرُ السَّلِيمَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا جَاءَت بِهِ الشَّرِيعَةُ مِن إِثبَاتِ أَسمَاءِ اللّهِ وَصِفَاتِهِ»

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«الفِطَرُ السَّلِيمَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا جَاءَت بِهِ الشَّرِيعَةُ مِن إثبَاتِ أَسمَاءِ اللّهِ وَصِفَاتِهِ»

إنَّ مِنَ القَوَاعِدِ التي قرَّرها أئمَّةُ أهلِ السنة والجماعة: الاحتجَاجَ بالفِطرَةِ السليمَةِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ على سَبِيلِ الإجمالِ، وأنَّها مُوَافِقَةٌ لما جَاءَت به الشريعَةُ في هذا البابِ، فإنَّ الشريعَةَ مُكَمِّلةٌ للفطرَةِ السليمَةِ مُوافِقَةٌ لها فيما أَثبَتَته، وَقد تَنوَّعَ بيانُ شيخِ الإسلام ابن تيمية لهذه القاعِدَةِ وتقريرُه لها، وهذه أقوالُهُ في ذلك:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالفِطرَةُ مُكَمَّلَةٌ بالفِطرَةِ المنزَّلَةِ، فإنَّ الفِطرَةَ تَعلَمُ الأمرَ مُجمَلًا، والشَّرِيعَةُ تُفَصِّلُهُ وتُبَيِّنُهُ، وَتشهَدُ بما لا تَستَقِلُّ الفِطرَةُ به»[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «واللهُ قَد فَطَرَ العبادَ ـ عربهم وعجمهم ـ على أنَّهُم إذا دَعَوا اللهَ تَوَجَّهَت قُلُوبُهُم إلى العُلُوِّ، ولا يَقصِدُونَهُ تحتَ أرجُلِهِم»[2].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإنَّ اللهَ فَطَرَ عبادَهُ على الحقِّ، والرُّسُلُ بُعِثُوا بتكمِيلِ الفِطرَةِ وَتقريرها لا بتَحوِيلِ الفِطرَةِ وَتَغيِيرِهَا»[3].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٥).

(٢) المصدر السابق (٥/ ٢٥٩).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٧٠).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خَلَقَ عبادَهُ على الفِطرَةِ، وَكَمَّلَ فِطرَتَهُم بالنبوَّةِ، واصطَفَى مِنَ الملائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ، لِيُعَلِّمُوا الأمَمَ ما لم يكُونُوا يعلَمُونَهُ؛ كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾﴾ [البَقَـرَة: ١٥١]، ولم يَبعَث رُسُلَهُ بغيرِ فِطرَتِهِ التي فَطَرَ عبادَهُ عليها»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «العُلُومُ الفِطرِيَّةُ الضَّرُورِيَّةُ تُوَافِقُ ما أخبَرَت به الرُّسُلُ لا تخالِفُهُ»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهؤلاء المحرِّفَةُ المبَدِّلَةُ في هذِهِ الأمَّةِ مِنَ الجهمِيَّةِ وغيرِهِم اتَّبَعُوا سُنَنَ مَن كانَ قَبلَهُم مِنَ اليَهُودِ، والنَّصارَى، وفَارِسَ، والرُّوم، فَغَيَّرُوا فِطرَةَ اللهِ تعالى وَبَدَّلُوا كتابَ اللهِ، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خَلَقَ عبادَهُ على الفِطرَةِ التي فَطَرَهُم عليها، وَبَعَثَ إليهم رُسُلَهُ، وأنزَلَ عليهم كُتُبَهُ، فصلاحُ العِبَادِ وقوامُهُم بالفِطرَةِ المكَمَّلَةِ بالشِّرعَةِ المنزَّلَةِ، وهؤلاءِ بَدَّلُوا وَغَيَّرُوا فِطرَةَ اللهِ وَشِرعَتَهُ»(٣).

ومما تقدَّمَ مِن نقلٍ يَتَبَيَّنُ تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعِدَةِ الجليلةِ، وهذه القاعِدَةُ تَتَضَمَّنُ أَصلًا عظيمًا وَمَسأَلَةً مُهِمَّةً وهي: أنَّ الفطرَةَ التي فَطَرَ اللهُ عليها عبادَهُ مُوَافِقَة لما جاءَت به الشريعَةُ، فإنَّ مَثَلَ الفِطرَةِ مع الشريعَةِ مَثَلُ ضوءِ العَينِ معَ الشمسِ، والرُّسُلُ بُعِثُوا بتكميلِ الفِطرَةِ لا بِتَحوِيلِها وَتغييرِها.

فمثلًا: الفطرَةُ تُدرِكُ عُلُوَّ اللهِ، أما تعيينُ استوَاءِ اللهِ على عرشِهِ فهذا

---

(١) «ضابط التأويل» ضمن جامع المسائل (ص٤٥).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٣٣).

(٣) «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٤٧١)، وانظر: «الفتوى الحموية الكبرى» (ص٢١٩ ـ ٣٢٣)، و«مجموع الفتاوى» (٨/ ٣١٢)، و«قاعدة في المحبة» (ص١٢٦)، و«جامع الرسائل» (٢/ ٨٥).

مما لا يُدرَك إلا بالشَّرعِ، فهنا تأتِي الشريعَةُ لِتَكمِيلِ وتتميمِ الفِطرَةِ لا لتحوِيلِها وتغييرِها.

ومعنى الفطرة هو: ما جَبَلَ اللهُ عليه العبادَ مِنَ الإقرارِ به وبأسمائِهِ وصفاتِهِ، وأنَّه العليُّ الأعلى.

فنفسُ الفِطرَةِ تَستلزِمُ الإقرارَ بالخالِقِ ومحبته، **وَمُوجباتُ الفطرَةِ ومقتضاها** يحصُلُ شيئًا بعدَ شيءٍ بحسَبِ كَمَالِ الفِطرَةِ إذا سَلِمَت عَنِ المُعارِضِ(١).

فَعُلِمَ مِن ذلك أنَّ الفطرَةَ السليمَةَ إذا لم يَحصُل لها ما يُفسِدُها كانتَ مُقِرَّةً بالصَّانِعِ عابِدَةً له، خلافًا لمن زَعَمَ مِنَ الفِرَقِ المنحرفَةِ أنَّ المولودَ يُولَدُ سَاذجًا لا يَعرِفُ تَوحيدًا ولا شركًا.

وقد كذَّبَهُم الله بقوله: ﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ﴾ [الرُّوم: ٣٠].

وكذلك نبيه ﷺ بنَصِّ الحديثِ الذي قال فيه: «**ما مِن مَولُودٍ إلا يولَدُ على الفِطرَةِ، فأبواهُ يُهَوِّدَانِهِ، أو يُنَصِّرانِهِ، أو يمجسانِهِ**»(٢).

فالكتابُ والسنَّةُ دَلَّا على كونِ الخلقِ مَفطُورِينَ على دينِ اللهِ الذي هو مَعرِفَةُ اللهِ والإقرار به، بمعنى: **أنَّ ذلك مُوجِبُ فطرَتِهِم**، وبمقتضاها يجبُ حُصُولُهُ فيهم إذا لم يحصُل ما يعوقُها، فحصولُهُ فيهم لا يَقِفُ على وُجُودِ شرطٍ؛ بل على انتفَاءِ مانِعٍ، ولهذا لم يَذكُر النبيُّ ﷺ لموجِبِ الفِطرَةِ شرطًا؛ بل ذَكَرَ ما يمنَعُ مُوجَبَها(٣).

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٨/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلى عليه وهل يعرض على الصبي الإسلام (ص٢١٦ ح ١٣٥٩)، ومسلم في كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موتى أطفال الكفار وأطفال المسلمين (ص١١٥٧ ح٦٧٥٥).

(٣) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٨/ ٤٥٤)، و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص٨٣ ـ ٨٤).

ومعلومٌ أنَّ قوله ﷺ: «**كُلُّ مولُودٍ يولَدُ على الفطرَةِ**» ليس المرادُ به أنَّه حين وَلَدتهُ أمُّهُ يكونُ عارفًا باللهِ مُوَحِّدًا له بحيث يَعقِلُ ذلك، فإنَّ اللهَ يقول: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النّحل: ٧٨] ونحن نعلَمُ بالاضطرارِ أنَّ الطفلَ ليس عنده معرفَةٌ بهذا الأمرِ، ولكن ولادَتُهُ على الفِطرَةِ تَقتَضِي أنَّ الفطرَةَ تقتَضِي ذلك وَتَستَوجِبُهُ بحسَبِها، فَكُلَّما حَصَلَ فيه قوةُ العلمِ والإرادَةِ حَصَلَ من معرِفَتِها بربِّها ومحبتها له ما يُناسِبُ ذلك، كما أنَّه وُلِدَ على أنه يحبُّ جلبَ المنافِعِ ودفعَ المضَارِّ بحسبه(١).

وبعدَ توضيحِ معنى الفطرَةِ، وبيانِ أنَّ الرسُلَ جاءوا بتكمِيلِها وتقريرِها؛ أذكرُ هنا بعضَ المسائِلِ التي استَدَلَّ عليها أهلُ السنة والجماعة بالفِطرَةِ، وَمِن أهمها:

عُلُوُّ اللهِ وأنَّه في السماءِ، فإنَّ القُلوبَ مفطورَةٌ على هذا، تجدُ بني آدم إذا كَرَبَهُم أمرٌ أو نَزَلَت بهم شدَّةٌ، رَفَعُوا وجوهَهُم إلى السماءِ يستغيثُونَ ربَّهُم ـ تبارك وتعالى ـ.

وبعد تقريرِ ما سبَقَ يتَّضِحُ لنا أنَّ عقيدةَ السلَفِ هي العقيدَةُ الصَّحيحَةُ الموافقَةُ للفطرَةِ المكمَّلة بالشريعَةِ، وأما الفِرَقُ المخالِفَةُ لما عليه السلفُ مِنَ الجهميَّةِ والمعتزلةِ وغيرِهم، فَعَقَائِدُهُم مخالفَةٌ للفطرةِ مُناقِضَةٌ لها؛ وذلك لتغييرِهِم الفطرَةَ وتحريفِها.

ومن أمثلة تحريفهم للفطرة وتغييرها: زَعمُهُم أنَّ اللهَ في كلِّ مكانٍ، وهذا مخالفٌ لما فَطَرَ اللهُ عليه العبادَ مِن عُلُوِّهِ ـ جل وعلا ـ.

والسلفُ رضي الله عنهم قد احتجُّوا على المعطلةِ بهذه القاعِدَةِ فيما أنكرَتهُ المعطلةُ مِن آياتِ الصفَاتِ، وجعَلُوا الفطرةَ التي لم تُغيَّر إحدى طُرُقِ الاستدلالِ التي يُستَدَلُّ بها على إثباتِ الصفَاتِ في الجملَةِ، فإنَّ الفِطرَةَ تُدرِكُ الكمالَ المطلَقَ للهِ جل جلاله من حيثُ الإجمالُ، ومع ذلك فهي لا تَستَغنِي

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٨/ ٤٦٠ ـ ٤٦١).

عن الوَحيِ؛ فإنَّ معرفَةَ الكمالِ على وَجهِ التفصيلِ مما يُتَوَقَّفُ فيه على الرسُلِ.

واحتجاجُ أهلِ السنة والجماعة بالفطرَةِ السليمة هو من باب تَنَوُّعِ الأدلةِ التي أَثبَتَ بها أهلُ السنة والجماعة بابَ الأسماء والصفات وتَعَدُّدِها، وَتَنَوُّعُ الدلائلِ في بابٍ مِنَ الأبوابِ يَدُلُّ على توكيدِ صِحَّةِ ما تَضَمَّنَهُ من المسائِلِ.

وقد نازَعَ أهلَ السنة المتكلِّمُون في أصلِ معرفَةِ اللهِ وأسمائِهِ وصفاتهِ هل هي ضرورةٌ في قَلبِ العَبدِ فطريَّةٌ أو لا تحصُلُ إلا بالنَّظَرِ؟

فذهب كثيرٌ من أهلِ الكلام مِنَ المعتزلة والأشاعرة ومن وَافقهم مِنَ الطوائِفِ أنها لا تحصُلُ إلا بالنَّظَرِ[١].

قال **أبو المعالي الجويني**: «فإن قيل: ما الدليلُ على وُجُوبِ النظرِ والاستدلالِ من جِهَةِ الشرعِ؟ قلنا: أجمعَت الأمَّةُ على وجوبِ مَعرفَةِ البارئ تعالى، واستبَانَ بالعَقلِ أنه لا يَتَأَتَّى الوُصُولُ إلى اكتسابِ المعارِفِ إلا بالنَّظَرِ، وما لا يُتَوَصَّلُ إلى الواجِبِ إلا به فهو واجِبٌ»[٢].

ورتَّبُوا على هذه المسألة: مَسأَلَة أَوَّل واجبٍ على المكَلَّف، فالذين قالوا بأنَّ المعرفَةَ لا تحصل إلا بالنَّظَرِ تَنَوَّعَت أقوالُهُم في أوَّلِ واجبٍ على المكلَّفِ:

- **فمنهم من قال**: أولُ واجبٍ النظَرُ الصحيحُ المُفضِي إلى العلمِ بحدوثِ العَالَم.
- **وقالت طائفة**: أوَّلُ واجبٍ القَصدُ إلى النَّظرِ الصحيحِ.
- **وقالت طائفة ثالثة**: أوَّلُ واجِبٍ الشكُّ.

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣).

(٢) «الإرشاد» (ص١١).

ـ **وقالت طائفة رابعة**: أَوَّلُ واجبٍ المعرِفَةُ بالله.

والنزَاعُ بينهم لفظيٌّ، فإنَّ النظر واجبٌ وجوبَ الوسيلَةِ مِن بابِ ما لا يَتِمُّ الواجِبُ إلا به فهو واجبٌ، والمعرفَةُ واجبَةٌ وجوبَ المقَاصِدِ؛ فأَوَّلُ واجبٍ وجوبَ الوسائِلِ هو النَّظَرُ، وأَوَّلُ واجبٍ وجوبَ المقاصِدِ هو المعرفَةُ.

وأما من يقول: أَوَّلُ واجبٍ هو القصدُ إلى النظر، فهو أيضًا نزاعهُ لفظيٌّ، فإنَّ العَمَلَ الاختياريَّ مطلقًا مشروطٌ بالإرادَةِ[١].

وكذلك من قال: أَوَّلُ واجبٍ هو الشكُّ، فإنَّ نزاعَهُ لفظيٌّ؛ لأنَّ الناظِرَ طالبٌ للعلمِ، فلا يكونُ في حالِ النَّظَرِ عالمًا[٢].

فإثباتُ الصانِعِ لا يُعرَفُ عند المتكلمين إلا بالنَّظرِ[٣].

والمقصودُ بالنظر: هو النَّظَرُ في الأعرَاضِ وأنها لازِمَةٌ للأجسامِ، فيمتنعُ وجودُ الأجسَامِ بدُونِها[٤].

فإثباتُ الصَّانِعِ لا يمكن عندهم إلا بإثباتِ حُدُوثِ الأجسامِ وأنَّها مُستَلزِمَةٌ للأعراض التي هي الصفَات، كالحركة والسكون والاجتماع والافتراق، ثم إنَّ هذه الأعراضَ أو بعضَها حادِثٌ، وما لا يخلُو مِنَ الحوادث فهو حادِثٌ، فاحتاجُوا في هذه الطريقِ إلى إثبات الأعراضِ أولًا، ثم إثبات لزومِها للجسمِ[٥].

ثم إنهم رتَّبُوا على مسألة إيجابِهِم النَّظَر على المكلفين: اختلافهم في حُكمِ التَّقليدِ في العقائِدِ، وحاصِلُ الخلافِ فيه عندهم على أقوالٍ؛ منها:

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٣٥٣).

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٤١٩).

(٣) «المواقف» للإيجي (١/ ٢٠٨).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٣٢٩).

(٥) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٣٠٢).

١ ـ عدمُ صحَّةِ إيمانِ المقلِّدِ، فيكونُ المقلِّدُ كافرًا.

٢ ـ الاكتفاءُ بالتقليدِ مَعَ العصيانِ ـ إن كانَ فيه أهليَّةٌ للنظر ـ وإلا فلا عصيان.

٣ ـ إنَّ مَن قَلَّدَ القُرآنَ والسنةَ القطعيَّةَ صحَّ إيمانُهُ لاتباعِهِ القطعيَّ، وَمَن قَلَّدَ غيرَ ذلك لم يصحَّ إيمانُهُ لعدم أَمنِ الخطأ على غيرِ المعصُومِ.

٤ ـ الاكتفاءُ به مِن غيرِ عصيان مطلقًا؛ لأنَّ النظرَ شرطُ كمالٍ، فمن كانَ فيه أهليَّةُ النظَرِ ولم يَنظُر، فقد تَرَكَ الأَولَى[١].

وهذه الأقوالُ والمسائِلُ كلُّها مبنِيَّةٌ على جدارٍ قد انقَضَّ، وهو أنَّ المعرفَةَ نظرِيَّةٌ لا فطرِيَّةٌ.

والقولُ بأنَّ المعرفَةَ نظريَّةٌ لا فطريَّةٌ هو في الأصلِ معروفٌ عن المعتزلَةِ[٢]، وإنما قالَهُ مَن قالَهُ مِنَ الأشعريَّةِ موافقَةً لهم، فالقولُ بإيجابِ النَّظَرِ بقيَّةٌ بَقِيَت في المذهبِ الأشعريِّ من أقوالِ المعتزلَةِ، فالمعتزلَةُ الموجبونَ للنَّظَرِ يمنعون أن يُثابَ العبادُ على ما يخلَقُ فيهم من العُلُومِ الضروريَّةِ، وليس إيجاب النَّظَرِ على الناسِ هو قول الأشعريَّةِ كلِّهم[٣].

والصحيحُ: أنَّ معرفَةَ اللهِ يمكِنُ أن تقَعَ ضرورةً، ويمكن أن تَقَعَ بالنَّظَرِ عند بعض الناس، وهو قولُ جمهورِ طوائفِ المسلمين[٤]؛ فالإقرارُ

---

(١) انظر: «تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد» للبيجوري (ص٤٣ ـ ٤٤)، وقال البيجوري (ص٣٠): «والأصحُّ أنه مؤمنٌ عاصٍ إن قَدِرَ على النظر، وغير عاص إن لم يقدر على النظر».

(٢) قال القاضي عبد الجبار: «فإن قيل: فأولُ ما يجبُ على الإنسان أن يفعَلَهُ ما هو؟ قيل له: النظرُ والتفكيرُ في طريقِ معرفَةِ اللهِ تعالى». «المختصر في أصول الدين» في ضمن رسائل العدل والتوحيد (ص٣١٩).

(٣) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٤٠٧).

(٤) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٣٥٤).

والاعترافُ بالخالِقِ فطريٌّ ضروريٌّ في نفوسِ الناسِ، وإن كانَ بعضُ الناسِ قد يحصُلُ له ما يُفسِدُ فطرتَهُ حتى يحتاجَ إلى نَظَرٍ تحصلُ له به المعرفة، وهذا قولُ جمهورِ الناسِ[١].

كما أنَّ الصحيحَ في مسألَةِ أوَّلِ واجبٍ على المكلَّفِ هو: أنَّ أوَّلَ واجِبٍ على المكلَّف هو الشهادتان، فإنَّ النبيَّ ﷺ لم يَدعُ أحدًا منَ الخلقِ إلى النَّظَرِ ابتدَاءً ولا إلى مجرَّدِ إثباتِ الصانِعِ؛ بل أولُ ما دعاهُم إليه الشهادتانِ، وبذلك أمَرَ ﷺ أصحابَهُ ﷺ كما قالَ في الحديثِ الصَّحِيحِ عَن مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ رضي الله عنه لما بعثَهُ إلى اليمن: «**إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِن أَهلِ الكِتَابِ، فَادعُهُم إِلَى شَهَادَةِ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ**...»[٢] وكذلك سائر الأحاديثِ عن النبيِّ ﷺ موافقة لهذا.

وهذا مما اتفقَ عليه أئمَّةُ الدِّين، وعلماءُ المسلمين، فإنهم مُجمعُونَ على ما عُلِمَ بالاضطرارِ مِن دينِ الرسولِ ﷺ، أنَّ كُلَّ كافِرٍ فإنه يُدعَى إلى الشهادَتَين، سواء كان مُعطِّلًا، أو مُشرِكًا، أو كتابيًّا، وبذلك يصيرُ الكافِرُ مسلمًا، ولا يصيرُ مُسلِمًا بدونِ ذلك[٣].

وقد جاءَت لفظَةٌ في حديث معاذ س تمسَّكَ بها من قال: إنَّ أوَّلَ واجبٍ هو النَّظَرُ، وهي قوله ﷺ: «**فإذا عَرَفُوا اللهَ**»[٤].

والجواب عن هذا: ما ذَكَرَهُ **الحافظ ابنُ حجر** حيث قال: «وقوله: «**فإذا عَرَفُوا اللهَ**» أي: عَرَفُوا توحيدَ اللهِ، والمرادُ بالمعرفة: الإقرارُ والطَّوَاعِيَةُ»[٥].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٣٢٨).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (ص٣١ ح ١٢١).

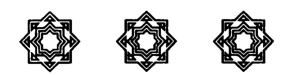
(٣) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٨/ ٦ - ٧).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله - تبارك وتعالى - (ص١٢٦٧ح ٧٣٧٢).

(٥) «فتح الباري» (١٣/ ٤٣٤).

ومما ينبغي أن يُعلَمَ: أنَّ المسلِمِينَ أَوَّل مَا يُؤمَرُون بِهِ إِذَا بَلَغُوا أَو مَيَّزُوا الصَّلاة؛ كَمَا قَالَ النبي ﷺ: «**مُرُوا أَولادَكُم بالصَّلاةِ وَهُم أَبنَاءُ سَبعِ سنينَ**»(١).

فَلا يَجِبُ عَلَى وَلِيِّهِ أن يُخَاطِبَهُ حينئذٍ بِتجدِيدِ الشَّهَادَتَينِ، وَإن كانَ الإقرَارُ بالشَّهادَتَينِ وَاجِبًا بإجماعِ المسلمينَ، وَوُجُوب ذلك يَسبِقُ وُجُوب الصَّلاةِ، لَكِن هُوَ قَد أَدَّى هَذَا الوَاجِبَ قبلَ ذلكَ: إمَّا بِلَفظِهِ، وَإمَّا بمعناهُ، فَإِنَّ نفسَ الإسلامِ والدُّخُول فيه التزَامٌ لذلكَ(٢).



(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة (ص٨٢ح٤٩٥)، قال الألباني في تعليقه على السنن بنفس الرقم والصفحة: «حسن صحيح».
(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٨/ ١٣).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«الفِطَرُ السَّلِيمَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا جَاءَت بِهِ الشَّرِيعَةُ مِن إثبَاتِ أَسمَاءِ اللّهِ وَصِفَاتِهِ»

بعدَ بيانِ تقريرِ شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ لقاعِدَةِ الفِطرَةِ، أذكرُ في هذا المبحَثِ أقوالَ أئمَّةِ السلفِ في تقرير هذه القاعِدَةِ؛ ليظهَرَ التوافُقُ بينَ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية وأئمَّةِ السلفِ في هذا البابِ.

وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم:

[يزيد بن هارون الواسطي (٢٠٦هـ)]:

قال **الإمام يزيد بن هارون**(١) رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَن زَعَمَ أنَّ ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] على خِلافِ ما يَقرُّ(٢) في قُلُوبِ العامَّةِ فهو جَهمِيٌّ»(٣).

---

(١) هو: يزيد بن هارون بن زاذان الواسطي، أبوخالد. قال ابن حبان: «كان من خيار عباد الله تعالى ممن يحفظ حديثه». ولد: ١١٧هـ توفي: ٢٠٦هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤/ ٤٣١ ـ ٤٣٣).

(٢) قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية تعليقًا على قول الإمام يزيدَ كما في «اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم (ص٢١٤): «والذي تقرَّر في قلوبِ العامَّةِ هو ما فَطَرَ اللهُ عليه الخليقَةَ من توَجُّهِها إلى ربها عند النوازلِ والشدائدِ والدعاء والرغبات إليه تعالى نحو العُلُوِّ لا يلتفِتُ يمنة ولا يسرة من غير موقف وقفهم الله عليه، ولكن فطرةُ اللهِ التي فطرَ الناسَ عليها».

(٣) أخرجه عبد الله في «السنة» (١/ ١٢٣؛ ٢/ ٤٨٢)، وذكره الذهبي في «العرش» (٢/ ٢٠٥، ٢٠٦)، و«العلو» (٢/ ١٠٣١) من طريق عباس العنبري عن شاذ بن يحيى عن يزيد بن هارون به. =

فقد قرَّر الإمامُ يزيدُ بنُ هارون رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ عُلُوَّ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ على عرشِهِ مما تُقِرُّ به الفِطَرُ السليمَةُ، وهي موافِقَةٌ لما جاءَت به الشريعَةُ، فالقُلوبُ السليمَةُ لا تُنكِرُ عُلُوَّ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ؛ بل هي مفطُورَةٌ على ذلك وَمُدرِكَةٌ له على سبيلِ الإجمالِ، ثم جاءَت الشريعَةُ لِتُبَيِّنَ وَتُفَصِّلَ ما أَدرَكَتهُ الفِطرَةُ، فَبَيَّنت أنَّ للهِ عُلُوًّا خاصًّا وهو استوَاؤُهُ على العَرشِ.

[عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)]:

وقال **الإمام ابن قتيبة**[1] رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠] وَكيفَ يَصعَدُ إليه شيءٌ هو مَعَهُ؟ أو يرفَعُ إليه عَمَلٌ وهو عندَهُ؟ وكيفَ تَعرُجُ الملائكَةُ والروحُ إليه يومَ القيامة؟

ولو أنَّ هؤلاء رَجَعُوا إلى فِطَرِهِم، وما رُكِّبَت عليه خِلقَتُهُم مِن مَعرِفَةِ الخالقِ سبحانه، لَعَلِمُوا أنَّ اللهَ هو العليُّ وهو الأعلى، وهو بالمكانِ الرفيعِ، وأنَّ القلُوبَ عند الذِّكرِ تسمُو نحوه، والأيدِي تُرفَعُ بالدعاءِ إليه... وَالأُمَمُ كُلُّها ـ عربيها وعجميها ـ تقول: إنَّ اللهَ في السماءِ ما تُرِكَت على فِطَرِها ولم تُنقَل عن ذلك بالتَّعلِيم»[2].

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر(٤٦٣هـ)]:

وقال **الإمام ابن عبد البر** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمِنَ الحجَّةِ أيضًا في أنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ على العَرشِ فوقَ السمواتِ السبعِ: أنَّ الموَحِّدِينَ أجمعين مِنَ العَرَبِ والعَجَمِ إذا كَرَبَهُم أمرٌ، أو نَزَلَت بهم شدةٌ، رَفَعُوا وجوهَهُم إلى السماءِ،

= وفيه شاذ بن يحيى، قال عنه أبو داود كما في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٤٧): «سمعت أحمد قيل له: شاذ بن يحيى؟ قال: عرفته، وذكره بخير».
وقد تابعه أحمد بن محمد المروزي فيما أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٣/ ١٦٥) فالأثر بمجموع طرقه صحيح.

(١) هو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد. قال السِّلَفي: «ابن قتيبة من الثقات وأهل السنة» ولد: ٢١٣هـ توفي: ٢٧٦هـ انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٩٦ ـ ٣٠٢).

(٢) «تأويل مختلف الحديث» (ص٣٩٤ ـ ٣٩٥).

يَستَغِيثُون ربَّهُم ـ تباركَ وتعالى ـ، وهذا أشهَرُ وأعرَفُ عند الخاصَّةِ والعَامَّةِ مِن أن يُحتاجَ فيه إلى أكثر مِن حكَايَتِهِ؛ لأنَّه اضطرارٌ لم يُؤَنِّبهُم عليه أحَدٌ، ولا أنكَرَهُ عليهم مُسلِمٌ»(١).

فقد احتَجَّ الإمامان ابنُ قتيبة وابنُ عبد البر بالفطرَةِ السليمَةِ على عُلُوِّ اللهِ ﷻ، فقد بَيَّنَا أنَّ الخلقَ لو رَجَعُوا إلى فِطرِهِم، ولم يُنقَلُوا عنها بالتعليم، لعلمُوا أنَّ اللهَ هو العليُّ الأعلَى، كما بينا أنَّ العَرَبَ والعَجَمَ إذا كَرَبَهم أمرٌ رَفعُوا وُجُوهَهُم إلى السمَاءِ، يَستَغِيثُونَ ربَّهُم ـ تباركَ وتعالى ـ؛ لأنَّه اضطرارٌ يجدونَهُ في قُلُوبِهِم.

وَمُرَادُ ابنِ قتيبَةَ بالتَّعلِيم؛ في قَولِهِ: «ولم تُنقَل عن ذلك بالتَّعلِيم» هُو التَّعلِيمُ المبتَدَعُ المخَالِفُ لِنُصُوصِ الكتَابِ والسُّنَّة، فَإِنَّ الفِطرَةَ تتغيرُ بالتَّعلِيم المبتَدَعِ؛ كما في الحديث السَّابِقِ: «**فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أو يُنَصِّرَانِهِ، أو يمجسَانِهِ**».

بناءً على ما سبَقَ نقلُهُ مِن أقوالِ أئمَّةِ السلف تجد أنَّهُم ﷺ يُقَرِّرونَ أنَّ الفطرَةَ السليمَةَ يُستَدَلُّ بها في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ.

وخلاصَةُ كِلام السلف في هذه القاعدة يدور على أمرين:

١ ـ أنَّ الفِطَرَ السليمَةَ موافِقَةٌ لما جَاءَت به الشريعَة.

٢ ـ أنَّ الفِطَرَ السليمَةَ يُحتجُّ بها في إثباتِ الأسماءِ والصفَاتِ مِن حيثُ الإجمالُ.

وقد وافَقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمَّةَ السلفِ في تقريرِ هذه القاعِدَةِ، فقرَّرَ أنَّ الفِطَرَ السليمَةَ موَافِقَةٌ لما جاءَت به الشريعَةُ، فإنَّ الفطرَةَ تَعلَمُ الأمرَ مُجمَلًا والشريعَةُ تُفَصِّلُهُ وتُبَيِّنُهُ.

كما احتج رَحِمَهُ اللهُ على المخالفينَ بِتَغييرِهِم للفطرَةِ وتبدِيلِها، واللهُ سُبحَانَهُ وتَعَالَى

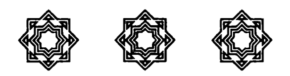
---

(١) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٧/ ١٣٤).

خَلَقَ عبادَهُ على الفِطرَةِ التي فَطَرَهُم عليها، وبيَّن أنَّ صلاحَ العبادِ وَقوامَهُم بالفطرَةِ المكَمَّلَةِ بالشِّرعَةِ المُنَزَّلَةِ.

كما نبَّه على مَا نَبَّهَ عليه أئمةُ السلَفِ في مسأَلَةِ عُلُوِّ اللهِ، فَذكَرَ أنَّ الله قَد فَطَرَ العبادَ على أنَّهُم إذا دَعَوا اللهَ تَوَجَّهَت قُلُوبُهُم إلى العُلُوِّ، ولا يَقصِدُونَهُ تحتَ أرجُلِهِم.

وبعد هذا البيانِ يَظهرُ أنَّ ما خلُصَت إليه أقوالُ أئمَّةِ السلف هو ما أفادَهُ كلامُ شيخِ الإسلام ابن تيمية، فيكونُ بحمدِ اللهِ مُوَافقًا لهم، مُهتَديًا بهديهم، مُتَّبِعًا لأقوالهم.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«الفِطَرُ السَّلِيمَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا جَاءَت بِهِ الشَّرِيعَةُ مِن إثبَاتِ أَسمَاءِ اللّهِ وَصِفَاتِهِ»

كما هو شأنُ أهلِ السنة والجمَاعَةِ دائمًا ينطَلِقُونَ في جميعِ ما يَستَنبِطُونَهُ من قواعِدَ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ وغيرِهِ على نصوصِ الكتابِ والسنة، وقد دلَّت على هذه القاعِدَةِ أدلةٌ مِنَ الكتاب والسنة.

وَسَأَقتصِرُ هنا على ذكرِ بعضِ الأدلةِ مِنَ السنةِ في تقرير هذه القاعدَةِ:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما مِن مولُودٍ إلا يُولَدُ على الفطرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أو يُنَصِّرَانِهِ، أو يمجسَانِهِ، كما تَنتُجُ البهيمَةُ بهيمَةً جمعَاءَ هل تُحسُّونَ فيها مِن جَدعَاء؟**»، ثم يقُولُ أبو هريرة رضي الله عنه: وَاقرَءوا إن شئتم: ﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ﴾ [الرُّوم: ٣٠][(١)].

وجه الدلالة: أنَّ المرادَ بالفِطرَةِ في هذا الحديثِ هو فِطرَةُ الإسلام، وهذه الفِطرَةُ مُقتَضِيَةٌ ومُوجِبَةٌ لدينِ الإسلام، ولمعرفة الخالِقِ، ومعرفَةِ أسمائِهِ وصفاتِهِ، والإقرارِ به[(٢)]، فَكُلُّ مولُودٍ مجبُولٌ على إدراكِ صِفَاتِ اللهِ على وجهِ الإجمالِ، والشريعَةُ جاءَت مُكمِّلةً لهذه الفِطرَةِ.

---

(١) تقدم تخريجه (ص٢٤١).

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٨/ ٣٧٣).

وعن معاوية بنِ الحكَم السلمي رضي الله عنه قال: كَانت لي جَارِيَةٌ تَرعى غَنَمًا لي قِبَلَ أُحُدٍ وَالجَوَّانِيَّةِ[(١)]، فَاطَّلَعتُ ذَاتَ يَوم فإِذَا الذِّيبُ قد ذَهبَ بِشَاةٍ من غَنَمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِن بَني آدَمَ، آسَفُ كَمَا يَأسَفُونَ، لَكِني صَككتهَا صَكَّةً. فَأَتَيتُ رَسُولَ الله ﷺ فَعَظَّمَ ذَلِكَ علي، قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلا أُعتِقُهَا؟ قَالَ: «**ائتِني بِهَا**»، فَأَتَيتُهُ بِهَا، فقَالَ لَهَا: «**أَينَ اللهُ؟**» قَالَت: في السماء. قال: «**من أَنا؟**» قالت: أَنتَ رَسُولُ اللهِ. قَال: «**أعتِقهَا فَإِنَّهَا مُؤمِنَةٌ**»[(٢)].

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ أقرَّ الجارِيَةَ وَشَهِدَ لها بالإيمانِ لَمَّا أخبَرَتهُ بالفِطرَةِ التي فَطَرَ اللهُ عليها عبادَهُ عند سُؤَالِهِ ﷺ لها بقَولِهِ: «**أين الله**» فأجابت: في السماءِ.

فاتَّضَحَ بما سبَقَ نقلُهُ دلالَة النصُوصِ الشرعيَّةِ على هذه القاعِدَةِ مِن قواعِدِ بابِ الاستدلالِ، فإنَّ الكتابَ والسنَّةَ قد دَلَّا على أنَّ الفطرَةَ السليمَةَ مُوَافِقَةٌ لما جاءَت به الشريعَةُ مِن إثباتِ أسماءِ اللهِ وصفَاتِهِ.



(١) الجوانية: موضعٌ بقرب أُحُدٍ في شمالي المدينة. انظر: «المنهاج شرح صحيح مسلم» (٥/٢٦).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته (ص٢١٨ح ١١٩٩).

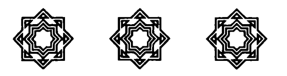
الفصل الثامن:

قاعدة:

«كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ المخلُوقُ مِن صفات كَمَالٍ لا نَقصَ فيها فَالخَالِقُ أَولَى بِها، وَكُلُّ مَا يُنزَّهُ عَنهُ المَخلُوقُ مِن صفات نَقصٍ لا كَمَالَ فِيها فَالخَالِقُ أَولَى بِالتَّنزُّهِ عنها»

وفيه ثلاثة مباحث :

- **المبحث الأول:** أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المبحث الثاني:** أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المبحث الثالث:** الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ المخلُوقُ مِن صِفَاتِ كَمَالٍ لا نَقصَ فيها فَالخَالِقُ أَولَى بِها، وَكُلُّ مَا يُنزَّهُ عَنهُ المَخلُوقُ مِن صِفَاتِ نَقصٍ لا كَمَالَ فِيها فَالخَالِقُ أَولَى بِالتَّنزُّهِ عنها»

بعدَ ذكرِ القواعِدِ المتعلقَةِ بالكتابِ والسنَّةِ والإجماعِ والفطرَةِ في الفصُولِ السابِقَةِ، أختِمُ هذه الفصولَ المتعلقَةَ بقواعِدِ الاستدلال في بابِ الأسماءِ والصفات بِذِكرِ الأدلَّةِ العقليَّةِ في هذا الباب.

وهذه الأدلةُ العقليَّةُ قد دلَّ عليها الشرعُ؛ إذ لا يجوزُ الاعتمَادُ على العَقلِ وَحدَهُ في الأمورِ الغَيبِيَّةِ، ومن تلك القواعد العقلية التي ذكرَها أئمَّةُ أهلِ السنة والجماعة في هذا البابِ ـ بابِ الأسماءِ والصفات ـ هذه القاعِدَة، وقد بيَّنَها شيخ الإسلام ابن تيمية غايَةَ البيانِ.

وفيما يلي عرضٌ لأقواله:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولما كانَ القياسُ الكُلِّيُّ[1] فَائِدَتهُ أَمرٌ مُطلَقٌ لَا مُعَيَّنٌ كَانَ

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» توضيحًا للقياس الكلي (٧/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣): «والمقصودُ هنا التنبيهُ على أنَّ كلَّ واحِدٍ مِن قياسِ التمثيلِ والشمولِ يفيدُ أمرًا كليًا مطلقًا بواسطته يحصلُ العلمُ بالمعيَّنات الموجودةِ في الخارج، ثم قد يكونُ العلمُ بتلك المعينات غَنيًا عن ذَينِك القياسين، والمعيَّنُ الذي لا نظيرَ له لا يعلَمُ لا بهذا القياسِ =

إثبَاتُ الصَّانِعِ بِطَرِيقِ الآيَاتِ هُوَ الوَاجِبَ كَمَا نَزَلَ بِهِ القُرآنُ وَفَطَرَ اللَّهُ عَلَيهِ عِبَادَهُ، وَإِن كَانَت الطَّرِيقَةُ القِيَاسِيَّةُ صَحِيحَةً، لَكِنَّ فَائِدَتَهَا نَاقِصَةٌ.

وَالقُرآنُ إِذَا استَعمَلَ فِي الآيَاتِ الإِلَهِيَّاتِ استَعمَلَ قِيَاسَ الأَولَى لَا القِيَاسَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى المُشتَرَكِ، **فَإِنَّهُ مَا وَجَبَ تَنزِيهُ مَخلُوقٍ عَنهُ مِن النَّقَائِصِ وَالعُيُوبِ الَّتِي لَا كَمَالَ فِيهَا، فَالبَارِي تَعَالَى أَولَى بِتَنزِيهِهِ عَن ذَلِكَ، وَمَا ثَبَتَ لِلمَخلُوقِ مِن الكَمَالِ الَّذِي لَا نَقصَ فِيهِ، كَالحَيَاةِ، وَالعِلمِ، وَالقُدرَةِ، فَالخَالِقُ أَولَى بِذَلِكَ مِنهُ**»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «واللهُ سبحانه لا يَنبَغِي أن يُستَعمَلَ في ذاتِهِ وصفاتِهِ وأفعَالِهِ قيَاسُ التمثيلِ الذي يستَوِي أفرَادُهُ، فإنَّه سبحانه لا مِثلَ له، ولا القيَاسُ الشمُولِيُّ الكليُّ الذي يستَوِي أفرادُهُ، فإنه لا يُسَاوِيهِ شيءٌ مِنَ الأشياءِ في أمرٍ مِنَ الأمورِ؛ بل إنما يُستَعمَلُ قياسُ الأَولَى، مثل أنَ يُبيِّنَ أنَّ **ما اتَّصَفَ به غيرهُ مِن صفَاتِ الكَمَالِ التي لا نَقصَ فيها بوَجهٍ مِنَ الوجُوهِ فهو أَحَقُّ به، وَمَا نُفِيَ عن غيرِهِ مِن صفَاتِ النقصِ فهو أحَقُّ بتنزِيهِهِ عنهُ**»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «العِلمُ الإلهيُّ لا يجوزُ أن يُستَدَلَّ فيه بقياسِ تمثيلٍ[٣] يستوي فيه الأصلُ والفَرعُ، ولا بقياسٍ شموليٍّ[٤] تستَوي أفرادُهُ؛ فَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى

= ولا بهذا القياس، وقد تكون الكليةُ منتقضَةً، فالقياسُ لا يُحصِّل بنفسه العلم بالمعينات، وقد لا يحصل العلم به مطلقًا، وقد يكون كثيرَ الانتقاض، بخلاف النصوص النبوية فإنها لا تكون إلا حقًّا، وهي تُخبِرُ عن المعيَّنات على ما هي عليه.

وأعظم المطالبِ: العلمُ بالله تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله وأمره ونهيه، وهذا كُلُّه لا تُنالُ خصائصه لا بقياس الشمولِ ولا بقياسِ التمثيل، فإنَّ الله تعالى لا مِثلَ له فَيُقاسُ به، ولا يَدخُل هو وغيره تحت قضيةٍ كليةٍ تستوي أفرادُها».

(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ٤٨).

(٢) «شرح الأصبهانية» (ص١٥٩).

(٣) قياس التمثيل: هو الحكم على جزئيٍّ بما حكم به على غيره. انظر: «الكليات» للكفوي (ص٧١٧).

(٤) قياس الشمول: هو المعروف عند المناطقة بالقياس الاقتراني، كما ذكر ذلك الشنقيطي في «آداب البحث والمناظرة» (ص١٠٥) حيث قال: «ويسمى شموليًا؛ لأن الحد الأصغر إذا =

لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ، فَلا يَجُوزُ أَن يُمَثلَ بِغَيرِهِ، وَلا يَجُوزُ أَن يَدخُلَ هُوَ وَغَيرُهُ تَحتَ قَضِيَّةٍ كُلِّيَّةٍ تَستَوِي أَفرَادُهَا.

وَلِهَذَا لَمَّا سَلَكَ طَوَائِفُ مِن المُتَفَلسِفَةِ وَالمُتَكَلِّمَةِ مِثلَ هَذِهِ الأَقيِسَةِ فِي المَطَالِبِ الإِلَهِيَّةِ لَم يَصِلُوا بِهَا إِلَى يَقِينٍ، بَل تَنَاقَضَت أَدِلَّتُهُم، وَغَلَبَ عَلَيهِم بَعدَ التَّنَاهِي الحَيرَةُ وَالاضطِرَابُ؛ لِمَا يَرَونَهُ مِن فَسَادِ أَدِلَّتِهِم أَو تَكَافُئِهَا.

وَلَكِن يُستَعمَلُ فِي ذَلِكَ قِيَاسُ الأَولَى، سَوَاءٌ كَانَ تَمثِيلًا أَو شُمُولًا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠] مِثلَ أَن نَعلَمَ **أَنَّ كُلَّ كَمَالٍ ثَبَتَ لِلمُمكِنِ أَو المُحدثِ لَا نَقصَ فِيهِ بِوَجه مِن الوُجُوهِ وَهُوَ مَا كَانَ كَمَالًا لِلمَوجُودِ غَير مُستَلزِمٍ لِلعَدَمِ فَالوَاجِبُ القَدِيمُ أَولَى بِهِ**»[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «العِلمُ والقُدرَةُ والسمعُ والبصَرُ والكَلامُ ونحوُ ذلك صفَاتُ كمَالٍ، فَلَو لم يَتَّصِف الربُّ بها اتَّصَفَ بنَقَائِضِها كالجهلِ والعَجزِ والصَّمَمِ والبُكمِ والخرسِ وهذه صِفَاتُ نَقصٍ، واللهُ مُنزَّهٌ عن ذلك، فيجِبُ اتصَافُهُ بصفَاتِ الكَمَالِ، ويُقَالُ: **كُلُّ كمَالٍ يَثبُتُ لمخلُوقٍ مِن غيرِ أن يكونَ فيه نقصٌ بوجهٍ مِنَ الوُجُوهِ فالخالِقُ تعالى أولَى به، وَكُلُّ نَقصٍ تَنزَّه عنه مخلوق فالخالقُ سبحانه أولى بِتَنزيهِهِ عنه**؛ بل كُلُّ كَمَالٍ يكونُ للموجُودِ لا يَستلزِمُ نَقصًا فالواجِبُ الوجُود أولى به مِن كُلِّ موجُودٍ»[2].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «لابُدَّ ـ يعني: في قياس الأولى ـ من اعتبارِ أمرَين:

أَحَدُهُمَا: أَن يَكُونَ الكَمَالُ مُمكِنَ الوُجُود.

وَالثَّانِي: أَن يَكُونَ سَلِيمًا عَن النَّقصِ؛ فَإِنَّ النَّقصَ مُمتَنِعٌ عَلَى اللهِ،

= اندرج في الأوسط واندرج الأوسط في الأكبر، لزم اندراج الأصغر في الأكبر وشموله له». وقد عرفه الكفوي في «الكليات» (ص٧١٥) بقوله: «هو ما كان مشتملاً على النتيجة أو نقيضها بالقوة نحو: العالم متغير وكل متغير حادث». والمراد بالقوة كما في كتاب «الكليات» (ص٧١٧): «هو كون الشيء مستعدًا لأن يوجد ولم يوجد».

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٩٧).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٢٢٢).

لَكِنَّ بَعضَ النَّاسِ قَد يُسَمِّي مَا لَيسَ بِنَقصٍ نَقصًا؛ فَهَذَا يُقَالُ لَهُ إِنَّمَا الوَاجِبُ إِثبَاتُ مَا أَمكَنَ ثُبُوتُهُ مِن الكَمَالِ السَّلِيمِ عَنِ النَّقصِ، فَإِذَا سَمَّيت أَنتَ هَذَا نَقصًا وَقُدِّرَ أَنَّ انتِفَاءَهُ يَمتَنِعُ لَم يَكُن نَقصُهُ مِن الكَمَالِ المُمكِنِ، وَلَم يَكُن هَذَا عِندَ مَن سَمَّاهُ نَقصًا مِن النَّقصِ المُمكِنِ انتِفَاؤُهُ»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَمَّا قَولُ السَّائِلِ: فَإِن قُلتُم: نَحنُ نَقطَعُ النَّظَرَ عَن مُتَعَلِقِ الصِّفَةِ وَنَنظُرُ فِيهَا هَل هِيَ كَمَالٌ أَم نَقصٌ؟ وَكَذَلِكَ نُحِيلُ الحُكمَ عَلَيهَا بِأَحدِهِمَا؛ لِأَنَّهَا قَد تَكُونُ كَمَالًا لِذَاتٍ، نَقصًا لِأُخرَى عَلَى مَا ذَكَرَ.

فَيُقَالُ: بَل نَحنُ نَقُولُ: الكَمَالُ الَّذِي لَا نَقصَ فِيهِ لِلمُمكِنِ الوُجُود هُوَ كَمَالٌ مُطلَقٌ لِكُلِّ مَا يَتَّصِفُ بِهِ.

وَأَيضًا فَالكَمَالُ الَّذِي هُوَ كَمَالٌ لِلمَوجُودِ ـ مِن حَيثُ هُوَ مَوجُودٌ ـ يَمتَنِعُ أَن يَكُونَ نَقصًا فِي بَعضِ الصُّوَرِ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ نَقصًا فِي بَعضِ الصُّوَرِ تَامًّا فِي بَعضٍ هُوَ كَمَالٌ لِنَوعٍ مِن المَوجُودَاتِ دُونَ نَوعٍ، فَلَا يَكُونُ كَمَالًا لِلمَوجُودِ مِن حَيثُ هُوَ مَوجُودٌ.

وَمِن الطُّرُقِ الَّتِي بِهَا يُعرَفُ ذَلِكَ: أَن نُقَدِّرَ مَوجُودَينِ: أَحَدُهُمَا مُتَّصِفٌ بِهَذَا، وَالآخَرُ بِنَقِيضِهِ، فَإِنَّهُ يَظهَرُ مِن ذَلِكَ أَيُّهُمَا أَكمَلُ، وَإِذَا قِيلَ هَذَا أَكمَلُ مَن وَجهٍ وَهَذَا أَنقَصُ مِن وَجهٍ لَم يَكُن كَمَالًا مُطلَقًا»[٢].

فتبيَّن مما سَبَقَ نقلُه عن شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ تقريرُه لهذا القاعِدَةِ، وهذه القَاعِدَةُ لها تَعَلُّقٌ بالقَاعِدَةِ الثانيَةِ؛ لأنَّه يُشتَرَطُ في الكمَالِ أن يكُونَ قد دَلَّ عليه النَّقلُ.

وإفرادُ هذه القاعِدَةِ مِن بابِ التَّنَوُّعِ في الاستدلالِ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ تَعضِيدًا وتعزيزًا.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٨٥).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٤٠)، وانظر «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٠١)، (٦/ ٧٦ ـ ٨٠ ـ ٢٩٤ ـ ٥٣٧)، (٨/ ١٤٩)، (١٢/ ٣٤٧، ٣٥٠)، و«درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٩)، (٢/ ٣٤١)، (٤/ ٧)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٣٤٨)، (٣/ ٦٥٧)، (٤/ ١٥٧ ـ ١٥٨).

ومضمون هذه القاعدة: أنَّ المخلُوقَ إذا اتَّصَفَ بصفات الكَمَالِ التي لا نقصَ فيها فالخالِقُ أولَى أن يَتَّصِفَ بها؛ لأنَّ الخالقَ الواجِبَ الوجُودِ أكمَلُ مِنَ المخلُوقِ المحدَثِ الممكِنِ الوجُودِ، فلو لم يَتَّصِف الخالقُ بصِفَاتِ الكَمَالِ لكانت مخلوقاتُهُ أكمَلَ منه، وكذلك لو لم يَتَّصِف بصفَاتِ الكمال لاتَّصَفَ بصفَاتِ النَّقصِ، **ولهذا صارَ الكمَالُ الجائِزُ في حقِّ المخلوقِ واجِبًا في حقِّهِ ـ** جل وعلا ـ.

والمراد بالكمالِ الذي لا نقص فيه هو: الكمَالُ المطلَقُ. أعني: الكمَالَ للموجُودِ من حيثُ هو موجودٌ، لا أن يكونَ كمالًا لنوعٍ مِنَ الموجودات دونَ نوعٍ.

فلابُدَّ في الكمالِ من اعتبار أمرين:

أحدهما: أن يكونَ الكمالُ ممكنَ الوجودِ.

الثاني: أن يكونَ سليمًا مِنَ النقصِ.

وَمِنَ الطُّرُقِ التي يُعرف بها ذلك: أن يُقَدَّرَ موجودان: أحدُهُما مُتَّصِفٌ بهذا النوعِ مِنَ الكمالات، والآخَرُ بنقيضِهِ، فإنه يَظهَرُ مِن ذلك أيُّهما أكمَلُ.

مثال ذلك: صفَةُ العلمِ؛ فلو قَدَّرتَ موجودين: أحدهما: مُتَّصِفٌ بالعلمِ، والآخر: مُتَّصفٌ بنقيضِهِ وهو الجهلُ، فإنَّ المتصِفَ بالعلمِ أكمَلُ، فيكونُ العلمُ مِنَ الكمَالِ المطلَقِ.

وهذا النوعُ مِنَ القياسِ هو وَحدَهُ المستعمَلُ في حقِّ اللهِ ـ أعني: قياسَ الأولَى ـ، فالعِلمُ الإلهيُّ لا يجوزُ أن يُستدَلَّ فيه بقياسِ تمثيلٍ؛ لأنَّ قياسَ التمثيلِ يقتضِي استواءَ الأصلِ والفَرعِ، ولا بقياسِ شمولٍ؛ لأنَّ قياسَ الشمولِ يقتَضِي أن يَستَوِيَ هو وغيره تحتَ قضيَّةٍ كليَّةٍ تستوِي أفرَادُها.

ثم إنَّ القولَ في تنزيهِ اللهِ عَنِ النقائِصِ كالقولِ في إثباتِ الكَمَالِ، فَكُلُّ ما تنزَّهَ عنه المخلُوقُ مِن صفات النقصِ التي لا كمَالَ فيها فالخالق أولى بالتنزُّهِ عنها.

وفي قولنا: «لا كمال فيها» صفَةٌ كاشفَةٌ، تُبَيِّنُ أنَّ المرادَ بالنقصِ هو النقصُ المطلَقُ، بخلاف ما يكونُ كَمالًا في حقِّ الخالِقِ نَقصًا في حقِّ المخلوقِ كالتَّكَبُّرِ والتعَالي وغيرها.

ومن الأمثلة على تَنزُّه الله عَن صفات النقص: الظلمُ والكذِبُ، فإذا كان التَّنزُّهُ عَنِ الظلم والكذب كمالًا في حقِّ المخلوقِ فالخالقُ من باب أولى.

ومما يزيد هذه القاعدة توضيحًا أن يُقال: كيفَ يكونُ المخلُوقُ يَتَكَلَّمُ، وخالقُهُ لا يتكَلَّم؟ وكيف يكونُ سميعًا بصيرًا، وخالقُهُ لا يسمعُ ولا يُبصرُ؟ وكيف يكون حيًّا عليمًا قديرًا حكيمًا، وخالِقُهُ ليس كذلك؟ وكيف يكونُ ملكًا آمرًا ناهيًا، وخالقُهُ ليس كذلك؟ وكيف يكون فاعلًا باختياره ومشيئته، وخالقُهُ ليس كذلك؟ وكيف يكونُ قويًّا، وخالقُهُ ليس له قوةٌ؟ وكيف يكون رحيمًا، وخالقُهُ لم تقم به صفَةُ رحمةٍ؟ وكيف يكونُ كريمًا حليمًا جوادًا، وخالقُهُ ليس كذلك؟

هذا وَمِنَ المعلومِ بالضرورة أنَّ ما يُرى أكمل ممن لا يمكِنُ أن يُرى، وما يَتَكَلَّم أكمل ممن لا يتكلم، وما له سمعٌ وبصرٌ ووجهٌ ويدان أكمل من الفاقِدِ لذلك بالضرورةِ، وهكذا سائر صفاتِ الكمالِ[(١)].

وخالف هذه القاعدَةَ المعطلةُ لصفاتِ الله تعالى مِنَ الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم، حيث استعمَلُوا قياسَ التمثيلِ والشمولِ في باب الأسماء والصفات، فأدَّاهُم ذلك إلى نفيِ صفَاتِ اللهِ.

وقياسُ التمثيل: هو المعروفُ عند الأصوليين وهو: حملُ فَرعٍ على أصلٍ في حُكمٍ بجامعٍ بينهما[(٢)].

قال **الشيخ الشنقيطي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمراد بالحمل هنا: الإلحاقُ»[(٣)].

---

(١) انظر: «الصواعق المرسلة» لابن القيم (٣/١٠١٨ ـ ١٠١٩).
(٢) «روضة الناظر» لابن قدامة (ص٢٨٢).
(٣) «مذكرة في أصول الفقه» للشيخ الشنقيطي (ص٢٩١).

وهذا القياسُ ممتنعٌ في حقِّ اللهِ تعالى؛ لأنه يلزَمُ منه التمثيلُ بينَ الخالق والمخلوقِ؛ للتَّسويَةِ بينَ المقيسِ والمقيس عليه كما هو ظاهِرٌ من تعريفِ قياسِ التمثيلِ.

مثالُ استعمال المعطلة لقياس التمثيل في نفيهم الصفات: قولُهم: استواءُ اللهِ على العرشِ يلزَمُ منه احتياجُ اللهِ - جل وعلا - إلى العرشِ، كحاجَةِ المستَوِي على الفلك والأنعام، فنَفَوا استواءَ اللهِ على عرشِهِ.

وأما قياس الشمول: وهو القياسُ المنطقيُّ وهو: ما كان مُرَكَّبًا مِن مُقَدِّمَتَين فأكثر ونتيجَة بحيث تستَوِي الأفرادُ في كُلِّيٍّ يشمَلهُما(١).

ومثالُ استعمال المعطلة لقياس الشمول في نفيهم الصفات: قولُهم الجسمُ لا يخلُو عن الأعراضِ التي هي الصفات، وأنَّ ما لا يخلو عن الصفاتِ التي هي الأعراضُ فهو محدَثٌ؛ لأنَّ الصفاتِ التي هي الأعراض لا تكون إلا محدَثَة، فَنَفَوا الصفاتِ بناءً على هذا القياسِ.

كما زعَمَت طائفَة من أهلِ الكلام كالرازي وغيره أنَّ ثبوتَ الكَمَالِ للهِ وَنَفيَ النقائِصِ عنه لا يُعلَمُ إلا بالسَّمعِ الذي هو الإجماعُ، وَجَعَلُوا الطريقَ التي بها نَفَوا عنه ما نفَوهُ إنما هو نَفيُ مُسَمَّى الجسمِ ونحو ذلك.

وخالفوا بذلك ما كانَ عليه شيوخُ متكلمةِ الصفاتيةِ كالأشعري وغيرِهِ، وَمَن قبلَهُم مِنَ السلفِ والأئمة في إثباتِ السمعِ والبَصَرِ والكلامِ لَهُ بالأدلَّةِ العقليَّةِ، وتنزيههِ عن النقائِصِ بالأدلة العقليَّةِ(٢).



---

(١) «شرح الرسالة التدمرية» للشيخ الخميس (ص١٩٩).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٧٣).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ المخلُوقُ مِن صِفَاتِ كَمَالٍ لا نَقصَ فيها فَالخَالِقُ أَولَى بِها، وَكُلُّ مَا يُنزَّهُ عَنهُ المَخلُوقُ مِن صِفَاتِ نَقصٍ لا كَمَالَ فِيها فَالخَالِقُ أَولَى بِالتَّنزُّهِ عنها»

بعد أن ذَكرتُ أقوالَ شيخِ الإسلام ابن تيمية في تقريرِ هذه القاعدَةِ، أشرَعُ هنا في ذِكرِ أقوالِ أئمَّةِ السلف في تقرير قياسِ الأَولى؛ ليظهَرَ التوافُقُ بينهما في ذلك.

فإليك هذه الأقوال:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]:

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «ما السَّمٰواتُ السَّبعُ والأرَضُونَ السَّبعُ في يَدِ اللهِ إلا كَخَردَلَةٍ في يَدِ أَحَدِكُم»(١).

---

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٢/ ٣٣)، وعبد الله في «السنة» (٢/ ٤٧٦) من طريق معاذ ابن هشام عن أبيه عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عباس به.
ومعاذ بن هشام الدستوائي قال فيه ابن حجر في «التقريب» (ص٦٢٣): «صدوق ربما وهم».
وأما عمرو بن مالك فهو: النُّكري، «صدوق له أوهام» كما في «التقريب» (ص٤٩٥).
وأبو الجوزاء هو: أوس بن عبد الله الربَعي يرسل كثيرًا، ثقة كما في «التقريب» (ص١٤٥)، وقد احتج بهذا الأثر شيخُ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٦١).

فقد بيَّن الصحابي الجليل ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ السمٰواتِ السَّبعَ والأرضين السَّبعَ في يَدِ الله كخَردلَةٍ في يدِ الإنسانِ، وهذا منه بيانٌ لِعَظَمَةِ اللهِ - جل وعلا -، وأنَّه يجبُ أن يكونَ أعظَمَ من مخلوقاتِهِ بِكُلِّ وجهٍ، فهذه السمٰواتُ وهذه الأرضُ مع عَظَمَتِها فهي في عَظَمَةِ اللهِ لا تُساوِي شيئًا، كما أنَّ الخردلَةَ بالنسبةِ للإنسانِ لا تُساوِي شيئًا، فهو سبحانه بيَّن لنا من عظمَتِهِ بقدرِ ما نعقِلُهُ.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]:

وقال **الإمام أحمد** رحمه الله: «اعلَم أنَّ الشيئين إذا اجتمَعَا في اسمٍ يجمَعهُما فكانَ أحَدُهُما أعلَى مِنَ الآخَرِ، ثم جَرَى عليهما اسمُ مَدحٍ فكانَ أعلاهما أولى بالمدحِ وَأَغلَبَ عليه، وإن جَرَى عليه اسمُ ذَمٍّ أو اسمٌ دنيءٌ فأدناهما أولى به»[١].

وقال رحمه الله: «نحن نقولُ: قد كانَ اللهُ ولا شيء، ولكن إذا قُلنا إنَّ اللهَ لم يَزَل بصفَاتِهِ كُلِّها أليس إنما نَصِفُ إلهًا واحدًا بجميعِ صفاته؟!

وضَربنَا لهم في ذلك مَثَلًا، فقلنا: أَخبِرُونا عن هذِهِ النخلَةِ أليسَ لها جذعٌ[٢]، وكربٌ[٣]، وليفٌ[٤]، وسعفٌ[٥]، وخوصٌ[٦]، وجمارٌ[٧]، واسمها

(١) «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص٢٤٣).
(٢) الجِذع: هو ساق النخلة. انظر: ««لسان العرب»» لابن منظور (٢/ ٢٢٠).
(٣) الكرب: هو أصول السعف الغلاظ التي تيبس فتصير مثل الكتف. انظر: «القاموس المحيط» للفيروز آبادي (٤/ ٢٩).
(٤) الليف: هو ليف النخل معروف، والقطعة منه: ليفة. انظر: ««لسان العرب»» لابن منظور (١٢/ ٣٧٦).
(٥) السعف: جمع سَعَفة، وهي أغصان النخلة إذا يبست. انظر: «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٣/ ٧٣).
(٦) الخُوص: هو ورق النخل. انظر: ««لسان العرب»» لابن منظور (٤/ ٢٤٥).
(٧) الجمَّار: هو قلب النخلة وشحمتها. انظر: ««لسان العرب»» لابن منظور (٢/ ٣٥٢).

اسمُ شيءٍ واحِدٍ، وَسُمِّيَت نخلَةً بجميعِ صفاتها؟! فكذلك اللهُ ـ وله المثلُ الأعلى ـ بجميعِ صفاتِهِ إلهٌ واحِدٌ»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمِنَ الاعتبارِ في ذلك: لو أنَّ رَجُلًا كان في يدَيه قدحٌ مِن قواريرَ صافٍ، وفيه شرابٌ صافٍ، كان بصَرُ ابنِ آدم قد أحاطَ بالقَدحِ مِن غيرِ أن يكونَ ابنُ آدم في القدحِ، فاللهُ سبحانه ـ وله المثل الأعلى ـ قد أَحَاطَ بجميعِ خلقِهِ، مِن غيرِ أن يكونَ في شيءٍ مِن خلقِهِ.

وخصلَةٌ أخرى: لو أنَّ رَجُلًا بنى دارًا بجميعِ مَرَافِقِها، ثم أغلَقَ بابها وخرَجَ منها، كان ابنُ آدم لا يخفَى عليه كم بيت في دارِهِ، وكم سِعَة كلِّ بيتٍ، مِن غيرِ أن يكونَ صاحبُ الدَّارِ في جوفِ الدَّارِ؛ فاللهُ سبحانه ـ وله المثل الأعلى ـ قد أحاطَ بجميعِ ما خَلقَ، وقد عَلِمَ كيف هو، وما هو، مِن غيرِ أن يكونَ في شيءٍ مما خَلَقَ»(٢).

فقد قرَّر الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه ما مِن شيئين اجتَمَعا في اسمٍ يجمَعُهُما، إذا وُصِف أحدُهُما بصفَة مَدحٍ وكمالٍ إلا كان أعلاهُما أولى بالمدحِ والكمال مِن أدناهما، وهذا تقريرٌ منه لقاعدة: «كُلُّ ما اتصَفَ به المخلُوقُ مِن صفات كمالٍ لا نقصَ فيها فالخالِقُ أولى بها».

كما قرَّر أنَّه إذا كان هناك صفَة أو اسمُ ذَمٍّ فالأدنى أحَقُّ بها، فإذا تَنزَّهَ عنها الأدنى فالأعلَى من باب أولى، وهذا منه إشارةٌ إلى قاعدة: «وكلُّ ما يُنزَّهُ عنه المخلُوقُ مِن صفات نقصٍ لا كمالَ فيها فالخالِقُ أولى بالتنزهِ عنها».

وأيضًا مما ذكرهُ الإمام أحمد تقريرًا لهذه القاعدة في سياقِ رَدِّه على الجهمية: أنَّ النخلَةَ سُمِّيَت نخلَةً بجميعِ صفاتها، فإذا جُرِّدَت عن هذه الصفَاتِ لم تكن نخلَةً بل تكون عَدَمًا، وكذلك اللهُ ـ جل وعلا ـ لو عَطَّلناه

---

(١) «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص٢٨٢).

(٢) «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص٢٩٣ ـ ٢٩٥).

عن صفَاتِ كمالِهِ ونعُوتِ جلاله لكان في هذا تعطيلٌ له ونفيٌ لوجُودِهِ؛ إذ لا يُعقَلُ وُجودُ موجُودٍ لا صفَةَ له ـ ولله المثلُ الأعلى ـ .

وكذلك مِن بديعِ التمثيلِ لهذه القاعدَةِ: ما مثَّل به إمامُ أهل السنة والجماعة الإمامُ أحمدُ لإحاطةِ عِلم اللهِ بهذه الموجُوداتِ مع كونه غيرَ ممازِجٍ لها، حيث مَثَّلَ بالرجلِ وقد أحاطَ بالقدحِ من غيرِ أن يكونَ فيه، فإذا كان هذا في المخلوقِ ففي الخالِقِ مِن بابِ أولى.

وكذا لو أنَّ رجلًا بنى دارًا ثم خَرَجَ منها فإنه يعلَمُ ما فيها من غيرِ أن يكونَ صاحبُ الدَّار فيها، فاللهُ سبحانه أولى بالكَمالِ مِنَ المخلوقِ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]:

وقال **الإمام الدارمي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قالَ اللهُ لقوم موسى حين اتخذُوا العِجلَ: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۝٨٩﴾ [طه: ٨٩]، وقال: ﴿عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ۝١٤٨﴾ [الأعراف: ١٤٨].

ففي كُلِّ ما ذكرنَا تحقيق كلام اللهِ وتثبيتِهِ نصًّا بلا تأويلٍ، ففيما عابَ اللهُ به العِجلَ في عَجزِهِ عنِ القَولِ والكلامِ بيانٌ بَيِّنٌ أنَّ اللهَ ﷻ غيرُ عاجِزٍ عنه، وأنه مُتكَلِّمٌ وقائِلٌ، لأنَّه لم يكن يعيب العجلَ بشيءٍ هو موجودٌ به.

وقال إبراهيم: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣] إلى قوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۝١٠﴾ [الأنبياء: ١٠] فلم يعب إبراهيمُ أصنامَهُم وآلهتَهُم التي يعبدونَ بالعَجزِ عَنِ الكلامِ إلا وأنَّ إلهَهُ مُتكلِّمٌ قائِلٌ»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومما يزيدُك بيانًا: قولُ إبراهيمَ الخليل خليل الله ـ صلوات الله عليه ـ حينَ قال لأبيه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا

(١) «الرد على الجهمية» للدارمي (ص١٥٦ ـ ١٥٧).

يُغْنِى عَنكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢] يعني إبراهيمَ أنَّ إلهَهُ بخلافِ الصنَم يسمَعُ بسمعٍ، ويُبصرُ ببصَرٍ، ولو كان على ما أوَّلتَ أيها المريسي[1] لقال أبو إبراهيم لإبراهيم: فإلهك أيضًا لا يَسمَعُ بسمعٍ، ولا يُبصرُ ببصَرٍ، وكذلك قال في أصنام العرب: ﴿أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٥] يعني أنَّ اللهَ بخلافهم، له يدٌ يبطشُ بها، وله أعينٌ يُبصِرُ بها، وسمعٌ يسمَعُ به»[2].

فقد بيَّن الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ اللهَ لما عابَ العِجلَ بعَجزِهِ عن الكلامِ والقَولِ، دلَّ على أنَّ اللهَ بخلافه؛ لأنَّ المتكلمَ القائِلَ أكمَلُ من العاجِزِ عنِ الكلامِ، فَعُلِمَ أنَّ اللهَ أولى بالاتصافِ به، وهذا منه إشارةٌ إلى قاعدة أن: «كلَّ كمالٍ اتصفَ به المخلُوقُ لا نقص فيه فالخالق أولى به».

وكذلك السمعُ والبصَرُ فإنَّ الله لما عابَ الآلهة بعَدَمِ السمعِ والبصَرِ، دلَّ على أنَّ اللهَ بخلافهم، له سمعٌ يسمَعُ به، وبصرٌ يُبصرُ بِهِ.

[عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)]:

وقال **الإمام ابن قتيبة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونحنُ نقولُ في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧] إنه مَعَهُم بالعلمِ بما هُم عليه، كما تقولُ للرجلِ وَجَّهتَهُ إلى بلَدٍ شاسِعٍ وَوَكَّلتَهُ بأمرٍ من أمورك: احذَرِ التقصيرَ والإغفَالَ لشيءٍ مما تقَدَّمت فيه إليك فإني مَعَكَ. تريدُ أنه لا يخفَى

---

(١) هو: بشر بن غياث بن أبي كريمة العدوي مولاهم البغدادي المريسي أبو عبد الرحمن. نظر في الكلام فغلب عليه وانسلخ من الورع والتقوى، وجرد القول بخلق القرآن ودعا إليه، حتى كان عين الجهمية في عصره وعالمهم، فمقته أهل العلم وكَفَّره عدة، ولم يدرك جهم ابن صفوان؛ بل تلقف مقالاته من أتباعه. توفي: ٢١٨هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٠/ ١٩٩).

(٢) «نقض عثمان على المريسي» (ص١٣٠).

عليَّ تقصيرك أو جِدك للإشراف عليك والبحث عن أمورك؛ وإذا جازَ هذا في المخلُوقِ الذي لا يعلمُ الغيبَ، فهو في الخالِقِ الذي يعلَمُ الغيبَ أجوَزُ»[(١)].

فقد قرَّر الإمام ابن قتيبة رَحِمَهُ اللهُ هذه القاعِدَة أيضًا؛ فإنه ذَكَرَ أنَّ الرجلَ قد يكونُ مع غيرِهِ بعلمِهِ ولا يلزَمُ من ذلك أن يكونَ مختلِطًا به، فإذا جازَ هذا في المخلُوقِ فالخالقُ من باب أولى.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]:

وقال **الإمام ابن خزيمة** رَحِمَهُ اللهُ: «أفلا يعقل ـ يا ذوي الحجا ـ مَن فَهِمَ عنِ اللهِ ـ تبارك وتعالى ـ هذا أنَّ خليلَ الله ـ صلوات الله عليه وسلامه ـ لا يُوَبِّخُ أباه على عبادَةِ ما لا يسمَعُ ولا يُبصِرُ! ولو قال الخليل ـ صلوات الله عليه ـ لأبيه: أدعوكَ إلى ربي الذي لا يسمَعُ ولا يُبصِرُ، لأشبه أن يقول: فما الفرقُ بين معبُودِك ومعبودي؟»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «أفليسَ من المحال ـ يا ذوي الحجا ـ أن يقولَ خليلُ الرحمن لأبيه آزر: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْئًا ﴿٤٢﴾﴾ [مَريَم: ٤٢] ويَعيبهُ بعبادَةِ ما لا يسمَعُ ولا يُبصِرُ، ثم يدعوه إلى عبادَةِ مَن لا يسمَعُ ولا يبصِرُ، كالأصنام التي هي من الموَتَانِ، لا من الحيوان أيضًا.

فكيف يكونُ ربُّنا الخالِقُ البارئ السميعُ البصيرُ كما يصِفُهُ هؤلاء الجهال المعطلة؟! عز ربنا وجل عن أن يكونَ غير سميعٍ ولا بصيرٍ، فهو كعابِدِ الأوثان والأصنام لا يسمَعُ ولا يبصِرُ، أو كعابد الأنعام»[(٣)].

فقد ذكر الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ نظير ما ذكره الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ،

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص٣٩٣ ـ ٣٩٤).

(٢) «التوحيد» (١/ ٧٠).

(٣) «التوحيد» (١/ ١٢١ ـ ١٢٢).

فقرَّر أنَّ إبراهيمَ الخليل لما عابَ على أبيهِ عبادَةَ الأصنامِ التي لا تسمَعُ ولا تُبصِرُ دلَّ على أنَّ اللهَ مُتَّصِفٌ بالسمعِ والبصَرِ؛ لأنَّ السمع والبصرَ صفَاتُ كمَالٍ في المخلوقِ فاللهُ أحقُّ بالاتصافِ بها.

كما أنَّ المخلوقَ إذا تَنزَّه عن صفَاتِ النقصِ كالعَمَى والصَّمَمِ فَتَنزُّه الخالقِ عنها من بابِ أولى.

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]:

وقال **الإمام ابن بطة العكبري** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإنَّكَ لتَجدُ في الصغيرِ مِن خَلقِ اللهِ إنَّه ليَرَى الشيءَ وليس هو فيه وبينه وبينه حائِلٌ؛ فاللهُ تعالى بعَظَمَتِهِ وَقُدرتِهِ على خلقِهِ أعظَمُ.

ألا ترَى أنَّه يأخُذُ الرجُلُ القدحَ بيدِهِ وفيه الشرابُ أو الطعَامُ، فينظر إليه الناظِرُ، فَيَعلَمُ ما في القَدحِ، واللهُ على عرشِهِ وهو محيطٌ بخلقِهِ بعلمِهِ فيهم ورؤيَتِهِ إياهم وقدرَتِهِ عليهم، وإنما دَلَّ ربنا تعالى على فضلِ عظمَتِهِ وقدرتِهِ أنه في أعلى عِلِّيِّينَ وهو يعلمُ الصغيرَ التافِهَ الحقيرَ الذي هو في أسفلِ السافلين، أي: فليسَ علمُهُ كعِلمِهِم؛ لأنَّ الخلقَ لا يعلَمُون إلا ما يُشاهِدُونَ، واللهُ عَزَّ وَجَلَّ يتعالى عن ذلك، وقد بيَّن ذلك في كتابه فقال: ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا ۝١٢﴾ [الطلاق: ١٢]»[(١)].

فقد ذَكرَ الإمامُ ابنُ بطة رَحِمَهُ اللَّهُ نحوًا مما ذكره الإمامُ أحمد: من بيانِ عظمَةِ اللهِ وقدرَتِهِ على الخلقِ، فإنك لتجِدُ في الصغيرِ من خلقِ اللهِ أنه يَرى الشيءَ ويبصرُهُ وليس هو فيهِ وبينه وبينه حائلٌ؛ فالله تعالى بعظَمَتِهِ وقدرَتِهِ على خلقه أعظمُ وأولى.

وهو بهذا يشير إلى قاعدة: «كلُّ كمالٍ اتصفَ به المخلُوقُ لا نقصَ فيه فالخالِقُ أولى به».

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (٣٩٥هـ)]:

(١) «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٣/ ١٤٧).

وقال **الإمام ابن منده** رَحِمَهُ اللهُ: «ذِكر معرفَةِ صفاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ التي وَصَفَ بها نفسَهُ وأنزَلَ بها الكتابَ ونَطَقَ بها الرسولُ ﷺ، مباينَة للأضدادِ والأندادِ والأوثانِ والآلهةِ التي تُعبَدُ من دونِهِ.

قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿١٩٤﴾﴾ [الأعراف: ١٩٤] إلى قوله: ﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

وقال: ﴿أَيُشۡرِكُونَ مَا لَا يَخۡلُقُ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ﴿١٩١﴾﴾ [الأعراف: ١٩١].

وقال في قصة إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا ﴿٤٢﴾﴾ [مريم: ٤٢].

وقال: ﴿فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [الأنبياء: ٦٣].

وقال: ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف: ٥].

وقال في قصة موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٌۚ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

ففي هذه الآيات دليلٌ على أنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ بخلاف الأصنامِ التي عُبِدَت من دونِهِ»[(١)].

فقد ذكر الإمام ابن منده: نظير ما ذكره الإمام الدارمي وابن خزيمة.

ومن خلال عرضٍ ما سبَقَ من أقوالِ أئمَّةِ السلفِ يتبين أنهم يُقرِّرون هذه القاعدَةَ العقليَّةَ العظيمَةَ في الاستدلال في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ.

وخلاصةُ كلام أئمة السلف في هذه القاعدة يدور على أمرين:

١ ـ كلُّ ما اتصَفَ به المخلوقُ من صفات كمالٍ فالخالقُ أولى بها.

٢ ـ كلُّ ما يُنزَّه عنه المخلوق من صفات نقصٍ فالخالقُ أولى بالتنزُّهِ عنها.

---

(١) «كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ وصفاته على الاتفاق والتفرد» (٣/ ٢٤).

وقد وافقَ شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمَّةَ السلف في تقريرِ هذه القاعدة، فقرَّر أن الذي يُستعمَلُ في حقِّ اللهِ من الأقيِسَةِ قياسُ الأولى، فما وَجَبَ تنزيهُ المخلوقِ عنه مِنَ النقائِصِ والعيوبِ التي لا كَمَالَ فيها فالباري تعالى أولى بتنزِيهِهِ عن ذلك، وما ثَبتَ للمخلوقِ مِنَ الكمالِ الذي لا نقصَ فيه، كالحياةِ، والعلمِ، والقدرَةِ، فالخالق أولى بذلك منه.

كما أنه : شرحَ ما أجملَهُ أئمة السلف في مسألةِ الكمَالِ الذي إذا اتَّصَفَ به المخلوقُ كان الخالقُ أولى بالاتصافِ به، فبيَّن أنه لابُدَّ في الكمَالِ أن يكونَ ممكِنَ الوجودِ، وأن يكونَ سليمًا منَ النقصِ.

كما بيَّن أنَّ الكمالَ الذي لا نقصَ فيه هو الكمالُ المطلَقُ، وهو الكمالُ للموجُودِ مِن حيثُ هو موجودٌ.

وبيَّن أيضًا الطريقة التي يُعرَفُ بها الكمَالُ المطلَقُ وهي: أن نُقدِّرَ موجُودَينِ: أحدُهما مُتَّصِفٌ بهذا والآخَرُ بنقيضهِ، فإنه يظهَرُ من ذلك أيهُما أكمَلُ.

وذكَرَ أنَّ المقصودَ من صفات النَّقصِ التي إذا تنزَّه عنها المخلوقُ فالخالِقُ أولى هو التي لا كَمَالَ فيها.

والحاصِلُ: أنَّ شيخَ الإسلام ابنَ تيمية قرَّر ما قرَّره أئمَّةُ السلفِ، وَشَرَحَ مذهَبَهُم، وَلخَّصَ كلامَهُم في عباراتٍ مُوجَزَةٍ، مما يَدُلُّ على قُوَّةِ فهمِهِ، وَدِقَّةِ استنباطِهِ.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ المخلُوقُ مِن صِفَاتِ كَمَالٍ لا نَقصَ فيها فَالخَالِقُ أَولَى بِها، وَكُلُّ مَا يُنزَّهُ عَنهُ المَخلُوقُ مِن صِفَاتِ نَقصٍ لا كَمَالَ فِيها فَالخَالِقُ أَولَى بِالتَّنزُّهِ عنها»

إنَّ الأدلَّةَ الشرعيَّةَ مِنَ الكتابِ والسنة التي منها استَنبَطَ أئمَّةُ السلفِ هذه القاعِدَة كثيرةٌ جدًّا، وسأقتَصِرُ هنا على ذِكرِ بعضِ الآيات والأحاديث الدالةِ على هذه القاعِدَةِ: قال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ﴾ [النّحل: ٦٠].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ أخبَرَ أنَّ له المثَلَ الأعلَى، والمرادُ بالمثلِ الأعلى هو: الوَصفُ الأعلَى، أي: الكمالُ مِن تلكَ الصفَةِ؛ فَكُلُّ كَمَالٍ جازَ اتصَافُ المخلوقِ به فَللهِ منه الوَصفُ الأعلَى.

قال **ابن جرير الطبري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وللهِ المثَلُ الأعلى، وَهو الأفضَلُ والأطيَبُ، والأحسَنُ، والأجملُ»[(١)].

وقال **ابن كثير**: «ولله المثل الأعلى؛ أي: الكمَالُ المطلَقُ مِن كُلِّ وجهٍ، وهو منسُوبٌ إليه»[(٢)].

---

(١) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٨/ ١٥٤).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» (٤/ ٥٧٨).

وقال **ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ في كلامه عن هذه الآية: «فَجَعَلَ مَثلَ السوءِ المتضَمِّن للعُيوبِ والنقائِصِ وَسَلب الكمَالِ للمشركين وأربَابهم، وأخبَرَ أنَّ المثلَ الأعلَى المتضَمِّن لإثباتِ الكَمالات كُلها له وَحدَهُ، ولهذا كان المثلُ الأعلى وهو: أَفعَلُ تفضيلٍ؛ أي: أعلَى مِن غيرِهِ»[1].

وقال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٌۚ أَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمۡ وَلَا يَهۡدِيهِمۡ سَبِيلًاۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ ۝١٤٨﴾ [الأعراف: ١٤٨].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ عَجَّلَ لما عابَ العِجلَ بعَجزِهِ عن الكَلام والقَولِ، دلَّ على أنَّ اللهَ بخلافِهِ، والكلامُ صِفَةُ كمَالٍ، فالمتكَلِّمُ القائِلُ أكمَلُ مِنَ العاجِزِ عَنِ الكلامِ، وقد اتَّصَفَ بالكلام بعضُ المخلوقات، فاللهُ أولى بالاتصَافِ به.

قال **الدارمي**: «ففيما عابَ اللهُ به العِجلَ في عَجزِهِ عنِ القَولِ والكلامِ بيانٌ بَيِّنٌ أنَّ اللهَ عَجَّلَ غيرُ عاجِزٍ عنه، وأنه مُتكَلِّمٌ وقائِلٌ، لأنَّه لم يكن يُعيبُ العجلَ بشيءٍ هو موجودٌ به»[2].

وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قام النبي ﷺ في الناسِ فأثنى على اللهِ بما هو أهلُهُ ثم ذَكَرَ الدجَّالَ فقال: «**إني أُنذِرُكمُوهُ، وما من نبيٍّ إلا قد أَنذَرَ قومَهُ، لقد أنذَرَهُ نوحٌ قومَهُ، ولكن سأقُولُ لكم فيه قولًا لم يَقُلهُ نبيٌّ لقومِهِ: تعلمُونَ أنَّه أعوَر، وأنَّ اللهَ ليسَ بأعوَر**»[3].

وجه الدلالة: أنَّ النبي ﷺ لما أنذَرَ قومَهُ الدجَّالَ ذكَرَ فيه صفَةَ نقصٍ وَعيبٍ وهي العَوَرُ، وهذه الصفَةُ لما كانت صفَةَ نقصٍ في حقِّ المخلُوقِ

---

(١) «الصواعق المرسلة» (٣/ ١٠٣٠).

(٢) «الرد على الجهمية» للدرامي (ص١٥٦ ـ ١٥٧).

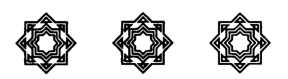
(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب كيف يعرض الإسلام على الصبي (ص٥٠٥ ـ ٥٠٦ح ٣٠٥٧)، ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد (ص١٢٦٧ح ٧٣٥٦).

يَتَنزَّهُ عنها، كان الخالقُ أولى بالتَّنزُّه عنها، ولهذا نزَّهَهُ النبيُّ ﷺ عنها فقال: «**وأنَّ اللهَ ليس بأعوَر**».

وعن عمر بن الخطاب س أنه قال: قَدِمَ على رسول الله ﷺ سبيٌ، فإذا امرَأَةٌ مِنَ السَّبي تحلُبُ ثَديَها تَسقِي، إذا وَجَدَت صَبِيًّا في السبي أَخَذَتهُ فَأَلصَقَتهُ ببطنِها وَأَرضعَتهُ، فقال لنا رسولُ الله ﷺ: «**أترونَ هذه المرأة طارحَةً وَلَدَها في النار؟**» قلنا: لا، واللهِ وهي تقدِرُ على أن تَطرَحَهُ، فقال رسول الله ﷺ: «**للهُ أَرحَمُ بعبادِهِ مِن هذِهِ بوَلَدِهَا**»[1].

وجه الدلالة: أنَّ هذا الحديثَ دلَّ على إثباتِ الرحمةِ للهِ ﷻ، وذلك إذا كانت المرأةُ ترحَمُ ابنَها فلا تطرحهُ في النار، فاللهُ ﷻ أحَقُّ بالرحمةِ منها، فَكُلُّ كمَالٍ جازَ اتصَافُ المخلُوقِ به فالله أحَقُّ بالاتصافِ به منه.

فظهَرَ - بحمد الله - مِن النصوصِ السابقَةِ أنَّ كُلَّ كمَالٍ لا نَقصَ فيه اتَّصَفَ به المخلُوقُ فالخالقُ أولى أن يتصِفَ به، وأنَّ كُلَّ نقصٍ لا كمَالَ فيه تَنزَّهَ عنه المخلُوقُ فالخالقُ أولى بالتنزُّهِ عنه.



(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته (ص١٠٥٠ ح٥٩٩٩)، واللفظ له، ومسلم في كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله وأنها تغلب غضبه (ص١١٩٣ ح ٦٩٧٨).

الفصل التاسع:

قاعدة:

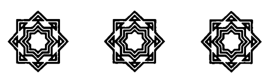
«دَلالَةُ الأثَرِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ»

وفيه ثلاثة مباحث :

۞ المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«دَلالَةُ الأثَرِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ»

هذِه القاعِدَةُ العقليَّةُ تُعتَبَرُ من القواعِدِ المهمَّةِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ، وقبلَ البدءِ ببسطِ هذه القاعدة والخوضِ في تفاصيلها، يحسُنُ التنبيهُ إلى الفرقِ بينها وبينَ القاعدَةِ التي قبلها.

فأقول مستعينًا بالله:

إنَّ الفرقَ بينَ هذه القاعدَةِ والتي قبلها: هو أنَّ الاستدلالَ بالأثَرِ على المؤثِّرِ أكملُ مِنَ الاستدلالِ بقياسِ الأَولَى؛ وذلك أنَّ كُلَّ ما في المخلوقات مِن قُوَّةٍ وشدَّةٍ تدلُّ على أنَّ اللهَ أقوى وَأشَدُّ، فهو استدلالٌ بما في المخلوقِ مِن كمالٍ على أنَّ الخالِقَ أحقُّ به، وأنه يمتَنِعُ أن يكونَ مُضاهِيًا للناقِصِ.

وهذه طريقَةٌ يُقِرُّ بها عامَّةُ العقلاء، حتى الفلاسفة يقولون: كلُّ كمَالٍ في المعلُولِ فهو مِنَ العلَّةِ.

وأما الاستدلالُ بطريقِ الأَولَى وهي القاعدَةُ السابقَةُ، فإنها تدلُّ على أنَّ الله مُستَحِقٌّ لصفاتِ الكمالِ من حيثُ هي هي مع قطعِ النَّظَرِ عن كونها ثابتَةً في المخلوقاتِ؛ لامتناعِ النَّقصِ عليه بوجهٍ مِنَ الوجوهِ.

وكونُهُ أَولَى هو من جِهَةِ أنه أحقُّ بالكمَالِ لأنه أفضَلُ، وأما هذه القاعدَةِ فهي مِن جِهَةِ أنَّه هو الذي جَعَلَهُ كاملًا وأعطاه تلك الصفات[1].

ولقد عُنيَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية بتقرير هذه القاعدة عنايةً فائقَةً، وهذه أقوالُه في ذلك:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما الطَّريقُ الأخرى في إثباتِ الصِّفَاتِ وهي: الاستدلالُ بالأثرِ على المؤثِّرِ، وأنَّ مَن فَعَلَ الكامِلَ فَهوَ أحَقُّ بالكَمَالِ»[2].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الكَمَالُ إنما استفَادَهُ المخلُوقُ مِنَ الخالِقِ، والذي جَعَلَ غيرَهُ كامِلًا هو أحَقُّ بالكمَالِ منه، فالذي جَعَلَ غيرَهُ قادرًا أولى بالقُدرةِ، والذي عَلَّمَ غيرَهُ أولَى بالعِلمِ، والذي أَحيَا غيرَهُ أولى بالحياةِ»[3].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكُلُّ كمالٍ هو في المخلُوقِ فَهوَ مُستَفَادٌ مِنَ الخالِقِ، فالخالِقُ به أَحَقُّ وأَولَى»[4].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «كُلُّ كَمَالٍ في المخلُوقِ فَمِن أَثَرِ كَمَالِهِ»[5].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «كُلُّ كَمَالٍ ثَبَتَ لِلمَخلُوقِ فَإِنَّمَا هُوَ مِن الخَالِقِ، وَمَا جَازَ اتِّصَافُهُ بِهِ مِن الكَمَالِ وَجَبَ لَهُ، فَإِنَّهُ لَو لَم يَجب لَهُ لَكَانَ إمَّا مُمتَنِعًا[6] وَهُوَ مُحَالٌ بِخِلَافِ الفَرضِ، وَإِمَّا مُمكِنًا[7] فَيَتَوَقَّفُ ثُبُوتُهُ لَهُ عَلَى غَيرِهِ، وَالرَّبُّ لَا يَحتَاجُ فِي ثُبُوتِ كَمَالِهِ إلَى غَيرِهِ، فَإِنَّ مُعطِي الكَمَالِ أَحَقُّ بِالكَمَالِ، فَيَلزَمُ

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨)، و«شرح الأصبهانية» (ص٤٤٥).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٣٥٧).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٧٧).

(٤) «شرح الأصبهانية» (ص٤٤٤).

(٥) «شرح حديث جبريل» (ص٤٦٩).

(٦) الممتنع: هو ما يقتضي لذاته عدمه. انظر: «التعريفات» للجرجاني (ص٣١٩).

(٧) الممكن: كل ما يجب أو يمتنع بالغير فهو ممكن في نفسه؛ لأن الوجوب بالغير ينافي الوجوب بالذات. انظر: «الكليات» للكفوي (ص٨٠٤)، وفي «المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية» (ص١٩٣): «هو: ما يجوز وجوده وعدمه».

أَن يَكُونَ غَيرُهُ أَكمَلَ مِنهُ لَو كَانَ غَيرُهُ مُعطِيًا لَهُ الكَمَالَ، وَهَذَا مُمتَنِعٌ؛ بَل هُوَ بِنَفسِهِ المُقَدَّسَةِ مُستَحِقٌّ لِصِفَاتِ الكَمَالِ»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وَمِنَ المعلوم أنَّ كُلَّ كمالٍ ثَبَتَ للمخلوقِ فهو مِنَ الخالقِ، وَالمعطِي لغيرِهِ الكَمَالَ أَحَقُّ بالكَمَالِ في صَرَائِحِ العقُولِ»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «يَمتَنِعُ أَن يَخلُوَ عَن صِفَاتِ الكَمَالِ مِن الحَيَاةِ، وَالعِلم، وَالقُدرَةِ، وَالكَلَامِ، وَغَيرِ ذَلِكَ مِن صِفَاتِ الكَمَالِ، مَعَ أَنَّهُ يَتَّصِفُ بِهَا بَعضُ مَخلُوقَاتِهِ، فَالمَوصُوفُ الوَاجِبُ الوجود[(٣)] القديم[(٤)] الأزلي[(٥)] أَحَقُّ بِصِفَاتِ الكَمَالِ مِن المَخلُوقَاتِ، وَكُلُّ كَمَالٍ ثَبَتَ لِمَخلُوقٍ فَمِن الخَالِقِ استَفَادَهُ، وَالخَالِقُ أَوهَبَهُ إِيَّاهُ وَأَعطَاهُ، فَوَاهِبُ الكَمَالِ وَمُعطِيهِ أَحَقُّ بِهِ وَأَولَى»[(٦)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فَجَمِيعُ الأمورِ الوُجُودِيَّةِ المحضَةِ يَكونُ الربُّ أَحَقَّ بها؛ لأنَّ وُجودَهُ أكمَل، وَلأنَّهُ هو الوَاهِب لها فَهوَ أَحَق باتِّصافِهِ بها، وجميعُ الأمُورِ العَدَمِيَّةِ المحضَةِ يكونُ الربُّ أحقَّ بالتنزيهِ عنها»[(٧)].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ١٥٧ ـ ١٥٨).

(٢) «شرح الأصبهانية» (ص٣١٣).

(٣) واجب الوجود: هو الذي يكون وجودُه من ذاته، ولا يحتاج إلى شيء أصلًا. انظر: «التعريفات» للجرجاني (ص٣٤٣).

(٤) القديمُ في لغة العرب التي نَزَلَ بها القرآنُ: هو المتقَدِّمُ على غيرِهِ، فيقال: هذا قديمٌ للعتيقِ، وهذا حديثٌ للجديدِ، ولم يستعمِلُوا هذا الاسمَ إلا في المتقدِّم على غيرِهِ لا فيما لم يَسبِقهُ عَدَمٌ، وليس القديمُ مِن أسماءِ الله، وإنما أَدخَلَهُ المتكلِّمُون في أسماءِ الله تعالى وليس هو من الأسماءِ الحسنى، وإنما جاءَ الشرعُ باسمِهِ الأوَّل، وهو أَحسَنُ مِنَ القديم؛ لأنه يُشعِرُ بأنَّ ما بعدَهُ آيِلٌ إليه، وتابعٌ له بخلافِ القديم.
وَقد وَضَعَ المتكلمُون لهذا اللفظِ وضعًا مبتدعًا، فزعَمُوا أنَّ القديم يُطلَقُ على الموجودِ الذي لا يكونُ وجُودُهُ من غيره، وهو القديمُ بالذَّات، ويُطلَقُ على الموجودِ الذي ليس وجودُهُ مسبوقًا بالعَدَمِ، وهو القديمُ بالزمان، والقديمُ بالذَّات يقَابلُه المحدَثُ بالذَّات، وهو الذي يكون وجودُهُ مَن غيره. انظر: «منهاج السنة» (١/ ٢٧٦)، و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص١١٢ ـ ١١٣)، و«التعريفات» للجرجاني (ص٢٥٢).

(٥) الأزلي: هو ما لا يكون مسبوقًا بالعدم. انظر: «التعريفات» للجرجاني (ص٧٤).

(٦) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ١٩٢).

(٧) «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٣٥٠)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٤٧)، و(٥/ ٢٠١).

فقد قرَّر شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ هذه القاعِدَةَ العظيمَةَ من قَوَاعِد الاستدلالِ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ، وهي مِنَ الطرُقِ العقليَّةِ التي دلَّ عليها الكتابُ والسنةُ.

ومعناها: الاستدلالُ بما وَهَبَهُ وَأعطاهُ اللهُ ـ جل وعلا ـ لمخلُوقَاتِهِ مِن صفَاتِ الكَمَالِ على ما يجبُ له سبحانه مِن صفَاتِ الكَمَالِ؛ إذ إنَّ مُعطِي الكَمَال أَحَقُّ به، فالذي جَعَلَ غيرَهُ كامِلًا هو أَحَقُّ بالكَمَالِ منه؛ بل إنَّ كُلَّ كمَالٍ في المخلُوقِ فَمِن أَثَرِ كَمَالِهِ سبحانه، فَإِنَّهُ يمتَنِعُ أن يَكُونَ كمَالُهُ ـ جل وعلا ـ قد استَفَادَهُ من مخلُوقَاتِهِ؛ لأنَّ الذي جَعَلَ غيرَهُ كامِلًا هو أَحَقّ بالكَمَالِ منه.

كما يمتنع أيضًا أن يكونَ كَمَالُهُ قد استفادهُ مِن مُسَاوٍ له؛ لأنه يلزَمُ أن يكونَ كلٌّ منهما أكمَلَ من الآخر، وهذا ممتنعٌ، فإنَّ كونَ هذا أكمل يقتضي أنَّ هذا أفضَلُ من هذا، وهذا أفضَلُ مِن هذا، وَفضلُ أحدِهما يمنعُ مساواة الآخَرِ له.

كما يمتنع أيضًا أن يكونَ كلٌّ مِنَ الخالِقِ والمخلوق قد استفَادَا صفَاتِ الكمَالِ من غيرهما؛ إذ يلزَمُ مِن هذا أن يكونَ مُعطِي الكمَال هُوَ الربُّ والآخَرُ المكتَسِبُ للصفاتِ عَبدهُ.

ولا يقال: بل كُلٌّ منهما يعطِي للآخرِ الكمَال؛ لأنه يلزَمُ منه (الدور في التأثير) وهو باطلٌ؛ لأنَّه لا يكونُ هذا كامِلًا حتى يجعلَهُ الآخَرُ كاملًا، والآخَرُ لا يجعله كاملًا حتى يكونَ في نفسِهِ كاملًا؛ لأنَّ جاعِلَ الكامِلِ كامِلًا أحق بالكمَالِ، ولا يكونُ الآخر كاملًا حتى يجعلَهُ كاملًا، فلا يكونُ واحدٌ منهما كاملًا بالضرورة.

ولا يقال أيضًا: كلُّ واحدٍ له آخر يُكَمِّلُهُ إلى غيرِ نهاية، فإنه يلزم (التسلل في المؤثرات) وهو باطلٌ بالضرورةِ وباتفاقِ العقلاء، فإنَّ تقديرَ مُؤَثِّرات لا تتناهَى ليس فيها مؤثِّرٌ بنفسِهِ لا يقتضي وجودَ شيءٍ منها، ولا

وجودَ جميعها، ولا وجودَ اجتماعها، والمبدِعُ للموجودات لابُدَّ أن يكونَ موجودًا بالضرورة.

فإنه لو قدر أنَّه كامِلٌ فكمَالُهُ ليس من نفسِهِ؛ بل مِن آخَرَ وَهَلُمَّ جرًّا، فيلزَمُ ألا يكونَ لشيءٍ من هذه الأمورِ كمالٌ، ولو قُدِّرَ أنَّ الأوَّل كامل لزِمَ الجمع بين النقيضين، وإذا كان كمالُهُ بنفسِهِ لا يَتَوَقَّفُ على غيرِهِ كان الكمالُ له واجبًا بنفسِهِ، وامتنعَ تخلُّفُ شيءٍ من الكمالِ الممكِنِ عنه(١).

فَيَتَلَخَّصُ مما سبق: أنَّ ما جازَ اتصافُ اللهِ ﷻ به منَ الكَمَالِ فإنه يجبُ له، فلا يحتاجُ في ثُبُوتِ كمالِهِ إلى غيرِهِ؛ لأنَّه لو احتاجَ في ثُبُوتِ كمالِهِ إلى غيره للزِمَ أن يكونَ غيرُهُ أكمَلَ منه لو كان غيرُهُ معطيًا له الكَمَال وهذا ممتنعٌ؛ بل هو بنفسِهِ المقدَّسَةِ مُستحِقٌّ لصفَاتِ الكمالِ، وهو سبحانه قد جعَلَ غيرَهُ كامِلًا فهو أحَقُّ بالكمَالِ منه.

ومن الأمثلة على هذه القاعدة: أنَّ اللهَ ﷻ جعَلَ المخلُوقَ قادرًا، فهو ـ جل وعلا ـ أحَقُّ بالقُدرَةِ، وهو الذي علَّمَ غيرَهُ فهو ـ جل وعلا ـ أحقُّ بالعلمِ، وهو الذي أحيا غَيرَهُ فهو أولَى بالحياةِ؛ إذ إنَّ مُعطِي الكمَال أحقُّ به.

بعد أن اتضحَ معنى هذه القاعدة، فإني أُنَبِّهُ على مسألةٍ، ألا وهي: أنَّه لا يُعتَرَضُ على هذه القاعدة فيقال: مَن جَعَلَ غيرَهُ ظالمًا أو كاذبًا فهو أيضًا ظالمٌ كاذبٌ، فإن هذا باطِلٌ؛ لأنَّه ليس كُلُّ مَن جَعَلَ غيرَهُ على صِفَةٍ ـ أيِّ صِفَةٍ كانت ـ كان متَّصِفًا بها؛ بل مَن جَعَلَ غيرَهُ على صفَةٍ مِن صفاتِ الكمَالِ فهو أولى باتصافِهِ بصفَةِ الكمَالِ مِن مفعُولِهِ.

فَمَدارُ هذه القاعدة ـ الاستدلالِ بالأثر على المؤَثِّر ـ على صفَاتِ الكمَالِ، وأما صفَاتُ النَّقصِ فلا يلزَمُ إذا جَعَلَ الجاعِلُ غيرَهُ ناقصًا أن يكونَ هو ناقصًا، فالقادرُ يقدِرُ أن يُعجِزَ غيرَهُ ولا يكونُ عاجزًا، والحيُّ

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٧٧ ـ ٧٩).

يمكِنُهُ أن يَقتُلَ غيرَهُ ويميتَهُ ولا يكونُ ميتًا، والعالِمُ يمكنُهُ أن يُجهِّلَ غيرَهُ ولا يكونُ جَاهلًا، والسميعُ والبصيرُ والناطِقُ يمكنه أن يُعمِيَ غيرَهُ ويصمَّهُ ويخرسَهُ ولا يكونُ هو كذلك، فلا يلزَمُ حينئذٍ أنَّ مَن جَعَلَ غيرَهُ ظالمًا وكاذبًا أن يكونَ كاذبًا وظالمًا؛ لأنَّ هذه صفَةُ نقصٍ[1].



(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«دَلالَةُ الأثَرِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ»

تقدَّم معنا أنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية يُقَرِّر أنَّ الاستدلالَ بالأثَرِ على المؤثِّرِ منَ الطُّرُقِ العقليَّةِ التي يُستدَلُّ بها في بابِ الأسماء والصفات، وعلى ذلك آثارٌ عن أئمَّةِ السلف.

وفيما يلي عرضٌ لما وقفتُ عليه من أقوالهم:

[محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)]:

عن **المزني**(١)، قال: «قلت: إن كان أحدٌ يُخرِجُ ما في ضميرِي وَمَا تَعَلَّقَ به خاطِرِي مِن أمرِ التوحيدِ فالشافعيُّ، فَصِرتُ إليه، وهو في مَسجِدِ مِصرَ، فلمَّا جَثَوتُ بينَ يديه، قلت: هَجَسَ في ضميرِي مسألة في التوحيدِ، فَعَلِمتُ أنَّ أحدًا لا يعلَمُ علمَكَ، فما الذي عندك؟ فغَضِبَ، ثم قال: أتدرِي أين أنت؟ قلت: نعم، قال: هذا الموضعُ الذي أغرَقَ اللهُ فيه فرعونَ أَبَلَغَكَ أنَّ رسول الله ﷺ أمَرَ بالسؤالِ عن ذلك؟ قلت: لا، قال: هل تكلَّمَ

(١) هو: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن مسلم المزني المصري، تلميذ الشافعي. أبو إبراهيم، كان زاهدًا، عالمًا، مناظرًا، محجاجًا، غواصًا على المعاني الدقيقة. ولد: ١٧٥هـ توفي: ٢٦٤. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٩٢ ـ ٤٩٧).

فيه الصحابَةُ؟ قلت: لا، قال: تدري كم نجمًا في السَّمَاءِ؟ قلت: لا، قال: فَكَوكَبٌ منها تَعرِفُ جنسَه، طلوعَهُ، أفولَه، مِمَّ خُلِقَ؟ قلت: لا، قال: فشيءٌ تراهُ بعَينِكَ مِنَ الخلقِ لَستَ تَعرِفُهُ، تَتَكَلَّمُ في علمِ خالِقِهِ؟!

ثم سألني عن مسألةٍ في الوضوءِ، فَأَخطَأتُ فيها، فَفَرَّعَها علي أربعَةِ أوجُهٍ، فَلم أُصِب في شيءٍ منه، فقال: شيءٌ تحتاجُ إليه في اليومِ خمسَ مرات تَدَعُ علمَهُ وَتَتَكَلَّفُ علمَ الخالقِ، إذا هَجَسَ في ضميرك ذلك فارجع إلى اللهِ، وإلى قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٣-١٦٤] فاستَدِلَّ بالمخلوقِ على الخالِقِ، ولا تتكَلَّف علمَ ما لم يَبلُغهُ عقلُكَ. قال: فَتُبتُ»(١).

فَقَد أرشَدَ الإمامُ الشافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ تلميذَهُ المزنيَّ: إلى أن يَستَدِلَّ بالمخلُوقِ على الخالِقِ، وهو استدلالٌ بالأثرِ على المؤَثِّر.

🕮 [عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]:

وقال **الإمام الدارمي** رَحِمَهُ اللهُ: «اللهُ المتكَلِّمُ أوَّلًا وآخِرًا، لم يَزَل له الكلامُ؛ إذ لا مُتَكَلِّم غيرُهُ، ولا يزالُ له الكلامُ إذا لا يبقَى مُتَكَلِّمٌ غيرَهُ فيقول تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ﴾ [غافر: ١٦] أنا الملكُ، أين ملُوكُ الأرضِ؟ فلا يُنكِرُ كلامَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ إلا مَن يريدُ إبطَالَ مَا أنزلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وكيف يَعجزُ عَنِ الكلامِ مَن عَلَّمَ العبادَ الكلامَ وأنطَقَ الأنامَ؟!»(٢).

فقد بيَّن الإمامُ الدارمي رَحِمَهُ اللهُ أنَّ اللهَ جَلَّ جَلَالُهُ علَّم العبادَ الكلامَ، وَأنطَقَ الأنامَ، فكيفَ يكونُ سبحانه عاجِزًا عن الكلام، فإنَّ مُعطِي غيره الكمَالَ أحقُّ به.

فيتضحُ من ذلك أنَّ الإمامَ الدارميَّ جَعَلَ مِن أَوجُهِ الاستدلالِ على

---

(١) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣١ ـ ٣٢)، وفي «تاريخ الإسلام» (١/ ١٥٦٤)، وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: «مدارها على أبي علي بن حمكان، وهو ضعيف».

(٢) «الرد على الجهمية» (ص١٥٥).

صفَةِ الكلام أنَّ اللهَ أعطاها ووهَبَها لغيرِهِ، وما كان كذلك مِن صفَاتِ الكمالِ فهو أَحقُّ به.

وبما تقدَّم من نقلِ كلامِ أئمةِ السلف يظهر تقريرُهم لهذه القاعِدَةِ، فالذي أعطَى غيرهُ صفاتِ الكمَالِ كان هو أحقَّ بها.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمَّةَ السلفِ في تقرير هذه القاعدَةِ، فقرَّر أنَّ كلَّ كمالٍ حَصَلَ للمخلوقِ فهو مِنَ الربِّ سبحانه، فالكمالُ إنما استفَادَهُ المخلوقُ مِنَ الخالِقِ، والذي جعلَ غيرَهُ كامِلًا فهو أحقُّ بالكَمَالِ.

كما شَرَحَ ما أجملَهُ أئمَّةُ السلف، فذكر أنَّ كلَّ كمالٍ ثبتَ للمخلُوقِ فإنما هو مِنَ الخالِقِ، وما جازَ اتصافُهُ به مِنَ الكمَالِ وَجَبَ له، فإنه لو لم يجب له لكانَ إما ممتنعًا وهو محالٌ، أو ممكنًا، فَيَتَوَقَّفُ ثبوتُهُ له على غيرِهِ، والربُّ لا يحتاجُ في ثبوتِ كَمَالهِ إلى غيرِهِ.

وبهذا يُعلَمُ أنَّ شيخَ الإسلام موافقٌ للسلف في تقريرِ أنَّ مُعطِي الكمال أولى به، ويُعلم أيضًا أنه متابعٌ لهم، شارحٌ وموَضِّحٌ لمنهجهم، لم يسلك غيرَ سبيلِهِم، ولم يخرج عن هديهم.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«دَلالَةُ الأثَرِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ»

لقَد كانَ المصدَرُ في جميعِ ما يَستنبِطُهُ أئمةُ السلفِ من قواعِد في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ وَيُتَابِعُهُم عليه شيخُ الإسلام ابن تيمية الكتابَ والسنةَ، وَمن تلك القواعِدِ هذه القاعدة، فإنَّه قد دلَّت عليها أدلة مِنَ الكتابِ والسنة، وَسَأقتصِرُ هنا على ذكرِ بعضِ الآيات والأحاديث الدالةِ عليها.

فأقول ـ مستعينًا بالله ـ:

قال تعالى: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَٱسۡتَكۡبَرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَقَالُواْ مَنۡ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةًۖ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَهُمۡ هُوَ أَشَدُّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ ١٥﴾ [فُصّلَت: ١٥].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبَرَ عن قوم عادٍ أنهم أَعجَبَتهُم قُوَّتهم، فاستكبَرُوا في الأرضِ وقالوا مَن أشَدُّ منا قُوَّةً، فَرَدَّ اللهُ عليهم بأنَّ الذي خلَقَهُم وأعطاهُم هذه القُوَّة أَحَقُّ بكمَالِ القُوَّةِ منهم، فَمُعطِي الكمَال أحقُّ بِهِ.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** عند كلامه عن هذه الآية: «كُلُّ ما في المخلُوقَاتِ مِن قُوَّةٍ وَشِدَّةٍ تدلُّ على أنَّ اللهَ أَقوَى وَأَشَدُّ»[1].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٣٥٧).

وعن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قال: كنتُ أضرِبُ غُلامًا لي فَسَمِعتُ مِن خلفِي صوتًا: «**اعلَم أبا مسعود للهُ أَقدَرُ عليك مِنكَ عليه**» فَالتَفَتُّ فإذا هو رسولُ اللهِ ﷺ فقلت: يا رسول الله، هو حُرٌّ لِوَجهِ اللهِ، فقال: «**أما لو لم تَفعَل لَلَفحَتكَ النارُ** ـ أو: **لَمَسَّتكَ النَّارُ** ـ»[١].

وجه الدلالة: أنَّ النبي ﷺ أخبَرَ أن الله هو الذي أعطَى القدرَةَ لأبي مسعود س، وعليه فاللهُ أحقُّ بها، فيكون الحديثُ قد دلَّ على إثباتِ القُدرَةِ للهِ جل جلاله عن طريقِ الاستدلالِ بالأثرِ على المؤثِّر؛ وذلك أنَّ مُعطِي الكَمَال أحقُّ به.

فعُلِم بما تقدَّم أنَّ النصوصَ الشرعيَّةَ مِنَ الكتاب والسنة قد دلَّت على أنَّ مِنَ الطُّرُقِ العقليَّةِ التي يُستَدَلُّ بها على اللهِ وأسمائِهِ وصفاته، الاستدلالَ بالأثَرِ على المؤَثِّرِ.



---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الأيمان، باب صحبة المماليك وكفارة من لطم عبده (ص٧٣١ ح٤٣٠٦).

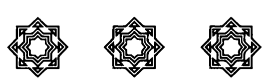
الفصل العاشر:

قاعدة:

«الْمَنقُولُ الصَّحِيحُ لا يُعَارِضُهُ مَعقُولٌ صَرِيحٌ»

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«المَنقُولُ الصَّحِيحُ لا يُعَارِضُهُ مَعقُولٌ صَرِيحٌ»

لما جَعَلَ اللهُ ﷻ الحجَّةَ على الناس في هذا البابِ العظيم ـ بابِ الأسماءِ والصفاتِ ـ الأدلَّةَ السمعيَّةَ والأدلَّةَ العقليَّةَ، وقد تَقَدَّم في الفصولِ السابقَةِ ذِكرُ الأدلةِ السمعيَّةِ والأدلَّةِ العقليَّةِ، نَاسَبَ في هذا الفَصلِ أن أَذكُرَ قاعِدَةً في نَفيِ التعارُضِ بينَ الأدلَّةِ السمعيَّةِ والأدلَّةِ العقليَّةِ، حيث إنَّ هذِهِ القاعِدَةَ تُعدُّ مِن أَجَلِّ القواعِدِ وأهمِّها؛ وذلك أنَّ هذه القاعدَةَ تبطل أَصلَ مَذهَبِ الفلاسفَةِ والمتكلِّمينَ، وتهدِمُ بنيانَهُ؛ فإنَّ مذاهِبَ القومِ مَبنِيَّةٌ على ما يزعمونَ أنَّه عَقلٌ، وذلك العقلُ مخالِفٌ عندهم لما جاءَ به الرَسولُ ﷺ.

والرسُولُ ﷺ عند أهلِ الحقِّ لم يَأتِ بشيءٍ يستَحِيلُهُ العقلُ ويُحيلُ فهمَهُ وقبولَهُ؛ بل جَاءَ بما تقبَلُهُ العقولُ الصريحةُ وَتَستَحسِنُهُ وتنقادُ له.

وقد أفاضَ في تقريرِ هذه القاعدَةِ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، فإنَّه قد ناقَشَ الفلاسِفَةَ والمتكلِّمين في ذلك نقاشًا لا مزيدَ عليه؛ لكونِهِ قد خَبَرَ أقوالَهُم، وعَرَفَ مذاهِبَهُم.

وهذه أقوالُهُ أُسَطِّرُها بين يديك:

قال ﵀: «ويمتنعُ أن يَكونَ في أخبارِ الرَّسُولِ ﷺ ما يُنَاقِضُ صريحَ العُقُولِ»[(١)].

(١) «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (ص٢٣٥).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «العَقلُ الصَّرِيحُ يُوَافِقُ ما جَاءَت به النُّصُوصُ»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «العَقلُ الصَّرِيحُ إنما يُوَافِقُ ما أثبَتَهُ الرَّسُولُ ﷺ، وليسَ بَينَ المعقُولِ الصَّرِيحِ والمنقُولِ الصَّحِيحِ تَناقُضٌ أصلًا، وقد بَسَطنا هذا في مَوَاضِع، وبَيَّنَّا أنَّ ما يَذكُرُونَ مِنَ المعقُولِ المخالِفِ لما جَاءَ به الرسُولُ ﷺ إنما هو جَهلٌ وضلالٌ تَقَلَّدَهُ مُتَأَخِّرُوهُم عن مُتَقَدِّمِيهم، وَسَمُّوا ذلك عَقلياتٍ وإنما هي جَهليَّاتٌ»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «مَا عُلِمَ بصريحِ العَقلِ لا يُتَصَوَّرُ أن يعارِضَهُ الشَّرعُ ألبَتَّةَ؛ بل المنقُولُ الصَّحيحُ لا يُعارِضُهُ مَعقُولٌ صريحٌ قطُّ، وَقد تَأَمَّلتُ ذلك في عَامَّةِ ما تَنَازَعَ الناسُ فيه فَوَجَدتُ ما خَالَفَ النصُوصَ الصحيحَةَ الصريحَةَ شبهاتٍ فاسدَةً يُعلَمُ بِالعَقلِ بطلانُها؛ بل يُعلَمُ بِالعَقلِ ثُبُوتُ نَقِيضِها الموافِقِ للشَّرعِ، وهذا تَأَمَّلتُهُ في مسائِلِ الأصُولِ الكبارِ كمسَائِلِ التوحيدِ، والصفَاتِ، وَمَسَائِلِ القَدَرِ، والنبوَّاتِ، والمعَادِ، وغيرِ ذلك، وَوَجَدتُ ما يُعلَمُ بصرِيحِ العَقلِ لم يخالِفهُ سمعٌ قَطُّ؛ بل السمعُ الذي يُقَالُ إنه يخَالِفُهُ: إما حديثٌ مَوضُوعٌ، أو دلالَةٌ ضعيفَةٌ فلا يَصلُحُ أن يكونَ دليلًا لو تجرَّدَ عن مُعَارضَةِ العقلِ الصريحِ، فكيف إذا خَالَفَهُ صريحُ المعقُولِ»[(٣)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فَالعَقلُ الصَّرِيحُ قليلٌ في بَنِي آدَمَ، ولكِن علامَتُهُ مُتابعَةُ ما جَاءَت به الرُّسُلُ عَنِ اللهِ تعالى؛ فإنَّ العَقلَ الصَّرِيحَ لا يخالِفُ ذلك قَطُّ؛ بَل لَو وحَّدَهُ لَوَجَدَ الإيمانَ، ولهذا قال أهلُ النار: ﴿وَقَالُواْ لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝١٠﴾ [الملك: ١٠] فأخبرُوا أنَّهُ أيُّ الأمرينِ وُجِدَ مَنَعَهُم العذَابُ، وقد قال تعالى: ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَتَكُونَ لَهُمۡ قُلُوبٞ يَعۡقِلُونَ بِهَآ أَوۡ ءَاذَانٞ يَسۡمَعُونَ بِهَاۖ فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ۝٤٦﴾ [الحج: ٤٦].

(١) «الفتوى الحموية الكبرى» (ص٢٧٤).
(٢) «القاعدة المراكشية» (ص٥٢)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٢٥).
(٣) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٤٧)، وانظر: (١/ ١٣٣).

مِن خلالِ ما تقَدَّم مِن أقوالِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية يَظهَرُ تقريرُه لهذه القاعدَةِ العظيمَةِ.

ومضمونها: عَدَمُ التعارُضِ بينَ النقلِ الصحيحِ والعَقلِ الصَّريح، فالعَقلُ الصَّرِيحُ عندَ أهلِ السنة والجماعة مَعَ النَّقلِ الصَّحيحِ شاهِدٌ ومُصَدِّقٌ له فيما أدرَكَهُ ومَا لم يُدرِكهُ؛ لعَجزِهِ وَقُصُورِهِ فإنه لا يمنَعُهُ ولا يُحيلُهُ.

وَقَد ثَبتَ بالعقلِ الصَّريحِ والنَّقلِ الصحيحِ ثبُوتُ صفَاتِ الكمَالِ للربِّ سبحانه، وأنَّه أحقُّ بالكَمَالِ من كُلِّ ما سِوَاهُ.

ولما كان الكلامُ في هذه القاعدَةِ عنِ العقلِ الصَّريحِ فإنه يجدرُ أن أَذكُرَ في هذا المبحَثِ مَاهِيَّةَ العَقلِ عند السلَفِ وعند المتكلمين، كما يجدُر أيضًا أن أَذكُرَ مَنزِلَتَهُ عندَ أهلِ السنة والمخالفينَ لهم.

فأقولُ مستلهمًا الإعانةَ مِنَ الله ـ جل وعلا ـ:

إنَّ اسمَ العَقلِ عند المسلمين وجمهورِ العقلاء إنما هو صِفَةٌ، وهو الذي يُسَمَّى عَرَضًا قائِمًا بالعَاقِلِ، وعلى هذا دَلَّ القرآنُ في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾﴾ [البَقَرَة: ٧٣].

وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٦] ونحو ذلك، مما يدُلُّ على أنَّ العقلَ مصدرُ عَقلَ يَعقِلُ عَقلًا.

فاسمُ العقلِ عند أهل السنة والجماعة يتناوَلُ أربعةَ معانٍ:

١ ـ العلومُ الضروريَّةُ.

٢ ـ العلومُ المكتسَبَةُ، فإنها تَدعُو الإنسان إلى فِعلِ ما ينفَعُهُ وتركِ ما يَضُرُّهُ.

٣ ـ العملُ بموجبِ تلك العلومِ، فالعَقلُ لا يُسَمَّى به مجرَّدُ العلم الذي لم يَعمَل به صاحِبُهُ، ولا العَمَلُ بلا عِلمٍ؛ بل إنما يُسَمَّى به العلمُ الذي يَعمَلُ به، والعَملُ بالعِلمِ، ولهذا قال أهلُ النار: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾ [المُلك: ١٠].

٤ ـ نفسُ الغريزَةِ التي في الإنسانِ التي بها يَعلَمُ ويُميِّزُ وَيَقصِدُ المنافِعَ دونَ المضارِّ، وهذه الغريزَةُ ثابتَةٌ عند جمهورِ العقلاء، كما أنَّ في العينِ قُوَّةً بها يُبصِرُ، وفي اللسان قُوَّةً بها يذُوقُ، وفي الجلد قوةً بها يَلمَسُ[(١)].

وأما أهلُ الكلام كالقاضي أبي بكر الباقلاني، وأبي المعالي الجويني[(٢)] ومن وافقهما، فإنهم يختارون أنَّ العقلَ هو ضَربٌ مِنَ العُلُومِ الضروريَّةِ، كالعلمِ باستحالةِ اجتماعِ الضِّدَّينِ، وَكونِ الجسمِ في مَكَانَين، وَنُقصَانِ الواحِدِ عَنِ الاثنين، فإذا أَخبَرَهُ مخبِرٌ بأنَّ النِّيلَ يَجري ذهبًا لا يجوز صِدقُهُ، فإذا حَصَلَ له العلمُ بذلك كان عاقِلًا، وَلَزِمَه التكليفُ[(٣)].

فهؤلاء لما تكَلَّمُوا في العَقلِ لم يجعَلُوهُ غريزَةً؛ **لأنَّ أصلَ شُبهَتِهِم في ذلك** أنه ليسَ في الوجودِ غريزَةٌ ولا طبيعَةٌ ولا قوَّةٌ يكون لها أَثَرٌ، أو تكون سببًا في غيرِها، لا قدرَةَ ابنِ آدَمَ ولا غيرَها، فاحتاجُوا إلى أن جَعلُوهُ نوعًا مِنَ العُلومِ الضرُوريَّةِ؛ وذلك لأنَّ اللهَ عندهم لا يخلُقُ لحكمَةٍ ولا يأمُرُ لحكمَةٍ؛ بل ليس عندهم في القرآنِ (لام كي) في خلقِهِ وأمرِهِ، وإنما يُحيلُون جميعَ ذلك على مجرَّدِ ترجيحِ القادِرِ بلا سبَبٍ، وأن ما وُجِدَ مِنَ الاقتران فهو عادةٌ محضَةٌ، لا لارتباطٍ بينَ هذا وهذا[(٤)].

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٩/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧)، و«بغية المرتاد» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٢٦٠).

(٢) يقول الجويني: «العقلُ علومٌ ضروريةٌ، والدليل على أنه مِنَ العلوم الضرورية: استحالَةُ الاتصافِ به مع تقديرِ الخلوِّ عن جميع العلوم... وليس العقلُ مِنَ العلوم النظرية؛ إذ شرطُ ابتداءِ النظرِ تقدُّمُ العقلِ. وليس العَقلُ جملة العلوم الضرورية، فإنَّ الضريرَ وَمَن لا يدركُ يَتصفُ بالعَقلِ مع انتفاءِ علوم ضرورية عنه، فاستبان بذلك أن العقلَ بعضٌ مِن العلومِ الضرورية، وليس كلها.
وسبيلُ تعيينِهِ والتنصيص عليه أن يقال: كل علم لا يخلو العاقل منه عند الذكر فيه، ولا يشاركه فيه من ليس بعاقل فهو العقل، ويخرج من مقتضى السبر أن العقل علوم ضرورية بتجويز الجائزات، واستحالة المستحيلات، كالعلم باستحالة اجتماع المتضادات، والعلم بأن المعلوم لا يخلو عن النفي والإثبات، والعلم بأن الموجود لا يخلو عن الحدوث والقدم». «الإرشاد» (ص١٥ ـ ١٦)

(٣) انظر: «بغية المرتاد» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٢٥٥ ـ ٢٥٧).

(٤) انظر: «الصفدية» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ٣٣١).

والسلفُ والأئمَّةُ مُتفقون على إثباتِ هذه القوَى، فالقوَى التي بها يَعقِل كالقوَى التي بها يُبصِرُ، والله تعالى خالقُ ذلك كلِّهِ، كما أنَّ العبدَ يَفعَلُ ذلك بقُدرَتِهِ بلا نزاعٍ منهم، واللهُ تعالى خالقُهُ، وخالِقُ قدرتِهِ، **وَأصلُ المسألة: النزاعُ في قُدرَةِ العبدِ هل هي مُؤثِّرةٌ في الفعلِ أو في بعض صفاته؟ أو غيرُ مؤثِّرةٍ بحالٍ**[١].

وأما منزلَةُ العقلِ عند الناسِ، فإنَّ العقلَ على طريقَةِ كثيرٍ من المتكلمة كالمعتزلَةِ ومَن وافقهم يجعلونه وَحدَهُ أَصلَ عِلمِهِم، ويجعلونَ القرآنَ والسنةَ تابعين لَهُ، والمعقولاتُ عندهم هي الأصولُ الكُليَّةُ الأوليَّةُ المستغنِيَةُ بنفسِها عن القرآنِ والسنةِ.

وفي مقابل هؤلاء: المتصوِّفَة[٢] **فإنَّ كثيرًا منهم يذُمُّونَ العقلَ**

---

(١) انظر: «بغية المرتاد» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٢٦٣).

(٢) الصوفية: لَفظُ الصُوفِيَّةِ لَم يَكُن مَشهُورًا فِي القُرُونِ الثَّلاثَةِ المفضلة، وَإِنَّمَا اشتُهِرَ التَّكَلُّمُ بِهِ بَعدَ ذَلِكَ وهو نِسبَةٌ إِلَى لُبسِ الصُوفِ؛ فَإِنَّ أَوَّل مَا ظَهَرَت الصُوفِيَّةُ في البَصرَةِ، وَكَانَ فِي البَصرَةِ مِن المُبَالَغَةِ فِي الزُّهدِ وَالعِبَادَةِ وَالخَوفِ وَنَحوِ ذَلِكَ مَا لَم يَكُن فِي سَائِرِ أَهلِ الأَمصَار.

والمتقدمُونَ الذين وَضَعُوا التصوُّفَ كانوا يخلِطُونها بأُصُولٍ مِنَ الكتابِ والسنةِ وآثارِ الصحابَةِ، أَمَّا المتأخِّرُونَ فَجَعَلُوا الأصلَ ما رُوي عن متأخِّري الزُّهَّاد، وأعرَضُوا عن طريقِ الصحَابَةِ والتابعين كما فَعَلَ ذلك القشيري، وأبو عبد الرحمن السلمي وغيرهما.

وتَنَازَعَ النَّاسُ فِي طَرِيقة المتصوفة؛ فَطَائِفَةٌ ذَمَّت الصُوفِيَّةَ وَالتَّصَوُّفَ وَقَالُوا: إِنَّهُم مُبتَدِعُونَ خَارِجُونَ عَن السُّنَّةِ، وَطَائِفَةٌ غَلَت فِيهِم، وَادَّعَوا أَنَّهُم أَفضَلُ الخَلقِ، وَأَكمَلُهُم بَعدَ الأَنبِيَاءِ.

والصواب: أنَّ فيهم السابقَ والمقتصدَ والظالمَ لنفسه.

وَقَد انتَسَبَ إِلَيهِم طَوَائِفُ مِن أَهلِ البِدَعِ وَالزَّندَقَةِ كالحلاج مثلاً؛ لَكِن عِندَ المُحَقِّقِينَ مِن أَهلِ التَّصَوُّفِ لَيسُوا مِنهُم؛ فَإِنَّ أَكثَرَ مَشَايخ الطَّرِيقِ أَنكَرُوهُ وَأَخرَجُوهُ عَن الطَّرِيقِ مِثلُ: الجُنَيد بن مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الطَّائِفَةِ وَغَيرِهِ. فَهَذَا أَصلُ التَّصَوُّفِ.

ثُمَّ إِنَّهُ بَعدَ ذَلِكَ تَشَعَّبَ وَتَنَوَّعَ وَصَارَت الصُوفِيَّةُ ثَلَاثَةَ أَصنَافٍ: صُوفِيَّةُ الحَقَائِقِ، وَصُوفِيَّةُ الأَرزَاقِ، وَصُوفِيَّةُ الرَّسم.

فَأَمَّا صُوفِيَّةُ الحَقَائِقِ: فَهُم الَّذِينَ وَصَفنَاهُم فيما تقدم.

وَأَمَّا صُوفِيَّةُ الأَرزَاقِ: فَهُم الَّذِينَ وُقِفَت عَلَيهِم الوُقُوفُ.

وَأَمَّا صُوفِيَّةُ الرَّسمِ: فَهُم المُقتَصِرُونَ عَلَى النِّسبَةِ، فَهَمُّهُم فِي اللِّبَاسِ وَالآدَابِ الوَضعِيَّةِ =

وَيعيبونَهُ، وَيَرَون أنَّ الأحوالَ[١] العاليةَ والمقامَاتِ[٢] الرفيعَةَ لا تحصُلُ إلا مع عَدَمِ العَقلِ، وَيُقِرُّون من الأمورِ بما يُكَذِّبُ به صريحُ العَقلِ، كما أنهم يمدَحُونَ السُّكرَ[٣] والجنونَ، وأمورًا من المعارفِ التي لا تكونُ إلا مَعَ زَوَالِ العَقلِ والتمييزِ، كما يُصَدِّقُون بأمورٍ يُعلَمُ بالعقلِ الصريحِ بطلانُها، ممن لم يُعلَم صدقُهُ.

وكلا الطَّرَفَينِ مَذمُومٌ.

فإنَّ الحقَّ في منزلة العقل: أنَّ العقلَ شرطٌ في معرفَةِ العلُومِ، وبه يكمُلُ العلم والعمل لكنه ليسَ مُستَقِلًّا بذلك؛ بل هو غريزَةٌ في النفسِ، وَقُوَّةٌ فيها بمنزِلَةِ قوَّةِ البَصَرِ التي في العَينِ، فإن اتَّصَلَ به نورُ الإيمانِ والقرآن، كان كنُورِ العينِ إذا اتَّصَلَ به نورُ الشمسِ والنَّارِ.

وإن انفَرَدَ بنفسِهِ لم يُبصِر الأمورَ التي يعجَزُ وحدَهُ عن إدرَاكِها.

فالأحوالُ الحاصِلَةُ مع عدَمِ العَقلِ ناقِصَةٌ، والأقوالُ المخالفَةُ للعَقلِ باطلةٌ.

وبعد هذا التوضيحِ والبيانِ لمعنى العَقلِ ومنزلتِهِ عند السلَفِ وَمَن

= وَنَحوِ ذَلِكَ، فَهَؤُلاَءِ فِي الصُّوفِيَّةِ بِمَنزِلَةِ الَّذِي يَقتَصِرُ عَلَى زِيِّ أَهلِ العِلمِ بِحَيثُ يَظُنُّ الجَاهِلُ حَقِيقَةَ أَمرِهِ أَنَّهُ مِنهُم وَلَيسَ مِنهُم. انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/٣٦٦ ـ ٣٧٠) (١١/ ٥ ـ ٢٠)، و«مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري (١/ ٨١)، وطبقات الصوفية لأبي عبد الرحمن السلمي (ص٣٠٧).

(١) الحال عند المتصوفة: معنى يَرِدُ على القلبِ من غير تصنع ولا اجتلاب ولا اكتساب من طرب، أو حزن، أو قبض، أو بسط، أو هيئة، ويزول بظهور صفات النفس سواء يعقبه المثل أو لا. انظر: «التعريفات» للجرجاني (ص١٤٥).

(٢) المقام عند أهل التصوف: عبارة عما يوصل إليه بنوع تصرف، ويتحقق به بضرب تطلب ومقاساة تكلف.
فالأحوال عندهم: مواهب، والمقامات: مكاسب. انظر «التعريفات» للجرجاني (ص١٤٥)، (ص٣١٤ ـ ٣١٥).

(٣) السكر عند الصوفية: هو غيبة بواردٍ قويٍّ. انظر «التعريفات» للجرجاني (ص١٩٢).

خالَفَهُم مِنَ المتكلِّمين وغيرِهم، أَرجِعُ إلى شرح هذه القاعِدَةِ: قاعدَةِ: «المَنقُولُ الصَّحِيحُ لا يُعَارِضُهُ مَعقُولٌ صَرِيحٌ قَطُّ».

فالمرادُ بالعقلِ الذي لا يُعارِضُ النقلَ الصحيحَ هو: العقلُ الصَّريحُ، وهو ما كانَت مُقدِّمَاتُهُ صحيحَةً، وعلامتُهُ: مُتابَعَةُ ما جاءَت به الرسُلُ عَنِ اللهِ تعالى.

وما كانَ هذا سبيلَهُ فلا يمكنُ فيه التعارُضُ بينه وبينَ النقلِ الصَّحيحِ، فإنَّ العَقلَ الصريحَ لم يخالف النَّقلَ الصحِيحَ قطُّ.

وأما النَّقلُ الصحيحُ فالمرادُ به: هو القَولُ الصَّادِرُ مِن المعصُومِ الذي لا يجوزُ أن يكونَ في خبَرِهِ كذبٌ لا عمدًا ولا خطأً.

فالمعقولُ الصريحُ هو: ما كان ثابتًا أو مُنتَفِيًا في نفسِ الأمرِ، لا بحسَبِ إدرَاكِ شخص مُعَيَّنٍ، وما كان ثابتًا أو منتفيًا في نفسِ الأمرِ لا يجوزُ أن يُخبِرَ عنه الصادقُ بنقيضِ ذلك[1].

وبالتالي لا يمكنُ التعارُضُ بينهما بوَجهٍ مِنَ الوُجوهِ، وإنما يحصُلُ التعارضُ في غيرِ النقلِ الصحيحِ والعقلِ الصريحِ، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ومتى تَعَارَضَ في ظَنِّ الظَّانِّ الكتاب والميزَان، فَأَحَدُ الأمرينِ لازِمٌ: إما فسادُ دَلالَةِ ما احتجَّ به مِنَ النصِّ بألا يكُونَ ثَابِتًا مِنَ المعصُومِ، أو لا يكونَ دالًّا على ما ظَنَّهُ، أو فَسَادُ دلالَةِ ما احتَجَّ به منَ القياسِ ـ سواء كان شرعيًّا أو عقليًّا ـ بفسَادِ بعضِ مُقدِّماتِهِ أو كلِّها لما يَقَعُ مِنَ الألفاظِ المجمَلَةِ المشتبهَة»[2].

فاعتقادُ التعارُضِ بينَ النقلِ والعَقلِ مَبنيٌّ على مقدمات:

المقدمة الأولى: أن يكونَ المعقُولُ غيرَ صحيحٍ، أو يكونَ صحِيحًا لكنَّه ليسَ بصريحٍ.

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٤٠).

(٢) «الرد على المنطقيين» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٤١٨).

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** في تقرير هذا الكلام: «المنقُولُ الصحيحُ لا يُعارِضُهُ مَعقُولٌ صَريحٌ قطُّ، وَقَد تَأَمَّلتُ ذلك في عَامَّةِ ما تَنَازَعَ الناسُ فيه فَوَجدتُ ما خالَفَ النصُوصَ الصحيحةَ الصَّريحةَ شبهَاتٍ فاسِدَةً يُعلَمُ بالعَقلِ بُطلانُها»[١].

فَمَن احتَجَّ بالعَقلِ مثلًا على إنكارِ الصفاتِ مُدَّعِيًا أنه يَلزَمُ مِن إثباتِها تَعَدُّدِ القُدمَاء، فقد احتَجَّ بعَقلٍ غيرِ صحيح؛ بل لا يجوزُ في العَقلِ وُجُودُ ذاتٍ مجرَّدَةٍ عَنِ الصفاتِ[٢]، فعُلِمَ من ذلك أنَّ قولهم: إنَّ إثباتَ الصفَاتِ يَستَلزِمُ تعدُّد القدمَاء مبنيٌّ على مُقدِّمَةٍ باطلَةٍ وهي: أنَّ الصفاتِ قائمَةٌ بذاتِها مُبَاينَةٌ للموصوفِ، وأنَّ أخصَّ أوصَافِ الإلهِ القِدَم، وعليه عندهم فَمَن أثبَتَ للهِ صفَةً قديمَةً فقد جَعَلَ له شريكًا يماثِلُهُ في القِدَمِ[٣]، وهذا كما هو مَعلُوم لا يقولُهُ عاقِلٌ، فكيف يُدَّعَى أنَّه مُعارِضٌ للنقلِ؟! بل هي شبهَاتٌ فاسِدَةٌ يُعلَمُ بالعقلِ بُطلانُها.

المقدمة الثانية: أن يكونَ العقلُ صحيحًا صريحًا، لكن يكونُ النَّقلُ مَكذُوبًا، والدليلُ الفاسِدُ لا يصلُحُ أن يكونَ دليلًا فضلًا عَن أن يُعَارَضَ به الدَّليل الصَّحيح؛ بل الواجِبُ تقديمُ الدَّليلِ الصحيحِ سمعيًّا كان أو عقليًّا[٤].

ومثالُ ذلك: ما رُوي مَكذُوبًا عن أسماء ل: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «رأيتُ ربي على جملٍ أحمر عليه إزارَان وهو يقول: سمحت، قد غَفَرتُ إلا المظالِمَ، فإذا كانت ليلَةُ المزدلفَةِ ثم يَصعَدُ إلى السمَاءِ، وَينصَرِفُ الناسُ إلى منى»[٥].

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٤٧).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٤٨).
(٣) انظر: «شرح العقيدة التدمرية» للشيخ محمد الخميس (ص٣٢٥).
(٤) انظر: «منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد» للشيخ عثمان علي (١/ ٣٦٤).
(٥) أخرجه ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» (١/ ١٨٠ح ٢٦٣).

قال **ابن الجوزي**[(١)] رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا حديثٌ لا يَشُكُّ أحدٌ في أنه موضوعٌ محالٌ، لا يُحتاجُ لاستحالته أن يُنظَرَ في رجالِهِ...»[(٢)].

فهذه الأحاديثُ المكذوبَةُ لا يُقال إنها تُعارِضُ العَقلَ، إذ لا عِبرَةَ بالأحاديثِ المكذُوبَةِ، فضلًا أن تُعارِضَ الأدلةَ العقليَّةَ الصريحةَ.

المقدمة الثالثة: أن يكونَ النقلُ صحيحًا، لكنَّ الخطَأَ مِن جهَةِ الاستِدلالِ.

ومن ذلك: ما ثَبَتَ عن عبدِ الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنه سمعَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إنَّ قُلُوبَ بني آدم كلِّها بينَ أصبعَينِ من أصابعِ الرحمن كقَلْبٍ واحِدٍ يُصَرِّفُهُ حيث يشاءُ...**»[(٣)].

فَمَن قال: إنَّ هذا الحديثَ مخالِفٌ لدلالَةِ العَقلِ؛ لأنَّه يقتَضِي المَمَاسَّةَ، وهذا يُوهِمُ الحلُولَ، وَيظُنُّ أن هذا هو ظاهِرُ النصِّ، فهذا لم يفهَم معنى الحديثِ، فَغَلَطُهُ من جِهَةِ الاستدلالِ، فإنَّ هذا الحديثَ على ظاهِرِهِ، ولا يلزَمُ مِن كونِ قُلُوبِ بني آدم بين أصبعين من أصابعِ الرحمن أن تكونَ مماسَّة لها، فهذا السحَابُ مثلًا مُسَخَّرٌ بينَ السماءِ والأرضِ من غيرِ مماسَّة لأحدهما، ويُقال: بدرٌ بينَ مكةَ والمدينة مع تباعُدِ ما بينهما.

فقلوبُ بني آدم بين أصبعين مِن أصابعِ الرحمن حقيقَةً ولا يلزمُ من ذلك مماسةٌ ولا حلولٌ[(٤)].

والمقصودُ هنا: أنه لا تعارُضَ بينَ النقلِ الصحيحِ والعَقلِ الصريح،

---

(١) هو: عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد بن علي البغدادي الحنبلي أبو الفرج. متناقض في باب الصفات، لم يثبت على قدم النفي ولا على قدم الإثبات. ولد: ٥١٠هـ. توفي: ٥٩٧هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٣٤٢ ـ ١٣٤٨)، و«مجموع الفتاوى» (٤/ ١٦٩).

(٢) كتاب «الموضوعات» (١/ ١٨٠).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء (ص١١٥٦ ح٦٧٥٠).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٤٥)، و«القواعد المثلى» للشيخ ابن عثيمين (ص٩٩).

والمعارَضَةُ بينَ العَقلِ ونصوصِ الوَحيِ لا تَتَأَتَّى على قواعِدِ المسلمينَ المؤمنين بالنبُوَّة حقًّا، ولا على أُصُولِ أَحَدٍ من أهلِ المِلَلِ المصدِّقين بحقيقَةِ النُبُوَّةِ، وليست هذه المعارَضَةُ من الإيمانِ بالنبوة في شيءٍ، وإنما تتأَتَّى هذه المعارَضَةُ ممن يُقِرُّ بالنبوة على قواعِدِ الفلسَفَةِ ويُجريها على أوضاعِهِم، فإنَّ الإيمانَ بالنبُوَّة عندهم هو الاعترافُ بموجُودٍ حكيم له طالعٌ مخصوصٌ يقتضي طالِعهُ أن يكونَ متبوعًا، فإذا أخبَرَهُم بما لا تُدرِكُهُ عقُولُهم عارضُوا خبَرَهُ بعُقُولِهم، وقدَّمُوها على خبَرِهِ، فهؤلاء هم الذين عارَضُوا بينَ العقلِ ونصوصِ الأنبياءِ[1].

ويجبُ أن يُعلَمَ: أنَّ سلَفَ مَن قدَّم العَقلَ على النقلِ حقيقَةً هو إبليسُ اللعينُ، فهو أوَّلُ مَن عَارَضَ النصَّ بالقياسِ العقليِّ وَقَدَّمَهُ عليه؛ وذلك لما أمَرَهُ اللهُ بالسجودِ لآدم فقال: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ ١٢﴾ [الأعراف: ١٢].

فَعارَضَ أمرَ الله بقياسٍ عقليٍّ مركَّبٍ من مقدمتين:

إحداهما قوله: أنا خيرٌ منه، فهذه هي المقدمة الصغرى، والكبرى محذوفَةٌ تقديرُها: والفاضِلُ لا يسجدُ للمفضُولِ، وذَكَرَ مُستنَدَ المقدِّمة الأولى فقال: ﴿خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ ٧٦﴾ [صَ: ٧٦].

والمقدمة الثانية كأنها معلومَةٌ، وهي: أنَّ مَن خُلِقَ مِن نارٍ خيرٌ ممن خُلِقَ من طينٍ، فنتيجَةُ هذا القياسِ العقليِّ: أنا خيرٌ منه، فلا ينبغي أن أسجُدَ له[2].

قال الإمام محمد بن سيرين[3] رَحِمَهُ اللَّهُ: «أوَّلُ مَن قاسَ إبليسُ، وَمَا

---

(١) انظر: «الصواعق المرسلة» لابن القيم (٣/ ٩٥٥).

(٢) انظر: «مختصر الصواعق» للموصلي (٢/ ٣٧٣).

(٣) هو: محمد بن سيرين الأنسي البصري، مولى أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ، أبو بكر الأنصاري. قال هشام بن حسان: «أدرك محمد ثلاثين صحابيًا» وقال الطبري: «كان ابن سيرين فقيهًا، عالمًا، ورعًا أديبًا، كثير الحديث، صدوقًا، شهد له أهل العلم والفضل بذلك، وهو حجة». ولد: لسنتين بقيتا من خلافة عمر. توفي ١١٠هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٤/ ٦٠٦ ـ ٦٢١).

عُبِدَت الشمسُ والقمرُ إلا بالمقاييسِ»[١].

وقال **ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ: «القائل: إذا تعارَضَ العقلُ والنقلُ قدَّمنا العَقلَ، مِن هنا اشتَقَّ هذه القاعِدَةَ، وجَعَلَها أصلًا لرَدِّ نصوصِ الوَحيِ التي يزعُمُ أنَّ العقلَ يخالِفُها، وَعَرَضَت هذه الشبهَةُ لِعَدُوِّ اللهِ من جهَةِ كِبرِه الذي مَنَعَهُ من الانقيادِ المحضِ لنصِّ الوحيِ، وهكذا تجدُ كُلَّ مجادِلٍ في نصوصِ الوحي إنما يحمِلُهُ على ذلك كِبرٌ في صدرِهِ ما هو ببالِغِهِ»[٢].

وقال **الشَّهرَستاني**[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلَم أنَّ أوَّلَ شُبهَةٍ وَقَعَت في الخليقَةِ: شبهةُ إبليس ـ لَعَنَهُ اللهُ ـ وَمَصدَرُها استبدَادُهُ بالرَّأيِ في مُقابَلَةِ النصِّ، واختيارُهُ الهوَى في معارَضَةِ الأمرِ، واستكباره بالمادَّةِ التي خُلِقَ منها وهي النارُ على مادَّةِ آدَمَ عَلَيهِ السَّلَامُ وهي الطينُ»[٤].

وَخالَفَ هذه القاعدةَ أهلُ الكلامِ مِنَ الجهميةِ والمعتزلة ومن وافقهم حيث اعتمدُوا على الدليلِ العقليِّ وَقَدَّمُوه على الدليلِ النقليِّ، وجعلوا الدليلَ العقليَّ قطعيًّا لا يجوزُ مخالفَتُهُ، ولا يَقوَى شيءٌ على معارَضَتِهِ.

يقول **الغزالي** في تقرير ذلك: «كلُّ ما دَلَّ العقلُ فيه على أَحَدِ

---

(١) أخرجه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ٢٨١).

(٢) «مختصر الصواعق» للموصلي (١/ ١٢٦).

(٣) هو: محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، أبو الفتح، شيخ أهل الكلام. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالشهرستاني يُظهِر الميل إلى الشيعة: إما بباطنه وإما مداهنة لهم، فإن هذا الكتاب ـ كتاب الملل والنحل ـ صنَّفه لرئيس من رؤسائهم، وكانت له ولاية ديوانية. وكان للشهرستاني مقصود في استعطافه له، وكذلك صنف له كتاب المصارعة بينه وبين ابن سينا لميله إلى التشيع والفلسفة.
وأحسن أحواله أن يكون من الشيعة، إن لم يكن من الإسماعيلية، أعني: المصنَّف له، ولهذا تحامل فيه للشيعة تحاملاً بينًا، وإذا كان في غير ذلك من كتبه يبطل مذهب الإمامية، فهذا يدل على المداهنة لهم في هذا الكتاب لأجل من صنَّفه له». ولد: ٤٦٧هـ. توفي: ٥٤٨هـ انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٠/ ٢٨٦ ـ ٢٨٩)، و«منهاج السنة» (٦/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧).

(٤) «الملل والنحل» (ص٣).

الجانِبَينِ، فليسَ للتعارُضِ فيه مجالٌ؛ إذ الأدلَّةُ العقليَّةُ يستحيلُ نسخُها وتكاذُبُها»[1].

وَقنَّن هذا مِن أئمَّةِ أهل الكلام الرازيُّ في كتابه «أساس التقديس»، حيث قال: «اعلم أنَّ الدلائِلَ القطعيَّةَ العقليَّةَ إذا قامَت على ثُبُوتِ شيءٍ، ثم وَجَدنا أدلةً نقليَّةً يُشعِرُ ظاهِرُها بخلاف ذلك؛ فهنا لا يخلُو الحالُ من أحدِ أمورٍ أربعة:

إما أن يُصَدَّقَ مُقتَضَى العقلِ والنقلِ، فَيَلزَمُ تصديقُ النقيضين، وهو محالٌ.

وإما أن نُبطِلَهُما، فيلزَمُ تكذيبُ النقيضين، وهو محالٌ.

وإما أن تُكَذَّبَ الظواهرُ النقليَّة، وَتُصَدَّقَ الظواهرُ العقليَّة.

وإما أن تُصدَّقَ الظواهِرُ النقليَّة وَتُكَذَّبَ الظواهرُ العقلية، وذلك باطلٌ؛ لأنه لا يمكننا أن نَعرِفَ صِحَّةَ الظواهِرِ النقليةِ إلا إذا عَرَفنا بالدلائلِ العقلية إثباتَ الصانعِ، وصفاتِهِ، وكيفية دلالة المعجزةِ على صدقِ الرسول، وظهورِ المعجزات على يد محمَّدٍ، ولو صار القدحُ في الدلائِلِ العقليةِ القطعيةِ صارَ العقلُ مُتَّهَمًا غيرَ مقبولِ القولِ، ولو كان كذلك لخرَجَ عن أن يكونَ مقبول القول في هذه الأصولِ، وإذا لم تَثبُت هذه الأصُولُ، خَرَجَت الدلائِلُ النقليَّةُ عن كونها مفيدَةً.

فثبت أنَّ القدحَ في العقلِ لِتَصحيحِ النقلِ يُفضِي إلى القدحِ في العَقلِ والنقلِ معًا وأنه باطِلٌ.

ولما بَطَلَت الأقسامُ الأربعة لم يَبقَ إلا أن يُقطَعَ بمقتضى الدلائِلِ العقلية القاطعَةِ بأنَّ هذه الدلائلَ النقليةَ إمَّا أن يقالَ إنها غيرُ صحيحةٍ، أو يقال: إنها صحيحَةٌ إلا أنَّ المرادَ منها غير ظواهِرِها.

(١) «المستصفى» للغزالي (٣/ ٣٥٣).

ثم إن جَوَّزنا التأويلَ اشتغَلنا على سبيلِ التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيلِ، وإن لم نُجَوِّز التأويلَ فَوَّضنا العلمَ بها إلى الله تعالى؛ فهذا هو القانُونُ الكُليُّ المرجوعُ إليه في جميعِ المتشابهاتِ»(١).

وقد تَصَدَّى للردِّ عليه **شيخُ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ الله في كتابه العظيم: «**درء تعارض العقل والنقل**» وكتابه الآخر: «**بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**».

قال عنه تلميذُهُ **ابنُ القيم** رَحِمَهُ الله في «الصواعق المرسلة»: «وقد أشفَى شيخُ الإسلام في هذا البابِ بما لا مزيدَ عليه، وبَيَّنَ بطلانَ هذه الشبهَةِ، وَكَسَرَ هذا الطاغُوتَ في كتابِهِ الكبيرِ ـ يعني: درء تعارض العقل والنقل ـ، ونحنُ نشيرُ إلى كلماتٍ يسيرَةٍ هي قَطرَةٌ مِن بحرِهِ تتضمَّنُ كسرَهُ ودحضَهُ...»(٢).

وَأبدأُ هنا **بنقضِ هذا القانونِ الفاسِدِ** الذي ذَكَرَهُ الرازيُّ، فإنَّ هذا القانونَ الفاسدَ مبنيٌّ على ثلاثِ مُقدِّمات كلها باطلَةٌ:

المقدمة الأولى: ثبوتُ التعارُضِ بينَ العقلِ والنقلِ.

المقدمة الثانية: انحصارُ التقسيمِ في الأقسامِ الأربعَةِ التي **ذُكِرَت** فيه.

المقدمة الثالثة: بُطلانُ الأقسامِ الثلاثةِ لِيتعَيَّن ثبوتُ الرابعِ.

أولاً: المقدمة الأولى، وهي: **دَعوَى ثبوت التعارُضِ بينَ العقلِ والنقلِ، فَهَذه مُنتقِضَةٌ من وجوهٍ؛ منها:**

الوجه الأول: هذه النتيجَةُ مبنيَّةٌ على مُقدِّمَةٍ ذَكَرَها الرازيُّ وهي: أنَّ العقلَ أَصلُ النَّقلِ وأساسُهُ.

---

(١) «أساس التقديس» (ص٢٢٠ ـ ٢٢١).

(٢) (٣/٧٩٦ ـ ٧٩٧).

وهذا المقدمة وهي أنَّ العقلَ أصلُ النقلِ: إما أن يُريدَ به أنَّ العقلَ أصلٌ في ثبوتِ النقلِ في نفسِ الأمرِ، أو أنَّه أَصلٌ في علمِنا بصحتِهِ.

فالأوَّلُ لا يقولُهُ عاقلٌ، فإنَّ ما هو ثابِتٌ في نفسِ الأمر ليس مَوقُوفًا على عِلمِنَا به، فَعَدَمُ عِلمِنَا بالحقائِقِ لا يَنفِي ثبوتَها في نفسِ الأمرِ.

فما أخبَرَ به الصادِقُ المصدوقُ هو ثابتٌ في نفسِهِ، سواءٌ علمنَاهُ بعقُولنَا أو لم نعلَمهُ، وسواء صدَّقَهُ الناسُ أو لم يُصدِّقُوه، كما أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ حقٌّ وإن كذَّبَهُ مَن كذَّبَهُ، كما أن وجودَ الربِّ تعالى وثبوتَ أسمائِهِ وصفاته حقٌّ، سواءٌ علمناه بعقولنا أو لم نعلمهُ.

وإما أن يريدَ به أنَّ العقلَ أصلٌ في معرِفَتِنَا بالسمعِ ودليلٌ على صحَّتِهِ، وهذا هو مُرَادُهُ ومقصودُهُ.

كما أنَّ مرادَهُ بالعقلِ هو: العلمُ والمعرفَةُ الحاصلُ بالعقلِ.

فجوابه: أنه ليس كلُّ ما يُعرَفُ بالعَقلِ يكونُ أصلًا للسمعِ ودليلًا على صحتهِ، فإنَّ المعارِفَ العقليةَ أكثرُ مِن أن تُحصَرَ.

والعلمُ بصحَّةِ السمعِ غايَتُهُ أن يَتَوَقَّفَ على ما به يُعلَمُ صدقُ الرسولِ مِنَ العقلياتِ، وليس كلُّ العلومِ العقليةِ يُعلَمُ بها صدقُ الرسولِ؛ بل ذلك يُعلَمُ بالآياتِ والبراهينِ الدَّالَّةِ على صِدقِهِ.

فما يُتَوَقَّفُ عليه العلمُ بصدقِ الرسولِ مِنَ العلمِ العقليِّ سهلٌ يسيرٌ، مع أنَّ العلمَ بصدقِهِ له طُرُقٌ كثيرةٌ مُتنوعَةٌ.

وحينئذٍ فإذا كانَ المعارِضُ للسمع من المعقولات ما لا يَتَوَقَّفُ العلمُ بصحةِ السمعِ عليه، لم يكن القَدحُ فيه قَدحًا في أصلِ السمعِ، وهذا بحمد الله بَيِّنٌ واضِحٌ، وليسَ القَدحُ في بعضِ العقليات قدحًا في جميعها، كما أنه ليس القدحُ في بعضِ السمعياتِ قدحًا في جميعها، فلا يلزَمُ مِن صحةِ المعقولات التي يُبنَى عليها مَعرِفَتُنَا بالسمع صحَّةُ غيرها من المعقولات، ولا من فسَادِ هذه فسادُ تلك، فلا يلزَمُ من تقديمِ السمعِ على ما يُقال: إنه معقولٌ في الجملة القدحُ في أصلِهِ.

الوجه الثاني: أن يقال: لو قُدِّرَ تعارضُ الشرعِ والعقلِ لوجَبَ تقديمُ الشرعِ؛ لأنَّ العَقلَ قد صَدَّقَ الشرعَ، وَمِن ضرورةِ تصديقِهِ له قبولُ خبَرِهِ، والشرعُ لم يُصدِّق العقلَ في كلِّ ما أخبَرَ به، ولا العلم بِصِدقِ الشرعِ موقُوفٌ على كل ما يُخبِرُ به العقلُ.

ومعلومٌ أنَّ هذا المسلكَ إذا سُلكَ كان أصح مِن مسلكهم، كما قال بعضُ أهلِ الإيمان: يكفيكَ مِنَ العقلِ أن يُعَرِّفَكَ صدقَ الرسولِ ومعاني كلامِهِ ثم يُخَلِّي بينكَ وبينَهُ.

وقال آخر: العقلُ سلطانٌ وَلَّى الرسولَ، ثم عَزَلَ نفسَهُ.

ثم إنَّ العقلَ يغلطُ كما يغلطُ الحسُّ، وأكثرُ مِن غلطِهِ بكثيرٍ، فإذا كان حكمُ الحسِّ مِن أقوى الأحكامِ، وَيعرِضُ فيه مِنَ الغلطِ ما يعرِضُ، فما الظنُّ بالعقلِ؟!

الوجه الثالث: أن يقال: القولُ بتقديمِ الإنسان لمعقولِهِ على النصوصِ الشرعية لا ينضبِطُ، وذلك أنَّ أهل الكلامِ والفلسفةِ الخائضين المتنازعين فيما يُسَمُّونه عقليات، كلٌّ منهم يقول: إنه يعلَمُ بضرورَةِ العقلِ، أو بنَظَرِهِ ما يَدَّعِي الآخر أنَّ المعلومَ بضرورَةِ العقلِ أو بنَظَرِهِ نقيضُهُ، فيزعمون أنَّ ما تكلَّمُوا فيه من مسائلِ الكلام هي مسائلُ قطعية يقينية، وليس في طوائفِ العلماء من المسلمين أكثَرُ تَفَرُّقًا واختلافًا منهم، ودعوى كلِّ فريقٍ في دعوى خصمِهِ الذي يقول: إنه قطعي؛ بل الشخصُ الواحِدُ منهم يناقِضُ نفسَهُ، حتى إنهم يَدَّعُون العلمَ الضروريَّ بالشيءِ ونقيضِهِ[1].

ثانيًا: المقومة الثانية والثالثة، وهي: دعوى انحصار التقسيم في الأقسامِ الأربعةِ التي ذُكِرَت فيه، ثم إبطال الأقسام الثلاثة ليتعين ثبوتُ الرابع.

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٥٦)، و«الاستقامة» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٥٠).

فباطِلَةٌ من وجوهٍ؛ منها:

الوجه الأول: أنَّ هذا التقسيمَ باطلٌ مِن أصلِهِ، والتقسيمُ الصحيحُ أن يقال: إذا تعارَضَ دليلان سمعيَّان، أو عقليَّان، أو سمعيٌّ وعقليٌّ، فإما أن يكونا قطعِيَّين، وإما أن يكونا ظنيَّين، وإما أن يكون أحدُهما قطعيًّا والآخرُ ظنيًّا.

فأما القطعيَّان فلا يمكن تعارُضُهُما في الأقسام الثلاثة؛ لأنَّ الدليلَ القطعيَّ هو الذي يستلزم مدلُولَهُ قطعًا، فلو تعارَضَا لزم الجمعُ بين النقيضين، وهذا لا يشكُّ فيه أحدٌ من العقلاء.

وإن كان أحدُهما قطعيًّا والآخرُ ظنيًّا، تَعَيَّنَ تقديمُ القطعي، سواء كان عقليًّا أو سمعيًّا.

وإن كانا جميعًا ظنيَّين صِرنَا إلى الترجيحِ، ووجَبَ تقديمُ الراجحِ منهما سمعيًّا كان أو عقليًّا.

فهذا تقسيمٌ واضحٌ متفقٌ على مضمونهِ بينَ العقلاء.

فأما إثباتُ التعارضِ بين الدليل العقلي والسمعي، والجزم بتقديمِ العقليِّ مطلقا، فخطَأٌ واضحٌ معلوم الفَسَادِ عند العقلاء.

الوجه الثاني: أنَّا لا نُسلِّمُ انحصارَ القِسمَةِ فيما ذَكَرَهُ من الأقسام الأربعة؛ إذ من الممكنِ أن يُقال: نُقَدِّمُ العقليَّ تارةً والسمعيَّ تارةً، فأيهما كان قطعيًّا قُدِّمَ، فدعواه أنه لابُدَّ من تقديمِ العقلِ مطلقًا، أو السمعِ مطلقًا، أو اعتبارِ الدليلين معًا، أو إلغائهما معًا، دعوى كاذبة؛ بل هاهنا قسمٌ غيرُ هذه الأقسامِ[1].

فهذه بعضُ الوجوه في الردِّ على هذا الطاغوت، ومَن أرادَ المزيدَ فَليُطَالِع السِّفرَينِ العظيمين: «درء تعارض العقل والنقل»، و«الصواعق

---

(١) انظر: «الصواعق المرسلة» لابن القيم (٢/ ٧٩٨).

المرسلة على الجهمية والمعطلة»، فإنهما قد حَوَيَا وُجُوهًا عظيمةً في الرَّدِّ على هذا القانونِ الباطِلِ، ونقضِهِ مِن أصلِهِ.

ومما يحسنُ أن أُنَبِّهَ عليه قبل أن أختمَ الكلام عن هذه المسألةِ المهمَّةِ أنَّ غايَةَ ما ينتهي إليه مَن ادَّعَى معارَضَةَ العقلِ للوحيِ في باب معرفة الله وأسمائه وصفاته أحدُ أمورٍ أربعة لابُدَّ له منها:

١ ـ تكذيبُها وجَحدُها.

٢ ـ اعتقادُ أنَّ الرسلَ خاطَبُوا الخلقَ بها خطابًا جُمهُورِيًّا لا حقيقَةَ له، وإنما أرادُوا منهم التخييلَ، وضربَ الأمثالِ.

٣ ـ اعتقادُ أنَّ المرادَ تأويلُها، وصَرفُها عن حقائِقِها، وما تدلُّ عليه إلى المجازاتِ والاستعاراتِ.

٤ ـ الإعراضُ عنها وَعَن فهمِها وتَدَبُّرِها، واعتقادُ أنه لا يَعلَمُ ما أُريدَ بها إلا الله.

فهذه أربعُ مقاماتٍ وقد ذَهَبَ إلى كُلِّ مقامٍ منها طوائفُ من بني آدم:

❁ **المقام الأول: مقامُ التكذيبِ والجحدِ**، وهؤلاء استراحُوا مِن كُلفَةِ النصوصِ، والوقوعِ في التجسيمِ والتشبيه على زَعمِهِم، وخَلَعُوا رِبقَةَ الإيمانِ من أعناقِهِم.

❁ **المقام الثاني: مقامُ أهلِ التخييل**، قالوا: إنَّ الرسلَ لم يمكِنهُم مخاطَبَةُ الخلقِ بالحقِّ في نفسِ الأمرِ، فخاطَبُوهُم بما يُخَيلُ إليهم وضربُوا لهم الأمثَالَ، وعبَّرُوا عن المعاني المعقولَةِ بالأمُورِ القريبةِ مِنَ الحسِّ، وسَلَكُوا ذلك في بابِ الإخبارِ عنِ الله وأسمائِهِ وصفاته واليومِ الآخر، وأقرُّوا بابَ الطلَبِ على حقيقَتِهِ، ومنهم مَن سلك هذا المسلك في الطلب أيضًا، وجعلَ الأمرَ والنهيَ أمثالًا وإشارَاتٍ.

❁ **المقام الثالث: مقامُ أهل التأويل**، قالوا: لم يُرِد منا اعتقادُ حقائِقِها، وإنما أريدَ منا تأويلها بما يُخرِجُها عن ظاهرِها وحقيقَتِها، فَتَكَلَّفُوا

لها وجُوهَ التأويلاتِ المستكرهَةِ والمجازاتِ المستنكَرَةِ التي يَعلَمُ العقلاءُ أنها أبعَدُ شيءٍ عن احتمالِ ألفاظِ النصوصِ لها، وأنها بالتحريفِ أشبَهُ منها بالتفسيرِ.

والطائفتان ـ أهلُ التخييل وأهلُ التأويل ـ اتفقَتَا على أنَّ الرسولَ لم يُبيِّن الحقَّ للأمةِ في خطابِهِ لهم ولا أوضحَهُ، بل خاطَبَهُم بما ظاهِرُهُ باطلٌ ومحالٌ.

ثم اختلفوا:

فقال أصحابُ التخييل: أرادَ منهم اعتقادَ خلافِ الحقِّ والصوَابِ، وإن كان في ذلك مفسدَةٌ، فالمصلحَةُ المترتِّبَة عليه أعظمُ من المفسدَةِ التي فيه.

وقال أصحابُ التأويل: بل أرادَ منَّا أن نعتَقِدَ خلافَ ظاهرِهِ وحقيقَتِهِ، ولم يُبَيِّن لنا المرادَ؛ تعريضًا لنا إلى حصُولِ الثوابِ بالاجتهَادِ والبَحثِ والنظَرِ وإعمالِ الفِكرِ في معرفة الحقِّ بعقُولِنا.

❁ **المقام الرابع: مقامُ اللاأدرية،** الذين يقولون: لا ندرِي معاني هذه الألفاظ، ولا ما أُرِيدَ منها، ولا ما دَلَّت عليه، ويحتجُّون عليها بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: ٧].

ويقولون: هذا هو الوقفُ التامُّ عند جمهورِ السلف، وهذا الوقفُ هو قولُ أُبيٍّ بن كعب وعبدِ الله بن مسعود وعبدِ الله بن عباس وعائشةَ وعروةَ بن الزبير، وغيرِهِم من السلف والخلف.

وعلى قول اللاأدرية يكونُ الأنبياءُ والمرسلونَ لا يَعلَمُون معانيَ ما أنزلَ اللهُ عليهم من هذه النصوصِ، ولا الصحابةُ، والتابعونَ لهم بإحسان، بل يقرءونَ كلامًا لا يَعقِلُونَ معناه ولا يفهَمُونَه.

ثم هم مُتناقضون أفحَش تناقُضٍ، فإنهم يقولون: تُجرَى على ظاهِرِها وتأويلُها باطِلٌ، ثم يقولون: لها تأويلٌ لا يعلَمُهُ إلا الله؟

وقولُ هؤلاء **أيضًا باطل**؛ فإنَّ الله سبحانه أَمَرَ بِتَدَبُّرِ كتابِهِ، وتفهُّمِهِ، وتعقُّلِهِ، وأخبر أنَّه بيانٌ وهُدى وشفاءٌ لما في الصدور، وحاكمٌ بينَ الناس فيما اختَلَفُوا فيه، ومن أعظمِ الاختلافِ اختلافُهُم في باب الصفاتِ، واللفظُ الذي لا يُعلَمُ ما أرادَ به المتكلمُ لا يحصُلُ به حكمٌ، ولا هُدى، ولا شفاءٌ،

ولا بيانٌ، وهؤلاء تركُوا لأهلِ الإلحاد والزندقَةِ والبدَعِ أن يَستَنبطُوا الحقَّ من عقولهم وآرائهم، فإنَّ النفوسَ طالبةٌ لمعرفة هذا الأمرِ أعظم طَلَبٍ، فإذا قيل لها: إنَّ ألفاظَ القرآنِ والسنة في ذلك لها تأويلٌ لا يعلَمُهُ إلا الله ولا يَعلَمُ أحدٌ معناها فَسَدَّ هؤلاء باب الهدى والرشاد، وَفَتَحَ أولئك باب الزندقة والبدعة والإلحاد[(١)].

وبعد هذا البيانِ يَتَبَيَّنُ أنَّ المنقولَ الصحيحَ لا يُعارِضُهُ معقولٌ صريحٌ، فكلُّ صفةٍ ثَبَتَت بالنقلِ الصحيحِ وافَقَت العقلَ الصريحَ ولابُدَّ.

كما يتبينُ أنَّ السمعَ والعقلَ مُتلازِمانِ، فإنَّ مَن سَلَكَ الطريقَ العقليَّ دَلَّهُ على الطريقِ السمعيِّ وهو صِدقُ الرسُولِ، وَمَن سلكَ الطريقَ السمعيَّ بَيَّن له الأدلَّة العقليَّة كما بيَّنَ ذلك القرآنُ[(٢)].



(١) انظر: «الصواعق المرسلة» لابن القيم (٣/ ٩١٧ - ٩٢٢).

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧/ ٣٩٤).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«المَنقُولُ الصَّحِيحُ لا يُعَارِضُهُ مَعقُولٌ صَرِيحٌ»

تبيَّن فيما مَرَّ معَنا تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعِدَةِ، وفي هذا المبحثِ سَأُبَيِّنُ الآثارَ الوارِدَةَ عن أئمةِ السلف في تقريرِ هذه القاعدَةِ، لتظهَرَ الموافَقَةُ بينَ ما قرَّره شيخُ الإسلام وبينَ ما قرَّره أئمةُ السلف.

وفيما يلي عرضٌ لأقوالِ أئمة السلف:

🕮 [محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]:

قال **الإمام الطبري** رَحِمَهُ اللهُ: «فإن قالوا: إنما أَجَزنا ما أَجَزنا مِن بقاءِ الحياةِ في الجسمِ الذي تَحرقُهُ النار في حالِ إحراقِهِ بالنَّار تَصدِيقًا منا بخبَرِ اللهِ ـ جلَّ ثناؤُهُ ـ.

قيل لهم: فَصَدَّقتُم بخبَرِ اللهِ ـ جلَّ ثناؤُهُ ـ بما هو مُمكِنٌ في العقولِ كونُهُ، أو بما هو غيرُ ممكِنٍ فيها كونُهُ؟

فإن زَعَمُوا أنهم أجازُوا ما هو غيرُ ممكنٍ في العُقُولِ كونُهُ، زَعَمُوا أنَّ خبَرَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ بذلك تُكذِّبُ به العقُولُ وترفع صِحَّتَهُ، وذلك باللهِ كُفرٌ عندنا وعندهم، ولا إخالهم يقولون ذلك»[1].

---

(١) «التبصير في معالم الدين» (ص٢٠٩).

فقد ذكر الإمام الطبري رحمه الله أنَّ العُقُولَ لا تُكَذِّبُ ما أخبَرَ اللهُ ـ جل وعلا ـ به؛ لأنه لا تَعارُضَ بينَ العَقلِ والنَّقلِ؛ بل كُلٌّ منهُما مؤَيِّدٌ للآخَرِ مصدِّقٌ له، كما ذَكَرَ أنَّ زَعمَهُم أنَّ خبرَ اللهِ عز وجل تُكَذِّبُهُ العقولُ كفرٌ باللهِ العظيمِ.

📖 [أبو بكر محمد بن الحسين الآجري (٣٦٠هـ)]:

وقال **الإمام الآجري** رحمه الله: «بابُ ذِكرِ السُّنَنِ التي دلَّت العقلاء على أنَّ اللهَ عز وجل على عَرشِهِ فوق سبع سمواته، وَعِلمُهُ محيطٌ بكلِّ شيءٍ لا يخفى عليه شيءٌ في الأرضِ ولا في السماءِ»[١].

فقد قرَّر الإمامُ الآجري رحمه الله أنَّ عُلُوَّ اللهِ على خلقِهِ، وإحاطَةَ علمِهِ بكُلِّ شيءٍ لا يُنكِرُهُ العقلاء؛ لأنَّ العقلاءَ يَعتَمِدُونَ على العقلِ الصَّريحِ السليمِ، وما كان هذا سبيلُهُ فلا يمكِنُ أن يعارضَ النقلَ الصحيحَ؛ فإنه لا تعارُضَ بينَ العقلِ الصريحِ والنقلِ الصحيحِ.

📖 [أبو نصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]:

وقال **الإمام السجزي** رحمه الله: «والعَقلُ والسمعُ معًا يُؤَيِّدانِ ما نقولُهُ»[٢].

فقد صرَّح الإمام السجزي: أنه لا تعارُضَ بينَ العقلِ والنقلِ؛ بل يُؤَيِّدُ كلُّ واحدٍ منها الآخَر، وهذا محمولٌ على العقلِ الصريحِ والنقلِ الصحيحِ.

📖 [أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]:

وقال **أبو القاسم التيمي** رحمه الله: «ولا نُعارِضُ سُنَّةَ النبيِّ ﷺ بالمعقولِ؛ لأنَّ الدِّينَ إنما هو الانقيَادُ والتسليمُ دونَ الردِّ إلى ما يوجبُهُ العقل؛ لأنَّ العقلَ ما يُؤَدِّي إلى قبولِ السنةِ، فأما ما يُؤَدِّي إلى إبطالِها فهو جَهلٌ لا عَقلٌ»[٣].

---

(١) «كتاب الشريعة» (٣/ ١٠٨١).

(٢) «الرد على من أنكر الحرف والصوت» (ص٢١٦).

(٣) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٥٤٩).

فقد بيَّن الإمام التيمي أنَّ السنَّةَ الصحيحَةَ لا تُعارِضُ المعقُول، وَذَكَرَ أنَّ العقلَ الذي لا يُعارِضُ السنَّةَ الصحيحةَ هو ما يُؤَدِّي إلى قبولِ السنَّةِ، وهذا هو علامَةُ العقلِ الصريحِ، وأمَّا ما يُؤَدِّي إلى إبطال السنةِ فهو جهلٌ وليس بعقلٍ.

وبعد هذا العرضِ لأقوالِ أئمَّةِ السلف يتبين أنهم يُقرِّرُون أنه لا تعارضَ بينَ العَقلِ الصريحِ والنقلِ الصحيحِ.

وخلاصةُ كلام أئمة السلف في هذه القاعدة يدور على أمرين:

١ ـ أنه لا تعارُضَ بينَ العقلِ والنقلِ.

٢ ـ أنَّ المعقولَ الذي يُعارِضُ المنقولَ هو في الحقيقَةِ جَهلٌ وليسَ بعقلٍ.

وقد وافقَ شيخُ الإسلام ابن تيمية: أئمَّةَ السلفِ في تقرير هذه القاعدة، فقرَّر أنَّه يمتنعُ أن يكونَ في أخبارِ الرسُولِ ﷺ ما يناقِضُ صريحَ العقُولِ.

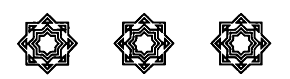
وبيَّن أنَّ ما يُذكَر منَ المعقُولِ المخالِفِ لما جاءَ به الرسولُ ﷺ إنما هو جهلٌ وضلالٌ، وهذا هو ما قرَّره أئمةُ السلَفِ.

كما وضَّحَ: ما ذَكَرَهُ أئمةُ السلف في أنَّه لا تعارُضَ بينَ العقلِ والنقلِ، فبيَّن أنَّ المرادَ بالعقلِ هو العقلُ الصريحُ وهو ما كانت مُقدِّمَاتُه صحيحَةً، وعلامتُهُ مُتَابَعَةُ ما جاءَت به الرسُلُ.

وَتَأَمَّل في هذا الكلام من شيخِ الإسلام ثم قَارِن بينَهُ وبينَ كلام الإمامَ التيمي تظهر لك الموافقة بين كلامِهِ وكلامِ أئمَّة السلف، حيث إنَّ الإمامَ التيمي جعَلَ علامَةَ العقلِ الذي لا يُعارِضُ السنَّةَ هو العقلُ الذي يُؤَدِّي إلى قبولِ السنةِ.

كما بيَّن شيخُ الإسلام أنَّ المراد بالنقلِ: النقلُ الصَّحيحُ، وهو ما ثَبَتَت صحَّته عن النبي ﷺ، وأمَّا ما وُجِدَ فيه مخالفة فإنما هو راجعٌ إما إلى عَدَمِ صحتِهِ مِن جِهَةِ إسنادهِ، وإما لعدَمِ صحتِهِ من جهة دلالَتِهِ.

وبهذا تظهَرُ موافقَةُ شيخِ الإسلام ابن تيمية لأئمةِ السلف في أنَّه لا تعارُضَ بينَ العقلِ الصريحِ والنقلِ الصحيحِ، كما يظهَرُ اتباعُهُ لهم، وَعَدَمُ خروجِهِ عن هديِهِم، خلافًا لمن زَعَمَ غيرَ ذلك.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«المَنقُولُ الصَّحِيحُ لا يُعَارِضُهُ مَعقُولٌ صَرِيحٌ»

إنَّ هذه القاعدَةَ العظيمَةَ من قواعِدِ بابِ الأسماء والصفات قد دَلَّت عليها الأدلةُ الشرعيَّةُ التي هي مصدرُ أئمةِ السلف وشيخِ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعِدَةِ.

ومن هذه الأدلة ما يلي:

قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾ [المُلك: ١٠].

وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾ [الحجّ: ٤٦].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾ [قٓ: ٣٧].

﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٦﴾﴾ [سَبَإ: ٦].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ في هذه الآياتِ الكريماتِ أنَّ كُلًّا مِنَ العقلِ والنقلِ يوجِبُ النجاةَ، فقد جمَعَ اللهُ بينهما، وأقام بهما حُجَّتَهُ على عبادِهِ، فَيمتَنِعُ التعارضُ بينهما.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ: «أخبَرَ اللهُ في كتابِهِ بما دَلَّ على أنَّ كُلًّا مِنَ العقلِ والسمعِ يوجِبُ النجاةَ - ثم ساق هذه الآيات ثم قال -: فدلَّ على أنَّ مُجَرَّدَ العقلِ يوجِبُ النجاةَ وكذلك مجرَّدُ السمعِ، ومعلُومٌ أنَّ السمعَ لا يفيدُ دونَ العقلِ، فإنَّ مجرَّدَ إخبارِ المخبرِ لا يدلُّ إن لم يُعلَم صدقُهُ، وإنما يُعلَمُ صدقُ الأنبياءِ بالعَقلِ»[1].

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ ۝٩ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ۝١٠ فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَابِ السَّعِيرِ ۝١١﴾ [المُلك: ٨ - ١١].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ أخبَرَ في هذه الآياتِ عن أهلِ النارِ أنَّهُم لما قيل لهم: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [المُلك: ٨] قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [المُلك: ١٠]، فدلَّ على أنَّ سبَبَ تكذِيبِهِم للرسلِ كونُهُم لا يعقلون، وذلك أنَّ الأدلَّةَ العقليةَ لا يكونُ الناظِرُ قد أعطاها حَقَّها حتى تَدُلَّهُ على صدقِ الرسولِ، فالأدلَّةُ العقليَّةُ والسمعيَّةُ متلازِمَةٌ ليس بينها تنازُعٌ ولا تعارُضٌ.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ: «فدلَّ ذلك على أنهم كَذَّبُوا الرسُلَ فاستَحَقُّوا العَذَابَ، وَدَلَّ على أنهم لم يكونوا يَعقِلُونَ، وأنهم لَو عَقلُوا لصَدَّقُوا الرسُلَ»[2].

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: ٢٥].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ جَلَّ جَلَالُهُ أنزَلَ الكتابَ والميزانَ لِيقُومَ الناسُ بالقِسطِ، والمرادُ بالميزانِ هو: القياسُ العقلِيُّ الصحِيحُ، وعليه فيمتَنِعُ التعارُض بينَ الميزانِ العقليِّ والكتابِ؛ لأنَّ كُلًّا منهما مُنزَلٌ مِن عندِ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ.

---

(١) «رسالة إلى السلطان الملك المؤيد» ضمن جامع المسائل (ص٢٨٨ - ٢٨٩).

(٢) «رسالة إلى السلطان الملك المؤيد» ضمن جامع المسائل (ص٢٨٩ - ٢٩٠).

قال **شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: «الميزانُ العقليُّ يُطابِقُ الكتابَ المنزَّل، فإنَّ اللهَ أنزَلَ الكتابَ والميزانَ ليقُومَ الناسُ بالقِسطِ»(١).

وقال **ابن كثير** رَحِمَهُ اللَّهُ: «يقول تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الحديد: ٢٥] أي: بالمعجزاتِ، والحجَجِ الباهرَاتِ، والدلائِلِ القاطعَاتِ، ﴿وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ﴾ [الحديد: ٢٥] وهو: النقلُ المصدَّق ﴿وَالْمِيزَانَ﴾ وهو: العدلُ. قاله مجاهد، وقتادة(٢)، وغيرهما.

وهو الحقُّ الذي تشهدُ به العُقُولُ الصحيحَةُ المستقيمَةُ المخالِفَةُ للآراءِ السقيمَةِ، كما قال: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧]، وقال: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، وقال: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ۝٧﴾ [الرحمن: ٧]؛ ولهذا قال في هذه الآية: ﴿لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥] أي: بالحقِّ والعدلِ وهو اتباعُ الرسُلِ فيما أخبرُوا به وطاعَتُهُم فيما أَمَرُوا به، فإن الذي جاءوا به هو الحق الذي ليس وَرَاءهُ حَقٌّ، كما قال: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥] أي: صدقًا في الإخبارِ، وعدلًا في الأوَامِرِ والنواهِي.

ولهذا يقولُ المؤمنون إذا تبوَّءوا غُرَفَ الجنَّات، والمنازِلَ العاليات، والسُّررَ المصفُوفَات: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٤٣]»(٣).

فبانَ ـ بحمد الله ـ بما سَبَقَ نقلُهُ دلالَة النصوصِ الشرعيَّةِ على عَدَمِ التعارُضِ بين النَّقلِ الصَّحِيحِ والعَقلِ الصَّريحِ، وأنَّه قد ثَبتَ بِالعقلِ الصريحِ والنقلِ الصحيحِ صفات الكَمَال للربِّ سبحانه، وأنه أَحَقُّ بالكمَالِ مِن كُلِّ ما سِوَاهُ.

---

(١) «جامع الرسائل» (٢/ ٩٩).

(٢) هو: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي البصري أبو الخطاب. قال الإمام أحمد: «قتادة عالم بالتفسير، وباختلاف العلماء» توفي: ١١٨هـ انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ١٢٢ ـ ١٢٤).

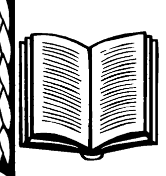
(٣) «تفسير القرآن العظيم» (٨/ ٢٧).

الباب الثاني:

القواعد المتعلقة بباب الأسماء

وفيه فصلان:

- الفصل الأول: القواعد المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنى وحصرها.
- الفصل الثاني: القواعد المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنى.



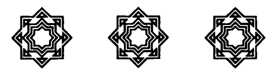
الفصل الأول:

القواعد المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنى وحصرها

وفيه مبحثان:

۞ المبحث الأول: قاعدة: «أسماءُ الله توقيفيةٌ»

۞ المبحث الثاني: قاعدة: «أسماءُ الله غيرُ محصورةٍ».



المبحث الأول:

قاعدة: «أسماءُ اللّه توقيفيةٌ»

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.



المطلب الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«أسماءُ الله توقيفيةٌ»

إنَّ الناظرَ في أقوالِ شيخ الإسلام ابن تيمية في باب الأسماء يجدُ أنه قد انتهج فيه ما انتهجه في البابِ المتقدِّم، فقرَّر أنَّ بابَ الأسماء مبنيٌّ على التوقيف، وهذا توكيدٌ لما ذكرتُه سابقًا في الباب الأول من أنه لا يُتجاوز القرآنُ والحديثُ في باب الأسماء والصفات.

وإليك أقوال شيخ الإسلام في تقرير هذه القاعدة:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «بابُ الأسماءِ والصِّفَاتِ يُتَّبَعُ فيه الألفاظ الشرعية، فلا نُطلِقُ إلا ما يَرِدُ به الأثرُ»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فما يُوصَفُ به البارئ نفيًا وإثباتًا مِنَ الأسماءِ والصفَاتِ فالمُتَّبعُ فيه الشريعةُ، فلا يوصَفُ اللهُ إلا بما وَصَفَ به نفسَه أو وصفَه به رسولُه ﷺ لا منَ الإثبَاتِ ولا من النَّفيِ»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «اللهُ سبحانه له الأسماءُ الحسنى كما سمَّى نفسَه بذلك، وأنزَلَ به كُتُبَهُ، وعلَّمَهُ مَن شاءَ مِن خَلقِهِ، كاسمِهِ الحق، والعليم، والرحيم، والحكيم، والأول، والآخر، والعلي، والعظيم، والكبير، ونحوِ ذلك»(٣).

---

(١) «قاعدة في المحبة» (ص١١٧ ـ ١١٨).

(٢) «بيان تلبيس الجهمية» (٤/ ٣٨٩).

(٣) «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٢٩٨).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وللهِ أسماءٌ سَمَّى بها نفسَهُ، واستَأثَرَ بها في عِلمِ الغَيبِ عندَهُ»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فهو المُسَمِّي نَفسَهُ بأسمائِهِ الحسنَى»(٢).

فهذه قاعدةٌ جليلةٌ من القواعد التي قرَّرها شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في بابِ الأسماءِ، وهي تُبيِّن منهجَ أهلِ السنة والجماعة في هذا البابِ.

وقبل الحديث عن معنى هذه القاعدة وما تضمنته من مسائلَ فإنه يحسُنُ أن أشيرَ إلى المعنى اللغوي والاصطلاحي للاسم، وأشيرَ أيضًا إلى ضابِطِ الأسماء الحسنى؛ لِتَتِمَّ الفائدة بإذن الله.

فأقول مستعينًا بالله:

تعريف الاسم لغة: الاسمُ مُشتَقٌّ من السُّموِّ، فألفُ الاسم زائدة، ونقصانُه الواو، فإذا صَغَّرتَ قلت: سُمَيّ(٣).

والسينُ والميم والواو أصلٌ يدلُّ على العُلوِّ، يقال: سموتَ، إذا علوتَ، وسما بصرُه: علا. وسما لي شخص: ارتفع حتى استثبته(٤).

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو مُشتَقٌّ من (السُّمُوّ) وهو العلوُّ، كما قال النحاةُ البصريون، وقال النحاةُ الكوفيون: هو مُشتَقٌّ من (السِّمة) وهي: العلامة، وهذا صحيحٌ في (الاشتقاق الأوسط) وهو: ما يَتَّفِقُ فيه حروفُ اللفظين دون ترتيبهما، فإنه في كليهما (السين والميم والواو)، والمعنى صحيح، فإنَّ السِّمَةَ والسيما: العلامة.

ومنه يقال: وسمتُه أسِمُه، كقوله: ﴿سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلۡخُرۡطُومِ ۝١٦﴾ [القَلَم: ١٦]، ومنه التوسُّم، كقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُتَوَسِّمِينَ ۝٧٥﴾ [الحِجر: ٧٥]، لكن

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٣١).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٢٠٥).

(٣) انظر: «العين» للخليل الفراهيدي (٧/ ٣١٨).

(٤) «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٣/ ٩٨).

اشتقاقُه من (السُّموِّ) هو الاشتِقَاقُ الخاصُّ الذي يتَّفِقُ فيه اللفظان في الحروفِ وترتيبها، ومعناه أخصُّ وأتمُّ، فإنهم يقولون في تصريفِهِ: سميت، ولا يقولون: وَسَمت، وفي جمعه: أسماء لا أوسام، وفي تصغيره: سُمَيّ لا وُسَيم. ويقال لصاحبه: مُسَمَّى، لا يقال: موسُوم، وهذا المعنى أخص.

فإنَّ العُلو مقارنٌ للظهُورِ، كُلَّما كانَ الشَّيءُ أعلى كان أظهَرَ، وكلُّ وَاحِدٍ مِنَ العُلُوِّ والظهُورِ يتضَمَّنُ المعنى الآخر»[١].

ووجهُ علاقةِ الاشتقاق بأسماء الله: أنَّ أهلَ الإسلام والسنة الذين يَذكُرُونَ أسماءَ اللهِ يَعرِفُونَهُ ويعبدُونَهُ ويُظهِرون اسمَه؛ إذ إنَّ الاسمَ يَظهَرُ به المُسَمَّى وَيعلُو، فيقال: سمِّه، أي: أظهره، وأعلِ ذِكرَهُ بالاسم الذي يُذكَرُ به[٢].

وأما تعريف الاسم اصطلاحًا: فهو اللفظُ الدَّالُّ على المسمَّى[٣].

وضابط الأسماء الحسنى هو: الأسماءُ التي يُدعى اللهُ بها، وجاءت في الكتَابِ والسنَّةِ، وَتَقتَضِي المدحَ والثناءَ بنفسِهَا[٤].

وبعد أن ظَهَرَ لنا تعريفُ الاسمِ في اللغة والاصطلاح، فإنَّ معنى هذه القاعدة: أنَّ أسماءَ الله ﷻ مبنيةٌ على التوقيف[٥]، ومعنى التوقيف: الحبسُ على الكتَابِ والسنَّةِ؛ فلا يُسمَّى اللهُ إلا بما سمَّى به نفسَه، أو سمَّاه به رسُولُه ﷺ؛ لأنها من الأمُورِ الغَيبِيَّة التي يجب الوُقُوفُ فيها على ما جاءَ في الكتابِ والسنَّةِ، وَالعَقلُ لا يُمكِنُهُ إدراكُ ما يَستَحِقُّهُ اللهُ من الأسماء.

فَتسمِيَةُ اللهِ بما لم يُسمِّ به نفسه إلحادٌ، وتجاوزٌ في حقِّ الله ﷻ،

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٩٢).

(٤) «شرح العقيدة الأصبهانية» (ص٥).

(٥) تقول: وقف الأرض على المساكين وقفًا، أي: حبسها. ««لسان العرب»» لابن منظور (١٥/ ٢٧٤).

وكذلك نفيُ أسماءِ اللهِ ﷻ يحتاج إلى توقيفٍ، فإنَّ تسميةَ اللهِ بما لم يُسمِّ به نفسَه، أو نفيَ ما سمَّى به نفسَه تَقوُّلٌ على الله بلا علم، وهو محرمٌ لا يجوز.

ومما ينبغي أن يُعلم: أنه لا يَلزمُ من عَدَمِ العلم بثبوتِ الاسم نَفيُه، فأسماءُ الله إذا لم يَكُن عندنا ما يدلُّنا عليها لم يَكن ذلك مستَلزِمًا لانتفائها؛ إذ ليس في الشَّرعِ ولا في العَقلِ ما يَدُلُّ على أنا لابدَّ أن نعلمَ كلَّ ما هو ثابتٌ له تعالى من الأسماء(١).

فَعُلمَ مِن ذلك: أنَّ بابَ الأسماءِ يُشتَرَطُ فيه الاقتصَارُ على الكتابِ والسنَّةِ، وأما ما يأتي في بابِ الإخبارِ عَنِ اللهِ ﷻ فهذا لا يُشتَرَطُ فيه التوقيفُ؛ إذ إنَّ المتقررَ عند أَهلِ السنةِ والجماعة: أنَّ بابَ الإخبار أوسَعُ مِن بابِ الأسماءِ والصفات، فيجوزُ أن يُخبرَ عنِ اللهِ بما هو اسمٌ، ويجوز أن يُخبَرَ عَنِ اللهِ بما هو صفةٌ، ويجوز أن يُخبرَ عَنِ اللهِ بما ليس باسمٍ ولا صفةٍ.

وشرطُ الإخبارِ عَنِ اللهِ بما ليس باسمٍ ولا صفَةٍ: ألا يكون معناه سَيِّئًا، ولا يُشتَرَطُ في باب الإخبارِ التوقيف، وإنما يُشترَطُ فيه الحاجَةُ، فإذا احتيجَ في تفهيمِ الغيرِ المرادَ إلى أن تُترجَمَ أسماؤه ﷻ بغير العربية، أو يُعبَّرَ عنه باسم له معنى صحيح لم يكن ذلك محرَّمًا(٢).

والإخبارُ عن الله ﷻ يكون لتحقيق أمور؛ منها:

١ - إثباتُ معنى يستَحِقُّه نَفَاهُ عنه نافٍ، فَمَن نازَعَكَ مثلًا في قِدَمه أو وجوبِ ذاته، قلتَ مخبرًا عنه بما يستحقه: قديمٌ، وواجبُ الوجود.

٢ - نفيُ ما تنزَّه عنه اللهُ من العيوب والنقائص، مثل: بائِن مِن خلقِهِ(٣).

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٧٣).

(٢) انظر: «الجواب الصحيح» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ٧).

(٣) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٤/ ١٤٠)، و«مجموع الفتاوى» (٦/ ١٤٢)، و«منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله» للشيخ خالد عبد اللطيف (٢/ ٣٨٦).

ومما يزيد القاعدَة وضوحًا: ذِكرُ من خالف في تقرير هذه القاعدة، **فإنَّ أبا علي الجبائي**[(١)] **وهو من أئمة المعتزلة خالف هذه القاعدة، فَزَعَمَ أنَّ** العقلَ إذا دلَّ على أنَّ البارئَ عالمٌ فواجِبٌ أن نُسمِّيَه عالمًا وإن لم يُسمِّ نفسه بذلك إذا دَلَّ العقلُ على المعنى، وكذلك في سائر الأسماء؛ بل هذه هي عقيدة المعتزلة[(٢)].

وأما الأشاعرةُ فقد اختَلَفُوا فيما بينهم واضطرَبُوا، قال الغزالي: «الفصل الثالث: في أنَّ الأسامي والصفات المطلقَة على اللهِ ﷻ هَل تَقِفُ على التوقيفِ أو تجوزُ بطريقِ العَقلِ؟

والذي مَالَ إليه القاضي أبو بكر أنَّ ذلك جائزٌ إلا ما مَنَعَ منه الشرعُ، أو أشعَرَ بما يستحِيلُ معناه على اللهِ ﷻ، فأما ما لا مَانِعَ فيه فإنَّه جائزٌ.

والذي ذَهَبَ إليه الأشعريُّ أنَّ ذلك مَوقُوفٌ على التوقيفِ، فلا يجوزُ أن يُطلَق في حقِّ الله تعالى ما هو موصوفٌ بمعناه إلا إذا أَذِنَ فيه.

والمختار عندنا: أن نُفصِّلَ ونقول: كلُّ ما يَرجِعُ إلى الاسم فذلك موقُوفٌ على الإذن، وما يرجع إلى الوصفِ فذلك لا يَقِفُ على الإذنِ؛ بل الصادقُ منه مباحٌ دون الكاذِب، ولا يُفهم هذا إلا بعد فهمِ الفرقِ بينَ الاسمِ والوصفِ.

فنقول: الاسم هو اللفظُ الموضوعُ للدلالةِ على المسَمَّى، فَزَيدٌ مثلًا: اسمه زيد، وهو في نفسه أبيض وطويل. فلو قال له قائل: يا طويل يا أبيض؛ فقد دعاهُ بما هو موصُوفٌ به وصَدَقَ، ولكنه عَدَلَ عن اسمه؛ إذ اسمه زيدٌ دون الطويل والأبيض، وكونه طويلًا أبيض لا يدل على أن الطويل اسمه...

---

(١) هو: محمد بن عبد الوهاب البصري أبو علي. شيخ المعتزلة توفي: ٣٠٣هـ انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٤/ ١٨٣ ـ ١٨٤).

(٢) انظر: «المغني في أبواب التوحيد والعدل» للقاضي عبد الجبار (٥/ ١٧٩ ـ ١٨٢)، و«مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري (٢/ ٢٠٧)، و«الجواب الصحيح» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ٦).

وإذا فَهِمت معنى الاسم، فاسمُ كلِّ أحدٍ ما سمَّى به نفسَه، أو سماه به وليُّه من أبيه أو سيده، والتسميةُ أعني: وضعَ الاسمِ تصرُّفٌ في المسمَّى، ويَستَدعِي ذلك ولايَة، والولايةُ للإنسان على نفسِهِ، أو على عبده، أو على ولده، فلذلك تكون التسمياتُ إلى هؤلاء، ولذلك لو وضعَ غيرُ هؤلاء اسمًا على مُسَمًّى ربما أنكره المسمَّى، وغضب على المسمِّي، وإذا لم يكن لنا أن نسميَ إنسانًا، أي: لا نضع له اسمًا، فكيف نَضَعُ لله تعالى اسمًا.

وكذلك أسماءُ رسول الله ﷺ معدودةٌ وقد عدَّها، وقال: «**إن لي أسماء: أحمد، ومحمد، والمُقفِّي، والماحي، والعاقب، ونبي التوبة، ونبي الرحمة، ونبي الملحمة**»، وليس لنا أن نزيدَ على ذلك في معرض التسمية؛ بل في معرضِ الإخبارِ عن وَصفِهِ، فيجوزُ أن نقول: إنه عالم، ومرشدٌ، ورشيدٌ، وهادٍ، وما يجري مجراه، كما نقول لزيد: إنه أبيض طويل، لا في معرض التسمية؛ بل في معرض الإخبارِ عن وصفِهِ، وعلى الجملة فهذه مسألةٌ فقهيةٌ؛ إذ هو نظر في إباحة لفظ وتحريمه»(١).

قال **التفتازاني**(٢) ـ وهو من أئمة الأشاعرة ـ: «لا خلافَ في جوازِ إطلاقِ الأسماءِ والصفَاتِ على البارئ إذا وَرَدَ إذنُ الشرعِ، وعدم جوازه إذا ورد منعُه، وإنما الخلافُ فيما لم يَرِد به إذنٌ ولا منعٌ وكان هو موصوفًا بمعناه، ولم يكن إطلاقُه موهمًا ما يَستَحِيلُ في حقِّه، فعندنا لا يجوزُ، وعند المعتزلةِ يجوزُ، وإليه مالَ القاضي أبو بكر [الباقلاني] منا، وتوقَّف إمامُ الحرمين»(٣).

وقد ذكر شيخُ الإسلام ابن تيمية اختلافَ الناسِ في كونِ أسماءِ الله

---

(١) «المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» (ص١٣٩ ـ ١٤٠).

(٢) هو: مسعود بن عمر التفتازاني ولد: ٧١٢هـ توفي: ٧٩٢هـ انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٤/ ٣٥٠).

(٣) «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ١٧١).

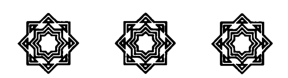
توقيفية أو لا؟ كما فرَّق بينَ بابِ الأسماءِ وباب الإخبار فقال: «..أنَّ المسلمين في أسماءِ الله تعالى على طريقتين:

فكثيرٌ منهم يقول: إنَّ أسماءَهُ سمعيةٌ شرعيةٌ؛ فلا يُسمَّى إلا بالأسماء التي جاءَت بها الشريعةُ، فإن هذه عبادةٌ، والعباداتُ مبناها على التوقيفِ والاتبَاعِ.

ومنهم من يقول: ما صَحَّ معناهُ في اللغةِ وكان معناه ثابتًا، لم يَحرُم تسميتُه به، فإن الشارعَ لم يُحرِّم علينا ذلك، فيكون عفوًا.

والصَّوابُ: **القولُ الثالث**؛ وهو أن يُفرَّق بين أن يُدعى بالأسماء أو يُخبَر بها عنه؛ فإذا دُعيَ لم يُدعَ إلا بالأسماء الحسنى؛ كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وأما الإخبارُ عنه، فهو بحسب الحاجة؛ فإذا احتيج في تفهيم الغير المراد إلى أن يُترجم أسماؤه بغير العربية، أو يُعبرَ عنه باسم له معنى صحيح، لم يكن ذلك محرمًا»[١].



(١) «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (٣/٦ ـ ٧).

المطلب الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«أسماءُ الله توقيفيةٌ»

بعد توضيح هذه القاعدة، وبيان تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لها، أذكرُ في هذا المطلب أقوالَ أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة؛ ليظهر التوافقُ بين شيخ الإسلام ابن تيمية وأئمة السلف في هذا الباب العظيم ـ باب الأسماء ـ.

وفيما يلي عرض لأقوالهم:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]:

قال رجلٌ لابن عباس: إني أجدُ في القرآن أشياءَ تختلف عليَّ؟ قال تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝﴾ [الفرقان: ٧٠] فكأنَّه كان ثم مضى؟

فقال عبدُ الله بن عباس رضي الله عنهما: «﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝﴾ [الأحزاب: ٥] سمَّى نفسَه بذلك»[1].

فقد قرَّر ابن عباس رضي الله عنه أنَّ اللهَ هو الذي سمَّى نفسَهُ، فدلَّ على أنه يُقرِّرُ أنَّ أسماءَ اللهِ توقيفِيَّةٌ.

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (٣٩٥هـ)]:

وقال **الإمام ابن منده** رحمه الله: «ذِكر معرفةِ أسماء الله عز وجل الحسنة التي تسمَّى بها، وأظهرها لعبادِه للمعرِفَةِ، والدعاءِ، والذكرِ»[2].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب سورة حم السجدة (ص٨٤٩).

(٢) «كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد» (٢/ ١٤).

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)]:

وقال **الإمام ابن عبد البر** رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا نُسمِّيه، ولا نَصفُهُ، ولا نُطلقُ عليه إلا ما سمَّى به نفسَهُ»(١).

فقد بيَّن الإمامان ابنُ منده وابنُ عبد البر ما بيَّنه الصحابي الجليل ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أنَّ اللهَ هو الذي سمَّى نفسه، فلم يجعل اللهُ ذلك لخلقه؛ وذلك لعَجزِ العَقلِ عَن إدرَاكِ ما يستَحِقُّهُ اللهُ مِنَ الأسماءِ.

[أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني (٤٧٩هـ)]:

وقال **الإمام أبو المظفر السمعاني** رَحِمَهُ اللَّهُ: «الأصلُ في أَسَامِي الربِّ تعالى هو التوقيفُ»(٢).

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]:

وقال **قوام السنة أبو القاسم التيمي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «فلا يُسمَّى إلا بما سمَّى به نفسَهُ في كتابِهِ، أو سمَّاه به رَسُولُه ﷺ، وأجمعَت عليه الأمَّةُ»(٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال بعضُ أهلِ النظر: لا يوصَفُ اللهُ بالصبر، ولا يُقال: صبَورٌ، وقال: الصبرُ تحمُّل الشيءِ، ولا وَجهَ لإنكارِ هذا الاسم؛ لأنَّ الحديثَ قد وَرَدَ به، ولولا التوقيفُ لم نَقُلهُ»(٤).

[موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)]:

وقال **الإمام ابن قدامة** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأسماءُ اللهِ وصفَاتُهُ إنما توجَدُ مِنَ الشَّرعِ»(٥).

فقد صرَّح الأئمة: أبو المظفر وأبو القاسم وابن قدامة على أنَّ

---

(١) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٧/ ١٣٧).
(٢) «قواطع الأدلة في أصول الفقه» (١/ ٢٩).
(٣) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٤١٠).
(٤) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٤٨٩).
(٥) «تحريم النظر في كتب الكلام» (ص٦٣).

أسماءَ اللهِ الأصلُ فيها التوقيفُ، فهي إنما توجَدُ مِنَ الشرعِ، فلا يُسَمَّى اللهُ إلا بما سمَّى به نفسَهُ في كتابه أو سماهُ به رسُوله ﷺ، فلا وَجه لإدخالِ العَقلِ في تسمِيَةِ اللهِ ـ جل وعلا ـ؛ لأنَّها من الأمُورِ الغَيبيَّة، وإنما العبرةُ فيها بما وَرَدَ في الكتابِ والسنةِ.

وأما قول الإمام أبي القاسم التيمي: «وأجمعت عليه الأمة» فلا يُنافي ما تقدَّم من أن أسماءَ الله توقيفيةٌ، كما تقدَّمت الإشارةُ إليه في القاعدة الثانية من قواعد الاستدلال؛ لأن الإجماعَ لابد أن يكون مستندًا إلى دليلٍ من الكتاب والسنة.

وبعد سردِ ما تقدم من أقوال أئمة السلف تجد أنهم متفقون على أنَّ أسماءَ الله توقيفيةٌ، فلا يُسمَّى اللهُ إلا بما سمَّى به نفسَهُ في كتابِهِ، أو سمَّاه به رسُولُهُ ﷺ.

وخلاصةُ كلام أئمة السلف في هذه القاعدة يدور على أمرين:

١ ـ أن أسماءَ الله توقيفيةٌ.

٢ ـ أنه لا وجه لإدخال العقل في تسمية الله سبحانه.

وقد وافَق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمَّةَ السلف في تقريرِ هذه القاعدَةِ، فبيَّن أنَّ بابَ الأسماءِ مُتَوَقِّفٌ على ما ثبتَ في الكتابِ والسنةِ، كما بيَّن أنه لا وَجهَ لإدخالِ العَقلِ فيه، فاللهُ سبحانه له الأسماء الحسنى كما سمَّى نفسَهُ بذلك، وأنزَلَ به كتبه، وعلَّمه من شاء من خلقه.

وعليه؛ يكون شيخ الإسلام ابن تيمية موافقًا لأئمة السلف في تقرير أنَّ أسماءَ اللهِ توقيفيةٌ، فلا يُسمَّى اللهُ إلا بما سمَّى به نفسَهُ في كتابِهِ، أو سماه به رسولُهُ ﷺ.



المطلب الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«أسماءُ الله توقيفيةٌ»

إنَّ الأدلَّةَ التي منها استنبط أئمةُ السلف هذه القاعدةَ كثيرة من الكتاب والسنة، وسأقتصرُ هنا على ذكر بعض الآيات والأحاديث الدالة على هذه القاعدة:

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وجه الدلالة: أنَّ هذه الآيةَ الكريمةَ قد دلَّت على أنَّ أسماءَ الله توقيفيةٌ من وجوهٍ؛ منها:

١ ـ قوله تعالى: ﴿ٱلْأَسْمَآءُ﴾ فأل هنا في (الأسماء) للعهد، بمعنى: أنها معهودةٌ، ولا معهودَ في ذلك إلا ما جاء في الكتَابِ والسنةِ..

٢ ـ أَمَر اللهُ سبحانه باجتنابِ الإلحادِ في أسمائه، وَمِنَ الإلحادِ فيها تسميةُ اللهِ بما لم يسمِّ به نفسَهُ، أو بما لم يُسَمِّه به رسوله ﷺ.

٣ ـ قوله: ﴿وَلِلَّهِ﴾ دلَّ على أنَّ الأسماءَ مختصةٌ به، ولا سبيلَ لمعرفة ذلك إلا بخبَرِ اللهِ ﷻ عن نفسِهِ، أو بخبَرِ رسولِهِ ﷺ عنه.

قال **ابن حزم**[(١)] رحمه الله: «قال ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ

---

(١) هو: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، أبو محمد. قال أبو عبد الله الحميدي: «كان ابن حزم حافظًا للحديث وفقهه» وقال شيخ الإسلام ابن تيمية موضحًا لعقيدة ابن حزم: «فإنه =

وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠] فمنع تعالى أن يُسمَّى إلا بأسمائه الحسني، وأخبرَ أنَّ من سماه بغيرها فقد ألحد، والأسماءُ الحسنى بالألف واللام لا تكون إلا معهودة، ولا معروفَ في ذلك إلا ما نصَّ اللهُ تعالى عليه، ومن ادَّعَى زيادةً على ذلك كُلِّفَ البرهان على ما ادَّعَى، ولا سبيلَ له إليه، ومن لا برهانَ له فهو كاذبٌ في قولِهِ ودعواه»(١).

وعن عبدِ الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما أصابَ أحدًا قطُّ همٌّ ولا حزنٌ، فقال: اللهم إني عبدُك وابن عبدك وابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حكمُك، عدلٌ في قضاؤك، أسألُك بكل اسم هو لك، سميتَ به نفسَك، أو علمتَه أحدًا من خلقك، أو أنزلتَه في كتابك، أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك، أن تجعلَ القرآنَ ربيعَ قلبي، ونورَ صدري وجلاءَ حزني، وذهابَ همي، إلا أذهبَ الله همَّه وحزنه، وأبدله مكانه فرجًا**»، قال: فقيل: يا رسول الله، ألا نتعلمها. فقال: «**بلى؛ ينبغي لمن سمعها أن يتعلمها**»(٢).

وجه الدلالة: قوله: «سميتَ به نفسَكَ» فالحديثُ صريحٌ في أنَّ اللهَ هو الذي سمَّى نفسَهُ، وأنها ليسَت مِن تسمياتِ المخلوقين، فَدَلَّ على أنَّ أسماءَ اللهِ توقيفيةٌ.

فبان ـ بحمد الله ـ بما تقدم نقلُه دلالة النصوص الشرعية من الكتاب والسنة على أنه لا يُسَمَّى اللهُ إلا بما سمَّى به نفسَهُ في كتابه، أو سماه به رسُولُهُ ﷺ، فلا يُتجاوَزُ القرآنُ والسنةُ في إثباتِ أسماءِ اللهِ ـ جل وعلا ـ.

۞ ۞ ۞

= من نفاة الصفات مع تعظيمه للحديث والسنة» ولد: ٣٨٤هـ توفي: ٤٥٩هـ. انظر: «منهاج السنة» (٢/ ٥٨٤)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٨/ ١٨٤ ـ ٢١٤).

(١) «المحلى» (١/ ٢٩).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (ص٢٩٦ح ٣٧١٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٣/ ٢٥٣ح ٩٧٢)، والحاكم في «مستدركه» (١/ ٦٠٩) من طريق فُضيل بن مرزوق عن أبي سلمة الجهني عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله به. وصححه ابن القيم كما في «جلاء الأفهام» (ص٢٤٨)، والألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٧ح ١٩٩).

المبحث الثاني:

قاعدة:

«أسماءُ اللّهِ غيرُ محصورةٍ»

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.



المطلب الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

«أسماءُ اللّهِ غيرُ محصورةٍ»

إن الإمامَ ابنَ تيمية قد قرَّر أن أسماءَ الله غيرُ محصورة بعددٍ مُعين تقريرًا واضحًا، واعتمد في تقرير ذلك على أدلةٍ واضحةٍ وحُججٍ ساطعةٍ.

وهأنا ذا أذكرُ أقوالَه في تقرير هذه القاعدة:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولله أسماءٌ سمَّى بها نفسَهُ، واستَأثرَ بها في علمِ الغيب عندَهُ»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإنَّ الذي عليه جماهيرُ المسلمين: أنَّ أسماءَ الله أكثرُ من تسعةٍ وتسعين، قالوا - ومنهم الخطابي -: قوله: «**إنَّ لله تسعَةً وتسعين اسمًا من أحصاها**»(٢) التقييدُ بالعدَدِ عائِدٌ إلى الأسماءِ الموصوفَةِ بأنها هي هذه الأسماءُ.

فهذه الجملةُ، وهي قوله: «**من أحصاها دخل الجنة**» صِفَةٌ للتسعة والتسعين ليست جملَةً مبتدأةً، ولكن موضِعُها النصبُ، ويجوزُ أن تكونَ مبتدأةً والمعنى لا يختَلِفُ، والتقديرُ أنَّ لله أسماء بقدرِ هذا العدَدِ مَن

(١) «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٣١).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الشروط، باب ما يجوز من الاشتراط، والثنيا في الإقرار (ص٤٥١ ح٢٧٣٦)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها (ص١١٦٦ح ٦٨١٠).

أحصَاها دَخَلَ الجنَّةَ، كما يقول القائل: إنَّ لي مائةَ غلام أعددتُهُم للعِتقِ، وَأَلفَ دِرهَم أعددتُها للحجِّ، فالتقييدُ بالعَدَدِ هو في الموصُوفِ بهذه الصفةِ لا في أَصلِ استحقَاقِهِ لذلك العدَد، فإنَّه لم يَقُل: إنَّ أسماءَ الله تسعَةٌ وتسعون.

قال: ويَدُلُّ على ذلك قولُهُ في الحديثِ الذي رواه أحمد في المسند[1]: «**اللهم إني أسألك بكُلِّ اسم هُوَ لكَ، سَمَّيتَ به نفسَكَ، أو أَنزَلتَهُ في كتابِكَ، أو عَلَّمتَهُ أحدًا مِن خَلقِكَ، أو استَأثَرتَ به في علم الغيبِ عندك**» فهذا يَدُلُّ على أنَّ لله أسماءً فوقَ تسعَةٍ وتسعين يُحصيها بعضُ المؤمنين.

وأيضًا فقوله: «**إنَّ لله تسعَةً وتسعين**» تَقييدُهُ بهذا العدَدِ بمنزلَةِ قولِهِ تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾﴾ [المدَّثِر: ٣٠] فلما استَقَلُّوهم قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدَّثِر: ٣١]؛ فَأَلَّا يَعلَمَ أسماءَهُ إلا هو أَولَى»[2].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ لما سُئِلَ عمَّن قال: لا يجوزُ الدعاءُ إلا بالتسعة والتسعين اسمًا: «هَذَا القَولُ وَإِن كان قد قَالَهُ طائفَةٌ مِنَ المتأخرين كأبي محمد ابن حزم وغيرِهِ، فإنَّ جمهُورَ العلماءِ على خلافِهِ، وعلى ذلك مضى سلفُ الأمة وأئمتها»[3].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «والصَّوَابُ الذي عليه جمهورُ العلمَاءِ أنَّ قول النبي ﷺ: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة**»[4]، معناه: أن من أحصى التسعة والتسعين من أسمائه دخل الجنة، ليس مرادُه أنه ليس له إلا تسعة وتسعون اسمًا، فإنه في الحديث الآخر الذي رواه أحمد وأبو حاتم

---

(١) (ص٢٩٦ح ٣٧١٢)، وقد تقدم تخريجه (ص٣٣٥).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٨١).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٤٨١ ـ ٤٨٢).

(٤) تقدم تخريجه (ص٣٣٩).

في صحيحه: «**أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب غمي وهمي**»[(١)].

وثبت في الصحيح أن النبيَّ ﷺ كان يقول في سجوده: «**اللهم إني أعُوذُ بِرِضاكَ مِن سَخَطِكَ، وبمعافاتِكَ مِن عُقُوبَتِكَ، وبك منك، لا أُحصِي ثناءً عليكَ، أَنتَ كَمَا أَثنيتَ على نفسك**»[(٢)]، فأخبَرَ أنَّه ﷺ لا يُحصِي ثناءً عليه، ولو أَحصَى جميعَ أسمائِهِ لأحصى صفاتِهِ كلِّها، فكان يُحصي الثناءَ عليه؛ لأنَّ صفَاتِهِ إنما يُعبَّر عنها بأسمائِهِ»[(٣)].

فعُلم مما تقدَّم من نقلِ أقوالِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية تقريرُه لهذه القاعدَةِ العظيمة من قواعِدِ بابِ الأسماءِ، وهي تَدُلُّ على أنَّ أسماءَ الله لا تدخُلُ تحتَ الحصرِ بِعَدَدٍ معيَّنٍ؛ لأنَّ لله أسماء استأثَرَ بها في علم الغيبِ عنده، لم يطَّلِع عليها ملكٌ مقربٌ ولا نبيٌّ مرسلٌ، وما استأثَرَ اللهُ به في علمِ الغيبِ عنده لا يُمكِنُ لأحد حَصره ولا الإحاطة به؛ إذ إنَّ عقلَ الإنسانِ قاصرٌ لا يمكِنُهُ إدراك ما يَستَحِقُّهُ اللهُ تعالى مِنَ الأسماءِ، قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه: ١١٠].

وأما حديثُ: «**إنَّ لله تسعَةً وتسعين اسما من أحصَاهَا دَخَلَ الجنةَ**»[(٤)]، فليس فيه ما يدلُّ على الحصر بعددٍ معيَّنٍ، وإنما المقصودُ بالحديث أنَّ هذه التسعَةَ والتسعين مَن أحصَاها دخلَ الجنةَ، فالمرادُ الإخبارُ عن دخُولِ الجنةِ بإحصائها لا الإخبار بحصرِ الأسماءِ[(٥)]، كما يقول القائلُ:

---

(١) تقدم تخريجه (ص٣٣٧).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود (ص٢٠١ ـ ٢٠٢ ح١٠٩٠).

(٣) «درء تعارض العقل والنقل» (٣/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣).

(٤) تقدم تخريجه (ص٣٣٧).

(٥) انظر: «المنهاج شرح صحيح مسلم» للنووي (١٧/ ٧).

إنَّ لي مائةَ غلام أعددتُهم للعتقِ، وألفَ درهَم أعددتُها للحجِّ، فالتقييدُ بالعدَدِ هو في الموصُوفِ بهذه الصفَةِ لا في أَصلٍ استحقاقِهِ لذلك العَدَدِ(١).

ثم إنَّ هذه التسعةَ والتسعين لم يَرِد تعيينُها في حديثٍ صحيحٍ عن النبي ﷺ.

وخالف هذه القاعدةَ من قال: إن أسماءَ الله محصورةٌ بعددٍ معين، واختلفوا في عددها على أقوال؛ منها:

القول الأول: لله ألفُ اسمٍ.

القول الثاني: أربعةُ آلاف اسمٍ(٢).

القول الثالث: أسماءُ اللهِ لا تزيدُ على تسعةٍ وتسعين اسمًا، وذهَبَ إليه ابنُ حزمٍ(٣).



---

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٨١).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٢٦٤).

(٣) «المحلى» (٨/ ٣١).

المطلب الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«أسماءُ اللّهِ غيرُ محصورةٍ»

إنَّ تقريرَ هذه القاعدة عند أئمَّة السلف قد تنوَّع، فمِن أئمةِ السلف من قَرَّر هذه القاعدَةَ في أقوالِهِ، ومنهم من عُرِفَ هذا عنه من صنيعِهِ عند إحصائِهِ وعدِّه لأسماءِ الله جَلَّ جَلَالُهُ.

وفيما يلي عرضٌ لأقوالِ أئمة السلف وصنيعهم:

[كعب الأحبار]:

قال **كعبُ الأحبار**[(١)] رَحِمَهُ اللَّهُ: «لولا كلماتٌ أقولُهن لجعلتني يهود حمارًا[(٢)].

فقيل له: وما هن؟

(١) هو: كعب بن ماتع الحميري اليماني، العلامة الحبر، الذي كان يهوديًا فأسلم بعد وفاة النبي ﷺ، وقدم المدينة من اليمن في أيام عمر رضي الله عنه، فجالس أصحاب محمد ﷺ. توفي كعب بحمص ذاهبًا للغزو في أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه، كان من أوعية العلم. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٣/ ٤٨٩ ـ ٤٩٤).

(٢) قال الباجيُّ: «يحتَمِلُ أَن يُريدَ بِهِ ـ وَاللهُ أَعلَمُ ـ لَبَلَّدَتني وَأَضَلَّتني عَن رُشدِي حَتَّى أَكُونَ كَالحِمَارِ الَّذِي لا يَفقَهُ شَيئًا وَلا يَفهَمُهُ، وَبِهِ يُضرَبُ المَثَلُ فِي البَلادَةِ، وَقِلَّةِ المَعرِفَةِ». «المنتقى شرح الموطأ» (٧/ ٢٧٢).

فقال: أعوذُ بوجهِ اللهِ العظيم الذي ليس شيءٌ أعظمَ منه، وبكلماتِ اللهِ التَّامَّات التي لا يجاوِزُهُنَّ برٌّ ولا فاجرٌ، وبأسماءِ الله الحسنى كلِّها ما عَلِمتُ منها وما لم أعلَم[١] مِن شرِّ ما خَلَقَ وبَرَأَ وَذَرَأَ»[٢].

فقد قرَّر كعبُ الأحبار رَحِمَهُ اللَّهُ أن هناك أسماءً لا تُعلم؛ لأن لله أسماءً استأثر بها في علم الغيب عنده لم يطَّلِع عليها أحدٌ من خلقه، ومن هنا ظَهَرَ تقريرُه لهذه القاعدة.

وممن عُرِف عنه ذلك من صنيعه عند إحصائه وعدِّه لأسماء الله ـ جل وعلا ـ: الإمامُ ابنُ منده، حيث عدَّ في «كتاب التوحيد» أكثرَ من تسعة وتسعين اسمًا[٣].

وبناءً على ما تقدم نقلُه عن أئمةِ السلَفِ يظهَرُ أنهم يُقررون أنَّ أسماءَ الله غيرُ محصورةٍ بعددٍ معين.

وقد حكى **النوويُّ** رَحِمَهُ اللَّهُ الاتفاقَ على أنَّ أسماءَ اللهِ غيرُ محصورةٍ حيث قال: «واتفقَ العلماءُ على أنَّ هذا الحديث ـ يعني: حديث: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا..**» ـ ليس فيه حصرٌ لأسمائه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى»[٤].

---

(١) قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في بَيَانِ معنى قَولِ كَعبٍ ـ بَعد نقلِهِ لِكَلام النَّوويِّ في كَونِ أسماءِ اللهِ غيرَ محصُورَةٍ بعَدَدٍ ـ : «وَيُؤَيِّدُهُ قَولهُ ﷺ في حديثِ ابنِ مَسعُودٍ الذي أخرجَهُ أحمدُ وَصَحَّحَهُ ابنُ حبان: «أسألك بكُلِّ اسم هُوَ لك، سميتَ به نفسَكَ، أو أنزلتَهُ في كتابِكَ، أو عَلَّمتَهُ أَحَدًا مِن خَلقكَ، أو استأثرتَ به في علم الغيبِ عندَكَ» وعندَ مالكٍ عَن كعبِ الأحبارِ في دعاءٍ: وَأسألك بأسمائكَ الحسنى مَا عَلِمتُ منها وَمَا لم أعلَم». «فتح الباري» (١١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» كتاب الجامع، باب ما يُؤمر به من التعوذ (٢/ ١٣٠) عن سُمَي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن القعقاع بن حكيم عن كعب به. وسُمَي وثَّقه أحمد وأبو حاتم كما في «إسعاف المبطأ برجال الموطأ» للسيوطي، وهو ملحق في ضمن الموطأ (ص٧٨٤)، وأما القعقاع فهو ثقة كما في «التقريب» لابن حجر (ص٥٣١)، فيكون الأثر صحيحًا.

(٣) انظر: «معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى» للدكتور التميمي (ص١٢٤).

(٤) «المنهاج شرح صحيح مسلم» للنووي (١٧/ ٧).

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فبيَّن أنَّ أسماءَ الله لا تدخُلُ تحت الحصرِ بعدَدٍ معيَّنٍ؛ لأنَّ لله أسماء استأثر بها في علمِ الغيبِ عنده، وما استأثرَ الله به في علمِ الغيب عنده لا يمكن لأحدٌ حصره، وَدَلَّل على ذلك بأدلةٍ من السنة.

كما ذكرَ شيخ الإسلام ابن تيمية أنَّ القولَ بعدم الحصرِ مضى عليه سلفُ الأمة وأئمتُها.

وبيَّن أن قولَ النبي ﷺ: «**إنَّ لله تسعةً وتسعين اسمًا مَن أحصاها دخل الجنة**»[1]؛ معناه: أنَّ من أحصَى التسعَةَ والتسعين من أسمائه دَخَلَ الجنة، وليس مراده أنه ليس له إلا تسعة وتسعون اسمًا.

وبهذا تتضح موافقةُ شيخ الإسلام ابن تيمية لأئمة السلف فيما قرروه، وأنه وإياهم يأخذون من مصدرٍ واحدٍ وهو: الكتاب والسنة.



(١) تقدم تخريجه (ص٣٣٧).

المطلب الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«أسماءُ اللّهِ غيرُ محصورةٍ»

إنَّ هذه القاعِدَةَ التي قرَّرَها أئمَّةُ السلَفِ وشيخُ الإسلام ابن تيمية قد دلَّت عليها الأدلَّةُ الشرعيةُ.

۞ ومن هذه الأدلة التي دَلَّت على هذه القاعدة ما يلي:

عن عبدِ الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما أصابَ أحدًا قطُّ همٌّ ولا حزنٌ، فقال: اللهم إني عبدُك وابن عبدك وابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حكمُك، عدلٌ في قضاؤك، أسألُك بكل اسمٍ هو لك، سميتَ به نفسَك، أو علمتَه أحدًا من خلقك، أو أنزلتَه في كتابكٍ، أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك، أن تجعلَ القرآنَ ربيعَ قلبي، ونورَ صدري، وجلاءَ حزني، وذهابَ همي، إلا أذهبَ الله همَّه وحزنه، وأبدله مكانه فرجًا**»، قال: فقيل: يا رسول الله؛ ألا نتعلمها. فقال: «**بلى؛ ينبغي لمن سمعها أن يتعلمها**»[1].

وجه الدلالة: قوله: «**استأثرتَ به في علم الغيب عندك**» فهذا بيانٌ من النبيِّ ﷺ أنَّ مِن أسماءِ الله ما استأثرَ اللهُ به، وهذا دليلٌ على أنَّ أسماءَ الله أكثرُ من تسعةٍ وتسعين اسمًا.

---

(١) تقدم تخريجه (ص٣٣٥).

قال **ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقوله: «**أو استأثرتَ به في علمِ الغَيبِ عندَكَ**» دليلٌ على أنَّ أسماءَ الله أكثرُ من تسعَةٍ وتسعين، وأنَّ له أسماءً وصفاتٍ استأثَرَ بها في علمِ الغيب عنده لا يعلمُها غيرُه»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فجعل أسماءَه ثلاثةَ أقسام:

قسم: سمَّى به نفسَهُ، فأظهَرَهُ لمن شاءَ من ملائكته أو غيرهم، ولم يُنزِل به كتابه.

وقسم: أنزَلَ به كتابَهُ فتعرَّف به إلى عبادِهِ.

وقسم: استأثَرَ به في علمِ غَيبِهِ، فلم يَطَّلِع عليه أحدٌ من خلقِهِ، ولهذا قال: «**استأثرت به**» أي: انفرَدتَ بعلمِهِ، وليس المرادُ انفرادَه بالتسَمِّي به؛ لأنَّ هذا الانفرادَ ثابتٌ في الأسماءِ التي أنزَلَ اللهُ بها كتابَهُ»[٢].

وعن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالت: فقدتُ رسولَ الله ﷺ ليلةً من الفرَاشِ، فالتَمَستُه فوقعت يدي على بطنِ قدمِهِ وهو في المسجِدِ وهما منصوبتان، وهو يقول: «**اللهم إني أعُوذُ برضاك مِن سخَطِكَ، وبمعافاتك من عقوبَتِكَ، وأعوذ بك منك، لا أُحصِي ثناءً عليك، أنت كما أثنيتَ على نفسِكَ**»[٣].

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ بيَّن أنه لا يُحصي ثناءً على اللهِ؛ إذ لو أحصَى أسماءَه لأحصَى الثناءَ عليه، فدَلَّ على أنَّ أسماءَ الله غيرُ محصورةٍ بعددٍ.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأخبَرَ أنَّه ﷺ لا يُحصِي ثناءً عليه، ولو أَحصَى جميعَ أسمائِهِ لأحصى صفاتِهِ كلَّها، فكان يُحصي الثناءَ عليه؛ لأنَّ صفَاتِهِ إنما يُعبَّر عنها بأسمائِهِ»[٤].

---

(١) شفاء العليل (٢/ ٧٥٨).
(٢) «بدائع الفوائد» (١/ ٢٩٣).
(٣) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود (ص٢٠١ح ١٠٩٠).
(٤) «درء تعارض العقل والنقل» (٣/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣).

وقال ﷺ في حديث الشفاعة: «**فيَفتحُ عليَّ من محامِدِه بما لا أُحسِنُهُ الآن**»[(١)].

وجه الدلالة: أنَّ تلك المحامِد التي لا يُحسِنها الآن ﷺ هي بأسمائِهِ وصفَاتِهِ ـ تبارك وتعالى ـ[(٢)].

ومن خلال ما تقدَّم عرضُه تَتَبَيَّنُ دلالة هذه النصوصِ على أنَّ أسماءَ الله غيرُ محصورةٍ بعددٍ مُعيَّنٍ، وأنَّ لله أسماءً استأثَرَ بها في علم الغيب عنده، كما يَظهرُ من هذه النصوصِ خطأُ مَن زَعَمَ أنَّ أسماءَ الله محصورةٌ بعددٍ مُعيَّنٍ.



---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ۝٣﴾ [الإسراء: ٣] (ص٨١٥ ـ ٨١٦ح ٤٨١٢)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (ص١٠٢ح ٤٧٩).

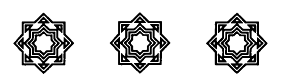
(٢) «بدائع الفوائد» لابن القيم (١/ ٢٩٤).

الفصل الثاني:

القواعد المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنى

وفيه سبعة مباحث :

- **المبحث الأول**: قاعدة: «أسماءُ اللهِ كلُّها حُسنَى».
- **المبحث الثاني**: قاعدة: «أسماءُ اللهِ أعلامٌ وأوصافٌ».
- **المبحث الثالث**: قاعدة: «كلُّ مَا كانَ مُسمَّاهُ مُنقَسمًا إلى كمالٍ ونقصٍ لم يَدخُل اسمُهُ في الأسماءِ الحسنَى».
- **المبحث الرابع**: قاعدة: «لا يُدعى اللهُ بالأسماءِ التي ليس فيها ما يدلُّ على المدحِ».
- **المبحث الخامس**: قاعدة: «أسماءُ اللهِ لا تتضمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوُجُوهِ».
- **المبحث السادس**: قاعدة: «وُجُوبُ إجرَاءِ الأسمَاءِ المُزدَوَجَةِ مَجرَى الاسمِ الوَاحِدِ».
- **المبحث السابع**: قاعدة: «أسمَاءُ اللهِ غَيرُ مخلُوقَةٍ».



المبحث الأول:

قاعدة:

«أسماءُ اللّهِ كلُّها حُسنَى»

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.



المطلب الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«أسماءُ اللّهِ كلُّها حُسنى»

لقد سَلَكَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ في بابِ الأسماءِ مسلكَ أئمةِ أهلِ السنة والجماعة من الصحابَةِ وَمَن اتَّبَعَهُم بإحسَانٍ في تقرير أنَّ أسماءَ اللهِ كلَّها حُسنى ليس فيها نَقصٌ بوَجهٍ من الوُجُوهِ، وَيدُلُّ على هذا أقوالُه.

وفيما يلي عرض لهذه الأقوالِ:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ اللهَ سبحانه له الأسماءُ الحسنى، كما سمَّى نفسَه بذلك، وَأنزَلَ كُتُبَهُ، وعلَّمَهُ مَن شاءَ مِن خلقِهِ، كاسمه الحقِّ، والعليمِ، والرحيمِ، والحكيمِ، والأوَّلِ، والآخِرِ، والعليِّ، والعظيمِ، والكبيرِ، ونحوِ ذلك، وهذه الأسماءُ كلُّها أسماءُ مدحٍ وحمدٍ تدلُّ على ما يُحمَدُ به، ولا يَكُونُ معناها مَذمُومًا»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأسماءُ اللهِ ليس فيها ما يَدُلُّ على نقصٍ ولا حدوثٍ؛ بل فيها الأحسنُ الذي يَدُلُّ على الكَمالِ، وهي التي يُدعَى بها»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فاللهُ له الأسماءُ الحسنى دونَ السَّوأى، وإنما يتميَّز

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٢٩٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٤٣).

الاسمُ الحسنُ عن الاسم السيِّئ بمعناه، فلو كَانَت الأسماءُ كلُّها بمنزلَةِ الأعلامِ الجامِدَاتِ التي لا تَدُلُّ على معنى لم تنقسِم إلى حُسنى وسوأى»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَليسَ في أسمائِهِ الحسنى إلا اسمٌ يُمدَحُ به، ولهذا كانَت كلُّها حُسنى، والحسنى خلافُ السوأى، فكُلُّها حسنى، والحسَنُ محبوبٌ ممدوحٌ»[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولهذا كانَ للهِ الأسماءُ الحسنى، فسَمَّى نفسَه بالأسماءِ الحسنى المقتَضِيَةِ للخيرِ، وإنما يُذكَرُ الشَّرُّ في المفعولات»[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولما كانَ لله الأسماءُ الحسنى كانت أسماؤُهُ متضمِّنَةً لحكمَتِهِ ورحمتِهِ وعدلِهِ، ولم يَكُن له سبحانه اسمٌ يُذكرُ وحدَه يَتَضَمَّنُ الشَّرَّ»[٤].

فهذه قاعدةٌ جليلةٌ من القواعد التي قرَّرها شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في بابِ الأسماءِ.

والحسنى: فُعلى، تأنيثُ الأحسَنِ، يُقَال: الاسمُ الأحسَنُ، كالكبرى تأنيثُ الأكبرِ، والصُّغرى تأنيثُ الأصغر[٥].

قال **ابن الوزير** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما الأصلُ العظيمُ فهو تفسيرُ الحسنى جملة؛ وذلك أنها جمعُ الأحسن[٦] لا جمع الحسن، وتحت هذا سرٌّ نفيسٌ؛ وذلك أنَّ الحسنَ من صفاتِ الألفاظ ومن صفاتِ المعاني، فكلُّ لفظٍ له معنيان

---

(١) «شرح الأصبهانية» (ص٤٥٢).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٤٠٩).

(٣) «منهاج السنة النبوية» (٣/ ١٤٣).

(٤) «شرح الأصبهانية» (ص٣٧٤).

(٥) انظر «لسان العرب» لابن منظور (٣/ ١٧٩)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٩/ ٣٩٣).

(٦) الحسنى: مُؤَنَّثُ الأحسن، يقول القرطبي: «الحسنى: مصدر وُصف به، ويجوز أن يقدر الحسنى فُعلَى، مؤنث الأحسن، كالكبرى تأنيث الأكبر، والجمع: الكُبَر والحُسَن». «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٩/ ٣٩٣).

حسنٌ وأحسن، فالمرادُ الأحسَنُ منهما حتى يَصِحَّ جمعه على حسنى، ولا يُفسَّرُ بالحسنِ منهما إلا الأحسن لهذا الوجه»(١).

فأسماءُ الله ليس هناك من الأسماء أحسنُ منها بوجهٍ من الوجوه؛ بل لها الحسنُ التامُّ المطلق، لكونها دالةً على صفاتِ كمالٍ، فلو لم تكن دالةً على صفاتِ كمالٍ لم تكن حسنى، فإنَّ كلَّ اسم منها يدلُّ على معنى، فالرحيمُ مثلًا متضمِّنٌ لصفة الرحمة، والعليم متضمنٌ لصفة العلم، وهكذا، فأسماءُ الله مشتقةٌ من صفاته، وليست جامِدةً.

قال **ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أسماءُ الربِّ ـ تباركَ وتعالى ـ دالةٌ على صفاتِ كمالِه، فهي مشتقَّةٌ من الصفات، فهي أسماءٌ وهي أوصافٌ، وبذلك كانت حسنى؛ إذ لو كانت ألفاظًا لا معاني فيها لم تكن حسنى، ولا كانت دالةً على مدحٍ ولا كمالٍ، ولساغَ وقوعُ أسماءِ الانتقام والغضب في مقام الرحمة والإحسانِ، وبالعكس»(٢).

فتبين مما سبق: أنَّ الأسماءَ الحسنى لا تكونُ حسنى إلا إذا كانت متضمِّنةً لصفَاتِ كمالٍ، أما الأسماءُ المحضَةُ التي لا معنى لها فلا توصَفُ بحُسنٍ؛ فضلًا عن كونها أحسَنَ من غيرها.

وخالف هذه القاعدةَ المعتزلةُ الذين زعموا أنَّ أسماءَ الله أعلامٌ محضةٌ ليس لها حقائق، وبناء على زعمهم لا تكون أسماءُ الله حسنى.

قال **الرازي** في بيان مذهب المعتزلة: «اتَّفق أصحابُنا على أنه تعالى عالمٌ بالعلم، قادرٌ بالقدرة، حيٌّ بالحياة، خلافًا للفلاسفة والمعتزلة»(٣).

كما خالف أيضًا الأشاعرةُ حيث إنَّ الأسماءَ عندهم بعضُها أعلامٌ محضةٌ ليست متضمنةً لمعان، وإنما ترجعُ إلى الذَّات، وبعضُها أعلامٌ

(١) «إيثار الحق على الخلق» (ص١٦٦).
(٢) «مدارج السالكين» (١/ ٨٢).
(٣) «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» (ص١٨٠).

وأوصافٌ، وهي الأسماءُ المتضمنةُ لما يُثبتونه هم من الصِّفاتِ، وأما إذا لم تتضمَّن الأسماءُ ما يُثبِتُونَه من الصفات فإنهم يُعطِّلُون معانِيَها عن جميعِ ما دلَّت عليه من معنى.

قال **أبو المعالي الجويني**: «جميعُ أسماءِ الرب سبحانه تنقسم إلى ما يدلُّ على الذات، أو يدلُّ على الصفات القديمة، وإلى ما يدلُّ على الأفعال، أو ما يدلُّ على النَّفي فيما يتقدَّس الباري سبحانه عنه»(١).

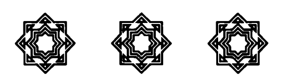
وقال: «فإذا قلنا: اللهُ الخالقُ، وجب صرفُ ذلك إلى ثبوتٍ وهو الخلق، وكان معنى الخالق من له الخلقُ، ولا ترجع من الخلقِ صفةٌ متحققةٌ إلى الذات، فلا يدلُّ الخالق إلا على إثباتِ الخلق. ولذلك قال أئمتنا: لا يتصفُ الباري تعالى في أزلِه بكونه خالقًا؛ إذ لا خلق في الأزل»(٢).

وقال: «الرحمنُ الرحيمُ: هما اسمان مأخوذان من الرحمة، ومعناهما واحدٌ عند المحققين، كالندمان والنديم، وإن كان الرحمنُ يختصُّ به اللهُ تعالى ولا يوصف به غيرُه.

ثم الرحمة مصروفَةٌ عند المحققين إلى إرادةِ الباري تعالى إنعامًا على عبده، فيكونُ الاسمان من صفات الذات.

وحملَ بعضُ العلماء الرحمةَ على نفس الإنعام، فيعودُ الرحمنُ الرحيمُ إلى صفات الأفعال»(٣).

فعُلم من هذا أنَّ الأشاعرةَ لا يُثبتون بابَ الأسماءِ الحسنى كما يُثبته أهلُ السنة والجماعة.



(١) «الإرشاد» (ص١٤٤).
(٢) «الإرشاد» (ص١٤٤).
(٣) «الإرشاد» (ص١٤٥).

المطلب الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«أسماءُ اللّهِ كلُّها حُسنى»

إنَّ الناظرَ في أقوالِ وصنيعِ أئمةِ السلف التي أُثِرت عنهم يجد أنَّهم مُتَّفقُونَ على إثباتِ أنَّ أسماءَ الله كلَّها حُسنى، لا نقصَ فيها بِوَجهٍ مِنَ الوُجُوهِ، ومِن هُنَا يظهَرُ التوافقُ بين شيخِ الإسلام ابنِ تيمية وأئمَّةِ السلف.

وفيما يلي عرضٌ لأقوال أئمة السلف:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]:

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «السيدُ: الذي قد كَمُلَ في سُؤدَده، والشريفُ الذي قد كَمُلَ في شَرَفِهِ، والعظيمُ الذي قد عَظُمَ في عظَمتِهِ، والحليمُ الذي قد كَمُلَ في حلمِهِ، والغنيُّ الذي قد كَمُلَ في غناه، والجبَّارُ الذي قد كمُلَ في جبروتِهِ، والعالمُ الذي قد كَمُلَ في علمه، والحكيمُ الذي قد كمُلَ في حكمَتِهِ، وهو الذي قد كَمُلَ في أنواعِ الشَّرَفِ والسؤددِ، وهو اللهُ سبحانه هذه صفَتُهُ، لا تنبغي إلا له»[1].

---

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٥/ ٤٤٤) عن علي عن أبي صالح عن معاوية عن علي عن ابن عباس به. وذكره ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٢٢٥) من طريق ابن أبي حاتم عن أبي صالح به. وعلي شيخ الطبري هو: علي بن داود بن يزيد القنطري، وثَّقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٢٤)، وقال عنه ابن حجر في «التقريب» (ص٤٦٧): «صدوق». وأما أبو صالح فهو: عبد الله بن صالح كاتب الليث، قال عنه ابن حجر في «التقريب» (ص٣٦٥): «صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة». وأما معاوية فهو: =

وقال ﷺ: «اللهُ: ذو الألوهيةِ والمَعبوديةِ على خلقه أجمعين»[(١)].

فقد قرَّر الصحابيُّ الجليل عبدُ الله بن عباس ﵄ أن اللهَ الحليم الكامل في حلمِهِ، والعظيم الكامل في عَظَمَتِهِ، إلى آخر ما ذكر من أسماءٍ وصفَاتٍ، وهذا تقريرٌ منه أنَّ أسماءَ اللهِ دالةٌ على صفاتِ كماله، وبذلك كانت حسنى؛ إذ لو كانت ألفاظًا لا معاني لها لم تَكُن حُسنَى، ولا كانت دالةً على مَدحٍ ولا كَمَالٍ، كما قرَّر أنَّ اسمَ اللهِ له معنى وهو الألوهية.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]:

وقال **الإمام الدارمي** ﵀: «فهو اللهُ، الرحمنُ الرحيمُ، قريبٌ

= ابن صالح بن حُدير الحضرمي، وثقه أحمد وأبو زرعة والنسائي، وقال ابن عدي: صدوق، إلا أنه يقع في أحاديثه أفرادات. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٧/ ١٥٦ ـ ١٥٧). وعلي هو: ابن أبي طلحة صدوق قد يخطئ كما في «التقريب» (ص٤٦٩).

بقي بيان أنَّ رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس منقطعة، لكن احتمل الأئمة هذا الانقطاع؛ لأنَّ الواسطة معلومةٌ وهي ثقة، ولهذا قال فيها الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٦/ ٢٨٣): «واحتملنا حديثَ علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بوإن كان لم يلقه؛ لأنه عند أهلِ العلم بالأسانيدِ إنما أخذ الكتاب الذي فيه هذه الأحاديث عن مجاهد وعن عكرمة».

وقال ابن حجر في «الفتح» (٨/ ٥٥٧): «وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه هذا كثيرًا على ما بيناه في أماكنه، وهي عند الطبري وابن أبي حاتم وابن المنذر بوسائط بينهم وبين أبي صالح».

وقال في «العجاب في بيان الأسباب» (ص٥٨): «وعليٌّ صدوقٌ لم يلقَ ابن عباس ﵄، لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه، فلذلك كان البخاريُّ وابن أبي حاتم وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة». فالأثر مما يُحتجُّ به إن شاء الله، فإنه قد اعتمد على طريق أبي صالح: البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما.

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٦٨) عن أبي كُريب عن عثمان بن سعيد عن بِشر بن عمارة عن أبي روق عن الضحاك عن ابن عباس به. وفيه عثمان بن سعيد، قال عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ١٥٢): «كتب عنه أبي بالكوفة وكتب عنه إسماعيل ابن يزيد خال أبي بالري ومحمد بن عمار بالري». وقال عنه ابن حجر في «التقريب» (ص٤٤٧): «مقبول». وأما بشر بن عمارة، فقال عنه ابن حجر (ص١٥٤): «ضعيف». وأبو روق هو: عطية بن الحارث، قال عنه ابن حجر في «التقريب» (ص٤٥٨): «صدوق». فيكون الأثر بهذا السند ضعيفًا.

مجيبٌ، متكلمٌ قائلٌ، وشاءٍ مريد، فعالٌ لما يريد، الأولُ قبل كل شيء، والآخرُ بعد كل شيء، له الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ، وله الخلقُ والأمرُ، تبارك الله ربُّ العالمين، وله الأسماءُ الحسنى»(١).

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]:

وقال **الإمام الطبري** رَحِمَهُ اللَّهُ عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]: «بأي أسمائه جَلَّ جَلَالُهُ تدعُونَ رَبَّكُم، فإنما تدعُونَ وَاحِدًا، وله الأسماءُ الحُسنَى»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۝٨﴾ [طه: ٨] يقول ـ جل ثناؤه ـ: لِمعبودكم أيها الناس الأسماءُ الحسنى، فقال: الحسنى، فَوَحَّد وهو نَعتٌ للأسماء، ولم يَقُل الأحاسِن؛ لأنَّ الأسماءَ تَقَعُ عليها هذه، فيقال: هذه أسماء، وهذه لَفظَةٌ واحدَةٌ»(٣).

فقد وَصَفَ الإمامُ الدارمي والطبري أسماءَ الله بأنها حسنى، كما أشار الإمامُ الطبري إلى نكتةٍ لطيفَةٍ وهي: أنَّ الله وحَّد الحسنى ولم يقل: الأحَاسِن؛ لأنَّ الأسماء يقَعُ عليها اسمُ الإشارة «هذه»، وهي لفظَةٌ واحِدَةٌ.

ومما سبق نقلُهُ من كلام أئمة السلف يتبَيَّنُ أنهم يُقرِّرون أنَّ أسماءَ الله كلَّها حسنى.

وخلاصة كلام أئمة السلف في هذه القاعدة يدور على أمرين:

١ ـ أنَّ أسماءَ الله كلَّها حسنى، لا نقصَ فيها بوجهٍ من الوجوه.

٢ ـ أنَّ أسماءَ الله دالةٌ على صفاتِ كمال؛ ولذلك كانت حسنى.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمة السلف في تقرير هذا الضابط،

---

(١) «الرد على الجهمية» (ص١٨).

(٢) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٩/ ٢٢٣).

(٣) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٩/ ١٨١).

فبيَّن أن أسماءَ الله كلَّها حسنى، كما بيَّن أنَّ أسماءَ الله ليس فيها ما يدلُّ على نقصٍ ولا حدوثٍ؛ بل فيها الأحسنُ الذي يدلُّ على الكمال، وهي التي يُدعَى بها، والحسنى ذَكَرَ أنها خلافُ السَّوأى، والحسَنُ محبوبٌ ممدوحٌ.

وفي ضوءِ ما سَبَقَ يظهَرُ جَلِيًّا أنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية قد وافق أئمةَ السلف في معتقدهم، واتَّبَعَ منهَجَهُم، وأخَذَ بأقوالهم.



المطلب الثالث:

الأدلة على قاعدة: «أسماءُ اللّهِ كلُّها حُسنى»

إنَّ النصوصَ الشرعيةَ متضافرةٌ في الدلالة على هذه القاعدة.

وإليك بعض هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠].

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨].

وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٤].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ وَصَفَ أسماءَه بأنها حسنى، أي: أحسَنُ الأسماءِ، فأسماءُ اللهِ ليس فيها ما يَدُلُّ على نقصٍ بوجهٍ مِنَ الوجوه؛ بل فيها الأحسنُ الذي يدُلُّ على الكمَالِ.

قال **الشيخ السعدي** رحمه الله في «تفسيره»[(١)]: «هذا بيانٌ لعظيم جلاله وسعة أوصافه بأنَّ له الأسماء الحسنى، أي: له كلُّ اسمٍ حسنٍ، وضابطه: أنَّه كلُّ اسمٍ دالٍّ على صفةِ كمالٍ عظيمة، وبذلك كانت حسنى، فإنها لو دلَّت على غيرِ صفةٍ؛ بل كانت عَلَمًا محضًا لم تكن حسنى».



(١) (ص٣٥١).

المبحث الثاني:

قاعدة:

«أسماءُ اللّهِ أعلامٌ وأوصافٌ»

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني:** أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث:** الأدلة على هذه القاعدة.



المطلب الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«أسماءُ اللّهِ أعلامٌ وأوصافٌ»

إنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية قد قرَّر أنَّ أسماءَ الله أعلامٌ وأوصافٌ، أعلامٌ باعتبار دلالتها على الذات، وأوصافٌ باعتبار دلالتها على المعنى، ويتجلّى ذلك من خلال عرض أقواله:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «واللهُ سبحانه أخبرنا أنه عليمٌ، قديرٌ، سميعٌ، بصيرٌ، غفورٌ، رحيمٌ، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته، فنحن نفهَمُ معنى ذلك، ونُميِّز بينَ العلمِ والقدرةِ، وبينَ الرحمَةِ والسمعِ والبصَرِ، ونعلَمُ أنَّ الأسماءَ كلَّها اتفقَت في دلالتها على ذاتِ اللهِ مع تنوُّعِ معانيها»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأسماءُ الله متضمنةٌ لصفاته، ليست أسماءَ أعلامٍ محضةٍ؛ بل أسماؤه تعالى كالعليم، والقدير، والسميع، والبصير، والرحيم، والحكيم، ونحو ذلك، كُلُّ اسم يدُلُّ على معاني صفاتهِ على ما لم يَدُلَّ عليه الاسمُ الآخرُ مع اشتراكِها كلِّها في الدلالَةِ على ذاتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأسماؤُهُ كُلُّها متفِقَةٌ في الدلالةِ على نفسِهِ المقدَّسَةِ، ثم كلُّ اسمٍ يدُلُّ على معنى من صفَاتِهِ ليس هو المعنى الذي دلَّ عليه الاسمُ

(١) «التدمرية» (ص١٠٠ ـ ١٠١).

(٢) «شرح حديث جبريل» (ص٤٧١).

الآخرُ، فالعزيزُ يدُلُّ على نفسِهِ مع عزتِهِ، والخالقُ يدُلُّ على نفسهِ مع خلقه، والرحيمُ يدُلُّ على نفسِهِ مع رحمته، ونفسُه تستلزِمُ جميعَ صفَاتِهِ، فَصَارَ كلُّ اسمٍ يدُلُّ على ذاتِهِ والصفةِ المختصةِ به بطريق المطابَقَةِ، وعلى أحدهما بطريقِ التضَمُّن، وعلى الصفة الأخرى بطريق اللزوم»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «أسماءُ الله الحسنى لَيسَت مترادِفَةً[٢] بحيث يكونُ معنى كلِّ اسمٍ هو معنى الاسمِ الآخر، ولا هي أيضًا متباينَةً[٣] التبَايُن في المسمَّى وفي صفتِهِ؛ بل هي من جهَةِ دلالَتِها على المسمَّى كالمترادِفَةِ، ومن جهة دلالَتِها على صفَاتِهِ كالمتباينة»[٤].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإذا قيل: الرحمنُ الرحيمُ، الملكُ، القدُّوسُ، السَّلامُ، فهي كُلُّها أسماءٌ لمسمًّى واحِدٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وإن كانَ كلُّ اسمٍ يدلُّ على نعتٍ لله تعالى لا يدلُّ عليه الاسمُ الآخَر»[٥].

ومن خلال ما سبق نقلُه يتبين تقريرُ شيخ الإسلام ابن تيمية لهذه القاعدة العظيمة من قواعد باب الأسماء.

ومضمون هذه القاعدة: أنَّ أسماءَ الله لها نوعان من الدلالة: دلالةٌ على الذات، ودلالةٌ على المعاني.

فهي أعلامٌ باعتبار دلالتها على الذات، فالسميعُ هو الله، والبصيرُ هو الله، والحكيم هو الله، والعزيزُ هو اللهُ، فهي أعلامٌ دالةٌ على ذاتِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فتكونُ مترادفةً بهذا الاعتبار؛ لدلالتها على مُسَمّى واحِدٍ.

---

(١) «الإيمان» (ص١٤٨).

(٢) الترادف هو: التعدد في اللفظ فقط دون أن يتعدد معناه. انظر: «شرح الكوكب المنير» للفتوحي (١/ ١٣٦).

(٣) التباين هو: أن يتعدد اللفظ والمعنى، فتكون ألفاظ متغايرة لمعان متغايرة. انظر: «شرح الكوكب المنير» للفتوحي (١/ ١٣٧).

(٤) «التسعينية» (٣/ ٨٠٨)، وانظر: «قاعدة في المحبة» (ص٧٩).

(٥) «القاعدة المراكشية» (ص٣٩).

وهي أوصافٌ باعتبار دلالةِ كلِّ اسم منها على وصفٍ لله ﷻ يليق به، فتكون متباينةً بهذا الاعتبار؛ لدلالةِ كل اسمٍ على معنى غيرِ المعنى الذي دلَّ عليه الاسمُ الآخر.

فأسماءُ الله أعلامٌ وأوصافٌ، أعلامٌ باعتبار الدلالة على الذات، وأوصافٌ باعتبار الدلالة على الصفَاتِ.

والوصفُ بها لا يُنَافي العلمِيَّة **في حَقِّ اللهِ**، بخلافِ أوصَافِ العبادِ فإنها تُنَافي عَلَمِيَّتَهم؛ لأنَّ أوصافَهم مشتركةٌ، فنافتها العلميَّةُ المختصةُ بخلاف أوصافه تعالى[1].

ودلالةُ الأسماء الحسنى على الصفات تكونُ إما بالمطابقَةِ، أو بالتضمُّنِ، أو بالالتزَامِ.

ودلالةُ المطابقة هي: دلالةُ اللفظِ على كامِلِ معناه، وسُمِّيت مطابقةً للتطابُقِ الحاصلِ بين معنى اللفظ وبين الفهم الذي استُفيد منها.

وأما دلالةُ التضمن فهي: دلالةُ اللفظِ على بعضِ معناه، وسميت تضمنًا؛ لأنَّ اللفظَ قد تضَمَّن معنى آخر إضافةً إلى المعنى الذي فُهِمَ منه.

بقي بيانُ دلالةِ الالتزام وهي: دلالةُ اللفظِ على أمرٍ خارج معناه، وسميت دلالةَ التـزام؛ لأنَّ المعنى المستفاد منه لم يدل عليه اللفظُ مباشرةً، ولكن معناه يلزَمُ منه هذا المعنى[2].

مثال ذلك: «الخالق» يدلُّ على ذات الله، وعلى صفة الخلق بالمطابقة، ويدلُّ على الذات وحدها وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمُّن، ويدلُّ على صفتي العلم والقدرة بالالتزام[3].

---

(١) «بدائع الفوائد» لابن القيم (١/ ٢٨٥).

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١٠/ ١٢)، و«مجموع الفتاوى» (١٠/ ٢٥٤)، و«آداب البحث والمناظرة» للشنقيطي (ص٢٠)، و«معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله» للشيخ محمد التميمي (ص٣٣٧).

(٣) «القواعد المثلى» للشيخ ابن عثيمين (ص٣٠).

وإذا ظهر معنى هذه القاعدة واتَّضَحَ فإنه يحسُنُ التنبيهُ على أقوالِ المخالفين لمذهب السلف في هذه القاعدة، حتى يكون هناك تصورٌ للحق تصورًا واضحًا.

خالف هذه القاعدةَ المعتزلةُ الذين زعموا أنَّ أسماءَ الله أعلامٌ محضةٌ لا معاني لها، ومنهم من قال: عليمٌ بلا علم، قديرٌ بلا قدرة، سميعٌ بصيرٌ بلا سمع ولا بصر، فأثبتوا الاسمَ دون ما تضمَّنَهُ من الصفات[1].

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: «مسألة: فإن قال: أتقولُون إنَّه ﷻ عالمٌ بعلم، وقادرٌ بقدرة، على ما يُحكى عن الكلابية، وهشام بن الحكم[2] في العلم المحدَث؟ قيل له: لا؛ بل نقول: هو عالمٌ، قادِرٌ، حيٌّ، سميعٌ، بصيرٌ، قديم لذاته»[3].

وقال الرازي في بيان مذهب المعتزلة: «اتفق أصحابُنا على أنه تعالى عالمٌ بالعلم، قادر بالقدرة، حيٌّ بالحياة، خلافًا للفلاسفة والمعتزلة»[4].

كما خالف هذه القاعدةَ الأشاعرةُ ومن وافقهم حيث إنَّ بعضَ الأسماءِ عندهم أعلامٌ محضةٌ ليست متضمنةً لمعان، وإنما ترجعُ إلى الذَّاتِ.

قال **الجويني**: «جميعُ أسماءِ الربِّ سبحانه تنقسم إلى ما يَدُلُّ على الذاتِ، أو يدُلُّ على الصفاتِ القديمة، وإلى ما يدُلُّ على الأفعالِ، أو ما يدُلُّ على النفي فيما يتقدَّسُ البارئ سبحانه عنه»[5].

---

(١) «التدمرية» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٨).

(٢) هو: هشام بن الحكم الكوفي الرافضي المشبِّه، له نظر وجدل، وَهو أَوَّلُ مَن قَالَ إنَّ اللَّهَ جِسمٌ. توفي ١٩٠هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٠/ ٥٤٤ ـ ٥٤٥)، و«مجموع الفتاوى» (٣/ ١٩٦)، و«مقالات الإسلاميين» (١/ ١٠٦)، و«الأعلام» للزركلي (٨/ ٨٥).

(٣) «المختصر في أصول الدين في ضمن رسائل العدل والتوحيد» (ص٣٢٩).

(٤) «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» (ص١٨٠).

(٥) «الإرشاد» (ص١٤٤).

ومن أمثلة الأسماء التي هي أعلامٌ محضةٌ عند الأشاعرة: اسمُ «الله».

قال **الجويني**: ««الله» فالصحيحُ أنه بمثابة الاسمِ العلمِ للبارئ سبحانه، ولا اشتقَاقَ له»[١].

وقال **الغزالي**: «ما يدلُّ على الذاتِ كقولك «الله»، وَيقرُبُ منه اسمُ «الحق» إذا أريدَ به الذات من حيث هي واجبةُ الوجود»[٢].



(١) «الإرشاد» (ص١٤٤).

(٢) «المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» (ص١٢٦).

المطلب الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«أسماءُ اللّهِ أعلامٌ وأوصافٌ»

بعد توضيح هذه القاعدة وبيان تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لها، أذكرُ في هذا المطلب أقوالَ أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة؛ ليظهر التوافقُ بين شيخ الإسلام ابن تيمية وأئمة السلف في هذا الباب العظيم - باب الأسماء -.

وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم:

📖 [عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]:

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «السيدُ الذي قد كَمُلَ في سُؤدَده، والشريفُ الذي قد كَمُلَ في شَرَفِهِ، والعظيمُ الذي قد عَظُمَ في عظَمتِهِ، والحليمُ الذي قد كَمُلَ في حلمِهِ، والغنيُّ الذي قد كَمُلَ في غناه، والجبَّارُ الذي قد كمُلَ في جبروتِهِ، والعالمُ الذي قد كَمُلَ في علمه، والحكيمُ الذي قد كمُلَ في حكمَتِهِ، وهو الذي قد كَمُلَ في أنواعِ الشَّرَفِ والسؤددِ، وهو اللهُ سبحانه هذه صفَتُهُ، لا تنبغي إلا له»[١].

وقال رضي الله عنه: «اللهُ: ذو الألوهيةِ والمَعبوديةِ على خلقه أجمعين»[٢].

(١) تقدم تخريجه (ص٣٥٤).

(٢) تقدم تخريجه (ص٣٥٥).

فقد قرَّر الصحابيُّ الجليلُ عبدُ الله بن عباس رضي الله عنهما أنَّ اللهَ الحليم الكامل في حلمِهِ، والعظيم الكامل في عظمَتِهِ، إلى آخر ما ذَكَرَ من أسماءٍ وصفَاتٍ، وهذا تقريرٌ منه أنَّ أسماءَ الله ليست أعلامًا محضةً، وإنما هي أسماءٌ دَلَّت على صفاتٍ، وله من تلك الصفَاتِ أكمَلُها، وكلُّها تدلُّ على مُسَمّى واحِد، كما قرَّر أنَّ اسمَ اللهِ له معنى وهو الألوهية، وهذا تقريرٌ منه أيضًا أنَّ أسماءَ الله دلت على صفَاتٍ.

[مجاهد بن جبر (١٠٣هـ)]:

وقال الإمام مجاهد: في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]: «بشيءٍ من أسمائِه»(١).

فقد بيَّن الإمامُ مجاهد: أنك سواءٌ دعوتَ اللهَ باسمه الرحمن أو بغيرِهِ مِنَ الأسماءِ الحسنى فإنك تدعُو اللهَ عز وجل؛ لأنَّ أسماءَ الله كلَّها دالةٌ على مُسَمًّى واحدٍ وهو اللهُ.

[عبد العزيز الكناني المكي (٢٤٠هـ)]:

وقال **الإمامُ عبد العزيز الكناني**(٢) رحمه الله: «كلُّ ما ذَكَرَ الله عز وجل أنه

---

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٩/ ٢٢٤) عن محمد بن عمرو عن أبي عاصم عن عيسى، ومن طريق أخرى عن الحارث عن الحسن عن ورقاء جميعًا عن ابن أبي نجيح عن مجاهد به. والأثر صحيح. قال ابن حجر في «العجاب في بيان الأسباب» (ص٥٧ ـ ٥٨): «مجاهد: يروى التفسير عنه من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد، والطرق إلى ابن أبي نجيح قوية».
وأما ابن أبي نجيح، فقد قال فيه الذهبي في «السير» (٦/ ١٢٦): «هو من أخص الناس بمجاهد». وقال ابن حجر في «التقريب» (ص٣٨٥): «ثقة»، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٤٠٩): «وقول القائل لا تصح رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد. جوابه: أن تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد من أصح التفاسير؛ بل ليس بأيدي أهل التفسير كتاب في التفسير أصح من تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد إلا أن يكون نظيره في الصحة».

(٢) هو: عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز الكناني المكي أبو الحسن. قال الخطيب: «قدم بغداد في أيام المأمون، وجرت بينه وبين بشر المريسي مناظرة في القرآن، وهو صاحب كتاب «الحيدة»، وكان من أهل العلم والفضل، وله مصنفات عديدة، وكان ممن تفقه على الشافعي واشتهر بصحبته» انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢/ ٥٩٨).

خَلق ويخلق به الأشياء فهو شيءٌ واحدٌ له اسماء، هو كلامُ الله، هو قولُ الله، هو أمرُ الله، وهو الحقُّ، فقولُ الله هو كلامُه، وكلامُه هو الحق، والحقُّ هو أمرُه، وأمرُه هو قولُه، وقولُه هو الحق، وهي أسماءٌ شتى لشيءٍ واحد، كما سمَّى كلامَه نورًا، وهدى، وشفاء، ورحمة، وقرآنًا، وفرقانًا، فهذا مثل ذلك، وذلك مثل هذا.

وإنما أجرَى الله ﷻ مثلَ هذا على كلامه **كما أجراه على نفسِهِ؛ لأنَّه من ذاته، فسمَّى كلامَه بأسماء كثيرةٍ، وهي شيءٌ واحدٌ كما سمى نفسَه بأسماء كثيرةٍ، وهو واحدٌ أحدٌ صمدٌ**»[١].

فقد ذكر الإمامُ عبد العزيز الكناني: أنَّ اللهَ قد سمَّى نفسَه بأسماء كثيرةٍ وهو واحدٌ، وهذا تقريرٌ منه لكون أسماءِ الله أعلامًا باعتبار دلالتها على الذات، وهذه الأسماءُ كلُّ اسمٍ منها دَلَّ على معنى لم يدُلَّ عليه الاسمُ الآخَرُ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]:

وقال **الإمام الدارمي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «أسماء الله هي تحقيقُ صفاته، سواء عليك قلت: عبدتُ الله، أو عبدتُ الرحمنَ أو الرحيم، أو الملكَ، العزيزَ، الحكيم، وسواء على الرجل قال: كفرتُ بالله، أو قال: كفرت بالرحمن الرحيم، أو بالخالق العزيز الحكيم، وسواء عليك قلت: عبد الله، أو عبد الرحمن، أو عبد العزيز، أو عبد المجيد، وسواء عليك قلت: يا ألله، يا رحمن، أو يا رحيم، أو يا ملك يا عزيز يا جبار، بأيِّ اسمٍ دعوتَه من هذه الأسماءِ أو أَضَفتَهُ إليه، فإنما تدعُو اللهَ نفسَه، مَن شكَّ فيه فقد كَفَرَ»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأسماءُ الله صفاتُه ليس شيءٌ منها مخالفًا لصفَاتِهِ، ولا

---

(١) «الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن» (ص٣٩ ـ ٤٠).

(٢) «نقض عثمان على المريسي» (ص١١ ـ ١٢).

شيءٌ من صفاته مخالفًا للأسماء؛ فمن ادَّعى أنَّ صفةً من صفَاتِ اللهِ تعالى مخلوقةٌ، أو مستعارةٌ فقد كَفَرَ وفجر؛ لأنك إذا قلت: الله فهو الله، وإذا قلت: الرحمنُ فهو الرحمنُ، وهو اللهُ، وإذا قلت: الرحيمُ فهو كذلك، وإذا قلت: حكيمٌ، عليمٌ، حميدٌ، مجيدٌ، جبارٌ، متكبرٌ، قاهرٌ، قادرٌ فهو كذلك، وهو اللهُ سواء، لا يخالف اسمٌ له صفتَه، ولا صفتُه اسمًا»[1].

فقد قرر الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ ما قرره الإمامُ الكناني من أنَّ الله قد سمَّى نفسَه بأسماءٍ كثيرةٍ وهو واحدٌ، فبأيِّ اسم من أسماءِ اللهِ دعوتَهُ فإنما تدعُو اللهَ؛ لأنَّ أسماءَهُ كلَّها مترادفَةٌ باعتبارِ دلالَّتِها على الذَّاتِ.

كما قرر أيضًا أنَّ أسماءَ الله متباينةٌ باعتبارِ ما دلَّت عليه من صفاتٍ، فكلُّ اسم يَحمل صفةً ليست هي الصفَةُ الأخرى، وبيَّن أنَّ أسماءَ اللهِ لا تخالفُ صفاتِهِ، ولا صفاته تخالفُ أسماءَهُ.

فهذه النقولُ عن أئمة السلف تَبيَّن منها أنهم يقررون أنَّ أسماءَ الله أعلامٌ وأوصافٌ.

وخلاصةُ كلام أئمة السلف في هذه القاعدة يدور على أمرين:

١ - أسماءُ الله مترادفةٌ باعتبار دلالتها على الذات.

٢ - أسماءُ الله متباينةٌ باعتبار دلالتها على الصفات.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير أن أسماءَ الله أعلامٌ وأوصافٌ.

فقد قرر أن أسماءَ الله كلَّها لمسمى واحد، وإن كان كلُّ اسم منها يدل على نعتٍ ووصفٍ لا يدل عليه الاسمُ الآخر، فتكون متفقةً مترادفةً باعتبار دلالتها على الذات، متباينةً باعتبار دلالتها على الصفات.

كما وضَّحَ كلام السلف، فذكر أنَّ أسماء الله الحسنى لَيسَت مترادِفَةً

---

(١) «نقض عثمان على المريسي» (ص١٣).

بحيث يكونُ معنى كلٍّ اسمٍ هو معنى الاسمِ الآخر، ولا هي أيضًا متباينَة التبَايُن في المسمَّى وفي صفتِهِ؛ بل هي من جهَةِ دلالَتِها على المسمَّى كالمترادِفَةِ، ومن جهة دلالَتِها على صفَاتِهِ كالمتباينة.

فاتضح بما سبق أن شيخَ الإسلام ابن تيمية موافقٌ لأئمة السلف، مُوَضِّحٌ لمذهبهم، لم يخرج عن هديهم، ولم يسلك غير طريقهم.



المطلب الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«أسماءُ اللّهِ أعلامٌ وأوصافٌ»

إنَّ مستندَ أئمةِ السلف وشيخِ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدةِ: القرآنُ الكريمُ، والسنةُ الصحيحةُ، فلم تخرج أقوالُهم في تقرير هذه القاعدة وغيرها من قواعدِ باب الأسماء عن الكتاب والسنة.

۞ وإليك بعض الأدلةِ الدالةِ على تقرير هذه القاعدة:

قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

وجه الدلالة: أن اللهَ ﷻ أخبر في هذه الآيةِ الكريمة أن الإنسانَ سواءٌ دعا باسم الله أو باسم الرحمن فهو إنما يدعُو اللهَ، فإذا قلت: الله فهو الله، وإذا قلت: الرحمن فهو الرحمن، فلا يخالف كلُّ واحدٍ منهما الآخَر في دلالَتِهِ على مُسَمًّى واحِدٍ، كما أنَّ اسمَ الله من حيث المعنى ليس هو كاسمِ الرحمن، وهكذا سائرُ أسمائه الحسنى كلُّها تدلُّ على مسمًّى واحدٍ، وهي من حيث المعنى يختلِفُ كلُّ اسمٍ منها عن الآخَرِ، فتكونُ أسماءُ الله مترادفةً باعتبار دلالتها على الذات، متباينةً باعتبار دلالتها على المعنى.

قال **الإمام الدارمي**: «وسواء عليك قلت: يا الله، يا رحمن، أو يا رحيم، أو يا ملك، يا عزيز، يا جبار، بأيٍّ اسمٍ دعوتَه من هذه الأسماءِ أو أَضَفتَهُ إليه، فإنما تدعُو اللهَ نفسَه»[1].

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ وصَف أسماءَه بأنها حسنى، فهي لم تكن حُسنى لمجرَّدِ اللفظ ولكن لدلالَتِها على المعاني، ومعلومٌ أنَّ معنى اسمِ اللهِ العليم هو غيرُ معنى اسم اللهِ الرحيم، وهكذا بَقِيَّةُ أسمائه سبحانه، فإنها متباينةٌ باعتبار دلالتها على المعنى.

قال **ابن القيم**: «أسماءُ الرب تعالى كلها أسماءُ مدحٍ، ولو كانت ألفاظًا مجردةً لا معاني لها لم تدلَّ على المدح، وقد وَصَفَهَا اللهُ سبحانه بأنها حسنى كُلُّها، فقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠] فهي لم تكن حسنى لمجرد اللفظ؛ بل لدلالَتِها على أوصافِ الكمالِ»[2].

وقال تعالى: ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠].

وقال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ۖ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢٦﴾ وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَـٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦-٢٢٧].

وجه الدلالة: أن اللهَ ﷻ علَّلَ أحكامَه وأفعالَه بأسمائِهِ، وهذا فيه دلالةٌ على أنَّ لها معنى، فلو لم يكن لها معنى لما كانَ التعليلُ صحيحًا[3].

---

(١) «نقض عثمان على المريسي» (ص١١ ـ ١٢).

(٢) «جلاء الأفهام» (ص١٨٥).

(٣) انظر: «جلاء الأفهام» لابن القيم (ص١٨٦).

وقال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البَقَرَة: ١٦٣].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَٰهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [طه: ٩٨].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِن قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَٰنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾ [طه: ٩٠].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ يستدلُّ بأسمائِه على توحيده ونفيِ الشريك عنه، ولو كانت أسماءً لا معنى لها لم تدلَّ على ذلك[١].

فعُلم مما تقدم ذكرُه من النصوصِ الشرعية أنَّ أسماءَ الله ـ جل وعلا ـ كلَّها تدلُّ على مسمًّى واحد، فإذا قلت: الله فهو الله، وإذا قلت الرحمن: فهو الرحمن، كما دلت النصوصُ الشرعيةُ أيضًا على أنَّ أسماءَ الله من حيث المعنى تختلفُ، فليسَ اسمُ (الله) من حيث المعنى كاسم (الرحمن)، وهكذا.

وعلى هذا تكونُ النصوصُ الشرعيةُ قد دَلَّت على أن أسماءَ الله مترادفةٌ باعتبار دلالتها على الذات، متباينةٌ باعتبار دلالتها على المعنى.



(١) «جلاء الأفهام» لابن القيم (ص١٨٩).

المبحث الثالث:

قاعدة:

«كلُّ ما كان مُسمَّاهُ مُنقسِمًا إلى كمالٍ ونقصٍ لم يَدخل اسمُه في الأسماءِ الحسنى»

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.



المطلب الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«كلُّ ما كان مُسمَّاهُ مُنقسِمًا إلى كمالٍ ونقصٍ لم يَدخل اسمُه في الأسماءِ الحسنى»

هذه القاعدةُ من القواعدِ المهمَّةِ في باب الأسماء، وقد سلك فيها شيخُ الإسلام ابن تيمية مسلَك أئمة أهل السنة والجماعة في أنَّ ما كان مُسمَّاه منقسمًا إلى كمالٍ ونقصٍ لم يدخل اسمُه في الأسماءِ الحسنى.

ويدلُّ على ذلك ما سأنقله من أقواله:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما تسميتُه سبحانه بأنه مريدٌ، وأنَّه مُتكلمٌ، فإنَّ هذين الاسمين لم يَرِدا في القرآن ولا في الأسماءِ الحسنى المعروفة، ومعناهما حقٌّ، ولكنَّ الأسماءَ الحسنى المعروفة هي التي يُدعى اللهُ بها، وهي التي جاءَت في الكتاب والسنة، **وهي التي تقتضي المدحَ والثناءَ بنفسها.**

والعلم والقدرة والرحمة ونحو ذلك وهي في نفسِها صفاتُ مدحٍ، والأسماءُ الدَّالَّةُ عليها أسماءُ مدحٍ.

وأما الكلامُ والإرادةُ، فلما كان جنسُه ينقسم إلى محمودٍ كالصدق والعدل، وإلى مذمومٍ كالظلم والكذب، واللهُ تعالى لا يوصَفُ إلا بالمحمود دونَ المذمُوم، جاءَ ما يوصَفُ به من الكلامِ والإرادةِ في أسماءٍ تخصُّ المحمود؛ كاسمه: الحكيم، والرحيم، والصادق، والمؤمن، والشهيد،

والرءوف، والحليم، والفتاح، ونحو ذلك مما يتضمن معنى الكلام ومعنى الإرادة.

فإنَّ الكلامَ نوعان: إنشاء وإخبار، والإخبارُ ينقسم إلى صدقٍ وكذبٍ، والله تعالى يوصَفُ بالصِّدقِ دون الكذِبِ؛ والإنشاءُ نوعان: إنشاءُ تكوينٍ، وإنشاءُ تشريعٍ، فإنه سبحانه له الخلقُ والأمرُ، وإنما أمرُهُ إذا أرادَ شيئًا أن يقولَ له: كُنْ فيكونُ.

والتكوينُ يستلزمُ الإرادَةَ عند جماهيرِ الخلائق، وكذلك يستلزم الكلامَ عند أكثرِ أهلِ الإثبات.

وأما التشريعُ فيستلزم الكلامَ، وفي استلزامه الإرادة نزاعٌ، والصوابُ أنه يستلزم أحدَ نوعي الإرادة كما سنبين إن شاء الله، والإنشاءُ يتضمن الأمرَ والنهيَ والإباحةَ، والله تعالى يوصف بأنه يأمر بالخير، وينهى عن الشر، فهو سبحانه لا يأمر بالفحشاء.

وكذلك الإرادة قد نزه نفسه عن بعض أنواعها كقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ [آل عمران: ١٠٨]، وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ **فلهذا لم يجئ في أسمائه الحسنى المأثورة: المتكلمُ والمريدُ**»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واللهُ له الأسماءُ الحسنَى ليسَ له مَثلُ السَّوءِ قطُّ، فكذلك أيضًا الأسماءُ التي فيها عمومٌ وإطلاقٌ لما يُحمَدُ ويُذَمُّ لا توجَد في أسماءِ الله الحسنى؛ لأنها لا تَدُلُّ على ما يُحمَدُ الربُّ به ويُمدَحُ»[٢].

ومما تقدم نقلُه: يظهر جليًّا تقريرُ شيخ الإسلام ابن تيمية لهذه القاعدة، وهي قاعدةٌ مهمةٌ من القواعد التي قررها أئمة السلف في باب الأسماء؛ لبيان ما يَصلُح أن يكونَ اسمًا لله ﷻ وما لا يَصلُحُ أن يكونَ اسمًا.

---

(١) «شرح الأصبهانية» (ص٥ ـ ٧).

(٢) «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٣٠٠ ـ ٣٠١).

ومضمون هذه القاعدة: أنَّ الصفةَ التي يُشتقُّ منها الاسم إذا كان جِنسُها مُنقَسِمًا إلى مدحٍ وذمٍّ لا يكون اسمُها داخلًا في أسماءِ اللهِ ﷻ؛ لأنها لا تدُلُّ على ما يُحمَدُ الربُّ به ويُمدَحُ.

فإنَّ الله ﷻ لم يتَسَمَّ بالمتكلم ولا بالمريد؛ وذلك أنَّ جنسَ الكلام والإرادة ينقسم إلى محمودٍ ومذموم، فالمتكلمُ قد يتكَلَّمُ بصدقٍ وعدلٍ، وقد يتكلمُ بكَذِبٍ وظلمٍ. وأما المريدُ فإنَّه قد يريدُ خيرًا، وقد يريد شرًّا.

فلما كانَ الاسمُ يَشترك فيه المحمودُ والمذمومُ لم يصحَّ إطلاقُ ما كان مُسَمَّاه منقسمًا إلى كمالٍ ونقصٍ اسمًا لله ﷻ.

وبهذه القاعدَةِ يَتَّضِحُ خطَأ مَن اشتقَّ لله ﷻ **أسماء من كُلِّ فعلٍ أخبَرَ اللهُ به عن نفسِه، كمن اشتقَّ للهِ منها اسم الماكرِ والخادِعِ والمنتقم.**

قال **شيخ الإسلام** رحمه الله: «واسم «المنتقم» ليسَ مِن أسماءِ اللهِ الحسنى الثابتَةِ عن النبي ﷺ؛ وإنما جاء في القرآنِ مُقَيَّدًا، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلۡمُجۡرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ٢٢﴾ [السَّجدَة: ٢٢].

وقوله: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ ٤﴾ [آل عِمرَان: ٤]»[(١)].

وقال **ابن القيم** رحمه الله: «إنَّ اللهَ تعالى لم يَصف نفسَه بالكيدِ والمكرِ والخدَاع والاستهزاءِ مطلقًا، ولا ذلك داخلٌ في أسمائِهِ الحسنى، وَمَن ظَنَّ مِن الجُهَّال المصنِّفِين في شرح الأسماء الحسنى أنَّ من أسمائه تعالى الماكرَ، المخادعَ، المستهزئ، الكائدَ؛ فقد فاهَ بأمرٍ عظيم تقشعرُّ منه الجلودُ، وتكاد الأسماعُ تَصمُّ عند سماعه، وغرَّ هذا الجاهل أنه سبحانه وتعالى أطلَقَ على نفسِهِ هذه الأفعالَ، فاشتق له منها أسماء، وأسماؤه تعالى كلُّها حسنى فأدخَلَها في الأسماءِ الحسنى، وأدخلَها وقَرَنَها بالرحيم، الودود، الحكيم، الكريم، وهذا جهلٌ عظيمٌ، فإن هذه الأفعالَ ليست ممدوحةً مطلقًا؛ بل

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٨/ ٩٦).

تُمدَحُ في موضعٍ وتُذَمُّ في موضع، فلا يجوزُ إطلاقُ أفعالها على اللهِ تعالى مطلقًا.

فلا يُقال إنه تعالى يمكرُ ويُخادعُ ويَستهزئ ويكيد، فكذلك بطريق الأولى لا يُشتَقُّ له منها أسماء يُسمَّى بها؛ بل إذا كان لم يأتِ في أسمائه الحسنى المريدُ والمتكلمُ ولا الفاعل ولا الصانع؛ لأنَّ مُسَمَّياتها تنقسِمُ إلى ممدوحٍ ومذمومٍ، وإنما يوصف بالأنواع المحمودة منها، كالحليم والحكيم والعزيزِ والفعالِ لما يريد، فكيف يكونُ منها الماكر والمخادع والمستهزئ؟!

ثم يلزم هذا الغالطَ أن يجعَلَ من أسمائه الحسنى: الداعي، والآتي، والجائي، والذاهب، والقادم، والرائد، والناسي، والقاسم، والساخط، والغضبان، واللاعن، إلى أضعافِ أضعافِ ذلك من الأسماءِ التي أطلق تعالى على نفسِهِ أفعالها في القرآن، وهذا لا يقولُه مسلمٌ ولا عاقِلٌ.

والمقصودُ: أنَّ الله سبحانه لم يصِف نفسَه بالكيد والمكر والخداع إلا على وَجهِ الجزاءِ لمن فَعَلَ ذلك بغير حقٍّ، وقد عُلم أنَّ المجازاة على ذلك حسنةٌ من المخلُوقِ، فكيفَ مِنَ الخالق ﷻ؟»(١).



---

(١) «مختصر الصواعق» للموصلي (٢/ ٧٤٥ ـ ٧٤٦).

المطلب الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«كلُّ ما كان مُسمَّاهُ مُنقسِمًا إلى كمالٍ ونقصٍ لم يَدخل اسمُه في الأسماءِ الحسنى»

بعد توضيحِ هذه القاعدة، وبيانِ تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لها، أذكرُ في هذا المطلب أقوالَ أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة.

فإليك هذه الأقوال:

[مالك بن دينار (١٣٠هـ)]:

قال **الإمام مالك بن دينار**[(١)] رَحِمَهُ اللَّهُ: «تباركتَ يا ربَّ العالمين، يُسبِّحك الليل والنهار، ويُسبحك الثلجُ، ويُسبحك الرعدُ، ويُسبحك المطرُ، ويُسبحك الندى، وتُسبح لك السماءُ، وتُسبح لك الأرضُ، وتُسبحكَ النجومُ، وتُسبحك جنودُك كلُّهم، تباركت أسماؤُك المبارَكَةُ المقدَّسَة التي لك بهن نُسبِّح ونُقدسُ ونُهَلِّلُ، لا إله إلا أنت»[(٢)].

---

(١) هو: مالك بن دينار، علم العلماء الأبرار، معدود في ثقات التابعين، ومن أعيان كتبة المصاحف، ولد في أيام ابن عباس توفي: ١٣٠هـ انظر «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٥/ ٣٦٢ ـ ٣٦٩).

(٢) أخرجه أبو الشيخ في كتاب «العظمة» (٥/ ١٧٥٢) عن جعفر بن أحمد عن إبراهيم بن الجنيد عن عيسى بن عبد العزيز العمي عن أبيه عن مالك به. وعبد العزيز قال فيه الذهبي في «السير» (٨/ ٣٦٩): «المحدث الحافظ الثبت» وأما ابنه فلم أقف على من ذكر فيه جرحًا أو تعديلاً.

فقد بيَّن الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ أن أسماءَ الله مباركةٌ مقدَّسةٌ، وهذا يعني أنه يقررُ أنَّ أسماءَ الله ليس فيها نقصٌ ولا عيبٌ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ، فهي كلُّها حُسنى؛ لأنَّ هذا هو مقتضَى وصفِهِ لأسماءِ الله بأنها مقدسةٌ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]:

وقال **الإمام الدارمي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «فهو اللهُ، الرحمنُ الرحيمُ، قريبٌ مجيبٌ، مُتَكلمٌ قائِلٌ، وشاءٍ مريد، فعالٌ لما يريدُ، الأوَّلُ قبلَ كلِّ شيءٍ، والآخرُ بعدَ كلِّ شيءٍ، له الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ، وله الخلقُ والأمرُ، تبارك اللهُ ربُّ العالمين، وله الأسماءُ الحسنى، يسبحُ له ما في السموات والأرض وهو العزيزُ الحكيمُ»(١).

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]:

وقال **الإمام الطبري** رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۝٨﴾ [طه: ٨] يقول تعالى ذكره: لله الأسماءُ الحسنى، وهي هذه الأسماءُ التي سمَّى الله بها نفسَه»(٢).

فقد بيَّن الإمامان الدارمي والطبري أنَّ اللهَ سمَّى نفسَه بالأسماء الحسنى، ولم يُسمِّ نفسَه بما مُسمَّاه ينقسمُ إلى كمالٍ ونقصٍ، فأسماءُ الله ليس فيها نقصٌ بوجهٍ مِنَ الوجوه، فإذا كانت الصفةُ جنسها منقسم إلى مدحٍ وذمٍّ وتَسمَّى الله باسمها المطلق، لم تكن أسماءُ الله حسنى.

ومن خلال ما تقدم من نقل أقوالِ أئمة السلف يظهر تقريرُهم لهذه القاعدةِ من قواعد باب الأسماء.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمة السلف في تقرير أنَّ ما كان مُسمَّاه منقسمًا إلى كمالٍ ونقصٍ لم يدخل اسمُهُ في الأسماء الحسنى.

---

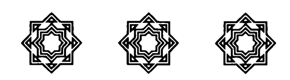
(١) «الرد على الجهمية» (ص١٨).

(٢) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (١٤/ ٧٠).

فبيَّن أنَّ الله لا يَتسمَّى بأنه مريدٌ، وأنه متكلمٌ ؛ لأنَّ الأسماءَ الحسنى هي التي تقتضي المدحَ والثناءَ بنفسها، كالعلم، والقدرة، والرحمة، ونحو ذلك، فهي في نفسها صفاتُ مدحٍ، والأسماءُ الدالةُ عليها أسماءُ مدحٍ.

وأما الكلامُ والإرادة، فلما كان جنسُه ينقسم إلى محمودٍ كالصدق والعدل، وإلى مذمومٍ كالظلم والكذب، لم يدخل اسمُهُ في الأسماء الحسنى.

وبعد هذا البيان يظهرُ أنَّ ما خلُصَت إليه أقوالُ أئمة السلف هو ما أفاده كلامُ شيخ الإسلام ابن تيمية، فيكون بحمد الله مُوَافقًا لهم، مقتديًا بهم.



المطلب الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«كلُّ ما كان مُسمَّاهُ مُنقسِمًا إلى كمالٍ ونقصٍ لم يَدخل اسمُه في الأسماءِ الحسنى»

إن هذه القاعدةَ العظيمةَ من قواعد باب الأسماء قد دلَّت عليها الأدلةُ الشرعيةُ، التي هي مصدرُ أئمة السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١١٠﴾﴾ [الإسراء: ١١٠].

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴿٨﴾﴾ [طه: ٨].

وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر: ٢٤].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ وصَف أسماءَه بأنها حسنى، فإذا كانت الصفةُ جنسها مُنقَسِم إلى مَدحٍ وذمٍّ وتسمَّى الله باسمها المطلَقِ لم تكن أسماءُ اللهِ حُسنى.

قال **الشيخ السعدي** رَحِمَهُ اللَّهُ في «تفسيره»[1]: «هذا بيانٌ لعظيم جلاله وسعَةِ أوصافِهِ بأنَّ له الأسماءَ الحسنى، أي: له كل اسمٍ حسنٍ، وضابطه: أنه كلُّ اسم دال على صفةٍ كمال عظيمة وبذلك كانت حسنى، فإنها لو دَلَّت على غيرِ صفة؛ بل كانت علَمًا محضًا لم تكن حسنى، وكذلك لو دلَّت على صفةٍ ليست بصفَةِ كمالٍ؛ بل إما صفَة نقصٍ، أو صِفَة منقسِمَة إلى المدحِ والقدح، لم تكن حسنى».

وبعد عرض هذه النصوص تتضحُ دلالةُ الآياتِ القرآنيةِ على أنَّ ما كان مُسماه منقسمًا إلى كمالٍ ونقصٍ لم يدخل اسمُه في الأسماء الحسنى.



(١) (ص٣٥١).

المبحث الرابع:

قاعدة:

«لا يُدعَى اللّهُ بالأسماءِ التي ليس فيها ما يدلُّ على المدحِ»

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني:** أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث:** الأدلة على هذه القاعدة.



المطلب الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«لا يُدعَى اللّهُ بالأسماءِ التي ليس فيها ما يدلُّ على المدحِ»

مِنَ القواعِدِ التي قرَّرها شيخُ الإسلام ابن تيمية: أنَّ الله يُدعى بأسمائِهِ الحسنى، ولا يُدعى بما يُخبَرُ به عن اللهِ من الأسماء، وهذا مما اتفق عليه سلفُ الأمة وأئمتُها.

ويتجلَّى ذلك من خلال عرض أقواله:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما تسميتُه سبحانه بأنه مريدٌ وأنه متكلمٌ فإن هذين الاسمين لم يَرِدا في القرآن ولا في الأسماءِ الحسنى المعروفة، ومعناهما حقٌّ، ولكنَّ الأسماءَ الحسنى المعروفَةَ هي التي يُدعى اللهُ بها، وهي التي جاءَت في الكتابِ والسنةِ، وهي التي تقتضي المدحَ والثناءَ بنفسها»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فهو سبحانه إنما يُدعَى بالأسماءِ الحسنى كما قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وأما إذا احتيجَ إلى الإخبَارِ عنه مثل أن يقال: ليس هو بقديمٍ ولا موجودٍ ولا ذاتٍ قائمَةٍ بنفسها ونحو ذلك، فقيل في تحقيق الإثباتِ بل هو سبحانه قديمٌ موجودٌ وهو ذاتٌ قائمةٌ بنفسها، وقيل: ليس بشيءٍ، فقيل: بل هو شيءٌ، فهذا سائغٌ، وإن كان لا

(١) «شرح الأصبهانية» (ص٥ ـ ٦).

يُدعى بمثلِ هذه الأسماءِ التي ليس فيها ما يَدُلُّ على المدحِ، كقول القائل: يا شيء؛ إذ كان هذا لفظًا يَعُمُّ كلَّ موجُودٍ، وكذلك لفظ: ذات وموجود ونحو ذلك»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «واللهُ تعالى قد أَمَرَ بتسبيحِ اسمِهِ، وأَمَرَ بالتسبيحِ باسمِه، كما أَمَرَ بدُعَائِهِ بأسمائه الحسنى، فيُدعَى بأسمائِهِ الحسنى»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويُفرَّق بينَ دعائِهِ والإخبار عنه، فلا يُدعَى إلا بالأسماءِ الحسنى، وأما الإخبارُ عنه: فلا يكونُ باسمٍ سيِّئٍ، لكن قد يكونُ باسمٍ حَسَنٍ، أو باسمٍ ليس بسيئٍ، وإن لم يُحكَم بحسنه»(٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأسماءُ الله ليس فيها ما يَدُلُّ على نقصٍ ولا حدوثٍ؛ بل فيها الأحسنُ الذي يدلُّ على الكمَالِ، وهي التي يُدعَى بها»(٤).

وبعد هذا العرض يتبين تقريرُ شيخ الإسلام ابن تيمية لهذه القاعدة، وهي قاعدةٌ عظيمةٌ من القواعد المتعلقةِ بأسماء الله جَلَّ جَلَالُهُ.

فاللهُ سبحانه لا يُدعى إلا بأسمائه الحسنى، وأما الأسماءُ التي ليس فيها ما يدلُّ على المدح كلفظ: شيء، وموجود، وذات؛ فإنه لا يَجوز دعاءُ الله بها، فيُفرَّق بين باب الدعاء وبين باب الإخبار، فلا يُدعى إلا بالأسماء الحسنى، وأما الإخبارُ عنه: فيُخبَر عن الله بالاسمِ الحسنِ أو بما ليس بسيئ وإن لم نحكم بحسنه.

فاتضح بما سبق: أنه يُفرَّق بين اللفظ الذي يُدعى الله به، وبين اللفظ الذي يُخبر به عنه، فإنه لا يُدعى الله إلا بالأسماء الحسنى، وأما الإخبارُ عنه فشرطه: ألا يكون باسم سيئ.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٩/ ٣٠١).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٢١٠).
(٣) «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٤٢).
(٤) «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٤٣).

وإذا كنا في العبارة عن النبيِّ ﷺ علينا أن نُفرقَ بين مخاطبته والإخبارِ عنه، فإذا خاطبناه كان علينا أن نَتأدَّب بآداب الله حيث قال: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النُّور: ٦٣]، فأمرَهم اللهُ أن يقولوا: يا رسول الله، بخلاف الإخبار عنه فيقال: محمد.

فالفرقُ بين مقامِ المخاطبةِ ومقامِ الإخبار فرقٌ ثابتٌ بالشرع والعقل، وبه يظهرُ الفرق بين ما يُدعى الله به من الأسماء الحسنى، وبين ما يُخبر به عنه مما هو حقٌّ ثابتٌ(١).



(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨)، و«مجموع الفتاوى» (٦/ ١٤٢ ـ ١٤٣).

المطلب الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«لا يُدعَى اللّه بالأسماءِ التي ليس فيها ما يدلُّ على المدحِ»

بعد أن وقفنا على تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لهذه القاعدة، أستعرضُ هنا ما وقفتُ عليه من أقوالِ أئمة السلف في تقرير أنَّ اللهَ لا يُدعى إلا بالأسماءِ الحسنى:

[أبو بكر الإسماعيلي (٣٧١هـ)]:

قال **الإمام أبو بكر الإسماعيلي**(١) رحمه الله: «اعلمُوا ـ رحمكم الله ـ أنَّ مذاهبَ أهلِ الحديث أهلِ السنة والجماعة الإقرارُ باللهِ، وملائكتهِ، وكتبِهِ، ورسلِهِ، وقبُول ما نَطَقَ به كتابُ اللهِ، وما صَحَّت به الروايةُ عن رسولِ الله ﷺ، لا مَعدِل عما وَرَدَا به، ويعتقدونَ أنَّ الله تعالى مَدعُوٌّ بأسمائِهِ الحسنى، موصوفٌ بصفاته التي وَصَفَ بها نفسَهُ ووصفَهُ بها نبيُّه ﷺ»(٢).

فقد قرر الإمامُ الإسماعيليُّ: أنَّ أهلَ الحديث أهلَ السنة والجماعة

(١) هو: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجرجاني الإسماعيلي الشافعي، أبو بكر. قال الحاكم: «كان الإسماعيلي واحد عصره، وشيخ المحدثين والفقهاء، وأجلهم في الرئاسة والمروءة والسخاء، ولا خلاف بين العلماء من الفريقين وعقلائهم في أبي بكر». ولد ٢٧٧هـ توفي: ٣٧١هـ. انظر «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٦/ ٢٩٢ ـ ٢٩٦).

(٢) «اعتقاد أهل السنة» (ص٣٥).

يعتقدونَ أنَّ الله يُدعَى بأسمائهِ الحسنى، فلا يُدعَى بغيرِها، وهذا إشارةٌ منه لإجماعِهِم.

فعُلم بذلك أنَّ أئمةَ السلف يُقرِّرُون هذه القاعدَةَ من قواعِدِ باب الأسماء.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمة السلف في تقريرها، فَذَكَرَ أنَّ اللهَ إنما يُدعى بالأسماءِ الحسنى.

كما فرَّق بين دعاء الله والإخبار عنه، فقرر أنه لا يُدعى إلا بالأسماء الحسنى، وأما الإخبار عنه: فلا يكونُ باسم سيئٍ، لكن قد يكونُ باسمٍ حسنٍ، أو باسم ليس بسيئٍ وإن لم يُحكم بحسنه.

وبهذا يكون شيخ الإسلام ابن تيمية مُوافقًا للسلف فيما قرَّرُوه، فلم يخرج في هديِهِ عن هديهم، ولم يسلك طريقًا غير طريقِهِم.



المطلب الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«لا يُدعَى اللّه بالأسماءِ التي ليس فيها ما يدلُّ على المدحِ»

إنَّ هذه القاعدةَ الذي قررها أئمةُ السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية قد دلَّت عليه الأدلةُ مِنَ الكتاب والسنَّةِ.

۞ ومن هذه الأدلةِ ما يلي:

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ وصَف أسماءَه بأنها حسنى، وأمر أن نَدعُوَهُ بتلك الأسماءِ التي وَصَفَها بأنها حُسنى، فَدَلَّ على أنَّه لا يجوزُ دعاءُ الله إلا بالأسماءِ الحسنى.

قال **الشيخ السعدي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تفسيره»[(١)]: «وَمِن تمامِ كونِها حسنى

(١) (ص٣٥٢).

أنه لا يُدعَى اللهُ إلا بها، ولذلك قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] وهذا شاملٌ لدعاء العبادة ودعاء المسألة، فيُدعَى في كلِّ مطلوبٍ بما يناسِبُ ذلك المطلوبَ، فيقول الداعي مثلًا: اللهم اغفر لي وارحمني، إنك أنت الغفور الرحيم».

وبعد هذا العرضِ لهذه النصوصِ الشرعيةِ يظهر أنها قد دلَّت على أنَّ اللهَ لا يُدعى بالأسماء التي ليس فيها ما يدلُّ على المدح، وإنما يُدعى بأسمائهِ الحسنى.



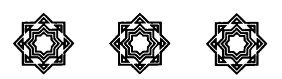
المبحث الخامس:

قاعدة:

«أسماءُ اللّهِ لا تتضمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوجوه»

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.



المطلب الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«أسماءُ اللّهِ لا تتضمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوجوه»

إنَّ الإمامَ ابنَ تيمية قد قرَّر أنَّ أسماءَ الله لا تتضمنُ شرًّا بوجهٍ من الوجوه، ووضَّح ذلك توضيحًا ظاهرًا، ويتجلَّى ذلك من خلال عرض أقواله:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واللهُ له الأسماءُ الحسنى ليس له مثلُ السوءِ قطُّ، فكذلك أيضًا الأسماءُ التي فيها عمومٌ وإطلاقٌ لما يُحمَدُ ويُذم لا توجَد في أسماءِ الله الحسنى؛ لأنَّها لا تدلُّ على ما يُحمد الربُّ به ويمدح»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولما كان لله الأسماءُ الحسنى كانت أسماؤُهُ متضَمِّنَةً لحكمته ورحمتِهِ وعدلِهِ، ولم يكن له سبحانه اسمٌ يُذكَر وحدَه يتضمَّنُ الشرَّ»(٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ليس من أسماءِ الله الحسنى اسمٌ يتضمن الشرَّ، وإنما يُذكر الشرُّ في مفعولاته»(٣).

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٣٠٠ ـ ٣٠١).

(٢) «شرح الأصبهانية» (ص٣٧٤).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٨/ ٩٦).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والكلامُ على أنَّ أسماءَ الله الحسنى لابُدَّ أن تتضَمَّن إضافَةَ الخير، والشرُّ داخلٌ في مفعولاته»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولهذا كان للهِ الأسماءُ الحسنى، فسَمَّى نفسَهُ بالأسماءِ الحسنى المقتضيةِ للخير، وإنما يُذكَرُ الشرُّ في المفعولات»(٢).

فعُلم مما تقدَّم من نقل أقوالِ شيخِ الإسلام ابن تيمية تقريرُه لهذه القاعدة، وهذه القاعدةُ من القواعِدِ التي قرَّرها أهل السنة والجماعة في باب الأسماء، فإنَّ الشرَّ لا يدخُلُ في شيءٍ من أسماءِ الله ولا صفاتهِ ولا في أفعالِه كما لا يلحَقُ ذاتَهُ ـ تباركَ وتعالى ـ فإنَّ ذاتَه لها الكمالُ المطلقُ الذي لا نقصَ فيه بوجهٍ من الوجوه وكذلك أسماؤه وأوصافُهُ لها الكمالُ المطلقُ من كُلِّ وجهٍ.

فأسماءُ الله لا عيبَ فيها ولا نقصَ بوجهٍ ما، وكذلك أفعالُه كلُّها خيراتٌ محضَةٌ لا شرَّ فيها أصلًا.

ولو فعلَ الشرَّ سبحانه لاشتُقَّ له منه اسمٌ، ولم تكن أسماؤه كلُّها حسنى، ولعادَ إليه منه حكمٌ تعالى وتقدَّس عن ذلك.

وما يفعَلُهُ مِن العَدلِ بعبادِهِ وعقوبَةِ من يستحِقُّ العقوبَةَ منهم هو خيرٌ محضٌ؛ إذ هو محضُ عدلِه وحكمَتِهِ، وإنما يَكُونُ شرًّا بالنسبَةِ إلى العبادِ، فالشرُّ وَقَعَ في تَعلُّقِه بهم، وقيامِه بهم لا في فِعلِهِ القَائِم به تعالى.

والشرُّ في مفعولاته المنفصلةِ عنه لا يُنكَرُ؛ لأنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ خالقُ الخيرِ والشرِّ(٣).



(١) «مجموع الفتاوى» (٨/ ٤٤٧).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٣/ ١٤٣).

(٣) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (٢/ ٧١٨ ـ ٧١٩).

المطلب الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة: «أسماءُ اللّهِ لا تتضمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوجوه»

بعد أن وقفنا على تقريرِ شيخ الإسلام ابن تيمية لهذه القاعدة، أستعرضُ هنا ما وقفتُ عليه من أقوال أئمة السلف في تقرير أنَّ أسماءَ الله لا تتضمن الشرَّ بوجهٍ من الوجوه.

وهي كما يلي:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]:

قال ابن عباس رضي الله عنه **في قوله** ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾: «تنزيه الله نفسَه عن السوء»[١]، فقد بيَّن الصحابيُّ الجليل رضي الله عنه أن الله نزَّه نفسَه عن كل سوءٍ وشرٍّ، وهذا شاملٌ لأسماء الله وصفاته وأفعاله.

[ميمون بن مهران (١١٧هـ)]:

وعن ميمون بنِ مهران[٢] أنه سُئل عن ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ **فقال**: «اسمٌ يُعظِّمُ اللهُ به، ويُحاشى عن السُّوءِ»[٣].

فقد بيَّن الإمامُ ميمون رحمه الله أن أسماءَ الله يُعَظِّمُ اللهُ بها، وهي مُنزَّهةٌ عن السُّوءِ والشَّرِّ.

---

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور»(١/ ٢٦٩).

(٢) هو: ميمون بن مهران، أبو أيوب الجزري الرقي، الإمام الحجة، عالم الجزيرة ومفتيها، ولد: ٤٠هـ توفي ١١٧هـ. انظر «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٥/ ٧١ ـ ٧٨).

(٣) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٢٦٩).

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]:

وقال **الإمام الدارمي** رَحِمَهُ اللهُ: «فهو اللهُ، الرحمنُ الرحيمُ، قريبٌ مجيبٌ، مُتَكلمٌ قائِلٌ، وشاءٍ مريد، فعالٌ لما يريد، الأوَّلُ قبلَ كلِّ شيء، والآخر بعدَ كل شيءٍ، له الأمرُ مِن قبلُ ومن بعدُ، وله الخلقُ والأمرُ، تبارك الله رب العالمين، وله الأسماءُ الحسنى، يُسَبِّحُ له ما في السمٰوات والأرض وهو العزيزُ الحكيمُ»(١).

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]:

وقال **الإمام الطبري** رَحِمَهُ اللهُ عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الإسراء: ١١٠]: «بأيِّ أسمائه جَلَّ جَلَالُهُ تدعونَ ربَّكُم، فإنما تدعُونَ واحدًا، وله الأسماءُ الحُسنَى»(٢).

فقد بيَّن الإمامان الدارمي والطبري أنَّ أسماءَ الله كلَّها حسنى، وإذا كانت حُسنى فإنها لا تَتَضَمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوجُوهِ.

فبان بحمد الله بهذه النقول عن هؤلاء الأئمة الأعلامِ أنهم مُتفقون على أنَّ أسماءَ الله لا تتضَمَّنُ شرًّا بوجهٍ من الوجُوهِ.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فبيَّن أنَّ الله له الأسماءُ الحسنى، وليس في أسماءِ الله الحسنى اسمٌ يَتضَمَّنُ الشرَّ، فإنَّ اللهَ ليس له مَثَلُ السّوء قط، كما بيَّن أنَّ الشرَّ إنما يَدخُلُ في مفعولاته جَلَّ جَلَالُهُ.

وفي ضوء ما سَبَقَ يظهَرُ جَلِيًّا أنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية قد وافقَ أئمةَ السلف في تقرير أنَّ أسماءَ اللهِ لا تتضمَّنُ الشَّرَّ بوجهٍ مِنَ الوُجُوهِ.

❖ ❖ ❖

---

(١) «الرد على الجهمية» (ص١٨).
(٢) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٩/ ٢٢٣).

المطلب الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«أسماءُ اللّه لا تتضمن الشرَّ بوجهٍ من الوجوه»

إنَّ هذه القاعدةَ التي قررها أئمة السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية قد دلت عليها الأدلةُ من الكتاب والسنة.

۞ **ومن هذه الأدلةِ التي دلت على هذه القاعدة ما يلي:**

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠].

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨].

وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٤].

وجه الدلالة: أنَّ الله جل جلاله وصَف أسماءَه بأنها حسنى، وإذا كانت حسنى فإنها لا تتضمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوجوه؛ إذ إنَّ أسماءَ الله ليس فيها اسمُ ذمٍّ ولا عيبٍ.

وعن عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال: «**وجهتُ وجهيَ للذي فطر السمٰوات والأرض حنيفًا وما**

أنا من المشركين، إنَّ صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريكَ له، وبذلك أمرتُ وأنا من المسلمين، اللهم أنت الملكُ لا إله إلا أنت، أنت ربي وأنا عبدُك، ظلمتُ نفسي واعترفتُ بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعًا، إنه لا يغفرُ الذُّنوبَ إلا أنت، واهدني لأحسَنِ الأخلاقِ لا يهدِي لأحسَنِها إلا أنت، واصرِف عني سيئَها لا يصرِفُ عني سيئها إلا أنت، لبَّيك وسعديك، والخيرُ كلُّه في يديك، والشرُّ ليسَ إليكَ، أنا بك وإليك، تبارَكتَ وتعاليتَ، أستغفِرُكَ وأتوبُ إليك»[1].

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ أخبر أن الشرَّ ليسَ إلى الله ﷻ، وهذا يَقتَضِي امتناعَ إضافةِ الشرِّ إلى اللهِ مطلقًا، سواء كان ذلك في أسمائِهِ، أو صفاتِهِ، أو أفعاله، فإنَّ ذاتَ اللهِ مُنزَّهَةٌ عن كلِّ شرٍّ، وكذلك أسماؤُهُ وصفاته.

قال **ابن القيم** ﵀: «والشرُّ ليس إليك، فهذا النفيُ يقتضي امتناعَ إضافةِ الشر إليه تعالى بوجه، فلا يُضاف إلى ذاته ولا صفاته ولا أسمائه ولا أفعاله، فإنَّ ذاته منزهةٌ عن كل شرٍّ، وصفاته كذلك؛ إذ كلُّها صفَاتُ كمالٍ ونعوتُ جلالٍ لا نقصَ فيها بوجهٍ من الوجُوهِ، وأسماؤُهُ كلها حُسنى ليس فيها اسمُ ذمٍّ ولا عيب، وأفعاله كلها حكمة ورحمة، مصلحة وإحسان وعدل، لا تخرج عن ذلك ألبتة، وهو المحمودُ على ذلك كلِّه، فيستحيلُ إضافةُ الشرِّ إليه»[2].

فبهذه النصوصِ ثبَتَت هذه القاعدة، وانطلاقًا من هذه النُّصوصِ قرَّرها أئمةُ السلف وتابَعَهُم على ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، فللهِ الحمدُ من قبلُ ومن بعدُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة النبي ﷺ ودعائه بالليل (ص٣١٤ ـ ٣١٥ح١٨١٢).

(٢) «طريق الهجرتين» (ص١٢٣).

المبحث السادس:

قاعدة:

«وُجوبُ إجراءِ الأسماءِ المزدوجةِ مجرى الاسمِ الواحدِ»

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.



المطلب الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«وُجوبُ إجراءِ الأسماءِ المزدوجةِ مجرى الاسمِ الواحدِ»

هذه القاعدةُ من القواعدِ المهمةِ في باب الأسماء، وقد سلك فيها شيخُ الإسلام ابن تيمية مسلَك غيره من أئمة أهل السنة والجماعة في أنَّ الأسماءَ المزدوجةَ تُجرى مجرى الاسمِ الواحد.

ويدلُّ على ذلك ما سأنقله من أقواله:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن هذا البابِ أسماءُ الله المقترنةُ، كالمعطي المانعِ، والضارِّ النافِعِ، المعزِّ المذِلِّ، الخافِضِ الرَّافع، فلا يُفردُ الاسمُ المانعُ عن قرينِهِ، ولا الضارُّ عن قرينِهِ؛ لأنَّ اقترانَهُما يدلُّ على العُمُومِ»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولم يجئ في أسمائِه ذِكرُ الضارِّ والمانِعِ والمذلِّ إلا مقرونًا، فيقال: الضارُّ النافِعُ، المعطي المانِعُ، المعِزُّ المذلُّ، فإنَّ الجمعَ بينهما يُبيِّن عمومَ القدرَةِ والخلقِ»[(٢)].

فهذه قاعدةٌ جليلةٌ من القواعِدِ التي قرَّرها شيخُ الإسلام ابن تيمية في باب الأسماء.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٨/ ٩٤ ـ ٩٥).

(٢) «شرح الأصبهانية» (ص٣٧٥).

والأسماءُ المزدوجةُ هي: الأسماءُ التي لا تُطلق على اللهِ بمفرَدِها، وإنما مقرونة بمقابلها.

ومن أمثلتها: المعطي المانعُ، الضَّارُّ النافِعُ، المعزُّ المذلُّ، القابضُ الباسِطُ، المضلُّ الهادي.

ومضمون هذه القاعدة: أنَّ الأسماءَ المزدوجةَ تُجرى مجرى الاسم الواحِدِ، ويمتنع فصلُ بعضِ حروفِها عن بعضٍ، فهي وإن تعدَّدت جارية مجرى الاسمِ الواحد؛ لأنَّ كمالَها في اقترانِ كلِّ اسمٍ بالآخر، ولذلك لم تجئ مفردةً، ولم تُطلَق على الله إلا مقترنةً.

فلو قلتَ: يا مُذل، يا ضار، يا مانع، وأخبرتَ بذلك؛ لم تكن مُثنيًا على الله ولا حامدًا له حتى تَذكرَ مقابلَها[(١)].

قال **الخطابي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «القابض الباسط: قد يحسُنُ في مثلِ هذين الاسمين أن يُقرَنَ أحدُهما في الذكر بالآخر وأن يوصَلَ به؛ ليكون ذلك أنبأ عن القُدرَةِ وأدلَّ على الحكمَةِ، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ۝٢٤٥﴾ [البَقَرَة: ٢٤٥].

وإذا ذكرتَ القابِضَ مُفردًا عن الباسِطِ كنتَ قد قصرتَ بالصفة على المنعِ والحرمان، وإذا أوصلتَ أحدهما بالآخر فقد جمعتَ بين الصفتين مُنبِئًا عن وجه الحكمة فيهما»[(٢)].

وقال **ابن الوزير** رَحِمَهُ اللَّهُ: «اسمُ الضار لا يجوز إفرادُه على النافع، فحين لم يَجز إفرادُه لم يكن مُفردًا من أسماء الله تعالى، وإذا وجب ضمُّه إلى النافع كانا معًا كالاسم الواحد المركَّب من كلمتين، مثل: عبد الله، وبعلبك، فلو نطقت بالضَّارِّ وَحدَهُ لم يَكُن اسمًا لذلك المسمَّى به، ومتى كان الاسمُ هو الضارّ النافع معًا كان في معنى مالك الضُرِّ والنفعِ، وذلك

---

(١) انظر: «بدائع الفوائد» (١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥).

(٢) «شأن الدعاء» (ص٥٧ ـ ٥٨).

في معنى مالك الأمر كله، ومالك الملك، وهذا المعنى من الأسماء الحسنى.

وهو في معنى قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦] الآية، وهو في معنى القدير على كل شيء»[١].



(١) «إيثار الحق على الخلق» (ص١٧٤).

المطلب الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«وُجوبُ إجراءِ الأسماءِ المزدوجةِ مجرى الاسمِ الواحدِ»

تقدَّم معنا أنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية يُقرِّر أنَّ الأسماءَ المزدوجةَ تُجرى مجرى الاسم الواحد، وعلى ذلك آثارٌ عن أئمة السلف.

وفيما يلي عرضٌ لما وقفتُ عليه من أقوالهم:

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]:

قال **الإمام الدارمي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فاللهُ الحيُّ القيومُ، القابِضُ الباسطُ، يتحرَّكُ إذا شاء، ويفعَلُ ما يشاء»(١).

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]:

وقال **الإمام ابن بطة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فاللهُ الضارُّ النافعُ، المُضلُّ الهادي، يفعَلُ ما يشاء ويحكم ما يريدُ، لا مُعقِّبَ لحكمِهِ، ولا رادَّ لقضائه، ولا مُنَازِعَ له في أمره، ولا شريكَ له في مُلكه، ولا غالب له في سلطانه»(٢).

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]:

وقال **الإمام أبو القاسم التيمي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن أسماءِ الله: القابضُ

---

(١) «نقض عثمان على المريسي» (ص١٦٤).

(٢) «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٢/ ٤٥).

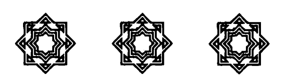
الباسِطُ؛ قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ﴾ [البَقَرَة: ٢٤٥]، ومعناه: يُوسِّع الرزقَ ويقترُهُ ويبسطهُ بجودِهِ ويقبضُهُ بعدلِهِ على النظَرِ لعبدِهِ، قال الله تعالى: ﴿وَلَوۡ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزۡقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الشّورىٰ: ٢٧].

ومن أسمائه: الخافضُ الرافعُ؛ قيل: الخافض هو: الذي يخفض الجبارين وَيُذِل الفراعنة، والرافِعُ هو الذي يَرفَعُ أولياءَه وينصرُهُم على أعدائِهِم، يخفضُ مَن يشاءُ مِن عبادِهِ فَيَضَع قدره ويُخملُ ذكرَهُ، ويرفَعُ من يشاءُ فيُعلِي مَكَانَهُ ويرفَعُ شأنَهُ، لا يَعلُو إلا مَن رَفَعَهُ، ولا يَتَّضِع إلا مَن وَضَعه، وقيل: يخفضُ القسطَ ويرفعُهُ»(١).

ومن هذه النقولِ يتبين أنَّ أئمةَ السلف قد أَجرَوا الأسماءَ المزدوجةَ مجرى الاسمِ الواحِدِ ولم يَفصِلُوا بينها، فقد ذكر الإمامان الدارمي والتيمي: القابضَ الباسطَ ولم يفصلا بينها، كما ذكر الإمامُ ابن بطة: الضارَّ النافعَ المضلَّ الهادي، ولم يفصل بينها.

وقد وافق شيخ الإسلام ابن تيمية أئمَّة السلف في تقرير هذه القاعدة، فَذَكَرَ أنَّ أسماءَ الله المقترنةَ كالمعطي المانعِ، والضارِّ النافِعِ، المعزِّ المذلِّ، الخافضِ الرافعِ، لا تُفرَد، وإنما تُذكر مع مُقَابِلِها، فلا يُفرَدُ الاسمُ المانِع عن قرينِهِ، ولا الضار عن قرينِهِ؛ لأنَّ اقترانهما يدلُّ على العُمُومِ.

وبعد هذا البيان يتبيَّنُ أنَّ ما خلُصت إليه أقوالُ أئمةِ السلف هو ما أفادَهُ كلامُ شيخ الإسلام ابن تيمية، فيكونُ بحمدِ الله مُوافقًا لهم، مُوَضِّحًا لمذهبِهِم.



(١) «الحجة في بيان المحجة» (١/ ١٥٢).

المطلب الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«وُجوبُ إجراءِ الأسماءِ المزدوجةِ مَجرى الاسمِ الواحدِ»

إنَّ هذه القاعدةَ العظيمةَ من قواعدِ باب الأسماء قد دلت عليها الأدلةُ الشرعيةُ، التي هي مصدر أئمة السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ ومن هذه الأدلة ما يلي:

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١١٠﴾﴾ [الإسراء: ١١٠].

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴿٨﴾﴾ [طه: ٨].

وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر: ٢٤].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ وصَف أسماءَه بأنها حسنى، فليس فيها ما يدلُّ على النقصِ والعيبِ بوجهٍ من الوجوهِ، وكَمالُ الأسماءِ المزدوجة في اقترانِ كلِّ اسمٍ منها بالآخر، ولذلك لم تجئ مُفرَدَةً، ولم تُطلَق على اللهِ إلا مقتَرِنَةً.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: غلا السعرُ على عهد رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله، قد غلا السعرُّ، فسعِّر لنا، فقال: «**إنَّ اللهَ هو المسعِّرُ، القابضُ الباسط، الرازق، إني لأرجو أن ألقَى ربي وليس أحدٌ يَطلُبُنِي بمظلمَةٍ في دمٍ ولا مالٍ**»(١).

وجه الدلالة: أنَّ النبي ﷺ أجرى الأسماءَ المزدوجةَ مجرى الاسم الواحد ولم يَفصِل بينها؛ لأنَّ كمالَها في اقترانِ كُلِّ اسمٍ منها بالآخر، فدلَّ على أنَّ الأسماءَ المزدوجة تُجرى مجرى الاسم الواحِدِ.

ومن خلال ما تقدَّم عرضُه من آياتٍ قرآنيةٍ وأحاديثَ نبويةٍ تتبيَّنُ دلالة هذه النصوصِ على أنَّ الأسماءَ المزدوجة تُجرى مجرى الاسمِ الواحدِ؛ لأنَّ كمالها في اقترانها.



(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب البيوع، باب في التسعير (ص٥٢٦ح ٣٤٥١)، والترمذي في جامعه كتاب البيوع، باب ما جاء في التسعير (ص٣١١ح ١٣١٤)، وقال: «حديث حسن صحيح» وابنَ ماجه في سننه، في أبواب التجارات، باب من كره أن يسعر (ص٣١٥ح ٢٢٠٠)، قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/ ٩٦٢): «إسناده على شرط مسلم» وقال الألباني في «غاية المرام» (ص١٥٦): «إسناده صحيح، وهو على شرط مسلم، كما قال الحافظ في التلخيص».

المبحث السابع:

قاعدة:

«أسماءُ اللّهِ غيرُ مخلوقةٍ»

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثاني:** أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- **المطلب الثالث:** الأدلة على هذه القاعدة.



المطلب الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«أسماءُ اللّهِ غيرُ مخلوقةٍ»

هذه القاعدةُ من القواعد المهمَّةِ في باب الأسماء، وقد سلك فيها شيخُ الإسلام ابنُ تيمية مسلك غيرِهِ من أئمَّةِ أهلِ السنةِ والجماعَةِ في أنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقة، وَيَدُلُّ على ذلك ما سأنقلُهُ مِن أقوالِهِ:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «فإنَّ أسماءَ الله من كلامه، وكلامُه غيرُ مخلوق، وما اشتَقَّهُ هو من أسمائه فَتَكَلَّم به، فكلامُهُ به غيرُ مخلوقٍ»(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فصل في الاسم والمسمَّى هل هو هو، أو غيره؟ أو لا يقال هو هو، ولا يقال هو غيره؟ أو هو له؟ أو يُفصَّل في ذلك؟

فإنَّ الناسَ قد تنازَعُوا في ذلك، والنزاعُ اشتهَرَ في ذلك بعد الأئمةِ بعدَ أحمدَ وغيرِهِ، والذي كان معروفًا عند أئمَّةِ السنة ـ أحمد وغيره ـ : الإنكار على الجهمِيَّةِ الذين يقولون: أسماءُ اللهِ مخلوقةٌ، فيقولون: الاسم غيرُ المسَمَّى، وأسماءُ الله غيرُه، وما كان غيرُه فهو مخلُوقٌ، وهؤلاء هم الذين ذمَّهمُ السلَفُ، وغلَّظوا فيهم القولَ؛ لأنَّ أسماءَ اللهِ مِن كلامه، وكلامُ اللهِ غيرُ مخلوق؛ بل هو المتكلِّمُ به، وهو المسمِّي لنفسِهِ بما فيه مِنَ الأسماءِ»(٢).

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٥٠).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

ومضمونُ هذه القاعِدَةِ العظيمَةِ التي قَرَّرَها شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ: أنَّ اللهَ لم يَزَل بأسمائِهِ، فَلَم يَستفِد اسمَ الخالِقِ مِنَ الخلقِ، فإنَّ اللهَ هو الذي سمَّى نَفسَه بأسمائِهِ الحسنى، وليسَت أسماؤُهُ مِن فِعلِ الآدَمِيِّين وتسمياتِهم فتكونَ مخلُوقَةً.

ثم إنَّه لما كانَت أسماؤُه مُشتقَّةً مِن صفَاتِهِ، وَصِفاتُه أَزَلِيَّةٌ، كانت أسماؤُهُ أزليَّةً غيرَ مخلوقَةٍ، فالربُّ يُشتَقُّ له من صِفَاتِهِ أسماءٌ، ولا يُشتَقُّ له من مخلوقاتِهِ.

وإذا اتَّضح معنى هذه القاعدة فإنه يحسنُ ذكرُ مذاهبِ المخالفين لمذهَبِ السلف، حتى يكون هناك تصورٌ واضحٌ للقاعدة.

فإنه قد خالف هذه القاعدةَ الجهميةُ، والمعتـزلة،والكلابيةُ، والأشاعرةُ ومَن وافقهم.

فالجهميةُ والمعتزلةُ: زعموا أنَّ أسماءَ الله مخلوقةٌ، وأنَّ اللهَ ليس هو الذي سمَّى نفسَه، وقد يقولون: إنَّ الله تكلَّم بها، وسمَّى نفسَه بهذه الأسماءِ، بمعنى أنَّه خَلقَهَا في غيرِهِ، لا بمعنى أنَّهُ تكلَّم بها الكلامَ القَائمَ به، فالاسمُ عندَهُم غيرُ المسَمَّى[1].

وكلامُهم هذا مبنيٌّ على القَولِ بخلقِ القُرآنِ؛ لأنَّ أسماءَ الله من كلامِ الله، فإذا كان كلامُه مخلوقًا كانت أسماؤُه مخلوقةً، فلما قالوا: أسماءُ الله مخلوقةٌ كان لابُدَّ لهم من أن يقولوا الاسمُ غيرُ المسمَّى، وأسماءُ الله غيرُه، وما كان غيرُهُ فهو مخلوقٌ[2].

وأما الكلابيةُ **والأشاعرةُ**: فهؤلاء وَافقُوا أهلَ السُّنةِ والجماعة في اللفظِ، ووافقوا الجهميةَ والمعتزلةَ في المعنى، فقالوا بقول أهلِ السنة والجماعة: إنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقة، ولم يَكُن مُرَادُهُم هو مراد أهلِ السنة

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٦٥٤)، و«مجموع الفتاوى» (٦/ ١٨٦).
(٢) انظر: المصدر السابق (٦/ ١٨٦).

والجماعة؛ لأنَّ مُرَادَهم أنَّ الاسمَ هو عينُ المسمَّى، فالله بذاته غيرُ مخلوقٍ، فاسمُ اللهِ عندهم هُوَ اللهُ، وهذا مما لا تُنازِع فيه الجهميةُ والمعتزلةُ [(١)]، فقولُ الكلابيةِ والأشاعرةِ هذا هو بَقيَّةٌ بَقِيَت لهم من مذهبِ المعتزلةِ؛ وقد اعتَرَفَ بهذا البيجوري في «تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد» عند كلامه عن هذه المسألة فقال: «وبالجملة فهذا المبحثُ لم يَصفُ»[(٢)].

قال **أبو المعالي الجويني**: «وذكَر بعضُ أئمتِنا أنَّ كلَّ اسمٍ هو المسمَّى بعينه، وصار إلى أن الربَّ ﷻ إذا سُمِّي خالقًا، فالخالقُ هو الاسمُ، وهو الربُّ تعالى»[(٣)].

وقال **البغداديُّ**[(٤)]: «اختلفوا في الاسم؛ فقال أكثرُ أصحابِنا: إنَّه المسمَّى، والعباراتُ عنه تسمياتٌ له، وقد نصَّ أبو الحسن الأشعري على هذا القولِ في كتاب تفسير القرآن»[(٥)].

كما أنَّ الأشاعرةَ يُفرِّقون بين التسميةِ والاسم، فالتسميةُ ـ التي هي الأسماءُ الحسنى[(٦)]، وإنما عُبِّر عنها بالأسماءِ تَوَسُّعًا ـ عندهم مخلوقةٌ، ومرادُهم بالتسمية: اللفظُ الدالُّ على الاسمِ، فقولُ القائل: زيد، هو التسميةُ، والمفهومُ من قوله هو: الاسم.

قال **أبو المعالي الجويني**: «التسميةُ تَرجع عند أهلِ الحقِّ إلى لفظِ المسمَّى الدالِّ على الاسم، والاسمُ لا يرجعُ إلى لفظِهِ؛ بل هو مدلولُ التسميَةِ.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٩٢).

(٢) (ص١٠٠).

(٣) «الإرشاد» للجويني (ص١٤٣ ـ ١٤٤).

(٤) هو: عبد القاهر بن طاهر، أبو منصور البغدادي، نزيل خراسان. من أئمة الأصول والكلام. توفي: ٤٢٩هـ انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٧/ ٥٧٢ ـ ٥٧٣).

(٥) «أصول الدين» (ص١٣٧ ـ ١٣٨).

(٦) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٢٠١).

فإذا قال القائل: زيد، كان قولُه تسميةً، وكان المفهومُ منه اسمًا، والاسمُ هو المسمَّى في هذه الحالة»[(١)].

واحتج الأشاعرةُ ومن وافقهم على أنَّ الاسمَ هو المسمَّى بحجَجٍ؛ منها:

قال **الجويني**: «ثم الدليلُّ على أنَّ الاسمَ يُفارق التسميةَ، ويُراد به المسمَّى: آيٌ من كتابِ اللهِ تعالى، منها قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [الأعلى: ١]، وإنما المسبَّح وجودُ البارئ تعالى دون ألفاظِ الذاكرين، وقال ﷻ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرَّحمـٰن: ٧٨]، وقال: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم﴾ [النّجم: ٢٣].

ومعلومٌ أنَّ عبدةَ الأصنام ما عبدُوا اللفظَ والكلامَ، وإنما عبدُوا المسمَّيات لا التسميات»[(٢)].

والجواب: أنَّ للناس في قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ [الأعلى: ١]، وقوله: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرَّحمـٰن: ٧٨] قولين:

منهم من قال: الاسم صِلَة، والمراد سبِّح ربَّك، وتبارَكَ ربُّك، وإذا قيل: هو صلة، فهو زائدٌ لا معنى له؛ فيبطلُ قولُ الأشاعرةِ إنَّ مدلولَ لفظ اسم (ألف سين ميم) هو المسمَّى، فإنَّه لو كان له مدلُولٌ مرادٌ لم يكن صلةً.

ومنهم من قال: ليس بصلةٍ، وهو الصَّحيحُ، فإنَّ اللهَ أمرَ بتسبيح اسمِه، كما أمَر بذكر اسمه، والمقصودُ بتسبيحه وذكرِهِ هو تسبيحُ المسمَّى وذكرُه، فإنَّ المسبِّح والذاكِرَ إنما يسبِّح اسمَه ويذكُرُ اسمَه؛ فيقول: سبحان ربي الأعلى، فهو نطقَ بلفظ ربي الأعلى.

لكن هذا لا يدلُّ على أنَّ لفظَ اسمٍ الذي هو (ألف سين ميم) المرادُ

---

(١) «الإرشاد» للجويني (ص١٤١).

(٢) «الإرشاد» للجويني (ص١٤٢).

به المسمَّى، وإنما يدلُّ على أنَّ أسماءَ الله يراد بها المسمَّى مع أنها هي في نفسِها ليست هي المسمَّى، لكن يُراد بها المسمَّى[١].

وأما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم﴾ [النّجم: ٢٣].

فالجواب: أن الربَّ تعالى نفَى ما كان يعتقدُه المشركون وأثبت ضدَّه، فإنهم سموها آلهةً واعتقدوا ثبوتَ الإلهيةِ فيها؛ وليس فيها شيءٌ من الإلهية.

فإذا عبدُوها معتقدين إلهيتها مُسمِّين لها آلهة لم يكونوا قد عبدُوا إلا أسماءً ابتدعوها هُم ما أنزَلَ اللهُ بها من سلطانٍ؛ لأنَّ اللهَ لم يأمر بعبادة هذه ولا جعلَها آلهةً، كما قال: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴿٤٥﴾﴾ [الزّخرُف: ٤٥] فتكون عبادتُهم لما تصوَّروه في أنفسهم من معنى الإلهيةِ، وعبَّروا عنه بألسنتهم، وذلك أمرٌ موجودٌ في أذهانهم وألسنتهم لا حقيقةَ له في الخارجِ.

فليس المرادُ مِنَ الآيةِ ما ذَكَرَهُ الأشاعرةُ من أنكم تَعبدُونَ الأوثانَ المُسمَّاةَ[٢].

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية**: «لو اقتَصَرُوا على أنَّ أسماءَ الشيءِ إذا ذُكِرت في الكلام فالمراد بها المسمَّيات ـ كما ذكروهُ في قوله: «يا يحيى» ونحو ذلك ـ لَكان ذلك معنى واضحًا لا يُنازِعُهُ فيه مَن فَهِمَه، لكن لم يقتَصِرُوا على ذلك؛ ولهذا أنكر قولَهم جمهورُ الناس من أهل السنة وغيرهم؛ لما في قولِهم مِنَ الأمُورِ الباطلةِ مثل دعواهم أنَّ لفظَ اسم الذي هو (ا س م) معناه: ذاتُ الشيءِ ونفسُه، وأنَّ الأسماءَ ـ التي هي الأسماء ـ مثل زيد وعمرو هي التسميات؛ ليسَت هي أسماء المسَمَّيَات، وكلاهما باطلٌ مخالفٌ لما يعلَمهُ جميعُ الناس من جميعِ الأمَمِ ولما يقولونه.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٩٨ ـ ١٩٩).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٩٤).

فإنهم يقولون: إنَّ زيدًا وعَمرًا ونحوَ ذلك هي أسماءُ الناس، والتسميةُ جعلُ الشيءِ اسمًا لغيره، هي مصدر سمَّيتُهُ تَسمِيَةً إذا جَعلتَ له اسمًا، والاسم هو القولُ الدالُّ على المسمَّى، ليس الاسمُ الذي هو لفظ اسم هو المسمَّى؛ بل قد يُرادُ به المسمَّى؛ لأنه حُكمٌ عليه ودليلٌ عليه»(١).

والصَّحيحُ الذي دلَّت عليه النصوصُ، وهو قولُ أكثرِ المنتسبين إلى السُّنَّةِ: أنَّ الاسمَ للمُسمَّى؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

ولما ثبت عن الصحابي الجليل عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه قال: «إنَّ اسمَ اللهِ هُوَ لَهُ»(٢).

وقبلَ أن أختمَ هذه المسألةَ أشيرُ إلى أقوالِ أهل السنة في هذه المسألة، فإنَّ أهلَ السنة والجماعة انقسمت أقوالُهم في مسألةِ الاسم والمسمَّى إلى ثلاثة أقوال:

١ ـ الإمساكُ عن القولِ في هذه المسألة نفيًا وإثباتًا؛ إذ كلٌّ من الإطلاقين بدعةٌ كما ذكر ذلك ابنُ جرير الطبريُّ في كتابه «صريح السنة»(٣).

٢ ـ الاسمُ هو المسمَّى، وهو قولُ كثيرٍ من المنتسبين للسنة كاللالكائيِّ(٤) والبغوي(٥) وغيرهم، وهؤلاء لم يُريدوا بقولهم: إن الاسمَ

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٩١ ـ ١٩٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٢٥٧)، والبخاري في «الأدب المفرد» (ص٤٠٨) من طريق ابن عون عن أنس بن سيرين عن ابن عمر به. وسنده صحيح. قال عنه الألباني في «الأدب المفرد» بنفس الرقم والصفحة: «صحيح الإسناد».

(٣) (ص٤٨).

(٤) قال الإمام اللالكائي: «سياقُ ما فسر من كتاب الله تعالى، وما روي عن رسول الله ﷺ، وورد من لغة العرب على أن الاسم والمسمى واحد، وأنه هو هو لا غير». «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢/ ٢٢٨).

(٥) قال الإمام البغوي: «والاسم: هو المسمى وذاتُه». «شرح السنة» (٥/ ٢٩).

هو المسمَّى أنَّ اللفظَ المؤلَّفَ من الحروف هو نفسُ الشخصِ المسمَّى به، فإنَّ هذا لا يقولُه عاقلٌ، ولهذا يقال: لو كان الاسمُ هو المسمَّى لكان مَن قال (نار) احترقَ لسانُه.

وإنما هؤلاء يقولون: اللفظ هو التسميةُ والاسمُ ليس هو اللفظ؛ بل هو المرادُ باللفظ، فإنك إذا قلت: يا زيد، فليس مرادُك دعاءَ اللفظ؛ بل مرادُك دعاء المسمى باللفظ، وذَكَرت الاسمَ فصار المرادُ بالاسم هو المسمَّى، فلما كانت أسماءُ الأشياء إذا ذُكِرت في الكلام المؤلَّفِ فإنما المقصودُ هنا المسمَّيات، قال هؤلاء: الاسمُ هو المسمَّى.

لكن القولُ بأنَّ الاسمَ هو المسمَّى فيه أمورٌ باطلةٌ، منها: دعوى أنَّ لفظَ اسمٍ الذي هو (ا س م) معناه: ذاتُ الشيء ونفسُه.

٣ ـ الاسمُ للمسمَّى، وهذا يقولُه أكثرُ أهلِ السنة والجماعة[1].



(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٨٧ ـ ٢٠٧).

المطلب الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«أسماءُ اللهِ غيرُ مخلوقةٍ»

تقدَّم معنا أن شيخَ الإسلام ابن تيمية يُقرر أنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقةٍ، وعلى ذلك آثارٌ كثيرةٌ عن أئمة السلف.

وفيما يلي عرضٌ لما وقفتُ عليه من أقوالهم:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]:

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝٧٠﴾ [الفُرقان: ٧٠] سمَّى نفسَه بذلك»(١).

فقد بيَّن الصحابي الجليل ابن عباس بأنَّ الله هو الذي سمَّى نفسه، وعليه فلا تكونُ أسماءُ اللهِ مخلوقةً.

[محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)]:

وقال **الإمام الشافعي** رحمه الله: «مَن حلَف باسم من أسماء الله فَحَنَثَ فعليه الكفارةُ؛ لأنَّ اسمَ الله غيرُ مخلوق، وَمَن حَلَفَ بالكعبة أو بالصفا والمروة فليس عليه الكفارةُ؛ لأنَّه مخلوقٌ، وذلك غيرُ مخلوقٍ»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب سورة حم السجدة (ص٨٣٩).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص١٩٣) عن الربيع بن سليمان به. ومن طريق ابن أبي حاتم أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢/ ٢٣٦)، والذهبي في «العلو للعلي العظيم» (٢/ ١٠٦٣)، وإسناده صحيح.

فقد قرر الإمام الشافعي: وجوبَ الكفارةِ على مَن حَلَفَ باسمٍ من أسماء الله فَحَنَثَ، وعلَّل ذلك بكونِ أسماءِ الله غيرَ مخلوقة.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]:

وقال **الإمام أحمد** رَحِمَهُ اللهُ لما سُئل ما تقول فيمَن قال أسماءُ الله مخلوقةٌ؟ قال: «كافرٌ؛ ثم قال: (الله) مِن أسمائه؛ فَمَن قال إنها مُحدَثةٌ فَقَدَ زعَمَ أنَّ اللهَ تعالى مخلوقٌ»(١).

فقد قرَّر الإمامُ أحمد تكفيرَ مَن زَعَمَ أن أسماءَ الله مخلوقةٌ، وعلل ذلك بعلَّةٍ دقيقة، وهي أنَّ من زَعَمَ أنَّ أسماءَ الله مخلوقةٌ فقد زَعَمَ أنَّ اللهَ مخلوقٌ محدَثٌ، وهذا كفرٌ لا شكَّ فيه، فإنَّ اللهَ لم يزل بأسمائِهِ وصفاتِهِ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]:

وقال **الإمام الدارمي** رَحِمَهُ اللهُ: «ثم اعترض المعارضُ أسماء الله المقدسة، فذهب في تأويلها مَذهبَ إمامِه المريسي، فادَّعى أنَّ أسماءَ الله غيرُ الله، وأنها مُستَعَارَةٌ مخلوقةٌ، كما أنَّه قد يكونُ شَخصٌ بلا اسمٍ، فتسميتُهُ لا تزيدُ في الشخصِ ولا تنقصُ، يعني أنَّ اللهَ كانَ مجهولًا كشخصٍ مجهولٍ لا يُهتدى لاسمِهِ ولا يُدرى ما هو، حتى خلَقَ الخلقَ فابتَدَعُوا له أسماء من مخلوقِ كلامِهِم، فأعَارُوها إياه من غير أن يُعرَفَ له اسمٌ قبلَ الخلقِ.

ومن ادَّعى هذا التأويلَ في أسماءِ الله فقد نَسَبَ اللهَ تعالى إلى العَجزِ والوهنِ، والضرورةِ والحاجة إلى الخلق؛ لأنَّ المستعيرَ محتاجٌ مضطرٌّ، والمعيرُ أبدًا أعلى منه وأغنى، ففي هذه الدعوى استجهالُ الخالِقِ؛ إذ كان

---

(١) أخرجه الخلال في «السنة» (٦/ ١٨) عن عبد الملك الميموني به. وعبد الملك قال عنه الخلال كما في «طبقات الحنابلة» (٢/ ٩٢): «الإمام في أصحاب أحمد، جليل القدر» فيكون سنده صحيحًا، وانظر: أقوالَ الإمام أحمد في أن أسماءَ الله غيرُ مخلوقة في «السنة» للخلال (٦/٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٨٠)، و«الإبانة» لابن بطة (٢/ ١٧)، و(٣/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧).

بزعمِهِ هملًا لا يُدرى ما اسمُهُ، وما هو، وما صفَتُهُ، والله المتعالي عن هذا الوصفِ المنزَّهِ عنه»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «لقد سَببتُمُ اللهَ ـ يعني: الجهمية ـ بأقبح مما سبَّته اليهود ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤] وقلتم أنتم: يدُ الله مخلوقةٌ، لما ادَّعَيتُم أنها نعمتُهُ ورزقُهُ؛ لأنَّ النعمةَ والأرزاقَ مخلوقةٌ كلها، ثم زِدتم على اليهُودِ فادَّعيتُم أنَّ وجهَ اللهِ مخلُوقٌ؛ إذ ادعيتم أنه وجهُ القبلة، ووجوهُ الأعمال الصالحة، وكوجه الثوب والحائط، وهذه كلُّها مخلوقةٌ، فادعيتم أنَّ علمَهُ، وكلامَهُ، وأسماءَهُ محدثةٌ مخلوقَةٌ، كما هي لكم، فما بَقِي إلا أن تقولوا: هو بكَمَالِهِ مخلوقٌ، فلذلك قلنا: إنكم سببتم الله بأقبح مما سبته اليهود»(٢).

بيَّن الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الجهميَّةَ ادَّعَوا أنَّ أسماءَ الله غيرُ الله، وما كان غيرُهُ فهو مخلوقٌ، كما بيَّن أنه يلزَمُ مِن قولهم هذا أنَّ الله ـ جَلَّ ذِكْرُهُ ـ كان مجهُولًا لا يُهتَدَى لاسمه ولا يُدرَى ما هو حتى خَلَقَ الخلقَ فَسَمّوهُ ـ تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا ـ.

وَذَكَرَ أنَّ مَن ادَّعى هذا التأويلَ في أسماءِ الله فقد نسبَ اللهَ تعالى إلى العَجزِ والوَهنِ، والضرورَةِ والحاجَةِ إلى الخلق؛ ويلزَمُ مِن ذلك أن يكونَ المخلُوقُ المسمِّي أعلى وأغنى، سبحانك هذا بهتانٌ عظيمٌ.

كما ذَكَرَ أنَّ في ادِّعاءِهِم أنَّ أسماء الله وصفاته مخلوقَةٌ سبًّا للهِ هو أعظَمُ مِن سَبِّ اليهود، فإنَّ اليهُودَ ادَّعَوا أنَّ يَدَ اللهِ مَغلُولَةٌ، وهؤلاء ادَّعَوا أنَّ اللهَ بكمالِهِ مخلوقٌ.

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]:

وقال **الإمام ابن بطة** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأُحذرُهم مقالةَ جهمِ بنِ صفوان

---

(١) «نقض عثمان على المريسي» (ص١١)، وانظر: (ص١٢ ـ ١٣).

(٢) «نقض عثمان على المريسي» (ص٤٣٧).

وشيعتِه الذين أزاغَ اللهُ قلوبَهم، وحَجَبَ عن سبيلِ الهدى أبصارَهم، حتى افترَوا على اللهِ عَزَّ وَجَلَّ بما تَقشَعِرُّ منه الجلودُ، وأَورَثَ القائلين به نارَ الخلُودِ، فَزَعَمُوا أنَّ القرآنَ مخلوقٌ، والقرآنُ مِن علمِ اللهِ تعالى، وفيه صفاتُه العليا وأسماؤُهُ الحسنى.

فَمَن زَعَمَ أنَّ القرآنَ مخلوقٌ فقد زَعَمَ أنَّ اللهَ كان ولا علم، ومَن زَعَمَ أنَّ أسماءَ الله وصفاتهِ مخلوقَةٌ، فقد زَعَمَ أنَّ اللهَ مخلوقٌ محدَثٌ، وأنه لم يَكُن ثم كان، تعالى اللهُ عما تقولُهُ الجهميةُ الملحدةُ عُلُوًّا كبيرًا، وكُلُّ ما تقولُه وتنتحِله، فقد أكذَبَهُم اللهُ عَزَّ وَجَلَّ في كتابه، وفي سنةِ رسوله ﷺ، وفي أقوالِ أصحابه، وإجماعِ المسلمين في السابقين والغابرين؛ لأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ لم يزل عالمًا سميعًا بصيرًا متكلمًا تامًّا بصفاته العليا وأسمائه الحسنى قبل كونِ الكون وقبل خلقِ الأشياء، لا يَدفع ذلك ولا يُنكره إلا الضالُّ الجحودُ الجهميُّ المكذِّبُ بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ»[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَن زَعَمَ أنَّ أسماءَ الله مخلوقةٌ فقد كَفَرَ، لم يزل اللهُ قديرًا عليمًا حكيمًا سميعًا بصيرًا، فلسنا نشكُّ أنَّ أسماءَ اللهِ غيرُ مخلوقة، ولسنَا نَشُكُّ أنَّ علمَ اللهِ غيرُ مخلُوقٍ، فالقرآنُ مِن علمِ اللهِ، وفيه أسماءُ الله لا نَشُكُّ أنه غيرُ مخلوق، وهو كلامُ اللهِ، ولم يزل الله متكلمًا»[(٢)].

فقد قرر الإمامُ ابن بطة تكفيرَ من زعم أن أسماءَ الله مخلوقةٌ، وَذَكَرَ أنَّ مَن زَعَمَ ذلك فَقَد زعَمَ أنَّ اللهَ مخلوقٌ محدَثٌ كان بعد أن لم يكُن، وهذا كفرٌ لا شكَّ فيه.

كما حَكَى الإمام ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإجماعَ على أنَّ الله لم يزل عالمًا سميعًا بصيرًا متكلمًا تامًّا بصفاته العليا وأسمائه الحسنى، وَذَكَرَ أنه لا يَدفَعُ

---

(١) «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/ ٢١٣ ـ ٢١٥).
(٢) «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/ ٢٩٣).

ذلك ولا يُنكرُهُ إلا الضالُّ الجحودُ الجهميُّ المكذِّبُ بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

وأشار إلى أنَّ القرآن كلامُ الله غيرُ مخلوق وفيه أسماؤُهُ، فدل ذلك على أنها لا تكون مخلوقةً.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]:

وقال **قوّام السنة أبو القاسم التيمي** رحمه الله: «قال علماءُ السلف: والصوابُ أن تقول: صفاتُ الله، وعلمُ الله، وكلامُ الله، وأسماءُ الله، غيرُ مخلوقةٍ»(١).

[أبو عبد الله ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ)]:

وقال **الإمام ابن أبي زَمَنِين**(٢) رحمه الله: «فأسماءُ ربِّنا وصفاتُه قائمةٌ في التنزيل محفوظةٌ عن الرسول ﷺ، وهي كلُّها غيرُ مخلوقةٍ ولا مستحدثةٍ»(٣).

فقد صرَّح الإمامان أبو القاسم التيمي وابن أبي زمنين بأنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقة، ونسب ذلك أبو القاسم لعلماء السلف.

وبعد هذا العرضِ لأقوال أئمة السلف يتضحُ أنهم متفقون على أن أسماءَ الله غيرُ مخلوقةٍ.

وخلاصةُ كلام أئمة السلف في هذه القاعدة يدور على خمسة أمور:

١ ـ أنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقةٍ.

---

(١) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٢٨٠).

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد، المري الأندلسي الألبيري، أبو عبد الله. تفنَّن واستبحر من العلم، وصنَّف في الزهد والرقائق. ولد: ٣٢٤هـ توفي: ٣٩٩هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٧/ ١٨٨ ـ ١٨٩).

(٣) «أصول السنة» (ص٧٦).

٢ ـ أنَّ مَن زَعَمَ أنَّ أسماءَ الله مخلوقةٌ فهو كافرٌ.

٣ ـ أنَّ دعوى أنَّ أسماءَ الله مخلوقةٌ فيها استجهالٌ لله ـ تعالى الله عن ذلك ـ.

٤ ـ أنَّ اللهَ لم يزل بأسمائه قبلَ خلقِ الخلق.

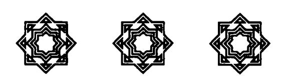
٥ ـ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ وفيه أسماؤهُ فلا تكونُ مخلوقَةً.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فبيَّن أن أسماءَ الله من كلامه، وكلامُ الله غيرُ مخلوق؛ بل هو المتكلِّم به.

كما بيَّن أنَّ الله هو المسمِّي نفسه بما له من الأسماء ولم يجعَل ذلك لخلقِهِ؛ حتى يُدَّعَى فيها أنها مخلوقَةٌ.

وذكر رَحِمَهُ اللهُ أن الذي كان معروفًا عند أئمة السنة ـ أحمد وغيره ـ: الإنكارُ على الجهمية الذين يقولون: أسماءُ الله مخلوقةٌ. فيقولون: الاسمُ غيرُ المسمَّى، وأسماءُ الله غيرُه وما كان غيره فهو مخلوق.

وبهذا يتبين أنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية يقول بما قال به سلفُ الأمة وأئمتُها، فلم يخالف نهجَهُم، ولم يخرج عن هديِهِم.



المطلب الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«أسماءُ اللّهِ غيرُ مخلوقةٍ»

إنَّ هذه القاعدةَ العظيمةَ من قواعد باب الأسماء، قد دلَّت عليها الأدلةُ الشرعيةُ التي هي مصدرُ أئمة السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة، فإنَّ مصدرَهُما في تقرير هذه القاعدة وغيرها من قواعد باب الأسماء واحدٌ.

۞ ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ أمر أن يسبَّح اسمُه، فلو كان اسمُ الله مخلوقًا مستعارًا لم يأمر الله أن يسبَّح مخلوق، فدلَّ على أنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقةٍ.

قال **الإمام الدارمي:** «ولو كانَ مخلُوقًا مُستَعَارًا غيرَ اللهِ لم يَأمُر أن يُسَبَّحَ مخلوقٌ»[(١)].

وعن عبدِ الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما أصابَ أحدًا قطُّ همٌّ ولا حزنٌ، فقال: اللهم إني عبدُك وابنُ عبدِك وابن أمتك،**

(١) «نقض عثمان على المريسي» (ص١٢).

ناصيتي بيدك، ماضٍ فِيَّ حكمُك، عدلٌ فِيَّ قضاؤُك، أسألك بكل اسمٍ هو لك سميتَ به نفسَك، أو علمتَه أحدًا من خلقك، أو أنزلتَه في كتابك، أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك، أن تجعلَ القرآنَ ربيعَ قلبي، ونورَ صدري، وجلاءَ حزني، وذهابَ همِّي، إلا أذهبَ اللهُ همَّه وحزنَه، وأبدلَه مكانَه فرجًا»،

قال: فقيل: يا رسول الله، ألا نتعلمُها؟ فقال: «**بلى ينبغي لمن سمِعَها أن يتعلَّمها**»[1].

وجه الدلالة: قوله: «**سمَّيتَ به نفسك**» دلَّ على أنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقةٍ، فاللهُ هو الذي سمَّى نفسَه بأسمائه الحسنى، وليست أسماؤه مِن فعلِ الآدميين وتسمياتِهِم، ولهذا لم يقل: أسأُلُكَ بكل اسمٍ خَلقتَه لنفسِك، ثم لو كانت مخلوقةً لم يَسألهُ بها.

قال **ابن القيم** رَحِمَهُ اللهُ في معرض كلامه على هذا الحديث: «وقد دلَّ الحديثُ على أنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقة؛ بل هو الذي تكلَّم بها وسمَّى بها نفسَه، ولهذا لم يقل: بكلِّ اسمٍ خلقتَه لنفسك، ولو كانت مخلوقةً لم يسأله بها، فإنَّ الله لا يُقسَمُ عليه بشيءٍ مِن خلقِهِ، فالحديث صريحٌ في أنَّ أسماءَه ليسَت مِن فعلِ الآدمِّين وتسمياتهم»[2].

فظهَرَ - بحمد الله - من هذه النصوصِ دلالةُ الكتابِ والسنةِ على أنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقةٍ، وأنَّ اللهَ هو الذي تكلَّم بها وسمَّى بها نفسَه، كما ظهَرَ أيضًا من هذه النصوصِ ضلالُ من زَعَمَ أنَّ أسماءَ الله من تسمياتِ المخلوقِينَ.



---

(١) تقدم تخريجه (ص٣٣٥).

(٢) «شفاء العليل» (٢/ ٧٥٧).

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧
أهمية الموضوع وأسباب اختياره	١٤
الدراسات السابقة	١٦
خطة البحث	١٨
منهج البحث	٣٨
كلمة شكر	٤٠
التمهيد	٤٣
المبحث الأول: أهمية القواعد والضوابط والفرق بينهما	٤٥
المطلب الأول: تعريف القواعد	٤٦
المطلب الثاني: تعريف الضوابط	٤٨
المطلب الثالث: الفرق بين القاعدة والضابط	٥٠
المطلب الرابع: أهمية القواعد والضوابط	٥٢
المبحث الثاني: المراد بالسلف وفضلهم ووجوب اتباعهم	٥٤
المطلب الأول: المراد بالسلف	٥٥
المطلب الثاني: فضل السلف	٦٧
المطلب الثالث: وجوب اتباع السلف	٧٣

الموضوع | الصفحة

المبحث الثالث: ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيمية وبيان موقفه من منهج السلف ٨٥
المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده ووفاته ٨٦
المطلب الثاني: نشأته العلمية ٨٧
المطلب الثالث: ثناء العلماء عليه ٩١
المطلب الرابع: موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من منهج السلف ٩٥
الباب الأول: قواعد الاستدلال في باب الأسماء والصفات ١٠١
الفصل الأول: قاعدة: «وُجُوبُ مَعرِفَةِ اللهِ وَأَسمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمعِ لا بِالعَقلِ» ١٠٣
المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة: «وُجُوبُ مَعرِفَةِ اللهِ وَأَسمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمعِ لا بِالعَقلِ» ١٠٥
المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير قاعدة: «وُجُوبُ مَعرِفَةِ اللهِ وَأَسمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمعِ لا بِالعَقلِ» ١١٣
المبحث الثالث: الأدلة على قاعدة: «وُجُوبُ مَعرِفَةِ اللهِ وَأَسمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمعِ لا بِالعَقلِ» ١١٨
الفصل الثاني: قاعدة: «لا يُتَجَاوَزُ القُرآنُ والحَدِيثُ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ» ١٢٣
المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة: «لا يُتَجَاوَزُ القُرآنُ والحَدِيثُ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ» ١٢٥
المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير قاعدة: «لا يُتَجَاوَزُ القُرآنُ والحَدِيثُ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ» ١٣٨
المبحث الثالث: الأدلة على قاعدة: «لا يُتَجَاوَزُ القُرآنُ والحَدِيثُ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ» ١٤٧
الفصل الثالث: قاعدة: «أَسمَاءُ اللهِ وَصِفَاتُهُ تَثبُتُ بِخَبَرِ الآحَادِ» ١٤٩
المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة: «أَسمَاءُ اللهِ وَصِفَاتُهُ تَثبُتُ بِخَبَرِ الآحَادِ» ١٥١

الموضوع | الصفحة

⇐ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير قاعدة: «أَسمَاءُ اللهِ وَصِفَاتُهُ تَثبُتُ بِخَبَرِ الآحَادِ» ١٦٠
⇐ **المبحث الثالث**: الأدلة على قاعدة: «أَسمَاءُ اللهِ وَصِفَاتُهُ تَثبُتُ بِخَبَرِ الآحَادِ» ١٧٤
۞ **الفصل الرابع**: قاعدة «وُجُوبُ إِثبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجرَائِهَا عَلَى ظاهِرِهَا» ١٧٧
⇐ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة: «وُجُوبُ إِثبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجرَائِهَا عَلَى ظاهِرِهَا» ١٧٩
⇐ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير قاعدة: «وُجُوبُ إِثبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجرَائِهَا عَلَى ظاهِرِهَا» ١٩٠
⇐ **المبحث الثالث**: الأدلة على قاعدة: «وُجُوبُ إِثبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجرَائِهَا عَلَى ظاهِرِهَا» ٢٠٢
۞ **الفصل الخامس**: قاعدة: «ظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ ما يَتَبَادَرُ إلى العَقلِ السَّلِيمِ مِنَ المعَانِي وَهوَ يَختَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيهِ الكَلامُ» ٢٠٥
⇐ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة: «ظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ ما يَتَبَادَرُ إلى العَقلِ السَّلِيمِ مِنَ المعَانِي وَهوَ يَختَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيهِ الكَلامُ» ٢٠٧
⇐ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير قاعدة: «ظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ ما يَتَبَادَرُ إلى العَقلِ السَّلِيمِ مِنَ المعَانِي وَهوَ يَختَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيهِ الكَلامُ» ٢١٢
⇐ **المبحث الثالث**: الأدلة على قاعدة: «ظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ ما يَتَبَادَرُ إلى العَقلِ السَّلِيمِ مِنَ المعَانِي وَهوَ يَختَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيهِ الكَلامُ» .. ٢٢٠
۞ **الفصل السادس**: قاعدة: «الإجمَاعُ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ» ... ٢٢٣
⇐ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة: «الإجمَاعُ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ» ٢٢٥

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير قاعدة: «الإجمَاعُ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ»	٢٢٩
المبحث الثالث: الأدلة على قاعدة: «الإجمَاعُ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ»	٢٣٤
الفصل السابع: قاعدة: «الفِطَرُ السَّلِيمَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا جَاءَت بِهِ الشَّرِيعَةُ مِن إثبَاتِ أَسمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ»	٢٣٧
المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة: «الفِطَرُ السَّلِيمَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا جَاءَت بِهِ الشَّرِيعَةُ مِن إثبَاتِ أَسمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ»	٢٣٩
المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير قاعدة: «الفِطَرُ السَّلِيمَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا جَاءَت بِهِ الشَّرِيعَةُ مِن إثبَاتِ أَسمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ»	٢٤٨
المبحث الثالث: الأدلة على قاعدة: «الفِطَرُ السَّلِيمَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا جَاءَت بِهِ الشَّرِيعَةُ مِن إثبَاتِ أَسمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ»	٢٥٢
الفصل الثامن: قاعدة: «كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ المخلُوقُ مِن صفات كَمَالٍ لا نَقصَ فيها فَالخَالِقُ أولَى بِها، وَكُلُّ مَا يُنزَّهُ عَنهُ المَخلُوقُ مِن صفات نَقصٍ لا كَمَالَ فِيها فَالخَالِقُ أولَى بِالتَّنزُّهِ عنها»	٢٥٥
المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعردة: «كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ المخلُوقُ مِن صِفَاتِ كَمَالٍ لا نَقصَ فيها فَالخَالِقُ أولَى بها، وَكُلُّ مَا يُنزَّهُ عَنهُ المَخلُوقُ مِن صِفَاتِ نَقصٍ لا كَمَالَ فِيها فَالخَالِقُ أولَى بِالتَّنزُّهِ عنها»	٢٥٧
المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير قاعدة: «كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ المخلُوقُ مِن صِفَاتِ كَمَالٍ لا نَقصَ فيها فَالخَالِقُ أَولَى بِها، وَكُلُّ مَا يُنزَّهُ عَنهُ المَخلُوقُ مِن صِفَاتِ نَقصٍ لا كَمَالَ فِيها فَالخَالِقُ أولَى بِالتَّنزُّهِ عنها»	٢٦٤
المبحث الثالث: الأدلة على قاعدة: كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ المخلُوقُ مِن صِفَاتِ كَمَالٍ لا نَقصَ فيها فَالخَالِقُ أولَى بِها، وَكُلُّ مَا يُنزَّهُ عَنهُ المَخلُوقُ مِن صِفَاتِ نَقصٍ لا كَمَالَ فِيها فَالخَالِقُ أولَى بِالتَّنزُّهِ عنها	٢٧٣

الموضوع | الصفحة

۞ الفصل التاسع: قاعدة: «دَلالَةُ الأثَرِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ» ٢٧٧
المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة: «دَلالَةُ الأثَرِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ» ٢٧٩
المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير قاعدة: «دَلالَةُ الأثَرِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ» ٢٨٥
المبحث الثالث: الأدلة على قاعدة: «دَلالَةُ الأثَرِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ» ٢٨٨
۞ الفصل العاشر: قاعدة: «الْمَنقُولُ الصَّحِيحُ لا يُعَارِضُهُ مَعقُولٌ صَرِيحٌ» ٢٩١
المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة: «المَنقُولُ الصَّحِيحُ لا يُعَارِضُهُ مَعقُولٌ صَرِيحٌ» ٢٩٣
المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير قاعدة: «المَنقُولُ الصَّحِيحُ لا يُعَارِضُهُ مَعقُولٌ صَرِيحٌ» ٣١٢
المبحث الثالث: الأدلة على قاعدة: «المَنقُولُ الصَّحِيحُ لا يُعَارِضُهُ مَعقُولٌ صَرِيحٌ» ٣١٦
الباب الثاني: القواعد المتعلقة بباب الأسماء ٣١٩
۞ الفصل الأول: القواعد المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنى وحصرها ٣٢١
المبحث الأول: قاعدة: «أسماءُ الله توقيفيةٌ» ٣٢٣
المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة: «أسماءُ الله توقيفيةٌ» .. ٣٢٤
المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير قاعدة: «أسماءُ الله توقيفيةٌ» ٣٣١
المطلب الثالث: الأدلة على قاعدة: «أسماءُ الله توقيفيةٌ» ٣٣٤
المبحث الثاني: قاعدة: «أسماءُ اللهِ غيرُ محصورةٍ» ٣٣٦
المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة «أسماءُ اللهِ غيرُ محصورةٍ» ٣٣٧
المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير قاعدة: «أسماءُ اللهِ غيرُ محصورةٍ» ٣٤١
المطلب الثالث: الأدلة على قاعدة: «أسماءُ اللهِ غيرُ محصورةٍ» ٣٤٤

الموضوع	الصفحة

۞ **الفصل الثاني**: القواعد المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنى	٣٤٧
المبحث الأول: قاعدة: «أسماءُ اللهِ كلُّها حُسنَى»	٣٤٩
المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة: «أسماءُ اللهِ كلُّها حُسنى»	٣٥٠
المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير قاعدة: «أسماءُ اللهِ كلُّها حُسنى»	٣٥٤
المطلب الثالث: الأدلة على قاعدة: «أسماءُ اللهِ كلُّها حُسنى»	٣٥٨
المبحث الثاني: قاعدة: «أسماءُ اللهِ أعلامٌ وأوصافٌ»	٣٥٩
المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة: «أسماءُ اللهِ أعلامٌ وأوصافٌ»	٣٦٠
المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير قاعدة: «أسماءُ اللهِ أعلامٌ وأوصافٌ»	٣٦٥
المطلب الثالث: الأدلة على قاعدة: «أسماءُ اللهِ أعلامٌ وأوصافٌ»	٣٧٠
المبحث الثالث: قاعدة: «كلُّ ما كان مُسمَّاهُ مُنقسِمًا إلى كمالٍ ونقصٍ لم يَدخل اسمُه في الأسماءِ الحسنى»	٣٧٣
المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة: «كلُّ ما كان مُسمَّاهُ مُنقسِمًا إلى كمالٍ ونقصٍ لم يَدخل اسمُه في الأسماءِ الحسنى»	٣٧٤
المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير قاعدة: «كلُّ ما كان مُسمَّاهُ مُنقسِمًا إلى كمالٍ ونقصٍ لم يَدخل اسمُه في الأسماءِ الحسنى»	٣٧٨
المطلب الثالث: الأدلة على قاعدة: «كلُّ ما كان مُسمَّاهُ مُنقسِمًا إلى كمالٍ ونقصٍ لم يَدخل اسمُه في الأسماءِ الحسنى»	٣٨١
المبحث الرابع: قاعدة: «لا يُدعَى اللهُ بالأسماءِ التي ليس فيها ما يدلُّ على المدحِ»	٣٨٣
المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة: «لا يُدعَى اللهُ بالأسماءِ التي ليس فيها ما يدلُّ على المدحِ»	٣٨٤
المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير قاعدة: «لا يُدعَى اللهُ بالأسماءِ التي ليس فيها ما يدلُّ على المدحِ»	٣٨٧
المطلب الثالث: الأدلة على قاعدة: «لا يُدعَى اللهُ بالأسماءِ التي ليس فيها ما يدلُّ على المدحِ»	٣٨٩

الموضوع	الصفحة

المبحث الخامس: قاعدة: «أسماءُ اللهِ لا تتضمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوجوه» ٣٩١

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة: «أسماءُ اللهِ لا تتضمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوجوه» ٣٩٢

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير قاعدة: «أسماءُ اللهِ لا تتضمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوجوه» ٣٩٤

المطلب الثالث: الأدلة على قاعدة: «أسماءُ اللهِ لا تتضمن الشرَّ بوجهٍ من الوجوه» ٣٩٦

المبحث السادس: قاعدة: «وُجوبُ إجراءِ الأسماءِ المزدوجةِ مجرى الاسمِ الواحدِ» ٣٩٨

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة: «وُجوبُ إجراءِ الأسماءِ المزدوجةِ مجرى الاسمِ الواحدِ» ٣٩٩

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير قاعدة: «وُجوبُ إجراءِ الأسماءِ المزدوجةِ مجرى الاسمِ الواحدِ» ٤٠٢

المطلب الثالث: الأدلة على قاعدة: «وُجوبُ إجراءِ الأسماءِ المزدوجةِ مَجرى الاسمِ الواحدِ» ٤٠٤

المبحث السابع: قاعدة: «أسماءُ اللهِ غيرُ مخلوقةٍ» ٤٠٦

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة: «أسماءُ اللهِ غيرُ مخلوقةٍ» ٤٠٧

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير قاعدة: «أسماءُ اللهِ غيرُ مخلوقةٍ» ٤١٤

المطلب الثالث: الأدلة على قاعدة: «أسماءُ اللهِ غيرُ مخلوقةٍ» ٤٢٠

فهرس المجلد الأول ٤٢٣

